عبد الله العروي

مجمل تاريخ المغرب

2





المركز الثقافي العربي

عبد الله العروي

مجمل تاريخ المغرب

مجمل تاريخ المغرب

* مجمل تاريخ المغرب
(المغرب في عهد الوحدة والسطوة).
* تأليف: عبد الله العروي.
* **الطبعة الثانية، 2000**

* الناشر: المركز الثقافي العربي.
* العنوان:

□ **الدار البيضاء/** ● 42 الشارع الملكي (الأحباس) * فاكس /305726/ * هاتف/ 303339 - 307651/.
● 28 شارع 2 مارس * هاتف /271753 - 276838/ * ص.ب./ 4006/ درب سيدنا.

العنوان: ________

□ **بيروت/** الحمراء ـ شارع جان دارك ـ بناية المقدسي ـ الطابق الثالث.
* ص.ب/ 113-5158/ * هاتف/ 352826 - 343701/ * فاكس/00961-1-343701/.

عبد الله العروي

مجمل تاريخ المغرب



المركز الثقافي العربي

المغــرب
في عهد الوحدة والسطوة
إلى أواسط القرن 8 هـ/ 14 م

تشكل الحقبة التي تمتدّ من القرن الثالث إلى الثامن الهجري (8إلى 13 م) وحدة متميزة. شعر بتلك الوحدة، بكيفية ما، جل المؤرخين في القديم والحديث. تميزت الحقبة بإرادة توحيدية، بتطلع إلى تجاوز نطاق الدويلات. وهذا ما نعني بكلمة امبراطورية في مضمونها الاصطلاحي عند مؤرخي العهد القديم: قناعة أمير بحقه في بسط سلطته على الأمراء الآخرين في حدود مجال ثقافي معين، أو، بعبارة إسلامية فقهية، الاندفاع الطبيعي نحو تحويل إمارة إلى خلافة.

خلال الفترة المذكورة، وبعد عدة محاولات، توحد المغرب الكبير، من طرابلس إلى المحيط، لأول مرة في تاريخه. لم يلبث أن انقسم من جديد، هذا صحيح، ولكن يجب أن نفصل الوجه السياسي عن الوجه الاجتماعي والثقافي. قد تنهار الوحدة السياسية وتبقى الوحدة الحضارية قائمة. وحتى على المستوى السياسي الصرف، لا يليق بالمؤرخ أن يحكم، بعد الإخفاق، أنه كان محتماً. عندما تم التوحيد اعتقد الجميع أنه سيستمرّ حتى ولو انقرضت الدولة التي أرست قواعده وخلفتها دولة أخرى. والدليل هو أن جميع ورثة الخلافة الموحدية حاولوا، كل لفائدته وطيلة قرن ونصف، أن يحيوها.

تميزت الحقبة بوحدة المغرب إذن، وتميزت كذلك بسيطرته النسبية على غرب الحوض المتوسط لمدة لا تقل عن مائة وخمسين سنة. إلا أن

الميزة المهمّة من المنظور الذي اخترناه لهذه الدراسة، تبلور شخصية مغربية من خلال شهادة التاريخ المكتوب، الميزة التي يجب وضعها باستمرار أمام أعيننا، هي أن التوحيد تمّ تحت لواء دعوة دينية.

وفي هذا الصدد نذكّر بنقطة بالغة الخطورة يغفل عنها الأخباري التقليدي ويتأثر به الكتّاب المعاصرون فيسيئون فهم الحركات الدينية السابقة على القرن 11/5. وهي أنه لم يكن قد وقع بعدُ إجماع حول عقيدة تستحق أن تسمّى وحدها سنّية، أي تمثّل في كل بنودها اختياراً وسطاً بين المقالات المتطرفة، اختياراً يعزى إلى السلف. هذه العقيدة ستوجد، ستتبلور، ولكن فيما بعد. فهي بالتالي نتيجة الحقبة المذكورة وليست في بدايتها. لا يجب أن نفعل مثل الناصري الذي بيّن مذاهب المغرب في أوائل كتابه (ج I ص 123 وما يليها) عوض أن يترك ذلك إلى الخاتمة. بعد دعوة الخوارج توالت على المنطقة أثناء الحقبة المذكورة دعوات من زيدية وشيعية فاطمية ومالكية وموحدية تومرتية. . كل واحدة تعرض عقيدة (شهادة على صحة سلسلة من المقالات الفاصلة في مسائل جوهرية) وتدعي أنها وحدها مُرشدة منجية، من قال بها ضمن لنفسه الجنّة ومن رفضها خلد في جهنم. إلا أن صاحب الدعوة لا يستطيع أن يثبت أن اختياراته سنّية بالفعل، قادرة على جمع الشمل وتحقيق الإجماع (انظر هنري لاوست، الفرق الإسلامية، 1966، حيث يلخص آراء الشهرستاني وعبد القاهر البغدادي ويعتمد موقف ابن تيمية في كتابه منهاج السنة).

إن التأليف التاريخي، في القديم والحديث، يصور لنا ماضي المنطقة من خلال تعاقب الحركات الدينية، فيغمس تاريخ المجتمع في تاريخ العقيدة، ويرتبط مصير كل دولة بنجاح أو فشل الدعوة. هل نأخذ بهذه الطريقة ونقول إن كل حركة سياسية في المغرب دينية في صلبها وجوهرها؟ هذا ما يدّعيه المستعربون ومن ينحو نحوهم من المغاربة، رغم أن ابن خلدون الذي يعتمدون عليه في كثير من ادّعاتهم يقول العكس، إذ يقرر في المقدمة

أن الدعوة الدينية شرط نجاح فقط لا شرط ظهور ووجود. ساذج، في هذا المنظور، من يرى في النشاط السياسي، في الصراع على السلطة والنفوذ، واجهة الدعوة فقط. يجب أن نرى في كل حركة البعدَيْن معاً: الديني والسياسي. يجب أن نفسرها على أنها دليل وعي مزدوج، رمز التطلع إلى الاستقلال في العقيدة وفي السياسة. أن التشبث بمقالة فرقة في بدايتها، شيعية كانت أو مالكية أو ظاهرية الخ، يشير إلى إرادة وتصميم على المغايرة والتميز، والمغايرة تكون في البداية عقدية وقطرية (دينية وسياسية). هذا كان اختيار كتامة مثلاً وهم يتلقون الدعوة الفاطمية. لكن منطق الدعوة هو التطلع إلى أن تصبح إجماعاً. فبقدر ما تنتشر بقدر ما تنقص قيمتها التمييزية. حينذاك ينفصل التميز العقدي عن القطري (كتامة في مصر)، وعندما يصل الانفصال إلى مداه، وتوشك الدعوة أن تكون إجماعاً، يكون وجدان المغاربة قد استعدّ لتقبّل مقالة أخرى تميزهم من جديد عن الجماعة. فيتحول ولاؤهم من دعوة قديمة إلى أخرى جديدة. لا نشكّ إذن في أهمية وخطورة جانب العقيدة، لا يسعنا أن ننسى أن الاختيار في حقل المقالات الدينية كان آنذاك الوسيلة الوحيدة لتحقيق هدف سياسي. كانت هذه هي قاعدة اللعبة ولا يستطيع أحد أن ينفلت منها. لكن هذا الأمر لا يدعونا إلى التغاضي عن الهدف السياسي المبطن في المقالة حتى وإن كنا الآن، بعد حدوث الحادث ولم يبق بين أيدينا سوى شهادات الخصوم والأعداء، لا نلمس ذلك الهدف مباشرة وإنما نستنبطه فقط من المقالة ذاتها.

نستطيع اليوم أن نعرف الدعوات الدينية، أسبابها المكشوفة وأهدافها المعلنة، كل ذلك مسطر في الوثائق المكتوبة بأقلام الأعداء والورقة وأحياناً بأقلام الأنصار والأوفياء.. نستطيع كذلك وفي مرحلة ثانية أن نتأول، انطلاقاً من طبيعة الدعوات، الدوافع الخفية، أحياناً على الزعماء أنفسهم، لأن الإشارات إليها مضمنة في الوثائق بكيفية ما. هل هذا كافٍ شافٍ؟ لا. إذ تنقصنا معرفة الأسباب والوسائل الموضوعية التي هي شرط نجاح المساعي

وتحقيق الأهداف. وهنا لا نجد ما يشفي الغليل، فيبقى كلامنا احتمالياً.

نشعر بأن الحركات المذكورة مرتبطة بمسالك التجارة، الصحراوية بخاصة، لأن محطات الدعوة والمناظرة، مراحل الفتح والمنازلة، تشير إليها، ونذكر بهذه المناسبة ما قلناه سابقاً، أن تجارة الصحراء لم تكتس في نظرنا أهمية أساسية بالنسبة للمغرب إلا في أوائل القرن 9/3، أي في بداية الفترة التي نحن بصدد الكلام عنها. نشعر بهذا الارتباط، نتصوره، نقترحه ثم لا نلبث أن نقرره، ولكن شتان بين التقرير والتعليل، بين الافتراض والاستدلال. أمام هذه الصعوبة يلجأ البعض إلى التحايل وإلى الخطابة. يذكرون الدوافع الواقعية في سطر أو في جملة ثم يسودون الصفحات فيما يترتب عنها، فيجعلون القارىء يعتقد أن النتيجة هي السبب الفعلي. لن نرتكب هذا الخطأ. سنذكر باستمرار أن الدوافع في التاريخ، القوى المحركة، هي دائماً من وفي المجتمع، في قاعدته ومقوماته.

فلا يمكن أن تكون إلا منه مهما كانت المادة المدروسة ومهما كان مستوى الدراسة (حتى الخوارق لها أسباب في عرف المتكلمين). سنتناول فيما يلي حوادث تجري على مستوى الدعوة وعلى مستوى الدولة، لأنها هي التي يمكن توثيقها والاستدلال بها، ولكن في كل خلاصة جزئية نذكر أن النتائج في المستوى المذكور تبقى في أحسن الأحوال ظنية ترجيحية[1].

---

(1) كتبت في النص الفرنسي أنه من الخطأ إهمال دراسة العقائد بدعوى أولوية دراسة القاعدة الإنتاجية والهياكل الاجتماعية. إن الدراسة الأولى صعبة ولكنها ممكنة في حين أن الثانية صعبة ومتعذرة الآن. قلت إنه لا يجوز أن تكون المحاولة الوحيدة لكتابة أوليات تاريخ المغرب الديني هي التي قام بها الجنرال جورج سبيلمان (1951) تحت اسم جورج إدْراكَ المستعار. ظهرت بعدئذٍ عدة دراسات، حققت وطبعت مخطوطات مهمة. إلا أن الاتجاه الذي سار فيه البحث (التصوف، أشكاله ومغزاه الاجتماعي) ليس الذي كنت أدعو إليه من منظور نشأة وتطور هيكل وأدلوجة الدولة في المغرب. كنت أعني دراسة الحجوي وغيره. فهذا لا يزال غير مطروق لأنه يتطلب تكاتف الجهود بين المواهب والتخصصات (الفلسفية/ القانونية/ اللغوية/ التاريخية).

الفصل الخامس

دعوة وتجارة

كان القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي [illegible] الدعوة الإسلامية في منطقة المغرب الكبير. كيف تم [illegible] لا بد [illegible] علاقة بين التشيع وبين اعتناق الإسلام [illegible] من الواضح أن هناك علاقة بين تقدم التجارة وانتشار العقيدة. [illegible] التجار المسلمين في [illegible] أو [illegible] معظم [illegible] من جيرانهم من الزنوج نوعا معينا من السلوك الفردي والتنظيم الاجتماعي [illegible] وحدة [illegible] جيرانهم [illegible] لم يعرفوا [illegible] عند المثال [illegible] في [illegible] الغرب المعاصر، مثلا [illegible] [illegible] في غرب إفريقيا، بحث في إسلام [illegible] الاستعمار (مطابع جامعة أكسفورد [illegible]).

في [illegible] ذلك العهد كانت التجارة [illegible] على [illegible] الطريقة تعاملت الدعوة الإسلامية بكيفية [illegible] [illegible]: فقط [illegible] أي [illegible] وأصحاب الإدارات [illegible] على أساس مواردها [illegible] كذلك علاقات [illegible] [illegible] الخوارج المعارضين [illegible] نظام [illegible] فيها [illegible]

[illegible] تجارة [illegible] المنطقة [illegible]

كان القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي عهد انتشار الدعوة الإسلامية في منطقة المغرب الكبير. كيف تمّ ذلك؟ هذا ما لم يدرس بدقّة إذ لا يميز عادة بين الفتح وبين اعتناق الإسلام والتشبع بروحه. لكن من الواضح أن هناك علاقة بين تقدم التجارة وانتشار العقيدة. كلّما استقرّ عدد من التجار المسلمين في مدينة أو مجاز أو ملتقى طرق، مثّلوا بالنسبة لمن حولهم من الوثنيين نوعاً معيناً من السلوك الفردي والتنظيم الجماعي. فيؤثرون بالطبع والعادة فيمن جاورهم حتى ولو لم يقوموا بدعوة سافرة. من أراد أن يتصور هذه الحال بوضوح فما عليه إلا الرجوع إلى ما كتب حول إفريقيا السوداء في القرن الماضي، مثلاً دراسة نهميا لفتزون، **المسلمون ورؤساء القبائل في غرب إفريقيا**، بحث في إسلام حوض نهر فولطا الأوسط قبل عهد الاستعمار (مطابع جامعة أكسفورد 1968).

في مغرب ذلك العهد كانت التجارة تجري على نطاق واسع جداً. بهذه الطريقة تغلغلت الدعوة الإسلامية بكيفية ما إلى أهمّ مناطقه. وهذه التجارة لم تحدد فقط مضمون، أي هياكل وأهداف، الإمارات والدويلات التي نشأت على أساس مواردها، بل حددت كذلك علاقات تلك التنظيمات بعضها ببعض أيام الحرب وأيام السلم. وحتى الأقوال والمذاهب، الكلامية والفقهية، للخوارج المعارضين لكلّ نظام مستقر، فإنها تأثرت بمصالح وعوائد التجار.

نبدأ بإلقاء نظرة سريعة على خارطة المنطقة من وجهة توزيع السلطة، إذ

عرف المغرب في نهاية القرن الثاني الهجري (9 م) نماذج من ممـارسة السلطة.

نعرض أولاً للجزء الغربي من المغرب الكبير، الذي يقل ذكره في المصادر، حتى المتأخرة منها. وهذا أمر طبيعي حيث أن شمال المغرب الأقصى كان قد استقل عن الخلافة بعد معركة سبو (740/123).

I

جماعة البرغواطة

تقول الأخبار إن رجلاً يدعى صالح بن طارف، ربما كان من الخوارج الصفرية، أسس دولة جنوب نهر سبو بعد انهزام وجلاء جيوش الخلافة، وذلك سنة 742/125 أو 744/127 (الناصري I ص 102 و 104 والمصادر القديمة المذكورة في مقال لو تورنو، **الموسوعة الإسلامية** ط. 2. ف، I، ص 1075 إلى 1076). أسس الدولة وفي ذهنه، أو في ذهن الإخباريين، نمط «المدينة». يقال انه ادعى النبوة، وانه كتب قرءاناً باللغة البربرية، وانه حدد أوقاتاً للصيام والصلاة، وانه حرّم بعض المأكولات. ما علاقة هذه الطقوس بالعادات والتقاليد المحلية؟ أو بالنصرانية أو اليهودية؟ ما هي حدود الاختلاف مع تعاليم الإسلام؟ هذه أمور نجهلها. من أهم ما يلاحظه الدارس هو أن هذه الدولة، إن صحّ هذا التعبير، عمّرت أكثر مما تعمّر عادة دول المغرب حيث نجدها مذكورة في أخبار القرن الخامس الهجري (11 م) عندما اتّصل زعماؤها بخلفاء قرطبة، فاستقى منهم كتاب الأندلس أخبار أوائلها. وتلك الأخبار، التي جمعها وهذّبها عبيد الله البكري المتوفي سنة 1094/487، هي التي يرجع إليها معظم الدارسين.

تصور البعض علاقة ما بين البرغواطة وقبيلة بقوة (غلان، هسبريس المجلد 35، 1948، ص 204) التي كانت تقطن ناحية وليلى في عهد الرومان والتي اعتنقت المسيحية وبقيت وفية لها على ما يبدو حتى بعد أن جلا الجيش الأمبراطوري في القرن الثالث الميلادي. الدليل الوحيد هو التشابه في الاسم وهي حجة واهية كاستناد البعض الآخر على الاشتقاق العربي وإرجاع الاسم إلى

برّغواط. قيل ان نبوة صالح متأثرة برواسب مسيحية. وقد تكون متأثرة بدعوة شيعية، إذ لا دليل على أن المغرب لم يعرف في ذلك العهد سوى دعوة الخوارج. (انظر محمد الطالبي، 1973، ص 223). يركز الدارسون على التحوير المقصود للطقوس الإسلامية الدالّ على عزم وتصميم لكي يكون إسلام البربر مخالفاً لغيره وهذا ميل قديم إذا تذكرنا ما قلنا سابقاً عن الحركة الدوناتية. المهم في نظرنا هو أن مؤسس الديانة البرغواطية لم يرفض تعاليم وطقوس الإسلام واكتفى بتحويرها، وهذا اعتراف ضمني بقيمتها الحضارية. السؤال العالق ليس ظهور تلك الديانة، البربرية اللغة والمضمون، إن صحّ كل ما قيل عنها، بل عدم انتشارها جنوباً وشمالاً. لماذا بقيت محاصرة عدة قرون في معقلها الأصلي؟.

وراء موطن البرغواطة يمتدّ الجنوب المغربي بأوديته وجباله وصحاريه والذي لا نكاد نعرف عنه شيئاً محققاً في تلك الفترة. يطلق الإخباريون والرحالة عليه اسم سوس وهو اسم مبهم حيث ينطبق أحياناً على مجموع المغرب الأقصى كما عند ابن أبي زرع. نقرأ مثلاً عند الناصري وهو ينقل كلام سابقيه: «ثم ارتحلا نحو بلاد طنجة فسارا حتى عبرا وادي ملوية ودخلا بلاد السوس الأدني وتقدما إلى مدينة طنجة» (I ص 139).

بجانب هذا نستقي بعض المعلومات عن منطقة الريف. نتعرف على متنبّيء آخر اسمه حاميم دعا هو الآخر إلى دين خاص متأثر بالدعوة الإسلامية، أو إلى إسلام متأثر بأعراف بربرية محلية. رغم هذه الأخبار المتفرقة لا يجب أن نتصور أن كل دعوة في ذلك الوقت كانت تتنكّر قليلاً أو كثيراً لأصول القرآن والسنّة. نجد في نكور قرب مليلية دولة صالح بن منصور وهو قائد عربي حارب الخوارج ثم اعتنق الدعوة الأموية أيام الوليد. وبقيت الإمارة في أسرته من سنة 809/194 إلى 917/305. وكذلك في سبتة دولة بني عصام البربرية الأصل على ما يبدو التي بايعت الأدارسة وبقيت وفية لدعوتهم إلى أن استولى الخليفة الأموي الناصر على المدينة سنة 931/319. في هاتين المدينتين القريبتين من الأندلس كانت السلطة تخدم إسلام الجماعة وتعمل على نشره.

هذا كل ما نستقي من أوائل الرواة وهو قليل. ربما وجدت سلطات أخرى لم تعمّر أو لم تتسع فلم تصل أخبارها إلى الرحّالة أمثال ابن حوقل والبكري. يبقى أن الانطباع الذي يخرج به القارىء هو أن الأحوال السائدة آنذاك في شمال المغرب الأقصى لم تكن لتساعد على تأسيس دولة مستقرة منظمة بالمعنى الكامل. كانت المنطقة المحدودة بجبال الريف والمحيط والأطلس مكسوة في معظمها بغابات كثيفة، يسكنها عدد، أقرب إلى القلّة منه إلى الكثرة، من المزارعين القاطنين في مساكن متفرقة أو في مداشر صغيرة لا ترقى إلى مرتبة المدينة، باستثناء الموانىء المقابلة للأندلس على شاطىء المتوسط. بدأ الإسلام ينتشر ببطء انطلاقاً من مراكز حضرية قليلة أنشأها العرب الوافدون من الشرق أو إفريقيا أو الأندلس. نتكلم إذن على فترة تمهيدية لم يتبلور فيها بعد وجه الإسلام المغربي. إلا أن التحويرات التي ذكرناها والتي قامت بها جماعات من المزارعين الذين كانوا يعيشون عيشة عزلة وانغلاق، خارج المسالك التجارية، هي نفسها خدمت الدعوة الإسلامية وهيأت الظروف للطفرة الحضارية التي قامت بها دولة الأدارسة.

الأدارسة

يواجه مؤرخ الدولة الإدريسية المعاصر صعوبات جمّة، والسبب هو أن مدينة فاس التي كانت قاعدتها وأكبر مآثرها كبرت واتسعت حتى أصبحت عاصمة القطر المغربي كله، وذلك في نفس العهد الذي رأى نشأة كتابة تاريخية مغربية. فظن أولئك المؤرخون أن فاس زمانهم هي فاس الإدريسية وسحبوا تلقائياً خصائص الدولة المعاصرة لهم على دولة بني إدريس. نشعر بهذا التحوير، تحويل التاريخ إلى أسطورة وهو أمر شائع في تاريخ التاريخ، إلا أننا لا نكاد نملك الوسائل النقدية للكشف عنه، أي سبل العودة من الخيال إلى الواقع. وما زاد الأمر غموضاً هو أن ابن خلدون، الذي كان يعرف المغرب الأوسط أكثر من الأقصى، جمع المعلومات المنحدرة إليه، ألفها وهذّبها، فأعطاها مظاهر الصحة. من واجب المؤرخ المعاصر أن يعود إلى الأصول كلما أمكن ذلك، والأصول هي المخلفات المادية من بنايات ونقائش ونقود، وإذا تعذر ذلك وتعارضت الأخبار، فعليه أن يرجح شهادة الكتاب

الأندلسيين السابقين على العهد الذي ترسخت فيه الرواية التقليدية مع الاحتراز من تحاملهم في بعض الحالات[1].

تبدأ القصة بوصول إدريس بن عبد الله الحسني، أحد حفدة علي بن أبي طالب، إلى المغرب. يقال أنه نجا من مجزرة فخ (786/169) وفرّ على وجهه خائفاً من نقمة بني العباس. قصد المغرب ،شمال المغرب الأقصى على وجه الدقة، حيث كانت الظروف مؤاتية بفراغ البلاد من حكم إسلامي.

من هذه النقطة الأولية يبدأ الغموض. جاء إدريس إلى المغرب لاجئاً أم مبعوثاً؟ بعد معركة فخ أم قبلها؟ نجد في كتب المقالات خبراً لا يردده الكتاب اللاحقون مع شغفهم المعروف بالنقل. يقول الأشعري في مقالات الإسلاميين: «ثم خرج محمد بن عبد الله بالمدينة وبويع له في الآفاق فبعث إليه أبو جعفر المنصور بعيسى بن موسى وحُميد بن قحطبة فحارب محمد حتى قتل ومات تحت الهدم أبوه عبد الله وعلي بن الحسن بن الحسن وقتل بسببه رجال من أهل بيته ووجّه محمد بن عبد الله أخاه إدريس بن عبد الله إلى المغرب ولولده هناك مملكة». (ج I ص 145). ثم يذكر المؤلف ثورة إبراهيم، أخ محمد وإدريس، قبل أن يتطرق إلى ثورة الحسين بن علي التي انتهت بمجزرة فخ. حسب هذه الشهادة المأخوذة، حسب القرائن، من أصول زيدية معتزلية، تكون علاقة إدريس بالمغرب أقدم مما يقال. فتتغير بذلك تواقيت (كرونولوجية) الدولة بكاملها. لكن لماذا حرص المؤلفون المتأخرون على تأخير وصول إدريس وجعله مجرّد لاجىء؟ قد نجد تعليلاً لذلك في ما يرويه الأشعري بعد الخبر السابق: «ثم خرج إبراهيم بالبصرة فغلب عليها وعلى فارس وأكثر السواد وشخص عن البصرة في المعتزلة وغيرهم من الزيدية يريد محاربة المنصور ومعه عيسى بن زيد بن علي فبعث إليه جعفر بعيسى بن موسى وسعيد بن سلم فحاربهما إبراهيم حتى قتل وقتلت المعتزلة بين يديه».

(1) المسألة مرتبطة بأخرى، بالغة الخطورة في المغرب الأقصى والأوسط. ونعني قضية الشرف. تتدخل إذن اعتبارات سياسية واجتماعية، وطنية وعائلية وشخصية. فيصعب التوفيق بين الآراء والشهادات. ونرى ذلك حتى فيما يكتبه اليوم المشارقة (د. حسين مؤنس وغيره)، يجب الرجوع في كثير من المشكلات إلى كتاب دنييل أوسطاش، الجامع في الدراهم الإدريسية والمعاصرة لها (الرباط، 1 - 1970).

يبدو أن ما دفع الرواة إلى تأخير تاريخ وصول إدريس وربط ذلك بمعركة فخ لا بثورات سابقة، هو العزم على فصل إدريس عن المحيط الذي تربّى فيه وهو محيط الدعوة الزيدية المعتزلية. إلا أن الرواة لم يحكموا عملهم التنقيحي فتركوا ثغرات في روايتهم المختزلة. منها أنهم يؤكدون أن إسحق بن محمد بن عبد الحميد، أمير الأوربة، القبيلة التي آوت إدريس، كان يرى رأي المعتزلة وهذا خبر غريب إذا تذكرنا ما يقوله نفس الرواة عن جهل السكان باللغة العربية وعن انتشار اليهودية والنصرانية والوثنية بينهم، وهو إلى ذلك خبر يتيم عقيم إذ لا يؤثر في سير الأحداث في الرواية التقليدية. ونفس الأمر بالنسبة للتركيز على أن قاتل إدريس، سليمان بن جرير المعروف بالشماخ، كان من متكلمي الزيدية.

يبدو إذن أن شيعة علي كانت تفعل مثل الخوارج وتنظم دعوة باتجاه المغرب ومناطق نائية أخرى، وذلك طوال القرن VII/12. واهتمت بالمغرب خاصة، من بين الفرق الشيعية، الفرقة الزيدية المتداخلة مع الاعتزال بسبب علاقة واصل بن عطاء ويزيد بن علي. لم تكن الزيدية الواصلية من الغلاة بل تميزت بمقالات كلامية وفقهية معتدلة قبلتها فيما بعد المذاهب السنية. نجد اختلافاً واضحاً بين المصادر القديمة والمتأخرة فيما يتعلق بآراء إدريس بن عبد الله. تقول الأولى انه كان شيعياً معتزلياً، كما رأينا، وتؤكد الثانية أنه كان سنياً. والتوفيق بين الرأين ممكن لأن الكلام هنا على بداية التشيع والاعتزال، لا على ما آل إليه أمرهما في القرن X/4 بعد أن تطعّم الاعتزال بالفلسفة وبعد أن أصبح التشيع فاطمياً باطنياً. كانت آراء إدريس، على الأرجح، آراء زيد بن علي، قريبة مما اتفق عليه من بعد أهل الجماعة. والرسالة المعزوة إليه، والتي يدعو فيها أهل إلى طاعته، والمأخوذة من مخطوط زيدي يوجد في خزانة الأمبروزيانة بإيطاليا، لا تزيد على إثبات علاقته بالدعوة الزيدية بتركيزه على الظلم الذي لحق آل البيت دون التعرض إلى أي من مسائل العقيدة (انظر **أعلام الأعلام** لابن الخطيب، ج III تحقيق العادي والكتاني).

كتب هنري تيراس في **تاريخ المغرب** (ج I، ص 107 إلى 199) فصلاً عن الأدارسة بأسلوب لاذع ملئه الحقد والتحامل، لدوافع ظرفية انتهازية

واضحة، وأيضاً لسبب أعمق وهو أنه لم يفهم هذه النقطة بالذات، أي أن الدعوة الزيدية ليست فاطمية باطنية وإن اعتمدت هذه وتلك على حق علي وبنيه في الخلافة.

أكبر الظن إذن هو أن إدريس كان متأثراً بالأفكار الرائجة في محيطه العائلي، أي بالزيدية والواصلية، وأنه توجه إلى المغرب في تاريخ متقدم محدّد بالسنتين 775/158 و 795/169، وعلى كل قبل التاريخ المعتمد وهو ربيع الأول سنة 787/172 - 808. وكون أول مسكوك عثر عليه مضروب بتدغة ومؤرخ بسنة 172، يشهد للنظرية الأخيرة لا للنظرية التقليدية، كما يظن أوستاش. إذا قبلنا هذا التصور فإننا نستطيع عندئذٍ أن نلقي بعض الضوء على جوانب غامضة من ممارسات آل إدريس السياسية.

وصل إدريس في أعقاب مبعوثين آخرين، توقف بعضهم في تلمسان وواصل بعضهم السير إلى طنجة ومنها إلى وليلى، قلب المنطقة التي عرفت منذ قرون نظاماً سياسياً، على يد ملوك من البربر أولاً ثم على أيدي قناصل روما. وجد إدريس قاعدة ممهّدة، منظمة، مرتبطة بالأندلس وإفريقيا. هذه افتراضات تبدو معقولة بالنظر إلى ما نعلم من الأحوال السابقة. أما إذا انطلقنا من المصادر المتأخرة فإننا نواجه إشكالات عديدة. يقال إن وليلى والمنطقة القريبة منها كانت على علم بآخر المناظرات الكلامية الجارية في البصرة، لكن يعيش بجوارها قبائل تدين بالنصرانية واليهودية والمجوسية ولذلك وجب قتالها. إذا صحّ الخبر، ماذا عن غزوة عقبة بن نافع؟ هل توغل بالفعل في البلاد حتى شاطيء المحيط؟ ماذا عن ثورة 740/127؟ هل كانت خارجية صفرية بالفعل؟ لو كانت كذلك لوجب أن نتصور أن الخوارج والشيعة والمعتزلة كانوا شركاء في دعوة واحدة، وإلا كيف يستقر إدريس بين خصوم له ولبيته؟.

بالعكس من كل هذا، إذا تصورنا أن شمال المغرب لم يتأثر كثيراً بتعاليم الإسلام إلى ذلك الحين، وهذا ما يُشير إليه الإخباريون ضمنياً إذ يلجأون إلى مفهوم الردّة المستوحى مما حصل لأبي بكر مع الأعراب، فإننا نفهم لماذا اتجه اهتمام الدعاة الزيدية إلى المغرب بخاصة، لأن الإمامة في

أعينهم هي بالضبط تسيير الدعوة والجهاد في سبيلها. ومما يرجّح افتراض دعوة زيدية سابقة على مجيء إدريس ما نلاحظه من تبصّر وحكمة في تصريف الأمور أثناء تأسيس الدولة الإدريسية. قد يكون المدعو راشد أحد الدعاة. عندما يقال أنه بربري، فإن الكلمة قد تعني أنه تردد على المنطقة واشتغل فيها حتى تبربرّ، أي ثقف اللغة والعوائد المحلية. ومن المرجحات الأخرى أن إدريس لم يدّع الإمارة أو الملك، بل ادعى الإمامة وتشبث بها هو وبنوه. وللإمامة، كما قلنا، معنى خاص ومسؤوليات محدودة حتى عند المعتدلين من الشيعة. واسم العالية أو العلية التي أطلقها إدريس الثاني على قاعدة ملكه ترت رنّة لا تخفى على العارفين، خاصة إذا استهدف من بنائها استقطاب أعداء الأمويين والعباسيين.

كان من الطبيعي في هذا السياق أن يهتمّ إدريس بأمرين اثنين: اختطاط مدينة تكون قاعدة الدعوة، ونشر تعاليم الإسلام بالتركيز على فضائل أهل البيت. وكان من نصيب ابنه وخلفه إدريس الثاني أن يحقق الهدفين. أسس مدينة فاس، وكان تأسيسها من أبرز أعمال الدولة وأبعدها أثراً في تاريخ الغرب الإسلامي. أسسها على مراحل وبدون شك قبل السنة المعتمدة للأخبار. إن المدينة كانت منذ البداية واستمرت كذلك لمدة طويلة، مزدوجة، تضم مدينتين: إحداها وهي فاس الأصلية تعود إلى عهد إدريس الأول، والثانية مستجدّة أطلق عليها إدريس الثاني اسم العالية. ثم غلب اسم فاس على العدوتين. المهم من الناحية التاريخية هو أن موقعها كان موفقاً إلى حدّ أن الرواة اختلقوا العجائب والغرائب لتعليل اختياره مع أن اختياره يدل على حنكة وتجربة ومعرفة مسبقة بالمنطقة كما أشرنا إلى ذلك. منذ نمت المدينة بسرعة وأصبحت مقصداً لكل جماعة من العرب نقمت على حكامها في إفريقيا أو الأندلس. حصل ذلك سنة 805/189 فجاء إلى فاس عدد من القيروانيين والأندلسيين وسنة 818/202 بعد ثورة الربض في قرطبة على الأمير الأموي الحكم الأول.

منذ البداية عمل إدريس الأول على ضرب سكّة باسمه تدل على استقلاله بالحكم وعدم تبعيته لأية سلطة خارجية عن منطقة المغرب. ومما

يلفت النظر كثرة المسكوكات التي تمّ العثور عليها إلى حدّ الآن والموجودة في متاحف متعددة من العالم، إلى حدّ أنه أصبح من الممكن كتابة تاريخ الدولة اعتماداً على النقود وحدها، لولا التناقض الحاصل بين المعلومات المستخرجة منها والأخبار المروية والتي يتعلق بها الدارسون لأغراض ودوافع مختلفة ومتباينة [1]. من الوجهة التي تهمنا في هذا الكتاب يجب ربط ضرب السكة في أماكن متعددة ومتباعدة بأمرين: مراقبة طرق التجارة من جهة وبسط السيادة على كل جهة تغلغلت فيها الدعوة من جهة ثانية. من أبرز هذه الجهات ناحية تلمسان التي كانت مسرحاً لدعوة محمد بن سليمان أخ إدريس الأول. يقال إن هذا الأخير هاجمها سنة 790/174 وأخضعها لسلطته، وإذا كان هذا الخبر يدعو إلى الشك فإنه من المحقق أن إدريس الثاني أرغم ابن عمّه محمد بن سليمان على مبايعته سنة 814/199. كما اتجهت أنظاره نحو الجنوب فاستولى على مدينة شالّة على حدود منطقة برغواطة. ثم دخل بجيوشه ناحية سوس وقصد مدينة نفيس، فأخضعها سنة 812/197، وكذلك أغمات. إذا ألقينا نظرة على الخارطة تحققنا من أهمية هذه المدن السياسية (توحيد الدعوة الحسنية) والتجارية، لأنها كانت كلها، بما فيها فاس، في ملتقى الطرق التي تربط الصحراء بالأندلس من جهة وبإفريقيا من جهة ثانية. وقد نفهم إهمال الأدارسة النسبي البسائط الأطلسية (تامسنا) حيث غلبت برغواطة بموقعها النائي عن المسالك التجارية الكبرى.

يتضح هكذا أن الأدارسة قاموا بالفعل بنشر الدعوة الإسلامية في الجزء الشمالي من المغربين الأوسط والأقصى، كما قرر ذلك مؤرخو العهد المريني. ما يهمنا بصفة خاصة هو أن الدعوة مسّت شمال المغرب، من تلمسان إلى المحيط ومن المتوسط إلى ثغر شالّة، ومسّت كذلك المنطقة المؤدية إلى سوس من حدود تادلا إلى مشارف الأطلس الكبير. واتسمت الدعوة «بتشيع حسن»، أي بتعلق بآل البيت عندما يوقفون أنفسهم على الدعوة وعليها وحدها. وندرك أهمية هذه الملاحظة عندما نرى الأخطاء التي يرتكبها

(1) انظر أوسطاش، ص 26، هامش رقم 4، حيث يوضح خطأ ليفي - بروفنصال في اعتماده على درهم اتضح أنه ليس إدريسياً ولم يضرب سنة189 بل سنة 186. وكذلك درهم. خاركوف الذي ذكره ماسينيون في كتابه عن المغرب في بداية القرن XVI.

كل من يتغافل عنها في تقييمه للأحداث اللاحقة، كما لو كان تاريخ المغرب يبدأ دائماً من لا شيء، كما لو كان عمل كل دولة يختفي من الوجود بذهاب ريحها ومقتل أمرائها.

ماذا عن دولة إدريس وبنيه؟.

كانت في غاية البساطة. وهذا لم يكن لينقص من أثرها في النفوس، بل بالعكس. كانت تتلخص في جيش مكون من المستجيبين إلى دعوة الجهاد، ومن بيت مال تموّله غنائم الحرب وآداءات غير المسلمين من جزية وخراج، ومن أرباح ضرب السكة. كان إدريس الأول في كفالة من أجاروه: فكان لا يتخذ قراراً إلا بعد استشارة رؤساء القبائل وخاصة قبيلة أوربة. لا شك أن إدريس الثاني المولود في المغرب، من أم بربرية، تضايق من هذا الوضع وأراد أن يحول الإمامة إلى إمارة فعلية. فاتخذ حرساً خاصاً به مكوناً من خمسمائة فارس من العرب الوافدين عليه من الأندلس وإفريقيا. ارتكب إذن، حسب الرواة، نفس الخطأ الذي ارتكبه يزيد بن مسلم في القيروان سنة 720/102، والذي تسبّب في ثورة الخوارج. نجمت عن قرار إدريس الثاني أزمة خطيرة سنة 808/192. وقد يكون لهذا التاريخ علاقة بانتقاله من وليلى إلى المركز الذي كان أبوه قد أسسه على ضفة وادي فاس، فاتخذ فيما بعد تاريخاً للتأسيس الفعلي للمدينة. ماذا كانت خطورة الأزمة؟ من الصعب جداً التمييز بين ما حصل بالفعل وما تخيله الرواة المتأخرون متأثرين بحالات مماثلة (حالة الأنصار مع المهاجرين، علاقة بني العباس بالخراسانيين، الخ) سنواجه هذه الصعوبة في تاريخ المغرب كلما تعلق الأمر بأوليات كل دولة دولة حتى عندما يكون الراوي معاصراً لها. لقد رسخ في ذهن الأخباريين المسلمين (وغير المسلمين) إن كل حالة أصيلة وصفها الأقدمون لا بدّ وأن تصبح عادة مستقرة. فلا يتصورون أن يكون الخبر الذي يروونه هم تامّاً مكتملاً إلا إذا أعاد تمثيل تلك الحالة الأصلية. لا يهمهم أن تكون هناك شهادة ما داموا مقتنعين بأن ذلك حاصل لا محالة. ومن هنا وجب علينا الآن الاحتراز التشديد من كل خبر «مُعاد» ومكرّر. التكرار دليل الصحة عند الأقدمين وهو بالنسبة لنا قرينة الاختلاق والتضخيم أو التزيين.

لكن الرواية، حتى المضخمة والمنمقة، تشير إلى حالة ما. تشير هنا إلى أن إدريس الأول تصرف أولاً وأخيراً كإمام دعوة، مهتم بتنظيم حملات جهادية. فعل ذلك تلقائياً لأنه كان في الأصل والتكوين داعية مثل راشد مولاه. أما إدريس الثاني فإنه لم يكن كذلك، إن صح أن مبايعته تمت وهو ابن الحادية عشرة. لا شك أنه تأثر بأقوال الوافدين عليه من القيروان وقرطبة والذين رأوا فيه أميراً مرشحاً لمنافسة الأمويين والعباسيين. فتجديد البيعة، المشار إليه في الأخبار، يعني بيعة من نوع جديد، بيعة إمارة. هذا التغيير في الاتجاه بدا وكأنه تراجع عن مضمون البيعة الأولى وهو الذي خلق أزمة لا ندري بالضبط عمقها ومداها. من مزايا هذا التصور للأحداث أنه يلقي بعض الضوء على ما حصل بعد موت إدريس الثاني (828/213) والذي كان دائماً موضع استغراب الدارسين.

يقول الأخباريون ان محمد بن إدريس، بعد توليه الأمر، قرر بإشارة من جدته كنزة أن يحتفظ بمنصب الإمامة وإدارة مدينة فاس وأن يوزع الباقي على سبعة من أخوته الأحد عشر. اختلف الدارسون في تعليل هذا الإجراء. عادة بربرية؟ ضرورة جغرافية باعتبار أن المملكة الإدريسية لم تكن وحدة متماسكة؟ أم، بكل بساطة، عودة إلى الأصل، إلى مفهوم الإمامة كما مارسها إدريس الأول.

لم يكن التوزيع يهمّ السلطة بقدر ما كان يهم مراكز الدعوة. هذا ما كان يساير منطق البيعة الأولى ولم يعد يطابق الواقع الذي أحدثته سياسة إدريس الثاني. أصبحت فاس عقدة المواصلات بالنسبة لكل شمال المغرب، فلم يعد في الإمكان أن تعتبر فقط كمقر دعوة. كان لا بدّ أن يتطلع كل واحد من أبناء إدريس إلى تملكها وبالتالي التحكم في الطرق والمسالك التجارية.

بدأت النزاعات بين الاخوة ولم تنته إلى بعد أن انهدّ البنيان كله وتمزقت وحدة الأسرة الإدريسية وغلبت على أمرها في بداية القرن IX/4. يروي الإخباريون هذه الوقائع ويطيلون الكلام فيها بدون هدف واضح. ومع الإطالة والاطناب يبقى كلامهم ناقصاً.

وهذا ما دلّت عليه اللوحة المنقوشة التي تعزو بناء جامع القرويين إلى

الإمام داود بن إدريس وهو غير مدرج في لائحة الحاكمين على مدينة فاس (ع. الهادي التازي، **مجلة المعهد المصري في مدريد**، ج VI 1958، ص 277 إلى 281).

ورغم أن هذه الحروب تبدو لنا الآن عقيمة ومملّة، فإنها عمّقت العقيدة الإسلامية في شمال المغرب. هذا أمر ملموس، فهمنا أم لم نفهم كيف حدث. لكن العقيدة هنا غير مرتبطة باللغة، اعتناق الإسلام لا يعني بالضرورة التعريب، بل كثيراً ما يحصل العكس. ولنا على ذلك دليل وهو أن بني حمّود، وهم من ولد عمر بن إدريس، الذين استقروا في منطقة الريف، واعتلوا عرش الخلافة في قرطبة بعد سقوط دولة بني أمية سنة 1016/407، كانوا لا يتكلمون بالعربية (انظر عبد الله عنان، **الدولة العامرية**، 1158، ص 160).

استمرت الدعوة الإدريسية حتى بعد أن انهارت الدولة هذا ما لا يمكن إنكاره، إذ آثاره لا زالت قائمة إلى اليوم في شمال المغرب. هذا الدور هو الذي أغضب مؤرخي عهد الاستعمار أمثال تيراس. فاعتمدوا على بعض الأقوال المغرضة لكتاب أندلسيين كانوا في خدمة أمراء بني أمية ليحطوا من قدر الأدارسة والتقليل من شأنهم. ونرى اليوم في بعض المؤلفات ردّة على هذا التحامل. لكن الآن، بعد الاعتراف بهذا الدور الحضاري، يليق بنا أن نحاول ما أمكن تمييز الحقيقة التاريخية من الأسطورة التي نسجها كتاب القرن XIV/8 في عهد لم يكن للدولة الحاكمة أي دافع لمنافسة الدعوة الإدريسية.

إمارات الخوارج

حاول الخوارج بعد انتصاراتهم المتوالية على جيوش الخلافة أن يقيموا دولاً مستقلة في المنطقة المحررة والتي كانت تمتدّ من نهر ملوية غرباً إلى الزاب شرقاً.

قام بالمحاولة الأولى أبو قرّة، أحد كبار فرسانهم، وذلك في تلمسان التي كانت مركز تجمعهم قبل التوجه إلى ميادين القتال. لعب أبو قرة دوراً

سياسياً وعسكرياً في غاية الأهمية أيام عبد الرحمن بن حبيب ومحمد بن الأشعث وعمر بن حفص، إذ استطاع أن يوحد كلمة الخوارج بل جلّ السكان في مجموع المغرب الأوسط حتى مشارف طبنة. لكن بعد تراجع جيوش الخلافة عن شرق الزاب لم نعد نسمع له ذكراً في الأخبار. لا شك أن محاولته تأسيس دولة باءت بالفشل بسبب قرب تلمسان من قاعدة إمارة خارجية هي الأخرى، نعني تاهرت. انتهى أمره سنة 786/170 قبل ظهور الدعوة الإدريسية لما استولى على المدينة محمد بن خزا المغراوي.

تأسست إمارة خارجية ثانية جنوب الأطلس سنة 757/140. هل تعلق الأمر بتأسيس حقيقي أم بإحياء مدينة كانت موجودة من قبل ولحقها خراب؟ هذا ما لم يتضح من تمحيص الأخبار المتضاربة (دنييل ماكّول، **الروايات التاريخية عن تأسيس سجلماسة**، 1975، الحبيب الجنحاني، **المغرب الإسلامي**، 1978). كان على رأس الجماعة التي استقرت هناك عيسى بن الأسود وهو حسب الرواية مولى للعرب، لكن مؤسس الدولة هو أبو القاسم بن سمكو الذي كان زعيماً محلياً. وتعرف الدولة التي حكمت سجلماسة زهاء قرنين بالمدرارية من اسم رابع أمرائها من سلالة أبي القاسم. يعتمد أغلب الدارسين على ما جمع من أخبارها ابن خلدون، ويستخلصون أن النزاعات كانت دائمة فيها بين جناحي الحركة الخارجية: الجناح الصفري المتطرف والجناح الأباضي المعتدل. انتهى هذا الأخير بكسب المعركة، فمهّد الطريق لاحتضان المذهب المالكي أواسط القرن X/4 والأمير آنذاك هو محمد بن الفتح بن ميمون. وبموازاة مع هذا التطور في العقيدة تحدثنا الأخبار وبإسهاب عن جودة السكة الذهبية التي كانت تضرب باسم الأمير المدراري. أو ليست هناك علاقة بين الخبرين؟.

ندرك الدافع لاختيار الموقع كقاعدة لإمارة مستقلة، ونفهم كذلك الانتقال من حياة قناعة وتقشف، ملائمة لتعاليم الغلاة، إلى عيشة أكثر رفاهية وانفتاحاً على شتى المذاهب. يقال ان المنصور بن اليسع كان يأخذ الخمس على مناجم وادي درعة وذاك سنة 823/208، أي ما يناهز المائة سنة قبل سقوط المدينة. كان أميرها إذن في سعة ورخاء. لا ينعت الإخباريون أمراء بني مدرار

بالأئمة؟ هل هذا سحب على أوائل الدولة لما صارت إليه بعد اعتناقها المالكية أم هو اختيار أصلي حيث كان الخوارج يعترفون كلهم بإمامة واحدة وهي المستقرة في تاهرت؟.

ونصل هكذا إلى أهم الدول الخارجية، التي نعرف عنها الكثير بسبب استمرار المذهب الأباضي في عدة مناطق من الشمال الإفريقي وحفاظ أنصاره على كتبهم القديمة. بهذه الطريق انحدرت إلينا مصادر مهمة اكتشف قسم منها أثناء القرن الماضي في ناحية مزاب جنوب الجزائر الحالية. نشرت تلك النصوص وترجمت ولا زالت تدرس إلى يومنا هذا (مادة إباضية من الموسوعة الإسلامية بقلم الباحث البولوني ليفتسكي). الكلام على دولة تاهرت الرستمية. مؤسسها هو عبد الرحمن بن رستم الفارسي الأصل الذي نشأ بالقيروان وعاش فيها أحداثاً خطيرة. في أعقاب فشل ولد عقبة بن نافع في محاولتهم تأسيس دولة مستقلة في إفريقيا، سقطت القيروان سنة 758/141 في أيدي جماعة من الغلاة المتعصبين لا ندري بالضبط هل كانوا خوارج صفرية أم خليطاً من المسلمين والوثنيين. استباحت الجماعة المتغلبة كل المحارم ولم تقف عند حدّ. فاستغاث السكان بقائد خارجي معروف باعتداله وحلمه وهو أبو الخطاب عبد الأعلى بن السمح المعافري الذي كان أميراً على طرابلس. فجاء هذا الأخير إلى القيروان وبعد أن دخلها وحررها من الغزاة ترك فيها عبد الرحمن بن رستم نائباً عنه. لكن الخليفة العباسي أرسل إلى إفريقيا جيشاً لا قبل للخوارج به. قتل أبو الخطاب وانهزم ابن رستم ودخل جيش الخليفة منتصراً إلى القيروان. حينذاك جمع ابن رستم كل من كان يرتبط بهم بحلف من البربر وقادهم إلى غرب الجزائر الحالية بعيداً عن مركز الحكم العباسي. جاء إلى موقع يبعد ستة أميال عن تيارت الحالية واختط مدينة تاهرت. وبعد خمس عشرة سنة بايعه على الإمامة كل خوارج المغرب وبارك المبايعة خوارج المشرق وبخاصة فقهاؤهم بالبصرة.

قلنا ان المصادر حول دولة الرستميين كثيرة ومتنوعة، بعضها معاصر وبعضها متأخر، بعضها أباضي وبعضها سنّي مالكي، لكنها تنقل كلها عدداً محدوداً من المعلومات، وهي أقرب إلى كتب المناقب منها إلى كتب الأخبار.

ما يتحصل لقارئها هو انطباع عم تترتب عنه استنتاجات قريبة أو بعيدة. إذا أردنا أن نبقى في حدود المعقول، لا أن نملأ كل فراغ في الرواية بالتأويلات والتخيلات، نقول إن تاهرت مثلت في أوائلها المثل الأعلى للحكم كما تصوره المعتدلون من الخوارج. نقرأ في كتاب أبي زكريا أن ابن الأشعث، قائد الجيش العباسي، أرسل عيوناً في وسط الخوارج فعادوا وأوجزوا له القول: «رأينا رهباناً بالليل وأسوداً بالنهار يتمنون لقاءك كما يتمنّى المريض لقاء الطبيب» (السيرة وأخبار الأئمة، 1985، ص 71). قد لا يكون هذا هو رأي الأعداء ولكنه بالتأكيد تصور متأخري الإباضية لحياة أسلافهم. اتسمت سياسة ابن رستم بالاعتدال في الداخل والخارج، فأبرم عقد صلح وتعايش مع أمير القيروان سنة 787/171، وفتح باب المدينة لغير الخوارج، بل لغير المسلمين. امتلأت تاهرت بتجار من مختلف النحل، بل يبدو أن الجميع كان يشارك بكيفية ما في الحياة العامة إذ لم تكن المناظرات الكلامية، وكانت متواصلة، عن القرارات السياسية مقصورة على الخوارج وحدهم. بقيت الإمامة في عقب ابن رستم، وطالت ولاية كل إمام، عبد الوهاب وابنه أفلح بخاصة. رغم هذا لم تتسم السلطة بالاستبداد الذي كان يطبع حكم العباسيين وولاتهم. يشترط في الإمام العلم والشجاعة والتقوى وأن يحكم بكتاب الله وسنّة نبيه وآثار الصالحين قبله، دون أي شرط آخر يضمن امتيازاً لفرد أو جماعة. كانت السلطة المخولة للإمام واسعة في ظاهرها، ولكنها كانت تحت مراقبة الجماعة في تاهرت وخارجها. يمكن القول ان الحكم كان فعلاً شورى. ولئن كثر الجدال في مسائل العقيدة، فكان لكل مسألة جانب تطبيقي سياسي، لا يظهر لنا جلياً الآن، ولكنه كان واضحاً للمعاصرين، إذا ما دققنا في أسباب الانشقاقات المتوالية والمشروحة بإسهاب في المصادر الإباضية. نذكر على سبيل المثال انشقاق النكّريين ورفضهم لإمامة عبد الوهاب بن عبد الرحمن ورفع القضية إلى فقهاء البصرة، ونزاع أبي حاتم ويعقوب على الإمامة سنة 894/281.

من وراء الأخبار، المكررة والمتأثرة بأسلوب المناقب، عن المناظرات الكلامية والنزاعات على السلطة، نلمح أهمية تاهرت كمركز تجاري وكحلقة

وصل بين جهات الغرب الإسلامي.

ارتبطت أولاً بالشرق اذ حجّ إليها عدد مهم من خوارج الجزيرة والعراق ليروا عن كثب كيف تطبق آراؤهم بعيداً عن قبضة المسودة أي بني العباس، إذ كانت تنعت بمعسكر المسلمين. وبالمناسبة نقلوا إليها صدى آخر ووقع الجدل فيه بالبصرة وبغداد. ومن هنا نفقت سوق اعتزال واصل بن عطاء وأصبح من المشاهد العادية المناظرات بين الخوارج والمعتزلة. وربطت تاهرت علاقات مع أمراء الأندلس، فسافر إلى قرطبة ابنا عبد الرحمن بن رستم. ولا شك أن هذا النشاط السياسي الديبلوماسي كان يتوج علاقات أعمق وأهم ونعني بها العلاقات التجارية. ومن هنا اكتسى الارتباط بسجلماسة أهمية كبرى، إذ كانت الأنـدلس في حاجـة ماسـة إلى معادن الأطلس وذهب الصحراء. إذا كانت تاهرت معسكر الإمامة بالنسبة لمجموع الخوارج من جبل نفوسة إلى واحة سدراته، فإنها كانت بأحرى قاعدة الحركة التجارية بكاملها في المغرب الأوسط. إلا أن تأثيرها كان معنوياً بالدرجة الأولى. لم يكن للإمام جيش نظامي محترف ولا حرس خاص به، ولا إدارة قوية ومتفرعة، ولا جباية منتظمة (إن الخوارج يدفعون إلى الإمام صدقات). فكان لهذا عاجزاً عن التخطيط لسياسة توسعية. بل يمكن القول انه كان من مصلحة تاهرت أن لا تكون لها سياسة توسعية، وأن جهادها ينحصر في الانتصار للمذهب الصحيح بالمجادلة والمناظرة. نمت التجارة فيها بسبب سياستها المعتدلة، فعرفت رفاهية زادت من ميلها إلى الانفتاح والاعتدال. وهذا ميل، نلاحظه نحن اليوم وإن لم يركز عليه الرواة القدامى، عمّ المنطقة كلها طوال القرن IX/3، من القيروان إلى قرطبة مروراً بفاس، ومن سجلماسة إلى تاهرت. وهو تطور طبيعي أوقفته مؤقتاً بالعنف والغزو الدعوة الفاطمية. عندما سقطت تاهرت سنة 908/315 لجأ سكانها حاملين كتبهم الإباضية إلى واحة سدراته قبل أن ينحـازوا إلى منطقة مزاب حيث لا يزالون يعيشون إلى اليوم متفوقين على غيرهم بخبرتهم التجارية.

نلخص الآن انطباعاتنا عن المنطقة التي أسميناها غرب المغرب الكبير، مقابل إفريقيا، ونعني الشطر الغربي من المنطقة كلها. فنقول إنها على العموم

ليست **وطن ممالك**، رغم ما يقول الدارسون المتأخرون عن الأدارسة، بل **وطن مدن** مستقلة أو في تعبيرنا **مدن شورى**. ونذكر أن الشورى كلمة سامية **قديمة**، كانت تطلق في قرطاج الفنيقية على الأرض العمومية.

تدور الأخبار على مدن أو تجمعات مدنية منظمة غنية نشطة تعيش تحت سلطة أقرب ما تكون من الشورى. الفرق ضئيل، إذا نظرنا إلى ممارسة السلطة، بين أمير في أغمات أو في نفيس، وحتى في فاس أو تلمسان، وأمير في تاهرت أو في سجلماسة، والعلاقات بين هذه المدن كلها كانت مستمرة، فتتأثر الواحدة بالأخرى. وهذا وضع شبيه بما عرفته اليونان القديمة أو إيطاليا الوسيطية والذي أطلق عليه الدارسون نظام **المدينة ـ الدولة**. النقطة المطروحة هنا تتعلق بالمناطق الفاصلة بين المدن. هل كانت تابعة لقواعد الحكم أم مستقلة عنها؟ في الحالة الأولى نحن أمام ممالك، وهذا ما يوحي به الإخباريون ويتأثر بهم الدارسون المعاصرون، لكن هؤلاء الإخباريين لم يكونوا يتصورون إلا نظام المملكة وما خرج عنها فهو في حكم السيبة أو الجاهلية وعرضة للمهاجمة في أية لحظة. أما إذا كانت سلطة الأمير الفعلية لا تتعدى أحواز المدينة وتتحول بعدها إلى علاقة حلف وحسن الجوار مع سكان الآفاق الذين يحكمون أنفسهم حسب قواعد تقليدية خاصة بهم، عندئذٍ نحن أمام نظام المدينة ـ الشورى. وهذا النظام هو الملائم الاقتصاد مبني أساساً على التجارة البعيدة المدى التي كانت تربط الصحراء بالبحر المتوسط والمشرق بالمغرب. تزدهر تلك التجارة إذا كانت مراكزها وهي المدن هادئة ومنظمة ومسالكها التي تخترق المفازات الفاصلة بين المدن سالمة من كل خطر، والسلام لا يتحقق إلا بعلاقات تفاهم وتعاون بين البدو والحضر.

ما يرجح التصور الثاني على الأول هو الوصف الدقيق الذي خلّفه لنا اليعقوبي في كتابه **البلدان**. فهذا المؤرخ الرحالة، ذو الميول الشيعية الواضحة، تجول في المغربين الأدنى والأوسط في تاريخ يقع بعد سنة 873/260. يعتمد فيما يكتب على مشاهداته، على الأخبار التي استقاها مباشرة من التجار وأحياناً ممن ينتمي إلى أسرة حاكمة (عن عبد الرحمن بن محمد بن ميمون بن عبد الوهاب الرستمي)، فلا يمكن إذن إهمال شهادته. نجده يحدد

مواطن قبائل وعشائر مستقلة تمام الاستقلال، لا تؤدي ضريبة لأحد. يقول ذلك مستغرباً لأنه يأتي من الشرق العباسي، ومن إفريقيا الأغلبية حيث الدولة تعني أساساً الجباية. صحيح أن أقوال اليعقوبي تنطبق بالدرجة الأولى على المغرب الأوسط إذ يرجح أنه توقف في تلمسان ولم يدخل المغرب الأقصى، ولكن يفهم من كلامه أن منطقة سوس كانت أكثر ارتباطاً بسجلماسة وتاهرت منها بمدن الشمال، وذلك بسبب الحاجز البورغواطي. يمكن القول إذن ان المنطقة الممتدة من سوس إلى الأدراس كانت تكّون وحدة متجانسة. تتركز فيها السلطة في حدود مدن ـ شورى تجارية غنية ومفتوحة للقبائل المجاورة والمستقلة عنها.

II

إفريقيا الأغلبية

نعرف عن دولة بني الأغلب أكثر مما نعرف عن غيرها من دول المغرب لأنها كانت ضمن الخلافة العباسية وهي في أوج عظمتها، فتكلم عنها لذلك جل المؤرخين المسلمين القدامى. لم تنقطع قط العلاقات بين بغداد والقيروان، فعرفت الدولتان، العباسية والأغلبية، مصيراً مماثلاً. انهارت الثانية تحت ضربات الفاطميين (909/296) وسقطت الأولى تحت حماية سلاطين الديلم الميّالين إلى التشيّع (945/334).

استقلت إفريقيا برضى وموافقة الخليفة هارون الرشيد. ففتحت الباب لاستقلال مناطق أخرى مثل خراسان ومصر وغيرهما. بعد أن أصبح الأمر واقعاً ثابتاً اجتهد الفقهاء وأضفوا صبغة قانونية عليه. فميزوا بين تولية العامل الذي يمكن عزله في أية لحظة وبين تولية الأمير الذي يمارس السلطة طول حياته، بل يملك الحق أن يختار من يخلفه مكتفياً بطلب موافقة الخليفة. وكانت لهذه التبعية الشرعية رموز هي الخطبة والدعاء والخراج السنوي. كانت إفريقيا، قبل استقلالها، تتلقّى إعانة من خزينة مصر برسم محاربة الخوارج. فأصبحت بعد الاستقلال تؤدي قدراً معيناً لم يعرف على وجه الدقة: 800.000 درهم حسب ابن الأثير، 1.300.000 درهم و120 سجادة حسب الجهشياري وابن خلدون. من المحتمل أن يكون الرقم الثاني يخص سنة استثنائية أو بداية الإمارة قبل أن تستتبّ الأمور لإبراهيم بن الأغلب، في حين أن الرقم الأول هو ما استقرت عليه الأشياء بعد أن أصبح استقلال إفريقيا واقعاً لا رجعة فيه.

من المحتمل جداً أن يختلف مقدار الخراج من سنة إلى أخرى متأثراً بالأحداث الداخلية وبالأوضاع المناخية، لكن المبدأ بقي قائماً إلى نهاية الدولة لأن الأمير كان يعرف أنه في حاجة إلى مساندة الخليفة سياسياً وإلى مآزرته عسكرياً، بل أن شرعية حكمه منوطة بموافقة ورضا الخليفة، لأن هذا الوضع هو بالضبط ما يميز الحكم السنّي عن غيره.

ـ وكما لم تحدّ ولاية ابن الأغلب في الزمان لم تحدّ كذلك في المكان. كانت قاعدتها هي إفريقيا، ولكنها كانت تعمّ نظرياً المغرب بأكمله ابتداءاً من برقة. كل أرض استطاع الأمير الجديد أن ينزعها من أيدي أعداء الخلافة العباسية فهي تحت نظره. دوره هو الوقوف حاجزاً منيعاً في وجه أي طامع أموي أو علوي تطلعت أنظاره إلى المشرق. إلا أن التجربة التي اكتسبها إبراهيم طوال حروبه ضد الخوارج في منطقة الزاب علّمته الحيطة والاحتراس. فقنع بالمساحة التي كان يستطيع أن يراقبها بالفعل، أي المنطقة الممتدة من طرابلس (ولهذه المدينة أهمية كبرى في تأمين خط الاتصال مع مركز الخلافة) إلى خط يمتد من بجاية إلى غرب الزاب. عادت إفريقيا إلى الوضعية البيزنطية الوندالية، لا من وجهة الرقعة فقط بل حتى من وجهة السياسة العامة. رممت القلاع التي كانت القيادة البيزنطية قد شيدتها لمحاصرة سكان الأوراس جنوباً والقبائل الصغرى شمالاً. ولم يتطلع قط الأمراء الأغالبة، برّاً على الأقل، إلى ما وراء الحدود التي رسمها لإفريقيا يوليس قيصر والتي قبلتها الدول المتعاقبة عليها.

كان من الطبيعي أن يقلد الأمير سيده الخليفة في كل شيء، في التنظيم الإداري وفي التصرف السياسي. واجه بنو الأغلب باستمرار ثورات الجند المكون من العرب الوافدين من المشرق لمحاربة الخوارج. فكما اصطنع بنو العباس الترك لحماية أنفسهم من العرب والفرس، كذلك نظم بنو الأغلب حرساً خاصاً بهم من الوصفان والعبيد كلف بحمايتهم داخل القصور التي بنوها خارج القيروان. وكأسيادهم أيضاً ملأوا الدواوين بالموالي والأفارق أي من البربر الذين كانوا يتقنون اللاتينية ويدينون بالنصرانية. ونجد في القيروان كل الوظائف المعتادة في بغداد من وزارة وحجابة وكتابة وبريد، الخ، كما نجد

دواوين الخراج والجند والصك، وكذلك القضاء الذي كان حكراً على عرب المشرق أو العرب البلديين الذين قرأوا وتدربوا في الشرق.

وبطبيعة الحال لم تصل هذه البنية الإدارية مستوى من التنوع والتعقيد يقرب مما كان موجوداً في بغداد أو في مصر. كان المجتمع الإفريقي بربرياً في غالبيته والمجتمع القيرواني نفسه، وهو الموصوف فيما نقرأ من وثائق، كان يتسم بكثير من البساطة. كم كان عدد العرب الوافدين عليه من المشرق؟ قدّره البعض بمائة ألف نسمة (100.000) (وليم مارسه، مقالات ومحاضرات، 1961، ص 177). على أي أساس؟ لا أرى سوى التشابه المفترض بين الوضعين العربي والوندالي، ومعروف أن عدد الوندال لم يتعد ثمانين ألفاً (80.000). الافتراض معقول، لكن لا سبيل إلى دعمه بالحجة الثابتة. ما يجب الانتباه إليه هو أن الهجرة العربية كانت أكثر تنوعاً من سابقاتها. كان الوندال كلهم تقريباً من الفرسان المحاربين، أما المسلمون فكانوا جنوداً وتجاراً وصناعاً وفقهاء، الخ.. زيادة على الفرق في التنظيم العائلي (التشابه أقوى في الواقع بين الغزو الوندالي والزحف الهلالي في أواسط القرن XI/4). كان لهذا التنوع أثره البالغ في اندماج العرب في المجتمع الأهلي. استقر أغلب الوافدين في المدن لأنهم كانوا يأتون في الغالب من الأمصار، من العراق والشام، أي من المناطق التي ارتبطت بإفريقيا منذ عهد قديم. وهذه نقطة لا ينتبه لها دارسون كثيرون. فيضعون البدايات حيث لا بداية أصلاً بل تواصل واستمرار. يتكلمون عن العرب وهم يفكرون تلقائياً بعرب الحجاز وبدو بني هلال.

بقي في المدن الإفريقية عدد غير قليل من الروم (البيزنطيين). نعثر على أسمائهم عندما تتكلم المصادر والدراسات على الأطباء وأصحاب الصنائع في إفريقيا الأغلبية. ولعب الأفارق الذين كانوا فيما يبدو يتكلمون اللاتينية والبربرية، دوراً أساسياً في ربط علاقات جوار وتعاون بين السكان القدامى والجدد، كما ساهموا في تكوين تلك العقلية الحضرية التي اتّصفت بها القيروان وقلّدتها سائر الحواضر المغربية. وجاء مع الجيوش الإسلامية عدد لا بأس به من أبناء الفرس، داخل جماعة الخراسانيين. فاستقر بعضهم في

المدن، إلا أن أغلبهم فضل على ما يظهر الجلوء إلى المناطق الخاضعة لحكم الخوارج.

أشرنا إلى حدّ الآن إلى أقلية ضئيلة نسبياً وإن كانت متنوعة، أقلية تحيط بأصحاب السلطة وتمثل الخاصّة أو علية القوم لأننا نجدها مذكورة في النصوص ولعلنا نضخم دورها وحضورها بقدرما يتعدّد ذكرها، أما أغلبية السكان خارج قاعدة الملك فإننا لا نكاد نسمع عنهم شيئاً يتعلق بحياتهم اليومية، وإذا ما ذكروا فبأسلوب ينمّ عن الخوف منهم والارتياب في أمرهم. فهم البربر وهم الخوارج والنعوت لا تعني دائماً وبالضرورة ما توحي بها المفردات. إنها لا تشير دائماً وفي كل حالة حالة إلى انتماء عرقي أو إلى رأي في العقيدة. يبدو أن المعنى هو ما كان متداولاً بين الرومان والبيزنطيين والهادف باستمرار إلى التمييز بين الإفريقي **المُرَوْمن والماوري** (المغربي) الذي يعيش خارج حدود الحاضرة. فهذا الأخير خارجي بالتعريف. ورث هذا المعنى الخلف عن السلف من الأسياد، ربما بتأثير من الأفارق سكان المدن، وعن قريب سينقلب إلى تضاد بين الحضري والبدوي. الحاصل إننا لا نعرف الكثير عن سكان الأرياف في إفريقيا. يقول البعض انهم كانوا نصارى، خاصة في المنطقة الشمالية، وانهم حافظوا على نصرانيتهم مدة طويلة، اعتماداً على بعض النقائش. لكن النصوص التي تروي بداية الدولة الفاطمية (أوائل القرن X/4) لا تؤيد هذا الادعاء. ويؤكد آخرون أن سكان المناطق الشرقية والجنوبية اعتنقوا الإباضية ولم يكونوا يتصلون بالقيروان إلا في ظروف استثنائية. ويبدو هذا القول أكثر احتمالاً. وأياً كان الحال فالواجب علينا أن نتكلم على مجتمع أغلبي في إفريقيا لا على إفريقيا الأغلبية، لأن هيكل الدولة يظهر لنا غير مرتبط عضوياً بأغلبية السكان، أقل ارتباطاً من جهاز بني رستم مثلاً. والهيكل الأغلبي نفسه يبدو منقسماً مكوناً من جماعات صغيرة، تتساكن أكثر مما تمتزج، كما لو عدنا بغتة إلى الوراء، إلى الوضع الوندالي ـ البيزنطي. يحق لنا إذن أن نقول ان الدولة الأغلبية خلقت ظروفاً من النظام والرخاء ساعدت على إحياء إفريقيا الأزلية. لا يشير الرواة القدامى، وهم اما شرقيون واما من إفريقيا ولكن متأخرون بقرنين على الأقل، إلى هذا التواصل لأنهم يجهلون الأوضاع السابقة على الفتح، بل لا يريدون أن يعرفوها على

حقيقتها، ويتأثر بهم الدارسون المعاصرون، وخاصة من العرب المشارقة (انظر حسين مؤنس، تاريخ المغرب، 1990) ويتكلمون على إفريقيا كما لو لم تعرف الحضارة إلا بعد أن تأسست القيروان.

يبرز حدثان في تاريخ الإمارة الأغلبية: ثورة الجند وغزو صقلية ومالطة والعلاقة بين الحدثين واضحة.

أعرض إبراهيم بن الأغلب عن متابعة الخوارج ومحاولة إخضاعهم. فلم يلبث أن تتضايق الجند من حياة بطالة وسكينة وشعر وكأنه سجين في حدود إفريقيا. فلم يجد ما ينفس به عن سأمه سوى شق عصى الطاعة. ومما شجع قواد الجيش أن الإمارة كانت تبدو مرتبطة بشخص إبراهيم وهو واحد منهم ساعده الحظ في حروبه ناحية الزاب. كان كل قائد يتطلع إلى أن يخلفه ولا يستبعد ذلك إذ لا ميزة لقائد على آخر. ثار حمديس الكندي المكنّى بخُريش في ضواحي تونس. فسرح له الأمير عمران بن مجالد الذي حاربه بحزم حتى غلبه، لكنه لم يلبث إلا قليلاً ثم ثار بدوره.. فقصد القيروان ودخلها قبل أن تضعف ريحه. ثم حاول زيادة الله بن إبراهيم أن يخضع الجند بصفة نهئاية فثار ضده سنة 824/209 منصور بن نصر الطنبُذي وكان من أقدر قواد الجيش وأكثرهم حنكة وإقداماً. استجابت له كل الحاميات ووجد الأمير نفسه وحيداً مضطراً إلى اللجوء إلى جنوب الساحل بين سوسة وطرابلس. دخل الثائر منتصراً إلى القيروان وتربع على كرسي الإمارة وضرب السكة. وأوشكت هذه الثورة أن تقضي على الإمارة الأغلبية لولا أن زيادة الله قبل ما ليس منه بدّ أي الاعتماد على أعدائه القدامى، خوارج الجريد، فاستعان بهم وتمكن في النهاية من العودة إلى عاصمة ملكه. عندئذٍ هدأت الأوضاع واستقام الأمر لبني الأغلب لمدّة طويلة، تقرب من خمسين سنة إلى أن ولي الأمر إبراهيم الثاني وكان قاسي القلب متقلب المزاج. فدفع الجند دفعاً إلى أن يثور ضده سنة 893/280. فأطلق عليه الحرس المكون من الصقالبة ومن السود الذي أخمد الثورة بدون رجعة.

وكانت ثورات الجند المتوالية في بداية حكم الأغالبة أحد الدوافع لغزو جزيرة صقلـية. اشتغل الجند خارج إفريقيا فنعمت هذه بالهدوء. لا شك أن

انتصارات بني العباس ضد الروم وملاحم بني أمية في الأندلس شجعت بني الأغلب على أن يحذوا حذوهم فيما يليهم من أرض النصارى، خاصة وأن المسلمين كانوا قد استعدوا مراراً للعبور إلى صقلية لولا انشغالهم بفتنة الخوارج. لم تكن التحصينات التي قام بها البيزنطيون في الجزيرة لتمنعهم من مهاجمتها، إذ أغاروا عليها مراراً سنة 666/46 أيام معاوية بن حديج وسنة 669/50 أيام عقبة بن نافع ومرة ثالثة سنة 703/86 أيام موسى بن نصير. وواجه المسلمون سنة 734/116 البيزنطيين في معركة بحرية كبرى انتصروا فيها على خصومهم نصراً مبيناً. ومنذئذٍ وأبواب الجزيرة مفتوحة لهم فما أقعدهم عنها سوى انشغالهم بشؤون المغرب الأوسط. لم يعودوا إلى التفكير في الغزو جدياً إلا أوائل القرن IX/3 في الظروف التي ذكرناها بعد أن تقرر التعايش مع الخوارج وتعيّن فتح واجهة ثانية لإشغال الجند، نظم زيادة الله بن إبراهيم، ثالث أمرائهم، حملة عظيمة سنة 827/212 وندب إلى قيادتها القاضي الشهير أسد بن الفرات. ولهذا الاختيار دلالة واضحة وهي إضفاء صبغة الجهاد على الحملة والاستفادة منها لتثبيت شرعية الحكم. أقلع المجاهدون من ثغر سوسة في جو يشبه ما كتبه الرواة عن حملة طارق بن زياد. ورغم أن المسلمين كانوا على علم بما يجري في الجزيرة، ورغم أنهم وجدوا حلفاء بين السكان، فإن العمليات لم تتم بالسهولة التي تصوروها بسبب أخطاء ارتكبها القادة، أحياناً عن حسن نية ووفاء بالعهود. فطالت عملية الغزو وتعثرت مراراً. سقطت بالرمو (بلرم) سنة 831/216 ومسينة سنة 843/229، لكن سرقوسة لم تحتل إلا سنة 878/264. عبر الجيش مراراً مضيق مسينة واستطاع سنة 846/232 أن يهاجم روما ويدخل إليها ويثأر لما أصاب المسلمين من هجومات سابقة على سواحل إفريقيا. بهذه العمليات أحكم المسلمون قبضتهم على الجزء الغربي من حوض المتوسط. ذلك في وقت الذي كان كلا الإمبراطورين، في روما وفي بيزنطة، ضعيفاً مهيناً. فهاجم جيش إفريقيا جزيرة مالطة واستولى عليها سنة 868/255 أيام محمد الثاني أبي الغرانيق. لا شك أنه لو كان للمسلمين آنذاك مركز واحد للتخطيط وللتنفيذ، أو لو كان على الأقل تفاهم بين الأمراء لتقسيم مناطق النفوذ (كما فعل الأوروبيون في فترات لاحقة) لصار التاريخ العام في غير الاتجاه الذي صار فيه. جاء مجاهدون من شرق الأندلس وساعدوا جيش

إفريقيا ورغم الامدادات التي كان يبعث بها باستمرار أمراء بني الأغلب، ومنهم من شارك في الجهاد بنفسه كإبراهيم الثاني بعد أن اضطر إلى التنازل لابنه عبد الله الذي كان هو نفسه يقود جيشاً في صقلية، فإن الحاميات البيزنطية صعّدت من مقاومتها واستطاعت مراراً أن تستعيد مناطق بعد أن استولى عليها المسلمون. وهكذا لم تسقط مدينة طاورمينة (طيرمين) إلا سنة 902/290 والحكم الأغلبي على وشك الانهيار (محمد الطالبي، **الإمارة الأغلبية**، 1966، ص 380 إلى 524).

والآن ماذا عن المجتمع القيرواني وهو الأول من نوعه في منطقة المغرب الإسلامي؟.

تحدثنا عنه كتب المناقب وهي ثلاثة على وجه الدقة: **طبقات علماء إفريقيا وتونس** لأبي العرب التميمي المتوفي سنة 944/333 (تونس 1968)؛ *رياض النفوس* لعبد الله محمد المالكي المتوفي بعد 1057/449 (بيروت 1984) والمدارك للقاضي عياض (جرد محمد الطالبي 1967). توجد كتب متأخرة رددت في الغالب أقوال هؤلاء. من خلال هذه المصادر نكون فكرة واضحة ومتكاملة عن مجتمع القيروان الذي كان في أساسه مجتمعاً حضرياً تجارياً (بورجوازياً بالمعني الاشتقاقي للكلمة). يكثر فيه الحديث عن الورع والتقوى وعن الكسب والتجارة بصفة خاصة. كان الاهتمام منصباً على إضفاء صفة شرعية على الحياة العامة والخاصة. نرى بكل وضوح كيف ينظم المجتمع المدني نفسه بنفسه بتوظيف الشريعة ودون مطالبة صاحب السلطة بالقيام بدوره التشريعي. بل المطلوب منه هو بالضبط عدم التدخل، عدم إحداث حدث. تدور الأخبار على أحكام السوق وصحة الموازين والمكاييل وضبط الأسعار ومنع المكوس والحكر والسهر على جودة السكة. النقاش دائم بين الأمير والفقهاء والتجار، والأسئلة المطروحة تخص في الظاهر الحديث والسنّة ولكنها في الباطن توضح الظروف المواتية لإنماء التجار والمحافظة على التوازن الاجتماعي. من هذه الكتب استقى جلّ الدارسين المعاصرين ما يكتبونه عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في ذلك العهد، وإذا لم تكتشف شواهد جديدة من نقائش وآثار ومسكوكات، فمن غير المحتمل أن تتغير كثيراً

الصورة التي ألفها من تلك المعلومات جورج مارسه ومحمد الطالبي وجوزيف شاخت (الموسوعة الإسلامية، مادة أغالبة، ط 2 بالفرنسية، I، ص 255 إلى 258).

اتّسمت السكة الأغلبية بالجودة واحتفظ الدينار بوزنه الشرعي طيلة القرن (IX/2)، حتى بدأ يدب إلى الدولة الضعف فاضطر إبراهيم الثاني إلى إصلاح نقدي استهدف منه تخليص البلاد من النقود الفاسدة.

استفادت القيروان من مركزها وسط القطر في ملتقى طرق المواصلات فأصبحت مخزناً لكل المواد المصنوعة محلياً والمستوردة من بعيد، كالحبوب والزيوت والجلود والمعادن وأنواع النسيج الخ.. دون أن ننسى الذهب والرقيق. فنمت المدينة واتسع عمرانها ونعمت حياتها. واهتم الأمراء، خاصة أولئك الذين حكموا أواسط القرن، بالبناء والتعمير فشيدوا المساجد والرباطات والحنايا الشهيرة، وهي قنوات مرفوعة لجلب الماء إلى العاصمة. ولطالما ظن الدارسون أنها تعود إلى العهود الرومانية والبيزنطية حتى قامت الحجة على انها لسادس الأغالبة أبو إبراهيم أحمد.

نعلم من تجارب سابقة في دمشق أو البصرة أو بغداد، أن حاضرة مثل القيروان لا بدّ وأن تستتبع ثقافةً معينة، الثقافة العربية الإسلامية الكلاسيكسية المجسدة في نماذج متميزة من المثقفين. يتجه بعضهم اتجاهاً أدبياً دنيوياً مثل الكاتب والشاعر والمترسل والأخباري، ويتجه بعضهم الآخر اتجاهاً دينياً مثل الفقيه والناسك والعابد. وهذه النماذج الأخيرة هي التي نراها موصوفة بكثرة في كتب الطبقات التي ذكرناها أعلاه.

الفقيه هو عالم الشريعة، يفتي بها باستمرار ويذكرها كلما حضر مجالس الأمراء لعلهم يتعظون بها ويعملون على اتباعها في كل مظاهر الحياة العامة والخاصة. ولفقهاء إفريقيا سمات تمتزج فيها مؤثرات خارجية، حجازية ـ عراقية، وخصائص محلية تولدت عن التطور الاجتماعي والاقتصادي خلال القرن IX/3. بعد الصراعات العنيفة التي عرفها العراق بدأ اتجاه توفيقي يغزو مجالات فكرية عديدة، من علم الكلام إلى أصول الفقه وفروعه. وهذا الاتجاه هو الذي سترتكز عليه عقيدة السنّة والجماعة. وبالطبع وصل صدى

هذا التطور إلى القيروان. جاء فقهاء مشارقة وذهب مغاربة إلى الحجاز وإلى العراق، وهكذا استطاع الفقه الحنفي والكلام المعتزلي أن يجدا رواجاً في القيروان بجانب فقه مالك، امام دار الهجرة. يقال ان زيادة الله الأول اعتنق الاعتزال اقتداءاً بالخليفة المأمون. وكان من المنتظر أن يتفوّق الفقه الحنفي باعتبار دعمه من جانب الدولة، لكن المجتمع القيرواني كان ذا خصائص بينة كما قلنا، وهي التي رجحت كفّة الفقه على حساب الكلام ومذهب مالك على حساب مذهب أبي حنيفة. وانتصار المالكية، في إفريقيا أولاً ثم في المغرب كله، يشكّل معضلة لم تتّضح إلى الآن كل جوانبها رغم ما يقال عادة. لا شك أن عوامل شتى ومتداخلة لعبت دورها. في هذا التطور، منها التطلع إلى تأسيس مدرسة إفريقية مستقلة، منها رواسب الدعوات السابقة (عندما نقول ان الفقه الخارجي مثلاً لا يختلف عن الفقه المالكي أو لا نعكس اتجاه التسلسل التاريخي؟) ومنها عوامل اجتماعية لم نوقف بعد إلى توضيحها. وقد يكون قبل هذا وذاك أن المجتمع الإفريقي كان أقل تعقيداً من العراقي حتى فيما يمسّ المعاملات التجارية، فلم يكن في حاجة إلى كثير من الافتراضات والاستنباطات والقياسات التي لجأ إليها الفقهاء الأحناف. كان المطلوب ربط القاعدة مباشرة بالمصلحة الظاهرة دون الاستناد إلى قاعدة تأصيلية تبدو اما بدعة واما حيلة. هذا مجرد افتراض نسوقه للإشارة فقط إلى ضرورة أخذ هذه النقطة مأخذ الجد والبحث فيها بتعمّق ومنهجية. لا يجب اعتبار المسألة من البديهيات.. لم يكن بديهياً أن يتغلب فقه مالك على غيره. نعلم أن رباح بن يزيد اللخمي (ت 788/172) قرأ على الأوزاعي وسفيان الثوري، وأن عبد الله بن فروخ (ت 891/176) قرأ على مالك وأبي حنيفة ونشر آراء أهل العراق، وأن أسد بن الفرات (ت 214/ 821) سمع من مالك ومن أهل العراق وتأثر بكثير من أقوالهم. لكن تلميذه عبد السلام بن سعيد المعروف بسحنون (ت 854/240) اختار نهائياً فقه مالك وألف المدونة التي أنست الأسدية وأصبحت أساس الفقه والقضاء في المغرب كله. يجوز القول إنها كانت لمدة قرون، مع الموطأ والرسالة، الدستور الحقيقي للحياة العامة والخاصة في المغرب. ولئن طالت المعركة على مستوى العقيدة ولم تحسم إلا بعد انهيار حكم الموحدين، فإنها حسمت منذ العهد الأغلبي على

المستوى الفقهي. لذا أصبح الفقه المالكي يجسد كل معاني الثقافة والتربية، حتى اللغة اليوميّة تشبّعت بالمصطلحات الفقهية. ليس من الصدفة أن تخص كتب الطبقات في العصر الأغلبي الفقهاء وحدهم. لم يحن بعد وقت الشعراء والكتاب والفنانين، الخ. مما يدل على أن نطاق التعريب كان لا يزال محدوداً.

هذا أنموذج، يقف قبالته أنموذج آخر، وهو العابد التقي الورع الزاهد في زغرف الدنيا. تنبت ثقافته من التربة نفسها، من الحديث والسنّة، ولكنه يتجه اتجاهاً مغايراً، يعيش عيشة تقشف وقناعة ولكنه لا ينعزل عن مجتمعه، بل يفرح إذا فرح الناس ويحزن إذا حزن الناس كما قال أحد أولئك العبّاد بل أشهرهم، وهو بُهلول بن راشد (ت 799/183). وليس من الصدفة أن يكون أسد بن الفرات الفقيه القاضي قائد الجيش من العرب الوافدين على إفريقيا والبهلول من البربر. فهو إن صحّ التعبير خارجي - مقيم - في - المدينة. يرثي لأحوال الدنيا ويحمّل الناس مسؤولية ما آلت إليه الدعوة، دون أن يستثني نفسه من اللوم. يتهم نفسه وغيره ولذلك يرفض أن يتحمّل وزر أي خطة من الخطط. لا ينفك يتوعد أولى الأمر من عواقب الإحداث، أي ابتكار وسائل للظلم والجور والاستغلال، خاصة فيما يتعلق بالكسب. وبسبب موقفه هذا فإنه يدافع عملياً عن حقوق الناس، فيقوم بوظيف اجتماعي وإن كان غير رسمي. والحكّام يعرفون ذلك فلا يضايقونه ولا يؤذونه. يقرّب الإسلام من قلوب العامّة، يفصل مصير الدعوة عن تصرفات الدولة، فيضمن الاستمرار للأولى حتى بعد اضمحلال الثانية. هذا الأنموذج هيأ الجو لظهور نماذج أخرى، ولكن شخصيته متميزة. ليس البهلول استمراراً لصفرية الخوارج، قد يكون قد انحدر منهم ولكنه انفصل عنهم بخضوعه التام واللّامشروط للسنة. ولم يتطور بعدُ إلى متصوف شيخ زاوية. هو رجل التقوى والورع، يدعو الناس إليه بالمثل لا بالقول، يندب الحكام إلى القناعة والمحكومين إلى التقشف، فيحفظ بمجرد وجوده على نوع من التواصل والتوازن. لا مناص إذن من ربط انتشار الإسلام، في الحواضر على الأقل، بهذا الأنموذج المتميز من الدعاة.

قلنا ان الثقافة القيروانية (بالمعنى التربوي التكويني)، كما تجسّدت في

ممثلَيْها، **الفقيه والعابد**، شكلت مزيجاً متوازناً بين التأثيرات الخـارجية، العراقية **والحجازية**، وخصائص المجتمع المحلّي. ونفس الانسجام نلاحظه فيما **بقي من** آثار ومعالم العهد الأغلبي. جامع القيروان، مسجد سوسة، **أطلال القصر** الجديد رقـادة، حصون بلزمة وباغاي وغيرهما، رباط سوسة، **الخ، هذه** الآثار العظيمة درسها الأخصائيون في تاريخ الفن وميزوا خصائص تخطيطها وتشييدها وتزيينها، وأرجعوا كل عنصر إلى أصله الشرقي أو الرومي أو البربري (جورج مارسه، **المعمار في الغرب الإسلامي**، 1954؛ إسكندر لزين، **المعمار في إفريقيا، بحوث عن المآثر الأغلبية**، 1968. قد لا يرضى البعض عن هذه الطريقة التفكيكية التي تطمس في النهاية آصالة ذلك الفن، إلا أنها في الواقع لا تنال من جماله وروعته. فهو فن عربي إسلامي إفريقي.

أما القيروان الأغلبية فإنها كانت الأصل والمثال، المدينة الأم بالنسبة لحواضر المغرب طوال القرون اللاحقة. لأمر ما نجد في فاس عدوة وجامع القرويين. كانت ملتقى التجار والعلماء والصناع، قاعدة الملك والعمران والحضارة. أقرأ ما يقال عن نشاطها وبهائها في القرن IX/3، فلكأنك تقرأ مسبقاً ما سيكتب بعد عقود أو قرون على فاس وتلمسان والقلعة وبجاية.

III

الحالة الاقتصادية

يقرر عدد من الدارسين أن المغرب مرّ بأزمة اقتصادية طالت خمسة قرون، ثلاثة قبل الفتح الإسلامي واثنين بعده.

بدأت الأزمة أثناء الحكم الروماني عندما أثقلت الديون كاهل المزارعين الصغار فهربوا ولجأوا إلى المدن، فتكونت ضيع كبيرة، وقلت اليد العاملة ونقص الإنتاج، فانخفض مستوى المبادلات وعمّ الفقر والتشرد. واستفحلت الأزمة بمجيء الوندال الذين هدموا أسوار المدن ففتحوها للبربر السائبة (الماوْريين)، واستمرت تحت البيزنطيين الذين أهملوا ترميم المدن وتحصينها. ثم جاء الفتح الإسلامي بما واكبه من حروب طويلة ومخربة، وتلته فتنة الخوارج التي زادت الأزمة عمقاً واتساعاً. هذه بالطبع ارتسامات مستوحاة من الأخبار التي لا تحدثنا إلا على المعارك والثورات، وليست استنتاجات من شواهد ذات طابع اقتصادي صرف، لأن هذه، بالأسف الشديد، غير متوافرة لدينا الآن.

يبدو أن هذه الصورة القاتمة، وإن ظهرت معقولة ومطابقة لما نلاحظه من نتائج الحروب، لا تخلو من مبالغة، إذ تعمّم على فترة طويلة ما قد ينطبق على بعضها فقط. الراجح أن القرن الوندالي لم يكن كله سلبياً، بل عرف في معظمه نوعاً من الاستقرار والرخاء، مما دفع كريستيان كورْتْوا إلى الكلام على عهد «أمن وندالي» شبيه بعهد الأمن الروماني. وفوق هذا يجب الانتباه إلى أن أكثر الاخباريين يحدّثوننا عن منطقة واحدة، شمال شرق إفريقيا

على وجه التحديد، فلا يجوز لنا أن نسحب الملاحظات السابقة على الغرب الإسلامي كله. إن انحصار التبادل بالنقد لا يعني دائماً وبالضرورة، خارج المنطقة المذكورة، تقهقر الإنتاج وانتشار الفاقة، بل قد يحصل العكس تماماً بعد التحرر من الضرائب والديون.

المهم بالنسبة لنا هو أن الدارسين، مهما اختلفوا حول طول وعمق الأزمة، يتفقون على أنها انتهت في نهاية القرن VIII/2، وأن شمال إفريقيا دخل آنذاك عهد نقاهة، فعاد إلى أوضاع طبيعية قبل أن ينطلق من جديد على طريق التطور والنمو، وإن هذا الوضع الجديد، هذا التحسن في مستوى الإنتاج والمبادلات وما تبعه من تكدس الخيرات في المدن بخاصة، هو الذي مكّن الإمارات القائمة بمواصلة سيرها والمحافظة على استقلالها، بل كوّن القاعدة المادية لمحاولات التوحيد في القرون اللاحقة.

كيف نتصور الوضع الاقتصادي في القرن IX/3، وعلى أي نوع من الشواهد نعتمد؟ يسوّد البعض الصفحات تلو الصفحات بما يجب علينا أن نعرف، اقتداءاً بما يعرف غيرنا عن ماضيهم، وهذا مجرد لغو لا فائدة من وراءه، ويصور آخرون صورة مكتملة زاهية اعتماداً على معلومات شحيحة يستقونها من كتب الآداب والطبقات. نقرأ أن أحد أمراء الرستميين كان ينوي الذهاب إلى بلاد السودان ومنعه أبوه، فنستنتج ليس فقط أن علاقات تجارية منتظمة كانت تربط تاهرت بالسودان بل إن الأمير المذكور كان ينوي تنظيم تلك العلاقات والتوقيع على عقد للتبادل التجاري (لفيتسكي، 1962، ص 5 - 524). توجد من حسن الحظ مخلفات أثرية ونقود، استخرج منها الأخصائيون، رغم سوء حال الأولى وندرة الثانية، معلومات في غاية الأهمية. يبقى رغم هذا أن المرجع الأساسي في هذه النقطة هو ما كتبه الرحالة المسلمون (انظر دراسات بلاشر، كراتشكوفسكي، ميكل). لا يمكن القول إن قراءتهم سهلة وان الاستفادة منهم هينة. بذلت جهود منذ ما يزيد على قرن ونصف لتحقيق نصوصهم ومع ذلك لا تزال مشكلة في كثير من الحالات، وعندما لا يعود الباحث إلى المخطوط، وهو الغالب، فإن تأويلاته تبقى محلّ ريبة وشك مهما ظهرت معقولة. إن معظم الرحالة كانوا في خدمة دولة قائمة

أو يعطفون على دعوة الشيعة، لا تهمهم إلا المسالك والمراحل والحواضر. تبدو كتاباتهم وكأنها تقارير تمهّد لغزو أو لنشاط دعائي، كما فعل الأوروبيون في القرن الماضي. رغم كل هذا نستطيع أن نستخرج من أوصافهم معلومات اقتصادية مهمة. جمع الأستاذ حاج صدوق تحت عنوان **وصف المغرب الكبير في القرن IX م** (الجزائر، 1949)، منتخبات من كتب ابن حرداذبه (ت 885/272)، ابن الفقيه (903/289)، ابن رسته الذي ألف كتابه بين 903/290 و913/300. كما استخرج جورج مارسه من كتاب **البلدان لليعقوبي** (897/284) ما يهم إفريقيا في مقال مهم تحت عنوان بلاد البربر في القرن IX م حسب اليعقوبي (**المجلة الإفريقية**، الجزائر 1941، ص 40ص إلى 61). واعتمد ليفي - بروفنصال على ابن حوقل (977/367) لوصف شمال المغرب الأقصى عندما كان تابعاً لخلافة قرطبة الأموية. وجمعت كلودت فاناكر هذه المعلومات في مقال شامل، شمال إفريقيا وجغرافيتها الاقتصادية عند المؤلفين العرب من القرن IX إلى XII م، أنال (الحوليات)، باريس، 1973 ، ص 659 إلى 680 مع خرائط عديدة[1].

كان ابن خرداذبه واليعقوبي وابن حوقل من الشيعة وبالتالي لم يكن لهم أدنى عطف على الخوارج (الشراة) أو على الأغالبة الموالين لبني العباس (المسوّدة). فإذا رأيناهم يصفون بإعجاب رخاء المنطقة، نشاطها التجاري، سعادة سكانها، نستطيع أن نطمئن إلى أحكامهم. هذا بالطبع فيما يخص البلاد التي تجولوا فيها. يبدو أن اليعقوبي دخل بالفعل إفريقيا والمغرب الأوسط وإن تشكك البعض في كونه وصل إلى تاهرت وسجلماسة. تبدأ إفريقيا عنده بطرابلس إذ يلاحظ أن نظامها الجبائي يختلف عما رآه في برقة التابعة لمصر. يسير في منطقة قمودة مسافة مائة ميل وكلها مغروسة بالأشجار والبساتين، ثم يتقدم نحو سيدي بوزيد في غابات من الزيتون التي تغطي أرض الساحل، ثم يقترب من جزيرة شريك فيجدها مكسوة بالدالية وأشجار فواكه «الصرود والحرور». بعد ذلك يخترق سهل القيروان ويدخل عمل باجه

(1) درست نفس المادة في بحث لم ينشر، أشرف عليه الأستاذ الراحل إيف أنوار الذي كان متخصصاً في اقتصاد المدن الإيطالية في العهد الوسيط، تحت عنوان العلاقات التجارية بين المغرب وأوروبا من القرن Xإلى القرن XVم. تقدمت بها لنيل الماجستر من جامعة باريس سنة 1957.

المتخصصة في إنتاج الحبوب والقمح بالذات. ولا يسنى اليعقوبي أهمية المعادن فيذكر حديد مجانة على بعد أربعين كيلو متر شمال شرق تبسّة، والتي يستخرج منها كذلك الرصاص والفضة والكحل. وتستعمل المعادن لتركيب أنواع السفن في حوض سوسة. كما لا يفوته تسجيل النشاط الصناعي في المدن الإفريقية من نسيج (جهاز) وسجادات، وخزف (غضار) وفخار وزجاج. أما الطرق فهي عامرة آمنة تتجه كلها نحو القيروان. يغادر اليعقوبي إفريقيا ويدخل الزاب (ناميديا الرومانية) فتتغير الصورة. تكثر الأشجار والأعشاب وينقص الرواج وتتعدد المسالك دون أن تتجه إلى مصر يشاكل في ثقله الاقتصادي عاصمة إفريقيا. تكثر التجمعات السكنية ولكنها قرى ومداشر وليست مدناً حقيقية. يذكر أسماءها ولا نستطيع وضع أكثرها على خارطة اليوم، كما لا نستطيع التمييز بين القبائل التي يذكر أسماءها (بني برزال، كتامة، نفوسه. .) هل هي أحلاف أم قبائل أم أفخاذ منفصلة. .؟ المحقق أنه يعني جماعات من الفلاحين والكسابين، مستقلة عن كل سلطة، فلا تؤدي الضريبة لأحد. ثم يتكلم على تاهرت ويعرفنا بوضعيتها العقائدية ونظامها السياسي وتطورها التاريخي وعلاقاتها مع جيرانها. ومنها يتجه على ما يبدو نحو سجلماسة «عبر طريق يراقبها بربر زناتة». يسجل بإعجاب وفرة النخيل وكثرة المعادن في كل هذه المنطقة، جنوب غرب تاهرت. يقول ان الذهب والفضة ومعادن أخرى توجد كالأعشاب في تامدولت على السفح الشرقي من جبال الأطلس (درن). ثم يتكلم بإيجاز، ناقلاً أخباراً سمعها إما في سجلماسة واما، وهو الأرجح، في تلمسان، عن الطريق التي تصل بعد خمسين مرحلة إلى غوست، والتي يتحكم فيها صنهاجة الملثمين. ويتكلم على طريق ثانية تتجه نحو الشمال الغربي لتصل إلى رباط ماسه على شاطىء المحيط حيث «تحمل إليها التجارات المراكب الحنطية التي تعمل بالأبلة التي يركب فيها إلى الصين» (جملة يصعب تأويلها). نرجح أن كل ما يرويه اليعقوبي عن سجلماسة وعلاقاتها بالسودان والسوس ناتج عن استنطاقه التجار، وكذلك أخباره عن الإمارات الإدريسية جنوب المغرب.

لذلك نعتمد عليه فيما يتعلق بإفريقيا والمغرب الأوسط ونلجأ، لمعرفة أحوال المغرب الأقصى، إلى ابن حوقل وإن تأخر عنه بخمسين سنة، لأننا

لا نعتقد أن الأحوال تغيرت جذرياً في هذه المدة القصيرة نسبياً.

يمكن تقسيم المغرب الأقصى إلى أربع مناطق حسب ما جاء عند ابن حوقل: 1 المنطقة الشمالية الممتدة على شاطىء المتوسط وهي كثيرة الأشجار والفواكه، نخص بالذكر قصب السكر ناحية سبتة؛ 2 حوض سبو وهي منطقة غنية تنتج القمح والشعير والقطن، قاعدتها فاس وميناؤها البصرة، تمتد إلى سفوح الأطلس المتوسط حيث تكثر الكروم وجميع أنواع الفواكه بين صفرو وتازا؛ 3 سوس حيث تكثر القرى وإن قلت فيها المدن، والمنطقة غنية بجميع أنواع الفواكه مثل الحمضيات ومثل اللوز والقرقاع والزيتون ويكثر فيها بصفة خاصة إنتاج السكر الذي يوسق إلى بلاد كثيرة. وسوس هي أغني منطقة في المغرب الأقصى كله حسب ابن حوقل؛ 4 بسائط الساحل الأطلسي من وادي سبو إلى الأطلس التي لم يصفها المؤلف بدقة لأنها وطن برغواطة، لكنه يسجّل أنها تنتج كثيراً من الحبوب واللحوم والجلود، يبيعها السكان في أسواق سلا وسوس وسجلماسة. ولا ينسى ابن حوقل بدوره أهمية المعادن فيقول إنها كثيرة في وادي درعة وان السكان يستخرجون الكحل في منطقة ملوية والفضة في تارودانت وتامدولت، والنحاس في اجلي، والذهب في عدة مناطق، فتضرب السكة في مدن عديدة منها سجلماسة وأغمات ونول وفاس وسبتة. لم يحدثنا المؤلف طويلاً عن الصناعات في المدن، فيبدو المغرب متأخراً في هذا الميدان عن إفريقيا. فهو على العموم بلد زراعي نشيط ومنتج، يعيش سكانه حياة استقرار ورخاء ويصدرون ما فضل من الحبوب والجلود والمعادن.

الانطباع العام الذي يخرج به قارىء كتب الرحالة الواردين على المغرب، اما من المشرق واما من الأندلس، هو أن المنطقة بلد أشجار وفواجه (ماذا عن حروب الكاهنة وسياسة الأرض المحروقة؟)، أكثر مما هو أرض زراعة. وهو كذلك أرض معادن أكثر مما هو أرض صناعات، رغم ما يوجد منها في إفريقيا وما بدأ يتسرب إلى المغرب الأقصى. وإذا كان رحالة مشارقة أبدوا إعجابهم ببعض المنتجات، الإفريقية بخاصة، مع ما تعودوا عليه من الجودة في العراق والشام، فهذا دليل على تحسن واضح في المواد المخدومة وفي طرق التهيئة والتحضير.

كانت المنتجات المذكورة، الزراعية والحيوانية والصناعية، تغذي تجارة داخلية نشيطة كما تدل على ذلك شبكة الطرق بقطبيها الأساسيين: القيروان وسجلماسة. وكانت الحواضر التي ذكرنا أسماءها فيما سبق كلها أسواقاً عامرة. إلا أن التجارة المربحة فعلاً هي البعيدة المدى، تلك التي تربط مدن وموانىء المغرب بالشرق والأندلس والسودان. أغنياء التجار هم الذين يتعاطون إلى هذا النوع من النشاط ومنهم الأجانب والمعاهدون، بل العلماء والأمراء. وتتم هذه التجارة اما براً عبر المسالك التي أوضحنا أكثرها (انظر الخريطة الملحقة بدراسة فافاكر، مقابل ص 662)، واما بحراً عبر سلسلة من الموانىء نذكر منها، انطلاقاً من جنوب المغرب الأقصى، ماسّه، كوز، البصرة، سبتة، نكور، هنين، تنس، عنابة، سوس، طرابلس. كانت قاعدة التجارة الخارجية كلها هي تجارة السودان. ويمكن اعتبار سجلماسة، تاهرت، وارجلان، غدامس، زويلة موانىء صحراوية. يدخل التجار إلى السودان (ممالك غانه، غاو، كانم) بالمصنوعات المعدنية والنسيجية (نسيج جبل نفوسة، قفصة، الجريد، نول)، ببعض الحبوب (سجلماسة) بالتمر (بسكرة)، ويعودون بالتبر والريش والجلود وبعض الأحجار والمسحوقات والرقيق. يجمع الرحالة على أن رخاء مدن الساحل (ساحل الصحراء) والأسواق التابعة لها مثل أغمات وماسة وتلمسان وبجاية وطرابلس، متوقف على استمرار العلاقات مع السودان؛ من هنا أهمية المسالك ونفوذ من يحرسها. فلا نستغرب إذا سمعنا أن سجلماسة ذات طابع أندلسي. ويوضح ابن حوقل سرّ ازدهارها وهو ترك الطريق الشرقي الذي كان يربط غانة بمصر، مباشرة أو مروراً بواحة غدامس، بسبب كثرة الزوابع الرملية ونشاط قطاع الطرق، فقصدها، أي سجلماسة، تجار من كل أنحاء الدنيا، من العراق ومصر والأندلس.

إن قضية التجارة الصحراوية وأهميتها بالنسبة للمغرب بل لكل حوض المتوسط قد درست منذ زمن طويل، ولم يعد لقائل أن يزيد، إذا لم تتعدد الحفريات مثل التي نظمت في موريتانيا (جان دوفيس، تدغاوست، 1970). ليس لدينا ما نضيفه في شأنها اللهم ما يتعلق بتاريخها. ما يهم عامّة الدارسين هو رسم صورة متكاملة حول فترة تقدّر بخمسة إلى عشرة قرون فيحشدون المعلومات أياً كان مصدرها وبالتالي أيّاً كان تاريخها. لا يلتفتون إلى أن هذا

المؤلف (الإدريسي مثلًا) ينقل حرفياً عن آخر (البكري أو الوراق) وبالتالي أن ما يقوله قد لا ينطبق على القرن الذي يعيش فيه هو. والخطر في استعمال نصوص «الجغرافيين» المسلمين القدامى بدون تمحيص هو أن دقة المعلومات لا تتواجد بالضرورة مع جودة الأسلوب وشهرة المؤلف. من الصعب جداً أن نوقّت بالضبط متى كانت هذه المدينة نشيطة وهذه الطريق عامرة وهذه المنطقة غنية، كل ما يمكن قوله هو أنه، اعتماداً على وصف الجغرافي الفلاني، كانت المدينة الفلانية مزدهرة في وقت ما بين القرن الثالث والخامس الهجري. نؤكد على هذه الصعوبة لأننا نواجهها مراراً ولا نتغلب عليها. لكن، إذا لم نستطع تحديد السنة أو العقد ـ في انتظار ما تبديه الحفريات ـ، يمكن التضييق من الرقعة الزمنية الطويلة التي قامت فيها التجارة الصحراوية، لأن هذه النقطة بالذات تساعدنا على تقييم وضعية المغرب في القرن IX/3 و X/4.

لا يقبل أن نعزوها إلى أيام الحكم الروماني كما يفعل الكثيرون (يبقى شيء من هذا الاتجاه في دراسة فاناكر) ولا إلى الفترة الوندالية ـ البيزنطية لأن الصورة التي يقدمها لنا مؤرخو العهد القديم عن إفريقيا والمغرب مخالفة لما نجده عند المسلمين. نشاط المنطقة كلها كان آنذاك موجهاً إلى البحر المتوسط بدليل وجهة الطرق والمسالك. ثم لو كان استغلال المعادن بلغ مستوى ملحوظاً من النشاط لذكره المؤلفون القدامى. أمام هذه القرائن اضطر ستيفان غزيل إلى القول: «أميل إلى الاعتقاد أن الفترة التي نشط فيها التعدين هي العصر الوسيط وليس القديم» (هسبريس، VIII - 1928، ص 16). أما الحركة التجارية فلئن جاز القول إنها كانت أنشط في القديم حول قرطاجّة وباتجاه المتوسط فلا يمكن الادعاء أنها كانت تمسّ مجموع المنطقة وبنفس القدر. لم تتجاوز حدود شمال إفريقيا الرومانية لتعم المغرب الكبير من طرابلس إلى وادي ماسّه إلا بعد فتح الإسلامي. يستبعد إذن الرجوع بالتجارة الصحراوية بمعناها الواسع إلى العهد القديم، ويستبعد كذلك أن تكون قد بقيت على حالها إلى غاية القرن XV/10، لأننا نملك معلومات تؤكد أن الطرق قد تحولت عدة مرات، وأن التجارة نفسها تأثرت سلبياً بأحداث سياسية وقعت في السودان نفسه ابتداءاً من أواسط القرن XI/5. وبما أنه من جهة ثالثة لا يمكن أن نعزو تشجيع النشاط التجاري إلى الفاتحين المسلمين الذين كانوا

منشغلين بوقائع أخرى، فلا مفرّ من أن نربط هذا التطور الخطير بنشاط الجماعات التي كانت تسكن المغرب الأوسط واعتنقت في معظمها المذهب الخارجي، بربر زناتة وصنهاجة الملثمين في عرف ابن خلدون.

كانت لحروب الفتح وللحملات المتوالية ضد الصفرية والإباضية نتيجة مهمة وهي أنها أرغمت هؤلاء إلى التوغل في الصحراء فربطوا سكان المغرب بسكان السودان. لا شك أن هذا الانفتاح شكل أهم وأخطر حدث في القرن IX/3.

IV

نقاش الأسطوغرافية عن هذه الحقبة

ماذا يقول مؤرخو عهد الاستعمار عن هذه الفترة البالغة الأهمية في تاريخ الغرب الإسلامي؟.

نلفت النظر إلى أنهم يخطئون فهم أسلوب الأخباريين المسلمين فيتكلمون ببساطة على ثلاث دول (قواعدها القيروان وتاهرت وفاس) تتقاسم المنطقة كما تتقاسمها اليوم تونس والجزائر والمغرب. وهذا خلط واضح يشاركهم فيه، بكل أسف، عدد من المغاربة المعاصرين بدافع من الإقليمية الضيقة. نجد هنري تيراس وفياً لعدائه لكل ما هو عربي إذ يكتب: «صحيح أن الإسلام، بجانب أسباب الفرقة والخلاف التي أدخلها إلى المغرب، حمل معه قواعد أخلاقية أكثر سمواً وصرامة من تلك التي كان يعيش عليها البربر الوثنيون. ولكن يجب أن لا ننسى أن السكان الذين أثنى عليهم الرحالة المسلمون ونوهوا بانتظامهم وفضيلتهم هم الذين عاشوا في نطاق روما والمسيحية إلى غاية الفتح الإسلامي» (ج 1 ص 208). ونجد غوتيه وفياً لعدائه لكل ما هو بدوي فلا يأبه بالتناقض الصارخ في أقواله إذ يفسر بنفس السبب، الخوف من البدو الخوارج، قيام دولة تاهرت الإباضية ودولتي القيروان وفاس المعاديتين لهم. «وهكذا انتهت عقيدة الخوارج إلى ضدّها، أي إلى حكم مدني منتظم» (ص 316). أما جورج مارسه الذي كانت له معرفة واسعة بالمصادر العربية، عكس المؤلفين السابقين، فإنه يعترف أن القرن IX/3 كان عهد تجديد وإصلاح، لكنه لا يتورع عن وصف الدولة الأغلبية بأنها جهاز أجنبي فرض فرضاً على أغلبية السكان وهم البربر الذين كان أولو الأمر

يخشونهم ويحتقرونهم (ص 101)، فلا يبرز واقعاً مهماً، نقول واقعاً حتى وإن ضخمته وحرّفته كتب المناقب، وهو أن البهلول بن راشد، العابد الزاهد، صاحب النفوذ الواسع في القيروان، كان بربري الأصل. وهذا إن دلّ على شيء فإنه يدل على ما يسمّى اليوم بالسيولة الاجتماعية، أي أن الخاصة أو الأرستقراطية العربية لم تكن منغلقة على نفسها كما كانت أرستقراطيات العهود السابقة، وهذه السيولة جاء بها الإسلام وحافظ عليها. إن مؤرخي عهد الاستعمار يرتكبون خطأً بيّناً هو أنهم لا يرون سوى الشريط الساحلي ويتعامون عما سواه. حتى لو فرضنا أن الفتح الإسلامي اقترن بانحطاط نسبي في منطقة إفريقيا الرومانية وما والاها من جهة الساحل، فإنه بالعكس من ذلك اقترن بتقدم حضاري باهر في غرب وجنوب المغرب الكبير.

إن أهم ما يميز مغرب القرن IX/3 في نظرنا هو الثنائية الاقتصادية بين قطاعي الزراعة والتجارة البعيدة. لقد أخطأ غوتيه وغيره عندما ظنوا أن التناقض في المصالح وفي نوعية العيش كان آنذاك بين البدو والفلاحين، في حين أنه كان بين التجارة والغراسة التي تشكل درجة أخف وأضعف من الزراعة تفرضها ظروف المناخ والاجتماع. وسبب الخطأ في التأويل هو ما تعوده كتاب عهد الاستعمار من سحب وضعية القرن XIX م على الفترات السابقة بدعوى ركود التاريخ المغربي وميل سكانه إلى المحافظة على الموروث. لا يرون العربي إلا في ثوب الأعرابي البدوي الهلالي.

ارتكزت الهيآت السياسية في مغرب القرن IX/3 على نوعين من الموارد الجبائية: أحدهما على الغرس والزرع والآخر وهو الأهم على التجارة. ولا بدّ لنا هنا من توضيح: إننا نشير إلى المورد الأساسي الفعلي النقدي. هناك فرق بين الجباية الشرعية النظرية وبين ما يحصل بالفعل ويملأ صناديق الأمير أو الإمام بالدنانير. هناك فرق بين العشر الذي يدفع نقداً، ومن هنا أهمية التجارة البعيدة، والعشر الذي يدفع عيناً على الحبوب والغلل أو الضرع والذي يبقى في الغالب مخزوناً بعيداً عن العاصمة (انظر ملاحظات الجنحاني، 1978، ص 121). والاختلاف بين الموارد يفسّر إلى حدّ كبير تنوع الأنظمة. كان الغرس والزرع والكسب (تربية المواشي) أساس التنظيمة

البرغواطية والعلوية الحسنية التي وصفها اليعقوبي في شرق المغرب الأوسط (نامیدیا الرومانية). وكانت التجارة البعيدة قوام التنظيمات الخارجية من نفوسة شرقاً إلى الزناتية غرباً. وعندما تجمع الجبايات على التجارة والزراعة معاً تتهيأ الأوضاع لقيام إمارة تقوي الدولة وتستقل نسبياً عن الجماعات المحلية بقدر ما تنمو وتزدهر الفلاحة كما حصل في إفريقيا.

إن كتّاب العربية، قديماً وحديثاً، يتكلمون عن الدولة وأجهزتها كأمر بديهي، في حين أن غوتيه وتيراس ومن لفّ لفهما نفنون وجودها، والجميع يتمثل من خلال الكلمة نظاماً متكاملاً أزلياً يوجد كاملاً في مجتمع ما أو لا يوجد، وفي هذه الحال يكون المجتمع قبلياً صرف (انظر للمؤلف مفهوم الدولة، 1981). الواقع أن كلمة دولة لفظ فارغ يختلف مضمونه بتغير المجتمعات، يعبّر عن كيان سياسي وكل كيان يتلوّن بوسائله المعاشية. وعرف الغرب الإسلامي في القرن المذكور نماذج مختلفة من التنظيمات السياسية (ممالك، مدن ـ شورى، أحلاف قبلية كبيرة وصغيرة، الخ) على الدارس أن يصفها بأمانة ويقارن بينها ما استطاع، بدون أدنى حكم مسبق. صحيح أن كثيراً من الوثائق الضرورية تنقصنا ولكن لا يمكن أن يكون غيابها تبريراً للانسياق وراء الأهواء والأغراض.

بقي التقسيم الثلاثي (انظر أعلاه ج 1 ص 120) قائماً أثناء القرن المذكور، ولكن في ظروف جديدة.

شيّد بنو الأغلب في إفريقيا «دولة» أميرية على غرار دولة الخلافة، عربية الشكل بربرية اللحمة، وهذا التنظيم المزدوج، العربي البربري، انتقل فيما بعد إلى المنطقة بكاملها، لكن كخطوة نحو تنظيم أكثر امتزاجاً واتزاناً يختفي فيه العنصر العربي المتميز بقدر ما ينتشر الإسلام بين البربر. واضح أن إفريقيا لم تقطع صلتها بالماضي. كل ما يمكن قوله هو أن الأغالبة نجحوا حيث أخفق الوندال لأن هؤلاء تصرفوا دائماً كورثة الرومان ولم يقبلوا أن يكونوا في خدمة الأهالي. استقلوا هم ومنعوا الأفارقة من أما الأغالبة فإنهم طبقوا، طوعاً أو كرهاً، قوادع الإسلام الداعية إلى المساواة وعدم التمييز. ثم جاء مذهب

مالك (مذهب العامة كما وصفه أعداؤه) فمهدّ للمغرب والمغاربة طريق الاستقلال والوحدة.

وبقي مغرب الوسط (وهو في عرفنا غيرالمغرب الأوسط) مجال الجماعات المستقلّة، المدن ـ الشورى، إلا أنه اتسع اتساعاً ملحوظاً في اتجاه المتوسط شمالاً ونحو وادي درعة جنوباً، وكأن الإمارات التي تكونت واستمسكت بين القرنين الثالث والسادس الميلادين والتي سحقت أثناء حروب الفتح والفتنة عادت من جديد إلى الحياة. نتج عن هذا الانبعاث نمو هائل في ميادين مختلفة، في مستوى التجارة، في استغلال المعادن، في نمو الثقافة. ويمثل هذا النمو تكذيباً لكريستيان كورتْوا الذي يدّعي أن لا حضارة أبداً خارج سلطة روما.

وأخيراً اتسع مغرب الصحراء حتى وصل بلاد السودان. فصَار مغرب التجارة الكبرى، تراقب مسالكها ومراحلها قبائل زناتة شمالاً وصنهاجة الملثمين جنوباً. قلنا إن هذا الفتح يرجع إلى هذا التاريخ، لمّا تحول قسم من البدو الجمّالين إلى حرّاس وخفّار القوافل. استتبع هذا التطور نظاماً اجتماعياً خاصّاً لم يكن سياسياً بالمعنى المعهود (أي اليوناني الروماني)، وأي عيب في ذلك إذا كان يوافق الأوضاع المحلية؟ يلحّ المؤرخون الاستعماريون على هذا النظام البدوي القبلي الذي هو نتيجة ويتعامون عن الدافع والأصل، أي تجارة القوافل. يبدو أن هذا مجرد تحويل لوجهة النظر، لكنه في الحقيقة مفتاح التأويلات المغرضة. اعتماداً على آراء خلدونية، منتقاة ومعزولة عن أصولها، يضعون محلّ الاستتباع الاقتصادي (ما ينتج عن التجارة الصحراوية) حتميةً اجتماعية (ما ينتج عن العصبية القبلية). وهكذا ندفع دفعاً إلى مقولة غوتيه الشهيرة وهي أن كل الوقائع اللاحقة للقرن IX م تفسر بالتنافس المتأصل الموروث من جهة بين زناتة المغرب الأوسط وصنهاجة، أكانوا مستقرين في مرتفعات «القبايّل» (نعني منطقة شرق الجزائر الحالية) أم بدواً في الصحراء، ومن جهة أخرى بين هؤلاء جميعاً والمصامدة سكان السهول والجبال الأطلسية. أصل البلاء في كل ما حدث ويحدث من قلاقل وفوضى وتخريب هم البدو الذين هم زناتة وعرب. وهكذا يحل التفسير العرقي محل التفسير

الاقتصادي (المعاشي)، مع ان هذا الاستنتاج المغرض يخالف صريح أقوال ابن خلدون في أجزاء أخرى من مقدمته. ما يراه البعض نظرية بريئة تستحق الاعتبار هو في الواقع حكم على مجموع ماضي المغرب بالإخفاق والتفاهة. ولا ينفع الاحتماء بأقوال كبار المسلمين إذ نعرف منذ زمن طويل، وخاصة بعد التحليل النفسي، إن المرء قد يقول عن نفسه ما لا يوافق حقيقة حاله.

الجديد في القرن IX/3، بالمقارنة مع الوضع الذي ساد أثناء القرنين V و VI م، هو ترسيخ الاستقلال السياسي وفتح الصحراء التي لم تعد فقط مخدعاً يلجأ إليه ضحايا الحدثان وكل من طرد من دروب التاريخ. إن التناقض الذي أقامه، بمجرد وجوده، الحكم الروماني، والذي زاده إحكاماً الوندال والبيزنطيون، ذلك التعارض بين التاريخ والدولة، والاختيار المؤلم بين العبودية داخل الدولة والحرية خارجها، ذلك التعارض الذي ذاق مرارته كل من الإفريقي الخانع والناميدي الثائر والماوري السائب الحر، بدأ ينحلّ تحت تأثير دعوة الإسلام. (انظر للمؤلف مفهوم الحرية، 1981). وكون الدعوة الإسلامية، بشتى أشكالها، الصفرية والإباضية والزيدية والمالكية والاعتزالية والشيعية، هي التي زاوجت في أرض المغرب بين الحضارة والحرية هو السر في اعتناق البربر الدين الجديد والوفاء له عبر القرون. اعتنقوه بكيفية تدريجية بطيئة ولكن نهائية.

[illegible]

بلاد المغرب. فهذا قول تكذبه إشارات [illegible]
مقدمتهم اليعقوبي، وكذلك المصادر الإسماعي[illegible] مؤخرا،
ومنها على الخصوص أعمال القاضي [illegible] تزودنا هذه
المصادر بمعلومات كثيرة ودقيقة عن افتتاح [illegible] ونرى أنها كانت
حاضرة في الميدان منذ وقت مبكر، فوجد[illegible] عند سكان الشرق
الثانية والجبال السبعة موازاة مع الدعوا[illegible] الزيدية والخوارجية
والاعتزالية، الخ. تتغلب العلوية على [illegible] كان والمعلوم
الآتي من الشرق ذا شخصية بارزة، [illegible] طول أو قصر لم تمكنها
دعوة أخرى. ما جد في الفترة التي نتكلم عنها هو التنظيم [illegible]
رغم المظاهر، من بدايات الدولة الإدريسية الزيدية [illegible]
[illegible]
بواسطة دعاة محترفين مبثوثين في [illegible]
التلقين وقواعد التأويل [illegible] الناس [illegible] الدعاة وبثوا على

الفصل السادس

وخروج المغرب من دولة الفاطميين

دخلت بلاد المغرب مع مطلع القرن X/4 فترة تميزت بمشاركة مغربية فعالة في السياسة الإسلامية وعلى أعلى المستويات. وخلفت تلك المشاركة نتيجتين: أولاها مباشرة وهي تقدم واضح في تبنّي الحضارة العربية الإسلامية، والثانية غير مباشرة وهي تكريس إرادة توحيد مجموع المنطقة داخل إطار سياسي واحد قاعدته دولة إفريقيا. ولهذا السبب بالذات (الارتباط بالتاريخ الإسلامي العام) نعرف الأحداث معرفة مرضية (الدشراوي، 1987، ص 19 وما بعدها).

I

إفريقيا الفاطمية

كانت إفريقيا من الوجهة القانونية جزءاً من الخلافة العباسية. وتعرضت هذه نهاية القرن IX/3 لهزّات عنيفة بسبب التطور الطارىء على الحركات الشيعية وبعد أن أعلن القرامطة الثورة المسلحة على دولة الخلافة في مناطق متعددة. خضعت إفريقيا لنفس الظروف وما كان لها أن تبقى بمنأى عن الثورة ولا أن تنتظر أي عون من بغداد.

لم يعد من الممكن الاعتقاد أن الدعاية العلوية غير الزيدية جديدة في بلاد المغرب. فهذا قول تكذبه إشارات الرحّالة الذين أتوا من الشرق، وفي مقدمتهم اليعقوبي، وكذلك المصادر الإسماعيلية التي حققت ونشرت مؤخراً، ومنها على الخصوص أعمال القاضي النعمان (ت 857/346). تزوّدنا هذه المصادر بمعلومات كثيرة ودقيقة عن افتتاح الدعوة الفاطمية ونرى إنها كانت حاضرة في الميدان منذ وقت مبكر. فوجدت أذنا صاغية عند سكان القرى النائية والجبال المنيعة بموازاة مع الدعوات الأخرى، الزيدية والخارجية والاعتزالية، الخ. تتغلب العلوية على غيرها أحياناً إذا كان «المعلم» الداعية الآتي من الشرق ذا شخصية بارزة، فتسود لمدة تطول أو تقصر ثم تخلفها دعوة أخرى. ما جدّ في الفترة التي نتكلم عنها هو التنظيم. الاختلاف بيّن، رغم المظاهر، بين بدايات الدولة الإدريسية الزيدية وأولية الدولة العبيدية الفاطمية. نشأت الفرقة الإسماعيلية ومعها ظهر التنظيم السرّي و«التبشير» بواسطة دعاة محترفين مبثوثين في مجموع دار الإسلام بعد اتقانهم طرق التلقين وقواعد التأويل حسب مستويات عقول الناس. تفرق الدعاة وبقوا على

اتصال بمركز الدعاية الذي كان يوجد إلى غاية قيام الثورة القرمطية في سلمية بأرض الشام.

نظراً للسرية التي كانت تحيط بالدعوة لم يوفق الدارسون إلى كشف النقاب عن هوية الأشخاص الذين قاموا بها وأسسوا الدولة الفاطمية بإفريقيا (الموسوعة الإسلامية، ط 2، بالفرنسية، ج II ص 870 وما بعدها). من هو الداعي أبو عبد الله الشيعي« الصنعاني؟ هذا نعت ووصف أكثر مما هو اسم، كما لو قلنا اليوم أسس الحزب الشيوعي في البلد العربي الفلاني رجل اسمه رفيق المصلح. وهل جاء بالفعل إلى مكة لأداء فريضة الحج فالتقى صدفة ببعض زعماء كتامة وسمعهم يثنون على آل البيت فكلّمهم.. إلى آخر الرواية؟ تدل القرائن أنه جاء من اليمن، بعد أن استكمل تكوينه هناك، إلى مكة ليستنطق المغاربة عن أخبار البلاد. ولما سمع عن تضعضع أوضاع إفريقيا تحت الأمير إبراهيم الثاني، وفهم أن هذا الأخير لن يستطيع أن يحارب على واجهتين، في صقلية ضد الروم وعلى الحدود، إذا ما تزامنت ثورة هناك مع حالة تأزم في القيروان، قرر أن الوقت مناسب لتجاوز مرحلة الدعوة إلى مرحلة العمل السياسي وربما الثورة المسلحة. رافق الداعي رجال من كتامة في سفر العودة، ولما وصل إلى إيكجان في منطقة القبايل الصغرى، غرب مدينة سطيف، استقر بها وجعل منها أرض هجرة لكل من له تشيع في إفريقيا والمغرب. وكان ذلك سنة 893/280. رغم ما جاء في كتاب القاضي النعمان من أخبار دقيقة منسّقة مليئة بالجزئيات الدالّة على صدق التحرّي وأمانة النقل، فإننا لا نملك إلا أن نسجل تشابهاً مريباً بين ما نقرأ عنده وما قرأنا عند غيره حول أوليات إدريس في وليلي وعبد الرحمن بن رستم في تاهرت ومع ما نعرف عن أوليات عبد الله بن ياسين والمهدي بن تومرت، كما لو كان كل واحد من هؤلاء يقلّد عن وعي، ويلوّن بألوان ظروف الزمن والمكان، «تخطيطاً» معروفاً وموروثاً لا يجوز لأحدٍ أن يتجاهله أو يشوّهه. ليس التقليد حكراً على من ينعت بأهل السنّة والجماعة، بل يميز كل فرقة تدعي أنها تحيي السنّة الصحيحة. اشتغل الداعي أولاً كمعلّم، والكلمة تعني ولا شك أنه لقّن الناس آراءه السياسية وحرضهم على الأغالبة خدّام بني العباس المتغلبين على الحكم بدون حق، مشدداً على أن من يسكت عن الظلم يبلى به في نفسه

وماله . . ولما أحس أنهم اقتنعوا بأقواله وتعلقوا بأهدافه بدأ يجمع المحاربين وينظمهم في جيش يستطيع أن يهاجم القلاع والحصون التي كانت تحمي قلب إفريقيا من خطر سكان القبايل والأوراس منذ العهد البيزنطي، والتي كان بنو الأغلب قد رمموها وحشدوها بالحاميات. وفي نفس الوقت أكثر من العيون والجواسيس والدعاة داخل الجهاز الأغلبي نفسه. فمال إليه من كان له تشيّع قديم ومن راهن على قرب نجاحه ومن أغرته الرشاوي. مكث أبو عبد الله ما يقرب من عشر سنوات في إيجكان يتهيأ لمهاجمة إمارة بني الأغلب ويراقب أحوالها. وسنة 902/290، عندما رأى إبراهيم الثاني يتخلى عن السلطة بإيعاز من الخليفة العباسي لابنه عبدالله، ورأى هذا الأخير يواجه صعوبات مع ابنه زيادة الله المتهور الطموح، ظن أن الوقت قد حان فهاجم مدينة ميلة وتغلب عليها. فاعتقد أن هذا الفوز بداية اكتساح إفريقيا بكاملها، إلا أنه واجه قائداً محنكاً تمرس على القتال في حروب صقلية وجنوداً مصممين على المقاومة، فانهزم إلى إيكجان. غير أن هذا النصر العسكري التاكتيكي لم يغير شيئاً من الوضعية العامة السيئة التي كانت تحياها الإمارة الأغلبية بسبب حرب صقلية ومؤامرات زيادة الله ضد أبيه مع قسم من عبيد وموالي الدولة. ولم يكن زيادة الله يملك همّة أبيه وتجربته. كان الداعي يعرف كل هذا، فلم يتأثر بإخفاقه بل استخلص منه العبرة وقرّر تغيير وجهة هجوماته. عوض أن يدخل إلى إفريقيا من الشمال الغربي المحصن بالقلاع، فإنه اتخذ طريق الجنوب الشرقي في محاولة اللف على الخط الداعي .نجحت الخطة، ويرجع النجاح أساساً إلى انحلال الجهاز الحكومي في إفريقيا نفسها بعد اغتيال الأمير عبد الله ربما بإيعاز من ابنه. استولى الداعي على مدينة سطيف سنة 903/291، ثم طبنة سنة 906/293، وكذلك حصن بلزمة، ثم باغاي سنة 908/295، ودخل في نفس السنة قسطيلية ومنطقة الجريد.

فهم زيادة الله الثالث، رغم قلة همته وانغماسه في الملذات، ان الخطر محدق به، فجمع جيشاً ضخماً وأرسله إلى الأربس وهي الباب المؤدي إلى قلب إفريقيا. فقرر الداعي، بعد أن رأى أن القائد الأغلبي يطيل الاستعدادات وكأنه متردد غير متحمس للقتال، أن يأتي إليه ويهاجمه. فلم يلبث أن جرّه إلى المواجهة أوائل جمادي الثانية سنة 909/296، فسحق الجيش الأغلبي

سحقاً. لما سمع زيادة الله بالهزيمة، ورغم أنه كان لا يزال يملك في إفريقيا ذاتها وفي صقلية كل وسائل المقاومة، قرّر أن يهرب من البلاد بأمواله وعبيده وحرمه ملتجئاً إلى الشرق. عندئذٍ انهار النظام الأغلبي انهياراً تاماً كما لو كان بناءً من ورق. فتحت رقادة أبوابها للمنتصر أسبوعاً واحداً بعد وقعة الأربس وبعث سكان القيروان وفداً يرأسه شريف علوي طالباً من أبي عبد الله الأمان على الأرواح والأموال والإسراع بالدخول إلى العاصمة لكي يستتبّ الأمن بسرعة ويهدأ روع السكان.

دخل الداعي رقادة وسكن القصر الأميري. فأمن الناس وقبض الجنود عن النهب. ثم اتخذ قرارات رمزية تشير كلها إلى أنه وصي في انتظار وصول صاحب الحق وأن الأمر قد عاد إلى نصابه بعد عهد التطاول والغصب. يقول القاضي النعمان: «ولى قضاء القيروان محمداً بن عمر المروزي وكان له تشيع قديم ونظر في الفقه من قول الأئمة وجعل له تولية القضاة بسائر البلدان، وزاد في الخطبة الصلاة على محمد وعلي والحسن والحسين وفاطمة الزهراء، وزاد في الأذان (حي على خير العمل)» (ص 247). وأمر كذلك بضرب سكة أشار فيها إلى نفسه بكلمة سيّد، فسميت السكة السيدية.

تصرّف أبو عبد الله تصرف من يملك زمام الأمر، لكنه كان يصرح دائماً أنه يدعو للإمام الشرعي، المهدي المنتظر الذي لم يكن قد رآه قط. كان الإمام صاحب الحق يدعى عبيد الله المهدي واسمه لا يقل غموضاً عن اسم الداعية. لذلك كثر النقاش حول هويته، في القديم والحديث، دون الوصول إلى أي نتيجة قطعية. كل ما يعرف هو أنه غادر سلمية قبل أن يستولي عليها القرامطة، الذين لم يكونوا كلهم من أوليائه، لسبب يتعلق إما بالخطة السياسية وإما بمسألة الإمامة نفسها. أعلن عبيد الله أنه يقصد اليمن، لكن يبدو أنه كان ينوي منذ البداية التوجه إلى المغرب لأن الوضع في اليمن لم يكن مستقراً ولم يكن في صالح أنصاره الأوفياء. يكتنف الغموض تاريخ مغادرته مصر ويترتب عن ذلك مسائل لا يمكن الفصل فيها إلى حدّ الآن، ومنها بالطبع اتجاهه إلى سجلماسة. يقال انه غادر مصر في جمادي 905/292، أي بعد اندلاع ثورة

الداعي وإحرازه على انتصاراته الأولى. لكن في هذه الحال، بعد أن وصل إلى طرابلس في زيّ تاجر ضمن قافلة تجار، لماذا لم يتجه مباشرة إلى دار الهجرة ايجكان؟ أما إذا كان وصوله قبل التاريخ المذكور، قبل سقوط سطيف وطبنة في أيدي أبي عبد الله، فيعود من المفهوم تماماً أن يفضل المهدي الابتعاد ما أمكنه عن قبضة الأغالبة، خاصة وأن العيون كانت مبثوثة في كل مكان لملاحقته وأنه رأى ذلك بنفسه في طرابلس. يجب أن نتذكر أن وقعة الأربس (909/296) لم تكن حاسمة إلا لأن زيادة الله ضعف وانهارت أعصابه. فمن المحتمل جداً أن يكون المهدي قد تحقق بنفسه أن الحروب ستطول وأنه لن يكون في مأمن إذا هو استقر في ايكجان وليس في توجهه إلى سجلماسة ما يدعو إلى الاستغراب، إذ المدينة كانت عامرة مزدهرة يتزاحم فيها التجار من كل جنس ونحلة، وضمنهم تجار من العراق يعطفون على الدعوة الفاطمية. اندرج المهدي في سلكهم ووجد عندهم كل أنواع المساعدة. أما أمير سجلماسة، اليسع ابن مدرار، فإنه كان قد توصل من زيادة الله بأخبار تفيد وصول المهدي، لكنه لم يتحقق من هويته، فاكتفى بحراسته.

واضح أن الرواية الإسماعيلية، التي ورثها المؤرخون السنيون، مكونة من روايتين مستقلتين، إحداهما خاصة بأبي عبد الله والأخرى بعبيد الله المهدي، وأن الربط بينهما لم يكن سهلاً.. وتعين ذلك الربط سنة 909/296، بعد أن دخل الداعي منتصراً إلى رقادة وبدأ يحكم كأمير صاحب السلطة، في حين أن الإمام المهدي لا يزال متستراً في زي تاجر محكوم عليه بالإقامة الإجبارية في سجلماسة. كان من الضروري أن يخرج الداعي من إفريقيا لينقذ الإمام السجين ويسلم الأمر إليه. ولا عجب إذا لاحظنا في الرواية عدة نقاط غامضة.

مرّ الداعي بطبنة فجاءه رئيس زناته محمد بن خزر مستأمناً. ثم فتحت تاهرت أبوابها له، فدخلها بدون قتال، وانتهى بذلك عهد الرستميين الإباضيين، ثم قصد سجلماسة. عندئذٍ تحقق اليسع من هوية المهدي فقبض عليه وأودعه السجن دون أن نرى ما كان ينتظره من عمله هذا. وصل جيش الداعي قرب المدينة في ذي الحجة، وكان برفقة أبي عبد الله أخوه أبي

العباس الذي كان يعرف الإمام إذ عاش في سلمية مدة واطلع فيها على أسرار الحركة وربما على خفايا انقساماتها. حاول اليسع المدافعة فانهزم وفرّ إلى الصحراء قبل إلقاء القبض عليه وقتله. دخل الجيش الفاطمي المدينة، فأخرج عبيد الله من السجن، فعرفه أبو العباس وبايعه، ثم بايعه أبو عبد الله وسلم الأمر إليه ثم قفل الجيش عائداً إلى إفريقيا. فمر على تاهرت وإيكجان ثم وصل إلى رقادة حيث رفع عنه الحجاب وأعلن أنه المهدي المنتظر وتلقب بأمير المؤمنين يوم الجمعة 21 ربيع الثاني 910/297. وقرىء الإعلان في مساجد إفريقيا.

أخذ المهدي بزمام الأمر منذ وصوله إلى العاصمة الأغلبية ولم يرض أن يكون مجرد إمام تاركاً السياسة اليومية بيد الداعي وأخيه وشيوخ كتامة. أقر إصلاحات أبي عبد الله، ثم أحيى الجهاز الحكومي من دواوين وكتاب وعمال وقضاة، بل ترك وظائف كثيرة لخدّام الدولة السابقة بعد أن أعلنوا تشيعهم. بجانب هذا الجهاز المدني ـ القضائي، الذي كان عربياً بلدياً في الجملة، حافظ المهدي على جهاز دعائي ـ عسكري موروث من عهد إيكجان وكان مشرقياً كتامياً.

وعد الخليفة الجديد في بداية أمره بإلغاء المغارم والاكتفاء بالعشر والصدقة، وذلك تأليفاً لقلوب العامة والتجار والعلماء المالكيين. إلا أن عزمه الأكيد على اتباع سياسة دعائية نشيطة، وحرصه على أن يبقى رئيس الحركة الإسماعيلية على نطاق العالم الإسلامي كله، كانا يفرضان عليه أن يضمن لنفسه موارد مهمة ومنتظمة. فلم يلبث أن عاد إلى استخلاص ضرائب قديمة وجديدة، رغم أنه أتى من الشرق بأموال كثيرة وأنه استولى على الكنز الذي كان تحت حراسة شيوخ كتامة في إيكجان. كان هذا التصرف يشير إشارة واضحة إلى أنه لم يكن يرى في إفريقيا سوى قاعدة تجمع فيها وتجهّز جيوش الدعوة الإسماعيلية لغزو أرض الإسلام «شرقاً وغرباً».

ولا شك أنه يجب وضع مؤامرة المنافقين، أبي عبد الله وأبي العباس وبعض أشياخ كتامة، في هذا الإطار، أي التعارض الطبيعي والعادي داخل كل حركة تصل إلى الحكم بين خطة سياسية معتدلة وخطة عقائدية هجومية

متطرفة. التشابه واضح بين هذه القضية وقضية أبي موسى الخراساني مع المنصور العباسي. الفرق الوحيد هو أننا نتساءل في حالة الفاطميين من هو الداعية المتطرف ومن هو السياسي المعتدل. يبدو أن التناقض كان بين المهدي وأبي العباس وأنه يعود إلى تاريخ قديم أثناء ثورة قسم من القرامطة على الإمامة الفاطمية. وذهب أبو عبد الله وبعض زعماء كتامة ضحية خلاف كانوا يجهلون الكثير عن أسبابه. على أي فشلت المؤامرة وقتل أبو عبد الله وأخوه سنة واحدة بعد دخول المهدي إلى إفريقيا (988/298).

أراد المهدي أن يظهر للجميع أن أنظاره متجهة إلى قلب الخلافة، فقرر تخطيط مدينة حصينة مطلة على البحر وشبه مستقلة عن أرض إفريقيا. فوقع اختياره على جمّة الجزيرة بين سوسة وصفاقس. بدأت الأعمال سنة 912/299 وانتهت بعد تسع سنوات. وسكن الخليفة عاصمته الجديدة في شوال 921/308. ونظراً لما كانت تعرفه مصر الطولونية من قلائل واضطرابات اختار المهدي، حتى قبل أن تجتمع لديه كل أسباب النجاح، أن يبادر بمهاجمتها. فبعث جيشاً تحت قيادة ولي عهده أبي القاسم محمد سنة 914/301، ثم مرة ثانية سنة 919/307، ودامت الحملة الثانية قرابة سنتين. استولى الجيش الفاطمي بسهولة على الإسكندرية، ووجد مناصرين له في مناطق من الصعيد والفيوم، لكنه ارتطم بخط دفاعي قوي، فعاد خائباً. ونظم المهدي حملة ثالثة قبل موته بشهور قادها خلفهُ محمد القائم، فلم تكن أكثر نجاحاً. لم تكن الظروف بعد مواتية لسقوط مصر في أحضان الفاطميين.

كان لا بدّ أن تولّد هذه السياسة التوسعية المكلفة والمناقضة للوعود التي قطعها أبو عبد الله على نفسه وأقرها المهدي من ترك العامة على عوائدها، سخط الفقهاء والعبّاد، وفي القيروان بخاصة (محسن مؤنس، **أعمال مهداة إلى ليفي - بروفنصال**، 1962 ، ج I ص 217). وجد هؤلاء المعارضون أذناً صاغية لدى كل من تضرّر من الجبايات ومن تعاطي الأمراء الفاطميين إلى التجارة، وبالخصوص للتجارة الصحراوية التي عادت تحت مراقبة الدولة الجديدة بعد استيلائها على تاهرت وسجلماسة. وهذا يعني أنها نزعت من زناتة وصنهاجة الصحراء أكبر مواردهم وأهم ركائز نفوذهم وسطوتهم، علماً

بأن أغلبهم كان يميل إلى رأي الخوارج.

بدت علامات القلق بين صفوف كتامة بعد أن جرّدهم المهدي من كنز الدعوة، ثم بعد قتل أبي عبد الله سنة 911/298. في نفس السنة ثارت تاهرت على عاملها وثارت طرابلس في السنة الموالية وثارت صقلية سنة 915/303 بقيادة أحمد بن قرهب الذي كان ينتمي إلى بيت عريق في خدمة الأغالبة. لكن الثورة التي أوشكت أن تقضي نهائياً على الدولة الجديدة هي المرتبطة باسم أبي يزيد مخلد بن كيداد النكاري، والتي انطلقت من جبال الأوراس سنة 935/324، أي السنة التي توفي فيها المهدي. تمكن هذا الثائر العجوز الذي بدأ حياته كمهذب الأطفال في بلاد الجريد، والذي كان أبوه يشتغل بالتجارة في بلاد السودان، أن يستولي على مجموع بلاد إفريقيا. أثناء مدة لا تزيد على شهرين، في بداية سنة 944/333، دخل جيش أبي يزيد باجة ثم تونس ثم القيروان ثم جاء ليحاصر الخليفة القائم في جمة المهدية، وأقام على محاصرتها مدة سنة من ربيع الأول إلى صفر 945/334. لو لم يكن جيش الثائر الخارجي مكوناً من سكان الجبال غير المدربين على محاصرة المدن المحصنة، ولو لم يكن هو قليل الدراية بمكائد الحرب، لما فاته الفوز والإطاحة بالدولة الجديدة، خاصة بعد أن انحاز إلى جانبه فقهاء المالكية بسبب ما رأوا من تقشفه وزهده، على الأقل في بداية أمره، وكذلك بسبب مبايعته للخليفة الأموي السنّي. إلا أن الحصار طال، فبدأ المقاتلة يتفرقون بعد يأسهم من اقتحام المهدية. وتحولت الثورة إلى مجرد حرابة. فندم سكان المدن على مساندتهم للثائر، وعادوا إلى مبايعة الخليفة الفاطمي. رفع أبو يزيد الحصار ورجع خائباً إلى القيروان. فانقلبت أحواله وتوالت عليه الهزائم ناحية تونس وباجة وجزيرة شريك. فقرر محاصرة سوسة في الوقت الذي توفي فيه القائم وخلفه ابنه إسماعيل. فأخذ هذا الأخير الأمور بحزم. قرر مساندة سوسة براً وبحراً وخرج من المهدية قاصداً القيروان، فدخلها في شوال 946/334. أقام جيشه في ضواحيها وانتظر أن يهاجمه الثائر. وعندما حصل ذلك أظهر الخليفة الجديد كثيراً من الإقدام وعلو الهمّة وحسن القيادة، رغم أنه لم تكن له سابقة في مجال الكفاح، فأوقع بأبي يزيد هزيمة شنعاء. وفي موضع المعركة خطط لبناء مدينة جديدة تكون عاصمة لملكه، فكانت صبره

سبتة
طنجة
تطوان
نكور
مليلة
تجيصاس
البصرة
قرت
فاس
صفرو
جرادة
تلمسان
وجدة
وهران
مستغانم
كوز
داي
أغمات
ارفود
سجلماسة
ورزازات
ماسة
نول

المغرب الزناتي

الطرق والمسالك حسب البكري

منصورية. ثم تعقب المنصور الثائر في جبال غرب إفريقيا وهزمه هزيمة أخرى خارج مسيلة، ثم تبعه بدون ملل من بسكرة إلى مرتفعات المضنة حتى تقبض عليه بمساعدة بربر مغراوة. كان ينوي أن يأتي به في قفص ليراه سكان القيروان، لكن الثائر مات من جراء جراحه نهاية محرم 947/336. فأمر بسلخه وحشو جلده بالتبن، وأبرزه على هذه الحال المزرية للقيروانيين، مما يدل على مدى الرعب التي تملّكه طوال ثورة «صاحب الحمار».

إن كانت هذه الثورات المتوالية تدلّ على شيء، فإن ذلك الشيء هو أن على الدولة العبيدية أن تختار، إما أن تعود مغربية إفريقية، فتنظم نفسها كدولة قطرية مستقلة محاولة تأليف قلوب الرعية بالعدل والتعمير، وهذا ما أشارت إليه مبادرة المنصور بإنشاء عاصمة في قلب البلد، واما أن تكون فاطمية إسماعيلية، فحينذاك يجب جني ثمار إفريقيا دفعة واحدة لتمويل الدعوة وتجهيز الجيش ومغادرة القطر في أول فرصة سانحة. وهذا ما استقرّ عليه في النهاية رأي المعزّ، رابع الخلفاء الفاطميين في إفريقيا، ربما ليقينه أن حظوظ نجاح الاختيار الأول ضئيلة، إن لم تكن منعدمة (انظر تأويلاً آخر لقرار المعز عند الدشراوي، ص 266). كانت الأوضاع قد ساءت في مصر. فتوالت الاتصالات بين المعز وكبار المسؤولين في الدولة الإخشيدية، وكلها تشير إلى أن مصر إن لم تسقط في أحضان الفاطميين، فإنها لا محالة ساقطة تحت حكم القرامطة المتطرفين. في ظل هذه الظروف المؤاتية لتحقيق طموحاته جمع المعز جيشاً قوامه حسب الرواية مائة ألف محارب. عين على رأسه مولاه جوهر الرومي وزوده بما لا يقل عن ألف صندوق من الذهب. انفصل الجيش من رقادة يوم 14 ربيع الأول 6/358 ودخل فسطاط يوم الثلاثاء 17 شعبان من نفس السنة. وبدأ في حين التخطيط لبناء مدينة جديدة لتكون عاصمة الدعوة الفاطمية، وهي التي سميت فيما بعد بالقاهرة. بعد ثلاث سنوات وتطورات سياسية وعسكرية لم تكن كلها في صالح المعز وجيشه، خاصة في الشام، ولربما لتركيز حكمه في مصر، قرر الخليفة الفاطمي أن يلحق بجوهر تاركاً مسؤولية تدبير شؤون إفريقيا، دون صقلية، إلى بلقين (يوسف) بن زيري بن مناد. غادر المعز إفريقيا في ربيع الأول 972/361 حاملاً معه خزائنه وكتبه والتوابيت التي وضعت فيها رفاة أجداده.

إفريقيا الصنهاجية

الطرق والمسالك حسب الجغرافيين

إفريقيا الصنهاجية — الطرق والمسالك حسب الجغرافيين

قال كثير من الدارسين وإلى وقت قريب ان الحكم الفاطمي، بخلاف الأغلبي، لم يندمج أبداً في الوسط الإفريقي. يتجه البحث الآن إلى إعادة النظر في هذا الحكم باعتبار أنه عمّم على السكان كلهم مواقف خاصة بفقهاء القيروان (الدشراوي، ص 252). إذا قبلنا أن الدعوة العلوية كانت قديمة في بلاد المغرب، فلا بدّ لنا أن نفترض أن الدولة الفاطمية تمتعت بعطف قسم لا يستهان به من السكان، في المناطق الريفية وكذلك في المدن، وتوجد إشارات إلى ذلك في الوسط الذي كان يميل إلى الاعتزال وإلى الفقه الحنفي. رغم هذا يبقى صحيحاً أن الحكم الشيعي لم يمثل سوي فاصلة في تاريخ إفريقيا والمغرب، لأن الخلفاء، المهدي والمعز بخاصة، نظروا إلى الأمور من هذه الزاوية. لكن كون الحكم كان متعالياً عن المجتمع، غير مندمج فيه، أو كونه لم يعمر طويلاً، لا يعني بحال أنه لم يخلف آثاراً عميقة وعلى مستويات عدة. بل العكس هو الصحيح.

إن الدولة الفاطمية التي لم تدم سوى نصف قرن أرست قواعد دولة بربرية مستقلة بذاتها. فتوج هكذا تطور استغرق أكثر من أربعة قرون. عندما ودع بلقين المعز على الحدود، كان كل منهما يعلم أن الأمور ستؤول حتماً إلى الافتراق والاستقلال رغم كل الاحتياطات والضمانات. كان بلقين يترأس الجهاز الدفاعي فقط، وأما الجهاز الإداري الصرف، فإنه بقي نظرياً مرتبطاً مباشرة بالخليفة. إلا أن صاحب السيف ينتهي دائماً باصطناع صاحب القلم. يمكن للمؤرخ أن يقول ان بلقين، عندما استقر في صبرة - منصورية، كان، بدون علم منه، يحقق حلم ماسنسن. ورث بنو زيري الصنهاجيون نظاماً عربياً فحافظوا عليه ورعوه.

من ناحية أخرى وحّد الحكم الفاطمي المجتمع الإفريقي عن طريقين مختلفين. قضى أولاً على وجود الخوارج الذي كان بوجه من الوجه عامل فرقة وتشتت. كانت ثورة صاحب الحمار بمثابة نار عاتية أتت على أنصاره ومريديه. بقي من الخوارج جماعات ناقمة ثائرة وفية لعقيدتها ولكنها عاجزة عن تأسيس دولة جديدة. والطريق الآخر الذي أدّى إلى الوحدة المعنوية كان طريق المناظرات التي بدأها المهدي وأحياها حفيده المنصور. لا شك أن

فقهاء المالكيـة والعباد والنسّـاك شعروا بمـا ينقصهم من فنون الخـطاب والجدال، عكس ما يستخلص عادة من كتب المناقب التي تثني حتى على مظاهر السذاجة والغفلة والعناد، ولكن تلك المناظرات أتاحت لهم الفرصة ليعرفوا ما يميزهم في العمق عن خصومهم، فلمسوا خطر الغلو في العقيدة، خاصة إذا اقترن بالسلطة. هذه التجربة هي التي مهّدت السبيل لظهور مدرسة مالكية ناضجة في ظلال الحكم الزيري، مدرسة وحّدت عقائدياً كل بلاد المغرب.

كان الفاطميون بسبب ارتباطهم بـالدعـوة الإسماعيليـة ينظرون إلى المشرق وإلى المغرب، عكس الأغالبة الذين وجهوا أنظارهم إلى الشمال فقط (صقلية). أكد الخلفاء الشيعة منذ البداية حقهم الشرعي، بل واجبهم، في بسط سلطتهم على مجموع بلاد المغرب، فوضعوا حدّاً لوجود الإمارات والمدن ـ الشورى، بل نفوا حقهم في الوجود، وفتحوا هكذا عهد التوسع والتوحيد.

آثار السياسة الفاطمية في المغربين الأوسط والأقصى

كانت لسياسة الفاطميين التوسعية نتيجة سياسية وأخرى اقتصادية. تتعلق الأولى بوحدة الخلافة والثانية بالتجارة الصحراوية.

قلنا ان عبيد الله المهدي، لما دخل رقادة سنة 910/297، أعلن أنه الإمام والخليفة الشرعي. انتظر أمير الأندلس عبد الرحمن الأموي إلى أن ظهر عجز الخليفة العباسي وإلى أن اتّضحت طموحات الفاطمي، فنصب نفسه خليفة سنة 929/316. وهكذا انهارت وحدة الخلافة وهي أساس نظرية الحكم في الإسلام. إلا أن هذا الأمر الواقع لم يكن ليقبله أو يبّرره أحد من الخلفاء الثلاثة، فنشأت عن هذه الوضعية حروب متواصلة. وكانت أرض المغرب لسنوات عديدة مسرح الصراع بين الخليفتين الفاطمي والأموي.

قلنا إن جيش الداعي قصد تاهرت وسجلماسة، في أول تحرك له خارج إفريقيا، كاشفاً عن أهمية المدينتين، التجارية والجبائية. لا نعرف بـالـدقة

الكافية العلاقات التي كانت تربط المدينتين بالجماعات المجاورة لها. لكن لا يمكن التغافل عن دور هذه القبائل في تأمين الطرق والمسالك. من ناحية أخرى نستخلص من أوصاف الرّحالة أن الأندلس كانت في حاجة إلى المعادن الموجودة بوفرة في المغرب، وإلى ذهب الصحراء بصفة خاصة. كان التبر المجلوب من غانة يسبك في سجلماسة وأغمات وفاس ثم يوسق إلى الأندلس عبر موانىء البحر المتوسط. ونلاحظ أن كثيراً من هذه المدن كانت تحت حكم أمراء أدارسة. كان على حاكم الأندلس، أياً كان، أن لا يترك أعداءه يتحكمون في طرق هذه التجارة (ابن حيان، المقتبس، ص 289، بعد استيلاء عبد الرحمن الثالث على مدينة سبتة سنة 931/319). كان من الطبيعي أن تتّحد مصالحه بمصالح من تضرّر من الهجمة الفاطمية، أي الأدارسة وقبائل زناتة. وبما أن الجيش الفاطمي كان مكوناً أساساً من كتامة وهم صنهاجة، يمكن عندئذٍ بسهولة تحويل التناقض في المصالح الاقتصادية إلى نزاع قبلي، تصفية حساب بين صنهاجة وزناتة، وإهمال الدافع الأصلي (تيراس، ج I ص 175 و 179؛ جوليان، ج II ص 59).

كان من نتائج الحملات الفاطمية الأولى دفع الجماعات الزناتية نحو المغرب الأقصى. تزاحمت القبائل على مضيق تازة، عمّرت شمال المغرب الذي كان يتصف ربما بقلّة السكان، وبدأ بذلك تغيير في تركيبته الديموغرافية. إذا افترضنا أن الخليفتين، الأموي والفاطمي، تدخلا في شؤون المغرب الأوسط والأقصى بدوافع تجارية وجبائية أكثر منها توسعية استيطانية، لأن أنظار الأول كانت مشدودة إلى الشمال وإلى البحر المتوسط وأنظار الثاني متجهة إلى الشرق، أدركنا بسهولة أن كلاهما كان يبحث عن اتباع وصنائع ينفذ بهم ما يخططه من سياسة. فكانت المواجهة في بداية الأمر غير مباشرة، عبر جماعات محلية لها مصالحها ودوافعها الخاصة بها. لذلك تعقدت الأوضاع وتشابكت الأسباب وكثرت المفاجآت بتغيير في التحالفات.

وجد الفاطميون في طريقهم إلى الغرب ثلاث جماعات زناتية: مكناسة، بنو يفرن، ومغراوة. فاضطروا إلى مصانعتهم تارة وإلى محاربتهم، وأحياناً طردهم من أوطانهم، تارة أخرى. اعتمدوا أولاً على مكناسة الذين

كانوا يقطنون فيما يبدو المنطقة الغربية والذين انطلقوا من تاهرت سنة 917/305 بقيادة مصالة بن حبوس قاصدين فاس. حارب مصالة يحيى الرابع الإدريسي وأرغمه على مبايعة المهدي، ثم عيّن موسى ابن أبي العافية عاملاً على شمال المغرب من الريف إلى وادي ابن رقراق. بقيت منطقة سوس الأقصى على حالها، وبقيت سجلماسة بيد بني مدرار. إلا أن الجيش كان قد ابتعد عن قواعده، فصعب إمداده وعجز عن ضبط الموقف، مما شجع الأمراء الأدارسة على مواصلة الكفاح. فكان على المهدي أن يجهز حملة ثانية سنة 321/309. دخل الجيش الفاطمي تلمسان وموانىء البحر المتوسط وخلع أمراءها الأدارسة، ثم تصدى لحسن الحجام، الذي أخذ قيادة بني إدريس، بعد أن خلع يحيى الرابع سنة 925/313 وأرغمه على الفرار. وهكذا أوشكت سياسة المهدي أن تنجح على يد مكناسة، لولا أن مغراوة، الذين كانوا وراء مكناسة ويستطيعون إذن أن يقطعوا في كل لحظة خط الاتصال بين هؤلاء وإفريقيا، قرروا أن مصلحتهم تدعوهم إلى التحالف مع الأمويين، فثاروا على مصالة وقتلوه، وتغير بذلك في الحال الوضع لغير صالح الفاطميين. اضطرّ المهدي إلى أن يبعث ابنه وولي عهده أبا القاسم لينتقم من مغراوة. حاربهم وطردهم من مواطنهم ودخل تلمسان سنة 927/315. في نفس الوقت وجد موسى بن أبي العافية نفسه قريباً جدّاً من صاحب الأندلس وبعيداً جدّاً عن صاحب إفريقيا، فبدأ يفكر أنه قد يستفيد من الأول ما لا يستفيد من الثاني، فدخل في مفاوضات مع رسل الخليفة الأموي. مما يدلّ على أن مكناسة تحالفوا مع الفاطميين على أساس مصلحة مؤقتة لاعن ولاء وتشيّع. تمت القطيعة بين موسى والفاطميين سنة 933/321 ، فأمر المهدي حميد بن يصلتن، الذي خلف مصالة على زعامة مكناسة، أن يغادر تاهرت ويقصد المغرب الأقصى لينتقم من موسى. دخل الجيش فاس منتصراً وهرب موسى، لكن المهدي توفي سنة 934/322 وضاعت ثمار الجهد المبذول. عاد حميد إلى المغرب الأوسط وسقطت فاس من جديد تحت قبضة مغراوة.

ثم تربع أبو القاسم، الملقب بالقائم بأمر الله، كرسي الخلافة، وكان يعرف جيداً أحوال المغرب، إذ قاد فيه الجيوش الفاطمية. فهم أن لا بدّ من إظهار الشوكة، فنظم حملة قوية عين على رأسها ميسور الخصي. لما وصل

ورواها بكل دقائقها، إذ يعود إليها كلّما تكلّم على أحد المشاركين فيها من فرق الأدارسة وزناتة وصنهاجة، الخ، زيادة على أنه كان ينظر إلى الصراع بين مغراوة حكام فاس ومكناسة حكم تاهرت بمنظار ما كان قد جرّب بنفسه من حروب بني مرين مع بني زيان، وجميعهم زناتة. فلا يجب أخذ تأويلات ابن خلدون على أنها صورة الواقع.

واضح أن معظم المواجهات كانت تدور حول المدن (تاهرت، سجلماسة، تلمسان، فاس) وحول الموانىء (نكور، سبتة، القصر، الخ) وكلها محطات للتجارة الصحراوية كما أوضحنا. لا شيء يناقض افتراضنا أن المدن ـ الشورى الموجودة في المغرب الأوسط كانت في اتفاق، ضمني وعرفي، مع الجماعات الزناتية حامية تجارة القوافل. وهذا الاتفاق، الذي يضمن في نفس الوقت وعلى قدم المساواة مصالح أصحاب المدن وأصحاب الطرق والمسالك، هو ما أتى الحكم الفاطمي لنسفه. لم يعد في الإمكان نفي ما كان للتجارة البعيدة والقريبة من دور في تخطيط سياسة الفاطميين من بداية إلى نهاية حكمهم. كان المهدي باتصال حتى قبل وصوله إلى المغرب مع الجماعات الشرقية (البغدادية) المستقرة في مدن جنوب الأطلس. وليس من الصدفة أن يأتي إلى سجلماسة في زي تاجر. كان يعلم أن التجارة الصحراوية وحدها قادرة على أن تمدّ الحركة الإسماعيلية والدعوة الفاطمية بالمال الضروري لتحقيق أهدافهما البعيدة. لذا صمم منذ البداية، وتبعه خلفاؤه في ذلك الاتجاه، على أن يتحكم في المغرب الأوسط لأنه موطن التجارة الصحراوية بعد ترك الطريق الشرقي كما سبق أن أشرنا إلى ذلك. لكن تلك التجارة كانت تحت مراقبة زناتة الخوارج. أمام هذا الأمر الطارىء انقسم زناتة: منهم من انحاز إلى الحكم الجديد أملاً في إنقاذ ما يمكن إنقاذه من مصالحهم، ومنهم من رفض الوضع الجديد وفضل محاربته بالتحالف مع أعداء الفاطميين. وبالطبع لما دخل زناتة إلى المغرب الأقصى تصادمت مصالحهم مع الأدارسة. توالت الحروب وتغيرت التحالفات لأن ميزان القوى لم يستقر أبداً على حال. لكن النتيجة كانت واحدة، وهي نزوح جماعات كثيرة من المغرب الأوسط إلى المغرب الأقصى، مع ما ينبني على ذلك من تغيير في البنية السكانية والسياسية.

عندما تطول الحرب تتعدد وتتضاعف أوجه الخلاف، فتنسى الدوافع الأولى ويتعلّق المتحاربون بمظاهر ثانوية. ومن هنا يتبادر إلى الذهن أن حروب القرن 'X/4 في المغربين كانت تدور كلها في إطار عداء متأصل موروث بين صنهاجة وزناتة، إلا أن مثل هذا التأويل مرتبط بنظرية عرقية في تفسير التاريخ أكثر مما يرتكز إلى ما تشير إليه بداهة الأحداث. وكعادته يرى فيها غوتيه تصفية حساب بين البدو (زناتة) والحضر (صنهاجة). يرفض أن يرى الزناتي في غير الصورة التي آل إليها بعد أن غُلب على أمره ونزعت تجارة القوافل من تحت نظره واضطر إلى البحث عن مكسب آخر، لم يجده إلا في المغارم المفروضة على سكان المدن. الزناتي الميال إلى السلب والنهب، كما يصوره غوتيه، قبل أن يلصق نفس الصورة بالأعرابي الهلالي، إنما هو ضحية حرب طاحنة، لا نسبة بينها وبين المناوشات التي تعوّد عليها في الصحراء. هذه الحرب المدمّرة، التي أضرمها غيره، لا يمكن أن يتسبّب فيها، لأنه لا يملك الوسائل لذلك. يتعامى غوتيه وأمثاله عن أمر واضح لعلماء الاجتماع، وبخاصة الجغرافيين[1]، وهو أن النظام الاجتماعي البدوي لا يكون عاملًا مؤثراً في الأحداث إلا في إطار معين، عندما تنهار قاعدته الاقتصادية، أي التجارة الصحراوية. بعبارة أوضح، أن الزناتي عندما يكون سيّد التجارة البعيدة، فإنه يحميها ويستفيد منها، فهو إذن عامل أمن ونظام. إذا نزعت منه بالقوة وبدون عوض، عندئذٍ وعندئذٍ فقط ينقلب إلى عامل سلب ونهب. ليس مكتوباً عليه أن يكون نهّاباً، وإن صح هذا على بعض الأفراد، لأن الكلام هنا هو على النفسانية الجماعية. إن الهوس بعقلية البدو السلبية التخريبية يعمي عن البحث في الأسباب الموضوعية.

ولا ننسى في الأخير أن نسجل أنه كان للتوسع الفاطمي نتيجة أخرى موازية لتخريب المغرب الأوسط، وهي العودة بالتجارة الصحراوية إلى طريق شرقي، غير الذي كان يصل إلى سجلماسة ومنها يتفرع إلى أغمات وفاس من جهة وإلى تاهرت وتلمسان من جهة أخرى. ولا شك أن التحول المذكور كان أكبر أسباب رخاء إفريقيا في بداية حكم بني زيري.

---

(1) غوتيه جغرافي التكوين فكان عليه أن يفهم ويُفهِم هذه النقطة لولا تشبثه بالمصالح الاستعمارية.

إفريقيا تحت حكم بني زيري

كان زيري بن مناد الصنهاجي أحد أعمدة الدولة العبيدية. أنقذها حين أوشكت على الانهيار تحت ضربات خوارج أبي يزيد. وكان الخليفة القائم، تقديراً منه لخدماته وولائه، أذن له أن يبني مدينة تكون عاصمة إقليمية للمغرب الأوسط. فاختار آشير وأحسن الاختيار إذ سرعان ما نمت المدينة الجديدة واتسعت وجذبت إليها التجار والصناع. لم يقف زيري عند هذا الحدّ إذ يعود إليه الفضل في تخطيط أو إحياء مدن أخرى نذكر منها جزائر بني مزغنة ومليانة والمدية (960/349). عيّن على رأس كل مدينة واحداً من أبنائه وضرب السكّة باسمه. كان زيري إذن والياً فوق العادة بل خليفة الخليفة إن صحّ التعبير في منطقة واسعة ذات أهمية اقتصادية واستراتيجية كبرى. فلا غرابة أن نرى المعز لدين الله، حين قرّر الالتحاق بمصر، يفوض أمر إفريقيا إلى بُلُقّين بن زيري.

استقر بلقين في منصورية بعيداً عن القيروان السنّية الخاضعة لسيطرة الفقهاء والعبّاد أعداء المذهب الشيعي. وترك آشير لابنه حمّاد. كان المعز قد احتفظ بطرابلس وصقلية، لكن الخليفة العزيز عاد وألحق من جديد سنة 978/368 طرابلس وأعمالها بإفريقيا.

كان الأمير الزيري من الناحية القانونية والياً فقط، إلا أنه كان يحكم إفريقيا بكاملها، قانع بها، بخلاف سيده المنشغل بشؤون الشام والعراق والجزيرة العربية. فكان من الطبيعي أن تتجه إفريقيا الزيرية نحو الاستقلال الفعلي أولاً ثم القانوني كما تنبّأ بذلك، على ما يروى، المعز نفسه. اتخذت العملية وقتاً طويلاً ومرت بعدة أطوار حسب الظروف والأحوال، كل ذلك على مستوى الرسميات والتبريرات الفقهية، أما على مستوى الأفعال فلم يمر زمن طويل حتى تصرف الأمراء الزيريون بكل حرية في جميع شؤون الحرب والسياسة. وعادت التبعية رمزية فقط تتجسّد في المراسلات والسفارات والهدايا بمناسبة فوز أو بيعة أو ولاية عهد أو زواج. . ، خاصة وإن الوسط الإفريقي، القيرواني على وجه الدقة، المعادي للعقيدة الشيعية، كان يدفع الأمراء دفعاً إلى القطيعة.

بقي بلقين وفياً لعهده، مطبقاً السياسية الفاطمية في المغرب ومحافظاً على تراتيب وشارات الدولة الشيعية إلى أن مات سنة 984/373. لكن ابنه المنصور بدأ يفكر جدياً في التحرر من كل ذلك، لولا أن الخليفة الفاطمي كان لا يزال يملك وسيلة ضغط قوية، وهي جماعة المغاربة، أي الكتاميين الذين رافقوا المعز إلى المشرق وكانوا أقلية ذات نفوذ وامتياز داخل النظام الفاطمي. كانوا يعلمون حق العلم إن مركزهم يتضرر لا محالة إذا ما نبذت إفريقيا الدعوة الشيعية. فبعثوا الدعاة لتحريض من بقي من القبيلة في منطقة إيكجان والميلة. تمّرد كتامة على المنصور أولاً سنة 986/375، ثم ثانياً ولمدة ثلاث سنوات ابتداءاً من 990/377. فعاد الأمير إلى الطاعة وأكّد من جديد صلات الولاء، فتوقف التحرك نحو الاستقلال. لما ولي ابنه باديس سنة 996/386 كانت العلاقات بين إفريقيا والقاهرة كما أرادها الخليفة. إلا أن باديس واجه صعوبات مع عمّه حمّاد وكان بحاجة إلى مساندة من جانب الخليفة. ولما خاب أمله ولم يحصل على السند المنتظر اقتنع أن لا فائدة ترجى من الولاء للفاطميين، فاتجه نحو القطيعة التي أقدم عليها ابنه المعز بصفة تدريجية. ظهرت بوادرها سنة 1041/433 وأصبحت أمراً واقعاً سنة 1047/439.

لم يكن ممكناً في ذلك العهد المبكر من تاريخ الخلافة أن يطمع فيها أمير كالمعز الصنهاجي. فكانت القطيعة مع العبيديين تعني مبايعة الخليفة العباسي. وهنا لا بدّ من التذكير أن الخلافة العباسية كانت قد استعادت شيئاً من الهيبة والنفوذ أيام القادر (422 - 381) والقائم (467 - 422)، في حين أن الخلافة الأموية قد انهارت في الأندلس في أوائل القرن الخامس، وأن الخلافة الفاطمية كانت تعيش أزمة كبرى بعد موت الحاكم (1021/411) في ظروف غامضة تسبّبت في انقسام خطير داخل الدعوة الإسماعيلية (الموسوعة الإسلامية 2، بالفرنسية، ج III، ص 82). إذا وضعنا تصرف المعز بن باديس داخل إطار الانحلال الفاطمي وانبعاث الخلافة العباسية، بدا لنا ملائماً، في شكله التدريجي وفي مضمونه، لتحول واضح في ميزان القوى. زيادة على هذا الجانب يبدو أن الأوضاع الاقتصادية في البلاد الإفريقية كانت قد تدهورت بتوالي سنين القحط وقلة اليد العاملة (محمد الطالبي 1982). كيف

تمت القطيعة؟ بنبذ رموز الدعوة (الخطبة، الأذان، لون اللباس الرسمي، العبارات المستعملة في دار الطرار ودار السكة). ويشير المؤرخون إلى أن المعز استغلّ الفرصة ليخفض من قيمة الدينار. وهذا يؤكد حقيقة الركود الاقتصادي والكساد التجاري.

في هذه الفترة ماذا جرى في الجزء الغربي من بلاد المغرب؟.

قلنا ان بلقين، عندما استقر في إفريقيا، ولّى ابنه حمّاداً على المنطقة التي كانت تحت نظره وهكذا تأسست في المغرب الأوسط إمارة أبعد من إفريقيا ذاتها عن مركز الخلافة، فكانت مرشحة لنيل استقلالها في وقت مبكّر. فعل حمّاد بن زيري ما يفعله كل من يريد أن يؤسس دولة جديدة في المغرب الإسلامي، أي خط مدينة جديدة وإن أدى ذلك إلى خراب مدينة قائمة. هجر آشير، لأسباب قد تكون دفاعية في الأساس، واختار موقعاً، ربما كان مسكوناً في القديم، يوجد على سفوح جبل معدد ويطلّ على شط الهضنة. وشيد فيه، ابتداءاً من سنة 1007/398، مدينة عرفت أولاً بقلعة حماد ثم بقلعة بني حمّاد. يقال انه أفرغ المسيلة وسوق حمزة من سكانهما ليعمر عاصمة مملكته الجديدة وأتى بمجموعة من جرادة يقال انهم كانوا على دين النصارى. كل هذا يدلّ إما على ضعف سكاني في المغرب الأوسط، وإما على خراب نتج عن حروب القرن X/4. نمت القلعة نمواً سريعاً، وربما اصطناعياً، بعد أن لجأ إليها عدد كبير من سكان مدن إفريقيا في أعقاب زحف بني هلال.

كان الأمير باديس قد ساعد، بدون وعي منه، على إعلاء سمعة عمّه حماد عندما فوض إليه مهمّة محاربة أعدائه في المغرب الأوسط والأقصى، أي مغراوة والأمويين. كسب حمّاد صيتاً شجّعه على تحقيق أطماعه وطموحاته. لما ولّى باديس سنة 1015/405 ابنه المنصور على قسنطينة، بموافقة الخليفة في القاهرة، اعتبر حمّاد أن القرار يشكل تحدياً لسلطته. فثار ضد أخيه والخليفة الفاطمي وانحاز إلى الدعوة العباسية. فجاء باديس محاصراً القلعة وهو ينتظر العون من مولاه، الخليفة الفاطمي. إلا أن هذا انشغل عنه. مات باديس سنة 1016/406، ثم مات ولده المنصور مخلفاً ابنه المعز الذي لم يكن يتجاوز الثماني سنين. استمر القتال حول القلعة

المحاصرة إلى أن اعترف حماد بالهزيمة، فتمّ الصلح على أساس عودة الثائر إلى الطاعة مقابل استقلال فعلي. يمكن اعتبار اتفاق سنة 1017/408 وثيقة تأسيس الدولة الحمادية المستقلة في المغرب الأوسط.

أما في المغرب الأقصى فكان الميدان قد صفا للأمويين بعد انحصار المدّ الفاطمي. فقرروا أن يتدخلوا فيه مباشرة. جهّز الحكم الثاني، الذي ولي شؤون الأندلس من 961/350 إلى 976/366، جيشاً قوياً وعين على رأسه أحد قواده المبرزين وهو غالب الصقلبي. وصل الجيش إلى شمال المغرب سنة 973/362 واحتلّ فاس والبصرة ثم حاصر حجر النسر وهو حصن منيع التجأ إليه الأدارسة. في غياب جيش قوي ومدرب كاللذي كان يبعث به خلفاء الفاطميين كان المفروض أن يتم الأمر لغالب بسهولة. وربما هذا ما كان يظنه هو وصاحب قرطبة. لكن عندما نقرأ أخبار الحملة في كتاب **المقتبس** لابن حيان ندرك أن القائد الأموي واجه صعوبات كبيرة، لا تفسر إلا بتعلق سكان المغرب بالدعوة الإدريسية. بعد حصار طويل نزل الحسن بن جنون ومن معه على الأمان، وجاء الأمر لغالب بنفي كل الأدارسة من المغرب إلى الأندلس، فتمّ ذلك سنة 974/363. يقول هنري تيراس في شأن هذه الحادثة بكثير من اللؤم والتشفي: «وهكذا انتهى حكم أول أسرة شريفة في المغرب بعملية أمنية». (ج 1 ص 180)[1]. بدا للخليفة الأموي أن شمال المغرب صفا له، فضمّه إلى مملكته وعيّن عمّاله على مدنه وجهاته. إلا أن صنهاجة إفريقيا، بمحض إرادتهم أو بإيعاز من الفاطميين، لم يبقوا مكتوفي الأيدي أمام هذا التطور. فجاء بلقين بنفسه إلى المغرب الأقصى سنة 979/368. يقال إنه قصد سبتة ثم عدل عنها لما رأى من الجنود المجندة على طرفَي البغاز، فاتجه إلى الجنوب ودخل فاساً ثم بدأ يناوش برغواطة. في هذا الوضع الجديد غادر حسن بن جنون الأندلس بدعوى الذهاب إلى المشرق. فعرّج على إفريقيا وظهر بفاس في أعقاب بلقين. توفي الأمير الصنهاجي سنة 984/373 دون أن يحقق كل ما راد. حينذاك أعاد الكرة الخليفة الأموي، وهو هشام، الذي فوض

(1) كتب ذلك في جو متأزم بين ملك المغرب محمد الخامس والمقيم العام الفرنسي انطلاقاً من سنة 1946. والعملية الأمنية التي يومىء إليها تيراس هي التي سيقدم عليها الجنرال غيوم سنة 1953.

أمور الدولة للحاجب منصور العامري. فأرسل هذا الأخير جيشاً بقيادة ابن عمّه عمر أبي الحكم المعروف بعسكلجة. استعاد القائد الأموي فاساً بعد حصار طويل وتخلص من حسن بن جنون (985/375). ثم أرغم بني يفرن على الطاعة، وعهد لحلفائه مغراوة بقيادة زيري بن عطية حكم شمال المغرب وفي هذا الظرف نرى بوضوح تناقض المصالح بين مغراوة وسكان المدن وما يتولد عن ذلك من عداوة متأصلة. كان أفراد مغراوة جنوداً مرتزقة في خدمة الأمويين؛ كلما توقفت العمليات العسكرية ذاقوا مرارة البطالة والجوع، ولم يبق لهم إلا اللجوء إلى النصب والابتزاز. «وفي أيامهم أخذ أهل فاس المطامير في بيوتهم للطحن والطبخ لئلا يسمع دوي الرحى فتقصدهم سفهاء مغراوة، وفيها اتخذوا غرفاً لا مراقي لها حتى إذا كان عشي النهار صعد الرجل بأهله وعياله إليها بسلم ثم يرفع السلم معه لئلا يدخل عليه فجأة». هذا ما يقوله الناصري نقلاً عن الأنيس المطرب (ج 1، ص 207). ولنفرض أن أهل فاس كانوا أصلاً من مغراوة، هل كان ينفعهم ذلك في شيء؟ وهل كانت أحوالهم تكون غير ما كانت عليه؟ التناقض بين سكان المدن والجنود المرتزقة تناقض موضوعي كما يقال اليوم.

وبما أن نفس الأسباب تخلّف نفس النتائج وإن تغيرت الأوضاع، فإن ما حصل للفاطميين مع موسى ابن أبي العافية عندما ثار ضدهم لتحقيق أغراضه الشخصية، حصل للأمويين مع زيري بن عطية بعد أن تتضايق من مراقبتهم الشديدة. فاضطر صاحب قرطبة إلى أن يجنّد ضده جيشاً قوياً بقيادة واضح مولاه سنة 996/386، شفعه بجيش آخر بقيادة عبد الملك المظفر ابن المنصور الحاجب، كل ذلك لمعاقبته وردّه إلى الطاعة. فهم المعز بن زيري خطأ أبيه وعاد لمبايعة الأموي الذي قبل توبته وعينه في منصب والده لكن تحت المراقبة وشريطة أن يبعث ولده معنصر إلى قرطبة كعنوان على حسن نيته.

اقتنع بنو زيري بعد سنة 985/375 بعدم جدوى محاولتهم التوسع في أقصى المغرب طالما بقي الحكم الأموي قوياً في الأندلس. فتخلوا لبني حمّاد الذين جرّبوا حظهم بدورهم وانتهوا إلى النتيجة نفسها. فاتجه الجميع نحو نوع من التساكن والتعايش السلمي. حكم أمراء الأندلس شمال المغرب

بواسطة مغراوة الزناتيين وحاربوا بدون هوادة الأدارسة وحلفاءهم. لكن هذا النصر كان بداية البلاء بالنسبة لهم، كما يؤكد ذلك مؤرخهم ابن حيان (المقتبس، ص 298).

نلاحظ أن مسرح المواجهات انتقل من غرب المغرب الأوسط في عهد الفاطميين إلى المغرب الأقصى أيام حكم بني زيري. وإن دلّ هذا التحول على شيء فإنه يدل على أن الطريق الرابط بين سجلماسة وتاهرت فتلمسان كانت قد فقدت أهميتها. فتضاءلت الحركة وقلّ التجار وساءت الأحوال في المدن.

وهذا الانحطاط هو الذي هيأ الظروف لتتحول المنطقة إلى مرتع للبدو. ليس العكس.

II

الحالـة الاقتصاديـة

ما هي صورة بلاد المغرب في نهاية القرن 5 هـ (أواسط القرن XI م)؟.

نسجل بادىء ذي بدء فرقاً واضحاً من وجهة التنظيم السياسي بين الشطر الشرقي والشطر الغربي. تتقاسم الأول إمارتان فقط، الزيرية والحمّادية، فيما أن الثاني موزع بين دويلات عدّة نتيجة الصراع الفاطمي الأموي الطويل.

حافظ البرغواطة على استقلالهم رغم تعرضهم لضغوط قوية عسكرية، سياسية ودينية. واحتفظ الأدارسة بالسيادة على مدن ـ أسواق مثل تامدولت، اجلي، ماسّة، بسبب الستار البرغواطي الذي حماهم من الأطماع، واستعاد الأدارسة ميناء سبتة بعد انهيار الخلافة الأموية في الأندلس. إلا أن القوة السياسية الحقيقية في مغرب تلك الحقبة هم مغراوة وبنو يفرن النازحون إليه من المناطق الشرقية. حكم مغراوة مدينة فاس التي نمت واتسعت أيام الأمير دوناس بن حمامة (1054/446 إلى 1062/452)، وحكموا أغمات وأحوازها، وكذلك سجلماسة التي انتزعها بنو خزرون من أيدي المدراريين سنة 976/366. بقيت هذه المدن تحت السيادة المغراوية إلى تاريخ استيلاء المرابطين عليها. أما بنو يفرن فإنهم استولوا على تلمسان وكذلك على سلا وتادلا. ونرى هكذا أن زناتة حافظوا على النظام الذي كانوا أقاموه في المغرب الأوسط مع فرق واحد وهو أنهم كانوا يكتفون في المغرب الأوسط بمراقبة طرق التجارة، أما عندما دخلوا المغرب الأقصى فإنهم أصبحوا يتحكمون في

المدن ـ الأسواق ذاتها، إذ نلاحظ أن المدن التي ذكرناها أعلاه كانت محطات على طريق التجارة الصحراوية. يبدو أن مغراوة عوضوا الخسارة التي لحقتهم بانحطاط التجارة بفرض ضرائب السيادة على المدن، فاستطاعوا بذلك أن يحافظوا على تنظيماتهم العسكرية، على عصبيتهم في تعبير ابن خلدون.

يرسم الكاتب الأندلسي عبيد الله البكري المتوفي سنة 1091/487 صورة مفيدة جدّاً لحالة المغرب الاقتصادية. يطيل الكلام على المنطقة الشمالية الممتدّة من جبال الريف إلى نهر سبو ومن فاس إلى وجدة، المدينة الجديدة التي اختطها زيري بن عطية سنة 994/384 ليقترب من وطنه الأصلي ويبتعد عن مؤامرات سكان فاس. وهي منطقة خصبة غنية بالفواكه والغلال مثل الإجاص والرمان والعنب، وبكثرة مروجها الصالحة للرعي، فهي معروفة بجودة بقرها وخيلها العتاق، وتمتاز بإنتاج القطن في أحواز البصرة. وهي كثيرة الاتصال بالأندلس بواسطة عدة موانىء مثل أصيلة وطنجة وسبتة ومليلية ونكور. تماثل هذه المنطقة الشمالية أخرى في الجنوب لا تقل عنها غنًى ورفاهية، وهي التي تحيط بالأطلس الصغير. تحوي مدناً تجارية مهمّة مثل ماسّة واجلى ودرعه (هكذا)، وهي آهله بالسكان، تكثر فيها القرى والمداشير الملفوفة بالبساتين المغلّة، ومن أشجارها المتميزة أرجان المعروف بزيته المجرّب المنافع وقصب السكر. بين هاتين المنطقتين توجد جبال درن (الأطلس الكبير) والبسائط الساحلية. على السفح الغربي من الأطلس، بين أغمات ونفيس، تكثر الفواكه كاللوز والقرقاع والغلال كالتفاح والعنب،.وعلى السفح الشرقي تكثر المعادن، فيما تتميز سجلماسة بإنتاج التمور. أما البسائط فهي وطن برغواطة، إلا أنها بدأت تنفتح للتجارة بدليل أن ميناء فضالة مفتوح للمراكب الأندلسية التي تحمل منه الحبوب والجلود والحيوان. هذه المناطق الأربع مرتبطة فيما بينها وبالأسواق الخارجية بشبكة كثيفة من الطرق. ترتبط فاس بالأندلس عن طريق طنجة وسبتة وبالمغرب الأوسط عن طريق وجدة وبالصحراء عن طريق أغمات وسجلماسة. من هذه المدينة تنطلق ثلاث طرق: الأولى تمر بوجدة وتنتهي إلى ميناء تَبَحْرِيت، وتصل الثانية إلى ماسّة مروراً بتمدولت واجلي، وتقصد الثالثة وهي الأكثر نشاطاً أودغست. توجد طريق عرضية تحاذي وادي تانسيفت وتصل أغمات برباط كوز الذي يمثل على ما يبدو الحدّ الجنوبي لأرض

برغواطة. من الواضح أن اقتصاد المغرب الأقصى كان مرتبطاً أشد الارتباط بالأندلس. ولهذا الأمر علاقة واضحة بسياسة الخلافة الأموية. كانت الأندلس بحاجة إلى حبوب ومعادن وخيل المغرب، وإلى ذهب وجلود الصحراء.

نستخلص من وصف البكري أن المغرب الأقصى لم يتضرّر كثيراً من الحروب التي كانت تجري غالباً في شمال البلاد. يبدو كذلك أن نزوح الجماعات الزناتية لم يؤثر سلبياً عليه، بل بالعكس كان عامل دمج فيما بين المناطق ومع الأندلس والمغرب الأوسط. يمكن القول، رغم كل ما نقرأ عند الأخباريين الذين لا يتكلمون إلا على الحروب والدسائس والمؤامرات، ان زناتة مهّدوا الطريق لعمل المرابطين. والمؤرخون القدامى أنفسهم يسجلون هذه الظاهرة (الناصري، ج I، ص 203، نقلاً عن صاحب **القرطاس**). هذا الدمج التلقائي والتدريجي هو الذي حكم على برغواطة بالانقراض.

في انتظار توحيد المغربين على يد اللمتونيين المرابطين يوجد مركز السلطة السياسية في إفريقيا الصنهاجية.

إذا قارنا وصف البكري بشهادة اليعقوبي نلاحظ أن المجتمع الإفريقي أصبح أكثر تجانساً. لم يعد للروم والفرس وجود متميز في حصون الجريد أو منطقة قسنطينة وذلك من جراء الاختلاط مع السكان الأصليين، كما قلّ عدد الأفارق وإن بقي منهم بقية في الأمصار كالقيروان وتونس وقابس والمنستير، ويوجد في قلعة بني حمّاد وبجاية بعض النصارى استقدمهم الأمراء لإنعاش الحركة الصناعية والتجارية. أما العرب المشارقة فعددهم كبير، يسكنون الأمصار وينتشرون في الأحواز. من وجهة العقيدة غلبت المالكية على كل المذاهب الأخرى، عند العامة والخاصة. وانحازت الأقلية الشيعية، التي فقدت تدريجياً امتيازاتها بعد نزوح الدولة الفاطمية إلى القاهرة، إلى الموانىء، المهدية بخاصة. وانحصر وجود الخوارج في التخوم: جبل نفوسه، جزيرة جربة، الجريد، الهضنة وواحات وارجلا. تجانس إذن سكان إفريقيا وغلب عليهم الطابع العربي المدني.

يطنب الأخباريون والأدباء في وصف إفريقيا الزيرية وفي الثناء على جود وسخاء أمرائها. ويجمع الرحّالة على الرخاء الذي عرفته البلاد في تلك الفترة

وعلى وفرة إنتاجها التقليدي من قمح وزيت وتمر ونسيج الخ. . كانت باجة وناحيتها هي سوق الحبوب، وكانت صفاقس، وسط غابة من شجر الزيتون مترامية إلى أطراف القيروان وبواسطة معاصير. مبثوثة في معظم قرى الساحل، تكون مركز إنتاج الزيت الجيد، وكانت توزر قلب الجريد هي السوق الرئيسية لكل أنواع التمور. حول تونس وقرطاج كانت تتابع على طول الأميال البساتين والضيع المنتجة لكل أنواع الغلال من حوامض وتين وموز. يذكر البكري وجود قصب السكر في الجريد وناحية قابس والقطن قرب المسيلة وحول قرطاج. نقول بهذا الصدد إننا عندما نقرأ أوصاف الرحالة التي تتكرر بنفس العبارات الخالية من كل دقة وتخصيص لا نستطيع أن نميز الزراعة عن الغراسة وربما البستنة. فلا ندري هل يذكر المؤلف إنتاج القطن أو القصب مثلاً لكثرته وأهميته التجارية أم لغرابته في غير موقعه العادي. بمعنى آخر لا ندري هل يتكلم كجغرافي أم كأديب. فنقتصر على الاطنباع العام الذي نخرج به من قراءتنا لتلك النصوص دون أن نعتبرها تصويراً وفياً لحالة اقتصادية قارة.

يبدو أن صناعة النسيج قد نمت وتطورت في قابس وسوسة وصفاقس حيث يصنع نسيج فاخر يضارع جودة ما ينسج في الإسكندرية. وهنا، عكس ما قلنا قبل قليل، نملك من البقايا الماديّة ما يؤكّد هذا الحكم. اشتهرت القيروان بصناعة النحاس، والمنصورية وتونس بالخزفيات، وانتقلت صناعة الزجاج من المنصورية إلى القلعة ومنها إلى بجاية. تحول مركز التجارة في إفريقيا من القيروان إلى ضاحيتها صبره حيث شيد المنصور الفاطمي عاصمته المنصورية. ومنها كانت تفترق الطرق باتجاه القلعة وسجلماسة من جهة، وباتجاه طرابلس والمشرق من جهة ثانية، وباتجاه صفاقس ومصر وصقلية والأندلس من جهة ثالثة.

كان هذا النشاط الاقتصادي يموّل خزينة أمراء بني زيري. ويقول البكري ان مدخول عاصمة إفريقيا من الرسوم على الأبواب فقط ليوم واحد كان يقدر بستة وعشرين ألف درهم، وهو ما يعادل ثلاثة عشر ألف فرنك ذهبي حسب دوسلان. حافظ بنو زيري على الضرائب التي فرضها الفاطميون على

السكان (دشراوي، ص 331 و340)، وهي في الأغلب ضرائب على المعاملات التجارية: لوازم في الموانىء على الوسق والإيراد، قبالات على الأسواق، مراصد على القناطر والممرات، مغارم على المراعي وعلى القوافل، وكذلك محاصيل الضيع الأميرية. . من الواضح إن أهم مصدر بالنسبة للخزينة هو ما يجبى من التجارة بكل أصنافها، إذ لا يستطيع سكان البوادي أن يؤدوا نقداً الخراج على المراعي إلا إذا شاركوا بكيفية ما في التجارة. وكان الفاطميون قد فرضوا الخراج على الملاكين العقاريين باعتبارهم مسلمين وليسوا مؤمنين. وكان المعز قد نصح بلقين قبل مغادرة إفريقيا بعدم إلغائه أبداً، إلا أن خلفاء بلقين، بغية استمالة الفقهاء والعامّة وإعلاناً للقطيعة مع الخلافة الفاطمية، خفضوا من رسمه بالتدريج قبل أن يقدم باديس سنة 991/381 على إلغائه كلياً. فعادت الخزينة مرآة لظروف التجارة، إذا نفقت امتلأت صناديق الأمير وإذا كسدت ظهر العجز والتقصير. ومن ثمّة ندرك عمق التعارض في المصالح بين بني زيري وزناتة، والخوارج منهم بخاصة، الذين اعتادوا منذ عقود على التحكم في التجارة البعيدة وفرض الإتاوات عليها. ويلقي هذا التناقض الموضوعي الضوء على المشكلات السياسية التي اعترضت حكّام إفريقيا قبل مجيء عرب بني هلال.

على أي كان الأمراء الزيريون الأوّل في سعة من أمرهم إذ لم يكونوا ينهجون سياسة هجومية تكلفهم مصاريف باهظة. فاستطاعوا أن يعيشوا بمواردهم عيشة لين ورخاء، وأن يتحلوا، بعد حين، بما يليق بهم من مظاهر الجود والسخاء. وتطلب بالطبع هذا التحول من البداوة إلى الحضارة فترة من التدريب والتمرس. كان بلقين يشعر بالوحشة في مملكته الجديدة ويحنّ إلى آشير، فنصب أحد الأمراء الأغالبة ولياً ولم يكن يأتي إلى المنصورية إلا لماماً. عندما خلفه ابنه المنصور سكن أولاً أحد قصور بني الأغلب في رقادة قبل أن يرحل إلى المنصورية ويستقر بها. وهناك عاش عيشة بذخ وأحاط نفسه بالشعراء والأدباء منتهزاً كل فرصة، من عقد قران أو عيد أو استقبال سفير أو إرسال هدية إلى الخليفة الفاطمي، الخ، ليظهر بمظاهر الأبهة ويبدي للجميع ما وصل إليه من الرفاهية وسعة الحال. صحيح إننا

نعرف هذه الحفلات والأفراح من خلال ما كتبه شعراء وأدباء ذاقوا حلاوتها ثم تشردوا وتفرقوا في الآفاق بعد أن انهارت إمارة أولياء نعمتهم على يد بني هلال. فيغلب بدون شك على كتاباتهم الحنين ومزج الواقع بكثير من الخيال. لكن نستطيع رغم كل هذا أن نلمس ما يعنينا في المقام الأول وهو تقدم إفريقيا بكل سكانها على طريق الحضارة الإسلامية والثقافة العربية.

كان بنو حمّاد أقل ثراءاً من بني عمومتهم ورغم ذلك حاولوا أن ينافسوهم. وقد نشك فيما يروى عن جودهم وكرمهم لهذا السبب بالذات وهو أن إمارتهم كانت أقل تمدناً وغنىً من إفريقيا. لكن الحفريات التي توالت في أطلال القلعة منذ أواسط القرن الماضي قد كشفت عن بقايا كثيرة من أثاث ومواعين زجاجية وخزفية ومعدنية فاخرة ومتقنة الصنع، وعن أسس وجدران وصومعة ومنارة ذات بناء متين وزخرف معقّد جميل كل هذا يؤكد صحّة الشهادات المذكورة، وإذا تأكد ما قيل عن القلعة تأكد بالأحرى ما قيل عن المنصورية.

مهما يكن، ان بني زيري وبني حمّاد الصنهاجيين تعربوا تعريباً تاماً. هم الذين أوطنوا حقيقة الثقافة العربية في بلاد المغرب وذلك باحتضان أطرها الاجتماعية من أبهة ومراسيم سلطانية وحياة بلاطية ومجالس علمية أدبية ومباريات شعرية ومطارحات لغوية، الخ.. هذا النمط الخاص من الحياة العامّة التي لا تنشأ وتترعرع الآداب في المفهوم العربي إلا في كنفه، والذي عمّ المنطقة كلها واستمرّ حتى أثناء الفترات الحالكة المتميزة بالخراب والفوضى، يرجع الفضل في توطينه في بلاد المغرب إلى الدولة الصنهاجية. قبل القرن الرابع الهجري كانت الثقافة منحصرة في «العلم» والرواية، أي في الفقه. كان المثقفون هم الفقهاء والعبّاد الذين لا يعرفون سوى حياة الصلحاء، كما نرى ذلك بوضوح في **طبقات** أبي العرب تميم وفي مدارك القاضي عياض. أما الأدباء بالمعنى الضيق، الشعراء، الكتاب، رواة الأخبار، فكلهم وافدون على المنطقة من المشرق أو من الأندلس. لكن أيام بني زيري كانت الثقافة العربية قد تأصلت إلى حدّ أن نبغ رجلان تركا ذكراً لا يستهان به في التاريخ الأدبي العام. نعني ابن شرف المتوفي سنة 1067/460 الشاعر الناقد

المؤرخ، المرجع في كل ما كتب عن أخبار تلك الحقبة، وابن رشيق المتوفي سنة 456 أو 1070/463، صاحب كتاب **العمدة في صناعة الشعر ونقده** الذي يعتبر إلى يومنا هذا من أجود ما ألف في ميدانه المكتظ بالمؤلفين والمشاركين، وغيرهما كثير (ح.ح عبد الوهاب **ورقات**، ج II ص 207 إلى 224). اكتفينا بهذين الاسمين لأن صيتهما ذاع خارج القطر ولأن أدبهما أثبت أن إفريقيا أصبحت أحد المراكز المستقلة للثقافة العربية.

لنقارن الآن بين شطري بلاد المغرب آواخر القرن الخامس الهجري. نجد تماثلاً واختلافاً.

يتمتع الشطران، الغربي والشرقي، بزراعة مزدهرة وتجارة منتظمة نشيطة، باستثناء القسم الغربي من المغرب الأوسط حيث تضرّرت طريق سجلماسة ـ تاهرت ـ تلمسان بالحروب الفاطمية الأموية. لم يتمثل الضرر في نزوح زناتة إلى المغرب الأقصى بقدر ما تجسّد في انتقال التجارة من طريق وسط إلى طريق غربي وآخر شرقي. والانتقال المذكور شيء هيّن في تلك الأزمان، إذ كانت الطريق ظاهرة بشرية أكثر منها مادية، لا ترتبط بسكة حديدية أو ممرّ معبّد وإنما تحتاج فقط إلى دليل عارف بالمسالك وبمواقع الآبار.

ويختلف الشطران بالدرجة الأولى في التنظيم السياسي. تتقاسم شرق بلاد المغرب إمارتان، غلب على إحداهما الطابع الحضري والثقافة العربية فاستطاعت أن تبدع أعمالاً ذات قيمة، وتتقدّم الثانية بشيء من البطء والتثاقل ولكن في الاتجاه نفسه. أما الشطر الغربي فإنه بقي وفياً للتناثر الذي عرفه أيام الأدارسة ورسّخته التقاليد المغراوية العريقة. لكن ما يجب الإشارة إليه هو أن هذا التشتت نفسه كان عاملاً فعالاً في نشر العقيدة الإسلامية، وإلى حدٍّ ما، اللغة والعادات العربية. لم يكن المغرب الأقصى آنذاك كتلة متراصّة رافضة لقيم العروبة والإسلام، بل كان عبارة عن مجموعة من التنظيمات المتساوية حجماً وقوة تتصارع فتتأثر بعضها ببعض وتنتشر بذلك الثقافة الإسلامية العربية. (انظر ما قاله صاحب **القرطاس** عن تميم بن زيري اليفرني، عن جفائه وجهله وفي نفس الوقت عن ولعه بجهاد بورغواطة). رغم هذا يجب

القول ان الأنماط الثقافية العربية كانت على العموم غريبة في الوسط المغربي الذي كان لا يزال في معظمه فلاحياً قروياً قليل المدن والأمصار. وكل التنظيمات السياسية الموجودة في المغربين، أكانت مدناً مستقلّة أم إمارات صغيرة، كانت تعتمد بالأساس على الرسوم المفروضة على التجارة البعيدة مع السودان والأندلس وصقلية ومصر.

واضح إذن أن هذا الشطر الغربي كان في انتظار من يتولى توحيده بعد أن تهيأت الظروف المؤاتية. لا شك أن كلتا الإمارتين الصنهاجيتين كانت قادرة على تحقيق هذا الغرض. حاول ذلك بنو زيري ثم بنو حمّاد، وقام بلقين بن محمد بن حمّاد سنة 1062/454 بآخر تدخل صنهاجي في شؤون المغرب الأقصى. إلا أن المحاولات الصنهاجية باءت بالفشل لأسباب عديدة، منها الضعف العسكري وعدم المواظبة والإصرار، ومنها غموض الوضعية القانونية للإمارة الحمّادية تجاه الزيرية ولهذه تجاه الخلافة الفاطمية. عاد بنو زيري مراراً إلى الدعوة الفاطمية بعد أن نبذوها، لكن السبب الحاسم كان معارضة الخلافة الأموية التي لم تكن لترضى بجوار دولة قوية موحَّدة في مجموع شمال إفريقيا وجزر المتوسط لأن ذلك كان يمثل خطراً قاتلاً بالنسبة لها. صحيح أن الدولة الأندلسية نفسها كانت قادرة على القيام بالمهمة وتوحيد المغربين وقد خطت خطوات في ذلك الاتجاه عن طريق التجارة والديبلوماسية، إلا أنها لم تكن تهتم إلا بالشريط الساحلي. ضمّت إليها مليلية سنة 927/314 وسبتة سنة 931/319 وطنجة سنة 951/339. يبدو أن الأندلسيين أدركوا منذ البداية أن تدخلهم في شؤون المغرب، وإن فرض عليهم فرضاً، سيجرهم في متاهات تلهيم عن خصمهم الرئيسي في شمال الجزيرة. على كلٍ، الحاصل هو أن الخلافة الأموية دخلت هي نفسها سنة 1009/399 في عهد من القلاقل والفوضى أدّى بها إلى الانحلال والتفسّخ. وها الأندلس، عوض أن توحّد المغرب، تتمزق إلى طوائف متناحرة على غرار المغرب. وبعد أربعين سنة أعلن المعز بن باديس استقلاله عن الفاطميين. كان من الممكن أن يفتح هذا الإعلان صفحة جديدة في تاريخ المنطقة، خاصة في الظروف التي خلفها غياب دولة قوية شمال المغرب، لكن الخطوة التي أقدم

عليها المعز تسبّبت بالعكس في كارثة لم يسبق لها مثيل، ودخلت إفريقيا بدورها عهد تمزق وفوضى عارمة. اختفت القوتان اللتان أثرتا في مصير المغرب منذ أكثر من قرنين، وأصبحت الساحة تنتظر قوة جديدة تملأ الفراغ، توحّد المغرب وتجعل منه قاعدة للانطلاق نحو الشمال أو نحو الشرق.

هكذا أخفقت أول محاولات توحيد بلاد المغرب، تلك التي قام بها صنهاجة ورثة الدعوة الفاطمية. يقول غوتيه بكل بساطة انها محاولة البربر للتخلص والانتقام من العرب الفاتحين. يتصور أن فتح مصر هو ردّ على فتح العرب للإفريقيا. يقول ان حضر البربر، المستقرين في الجبال والهضاب، قبائل كتامة وصنهاجة، استغلوا بذكاء الدعوة الفاطمية، حكموا باسمها ثم شجعوا أصحابها على الانتقال إلى الشرق لإبعادهم والاستقلال عنهم، كما لو كان يتعلق الأمر بخطة مدروسة. يزيد غوتيه قائلاً ان هذه الخطة أوشكت أن تنجح لولا تدخل البربر البدو، زناتة الطارئين على المنطقة والذين يمثلون دائماً، كالأعراب إخوانهم في البداوة، عنصر تخريب وفوضى وثورة دائمة على كل سلطة منظمة قارّة. ومن المؤسف أن باحثاً مقتدراً ومطلعاً على المصادر، ونعني فرحات دشراوي، يبدي استقلالاً فكرياً عندما ينتقد حسين مؤنس ولا يبدي نفس الجرأة لمّا يردد أحكام غوتيه وكأنها حقائق مؤكدة (ص 429). قلنا ان هوس غوتيه بالبدوي، الزناتي أو الهلالي، يدفعه إلى تفسير الشيء ونقيضه بنفس السبب، فيكشف عما في تحليلاته من تبسيط ومغالطة وإن بدت بديهية لمن تعود على قراءة النصوص العربية.

لنترك غوتيه مع هوسه ولنبحث عن أسباب تقارب أكثر واقع التاريخ وأخباره. واضح، لكل من يرتفع شيئاً ما عن منطقة المغرب ويوسع أفقه إلى ما يؤثر في أحداث المنطقة من قريب أو بعيد، إن محاولة التوحيد المنطلقة من إفريقيا أخفقت أساساً من جرّاء تكافؤ القوتين الفاطمية والأموية المتحكمتين آنذاك في مصائر المغرب، وعندما دخلت القوتان طور الضعف والانحلال، ربما بسبب صراعهما الطويل المرير على السيطرة في مجموع الغرب الإسلامي، كانت الفرصة قد فاتت إفريقيا إذ كانت هي نفسها قد أشرفت على التمزق والإفلاس.

III

القضية الهلالية

لم تبق في الغرب الإسلامي، قبيل ظهور المرابطين، أية قوة منظمة.

انهارت أولاً الخلافة الأموية بالأندلس. قد يكون لتلك الكارثة أسباب بعيدة تعود إلى ظروف الفتح، ولكن من عوامل سرعة التفسخ والانحلال تدفق أعداد من ضحايا الحروب المتوالية في المغربين (أدارسة، بني يفرن، مغراوة)، الذين كانوا أسياد التجارة الصحراوية، ثم تحولوا إلى جنود مرتزقة، ثم تاقت نفسهم إلى أن يكونوا أسياد مدن وأمصار، وتمّ لهم ذلك. مرّ سقوط الخلافة الأموية بمراحل. من سنة 1008/399 إلى 1016/407 كانت الأزمة تبدو وكأنها عادية، منحصرة في صراع بين أعضاء الأسرة الحاكمة، ثم دخل بنو حمّود الأدارسة حلبة الصراع وتقلدوا الخلافة من سنة 407 إلى 1031/422. ثم طرد بنو أمية من قرطبة فتحولت إلى مدينة ـ شورى تحكمها الخاصة كما فعلت من قبل بعض المدن المغربية. وطوال هذه السنوات الحالكة، حيث عمّت الفوضى الجزيرة كلها وتجزأت الخلافة إلى خمس عشرة إمارة، كان للبربر الوافدين من المغرب يد في إثارة الفتنة وإذكائها. عاداهم السكان وحقد عليهم فتيان الصقالبة، ورغم معارضة الجميع استقلوا بالحكم في مناطق عديدة ابتداءاً من 1013/404: بنو زيري في غرناطة وألبيرة، مغراوة في ثغور الجوف، بنو برزال في جيان، وبني دمّر في شذونة، الخ. تصرف المغاربة كما لو كانوا قرروا الانتقام من الأندلسيين الذين لم يوحدوهم ولم يتركوا غيرهم يقوم بهذه المهمّة.

وانهارت ثانياً إفريقيا بشقّيها الزيري والحمّادي تحت ضربات بني هلال.

لما أقدم المعز بن باديس سنة 1049/441، بعد إلغاء مراسيم الشيعة وبعد مبايعة بني العباس، على سبّ أئمّة الفاطميين من فوق المنابر، مال الخليفة المستنصر لما كان يشير به عليه وزيره اليازوري، الذي كان، حسب الرواية التقليدية، سبب القطيعة بعجرفته وسوء تدبيره، بأن ينتقم من «العبد العاق» بإقطاع إفريقيا لبني هلال وسليم. كانت هذه القبائل تقطن شمال الجزيرة العربية وكانت ساهمت بقسط وافر في ثورة القرامطة. ومن المعلوم أن الفاطميين، قبل وبعد استقرارهم في مصر، تضايقوا من تصرفات القرامطة وانعكاساتها السلبية على الدعوة الإسماعيلية في أوساط العلماء والتجار. فقاوموها بشتى الوسائل، تارة بالسياسة والإقناع وطوراً بالعنف والإكراه. فلما تمادى بنو هلال في نهبهم القوافل وتعرضهم للحجيج، أمر الخليفة الفاطمي بترحيلهم إلى صعيد مصر ومنعهم من عبور النيل. لكنهم تابعوا أعمال الشغب والتخريب في وطنهم الجديد. فاقترح اليازوري التخلص منهم بتحريضهم على غزو إفريقيا.

هذه هي الرواية التقليدية، تغري القارىء ببساطة دواعيها وبداهة تسلسل أطوارها. فهي عبارة عن مأساة تحركت بدوافع الغريزة، من طموح وشهوة، من غرور وعقوق، من استعلاء وانتقام، ثم أدت إلى كارثة غير متوقعة في حجمها وشمولها. هل تتابعت الحوادث بالفعل على هذه الصورة وحسب هذا الترتيب؟ من الصعب أن نميز الآن بين الأحداث الناتجة عن الصدفة والاتفاق وتلك التي تولّدت بالاستتباع عن أعمال محدّدة. نرى الرواة وإن اتفقوا على الحبكة العامة يختلفون حول توالي الوقائع وتواريخها. فيحتمل أن يكون بنو هلال قد وصلوا إلى طرابلس قبل سنة 441 من تلقاء أنفسهم بحثاً عن الكلأ كما هو طبعهم، فلا تكون علاقة بين نزوحهم من مصر وإجراء المعز.

مهما يكن، يروى أن المستنصر أقطع كل واحدة من القبائل، رياح، زغبة، أثبج، عدي، الخ، منطقة معينة من الإمارة الزيرية. وكان عدد

النازحين؟ مائتي ألف على الأرجح. لما دخلوا أرض إفريقيا واجههم المعز بما واجه به أباطرة الرومان القبائل الجرمانية وخلفاء بني العباس الديلم والأتراك، أي أراد أن يصطنعهم ويعزز بهم جيشه. إلا أنهم جاءوا للتمتع بالسلطة لا ليكونوا في خدمة الغير، وسرعان ما اتضح أن الاتفاق بينهم والأمير الزيري مستحيل، فقرّر المعز أن يواجههم بالقوة ليوقفهم عند حدّهم فكانت الدائرة عليه. قضوا على جيشه القضاء المبرم وشتتوه شذر مذر يوم 11 ذي القعدة سنة 443 (14 إبريل 1052) بحيدران بين قابس والقيروان (انظر النقاش حول تاريخ المعركة وأقوال المؤرخين فيها عند روجه إدريس، 1967، ص 4 - 213). عندها احتل الهلاليون الأمصار الواحدة بعد الأخرى. دخلوا القيروان بعد حصار طويل واستباحوها فاتح رمضان سنة 449 (1 نوفمبر 1057). ترك المعز لهم الميدان ولجأ إلى المهدية عند ابنه تميم محتمياً بأسوارها التي لم يستطع الأعراب اقتحامها. انهارت السلطة المركزية ولم تعد قادرة على حماية السكان، فاستجارت كل جماعة بقبيلة هلالية تحميها من غيرها مقابل إتاوة معلومة. وهكذا خضعت تونس لبني خراسان، قابس لبني جامع، صفاقس لبني مليل، بنزرت لبني الورد، الخ. وشرع بعض الأشياخ يضربون السكة ويجبون الجبايات إظهاراً لاستقلالهم بالسلطة.

هذا فيما يتعلق بإفريقيا وبني زيري، أما بنو حمّاد فإنهم ظنوا في البداية أن الأهوال والمصائب التي لحقت بني عمومتهم ستفيدهم. عاد القائد بن حمّاد (419 إلى 447) إلى الدعوة الفاطمية عندما دعا المعز لبني العباس اعتقاداً منه أن بني هلال سيقفون عند حدود إمارته. وبالفعل لم تمس الإقطاعات المستنصرية الأراضي الحمّادية. لكن القائد توفي سنة 1055/447 وانقسم البيت الحاكم على نفسه ووصل إلى الحكم الناصر بن علنّاس بن حمّاد (454 إلى 1089/481)، فارتكب خطأً قاتلاً إذ تحالف بقواته الصنهاجية والزناتية مع الأثبج وعدي ضد رياح وزغبة وسليم. انهزم حلفاؤه وانهزم معهم في معركة سبيبة سنة 1065/457، فسمح مرغماً للأثبج بعد طردهم من إفريقيا أن يستوطنوا منطقة قسطنطينة. وبالطبع حصل له ما حصل للمعز قبله. اضطرّ هو الآخر إلى مغادرة القلعة والانحياز إلى الشاطىء. فأسس بجوار ميناء

صيدي (بجاية الحالية) مدينة الناصرية وانتقل إليها سنة 9/461 - 1068 ، ثم أصبحت قاعدة الإمارة سنة 1104/498. استوثق سلطان الأثبج على ضواحي قسنطينة ولحقت بهم قبائل هلالية أخرى، موغلة في «التغربة»، آخرها معقل التي تجزأت إلى قسمين، الأول قصد شمال المغرب الأوسط فضايق زناتة في منطقة وهران، وقسم اتجه جنوباً نحو تافلالت.

لخصنا هنا الأخبار التي استقرّ عليها رأي المؤرخين القدامى وهي رواية معروفة. ماذا تعني في مسار تاريخ بلاد المغرب؟ يوجد رأي قال به معاصرون للأحداث أمثال ابن شرف القيرواني، ونقله ابن عذاري ثم قرّره ابن خلدون في إطار نظريته العامة عن علاقات البدو والحضر. تهافت على هذا الرأي كل من جورج مارسه وغوتيه لأغراض سياسية واضحة، وأحياه مؤخراً روجي إدريس في خاتمة كتابه حول إفريقيا الزيرية (1967). كل هؤلاء يجعلون من دخول بني هلال لبلاد المغرب نقطة تحول سلبية في تاريخ المنطقة. من أي وجه وإلى أي حدّ؟.

يحتاج البدو إلى مراعٍ، وهذه محدودة في أرض المغرب، فلا بدّ للوافد أن يطرد من سبقه إليها. وهذا ما حصل لزناتة المغرب الأوسط الذين طُردوا ولجأوا إلى ما وراء نهر ملوية. لكن هذا الإجراء غير كافٍ. في مرحلة لاحقة يضايق الاقتصاد الرعوي الزراعة والغرس، فيتحول الحقل إلى مرعى. عندئذٍ تقلّ الأشجار، ويضعف الغطاء النباتي، وتذهب الرياح بالتربة. فتتعذر العودة إلى إنتاج زراعي، وتفرغ القرى والمداشر، ويتناثر السكان، وتتباعد الأحياء وتحل الخيام محل الدور. هذا ما حصل في القسم الجنوبي من إفريقيا، وفي هضاب المغرب الأوسط، وفي شرق المغرب الأقصى. تترتب عن هذه التطورات تحولات أخرى لا تقل خطورة. مع انحطاط الإنتاج الزراعي وتناقص غلال الغرس تقلّ الثروة العامة وتكسد التجارة وتسوء أحوال سكان المدن. فتختنق هذه، خاصة بعد أن تكون قد نهبت وسلبت من ذخائرها أثناء الحروب والفتن. وهذا ما حصل بالضبط للقيروان والقلعة وتاهرت.. كما لو كان عرب بني هلال قرّروا تدمير ما شيّده عرب الفتح. امّحت آثار الحضارة، أي الحركة في المدن والأمصار من داخل المغرب، أي من تلك المنطقة التي

أسميناها اصطلاحاً المغرب الأوسط وقلنا ان تمدينه كان أكبر مكسب للإسلام في القطر كله. انحازت الحضارة بعدئذٍ إلى مدن الشاطىء، كما كان الأمر أيام الرومان، إلا أنها كانت مهدّدة باستمرار، في الظروف القائمة آنذاك، إذ كانت تحت رحمة نصارى النورمان. وما زاد الطين بلة أن هذا التأثير السلبي لم يكن عابراً، بل استمر وطال إلى أن تحول إلى ظاهرة ملازمة للحياة العامة في المغرب. اندسّ البدوي بصفة مستمرة في البنية الاجتماعية واستغلّ استغلالاً منتظماً اقتصاد البلاد. أرغم من تبقّى من المزارعين والغراسين على دفع قسط مهم من إنتاج الحبوب والزيت والتمر. ثم وظف لمصلحته ما تبقّى من التجارة، إما بصفته مشاركاً وإما بصفته خافراً. وبما أن التجارة في حاجة ماسّة إلى الأمن والاستقرار، وبما أن القبائل الهلالية كانت في صراع دائم فيما بينها، على الأقل في بداية هجرتها، فإن الأحوال العامّة قد ساءت وهُجرت المسالك والطرق. وهذا أمر يتضح لكل من قارن وصف البكري بوصف الشريف الإدريسي المتوفي سنة 1166/560. توزعت السلطة بين رؤساء ومشائخ بني هلال، كل واحد منهم يدعي الإمارة وكل واحد منهم يزاحم جاره في السلطة والنفوذ. وأصبح المتأخرون من بني زيري القابعون في المهدية أو من بني حمّاد اللاجئون إلى بجاية في مستوى هؤلاء القواد والمشايخ لا يمتازون عنهم في أي شيء. بل كانوا لا يكفون عن محاربة بعضهم البعض مستظهرين بالأعراب، فازداد نفوذ هؤلاء في شؤون الحرب والسياسة. فلا نستغرب إذا رأينا أن القوة الوحيدة التي استفادت من هذا الوضع البئيس، هي جماعة النورمان (وهم بمثابة بدو البحر) الطارئين على غرب حوض المتوسط. فهاجموا جزيرة صقلية ونزعوها من أيدي المسلمين دون أن يحرك ساكناً خلفاء الفاطميين ولا أمراء بني زيري إذ كان الجميع منشغلين بمشكلات داخلية. عندئذٍ تشجع النورمان ونصارى جنوة وطرقوا موانىء إفريقيا كما لو كان بينهم وبين بني هلال تحالف ضمني. اقتحموا المهدية سنة 1087/480، واضطر أميرها تميم بن المعز إلى أن يفديها منهم بمال كثير. وهكذا تجدّدت في إفريقيا، بعد خمسين سنة، مأساة الأندلس.

لا أحد ينكر أن هذا التحليل لعوامل ومراحل انحلال الدولة في إفريقيا

يطابق الواقع. إلا أن من ذكرنا من المؤرخين، المتأخرين منهم بخاصة، لا يقنعون بالوصف بل يتعدونه إلى الاتهام. لا يكتفون بالقول: هذا ما يفعله البدو الرحّل، بل يؤكدون إن هذا هو ما يفعله العرب حيثما كانوا، رغم أنهم يعرفون أن ابن خلدون، أو الإدريسي، يقول العرب ويعني بهم الأعراب أي البدو وإن كانوا أصلاً من جنس آخر. لكن الأغراض تدفع كتاب عهد الاستعمار إلى استغلال الاشتراك في المعنى، كما كان يفعل مؤرخو العهد القديم عندما يخلطون عمداً بين **نوميدي** (ساكن ناميديا) **ونوماد** (بدوي) مع أن التشابه عرضي فقط. كان دوسلان، مترجم **مقدمة** ابن خلدون، أول من تعمّد الخلط فوضع كلمة عرب كلما وجد لفظة أعراب أو بدو أو رحّل، ورسّخ الفكرة أن العربي مخرّب بطبعه. صحيح أن الباحثين الأوروبيين اضطروا، بعد زيادة التدقيق في ترجمة النصوص، إلى الرضوخ للواقع، فحصروا أحكامهم السلبية على الأعراب، البدو/ الرعاة/ الرحّل مهما كان جنسهم الأصلي، وهذا واضح في أعمال غوتيه.

بيد أن هذه النظرية التقليدية المعادية لبني هلال كانت واضحة التبسيط والتلفيق. فتصدّر لنقدها وإبراز ثغراتها عدد من الدارسين نذكر من بينهم محمد الساحلي (؟) (1965، ص 73 إلى 86)، إيف لاكوست (1966، ص 87 إلى 105)، جان بونصه (**أنّال**،1967/V ص 1099 إلى 1120). عمد هؤلاء إلى المصادر الأصلية التي اعتمدت عليها النظرية المذكورة وأبانوا عن ضعفها وتهافتها. قالوا إن ما يذكر عادة عن ثراء أمراء بني زيري مبالغ فيه، وإن كتب المناقب نفسها لا تخلوْ من إشارات إلى مظاهر الأزمة التي تخبطت فيها إفريقيا منذ بداية عهد المعز بن باديس (انظر ما كتبه محمد الطالبي عن المعز في **الموسوعة الإسلامية**، ط 2، بالفرنسية، ج VII، ص 4 - 481).

لا ينفي هؤلاء النقاد حقيقة الخراب الذي لحق بإفريقيا، ولكنهم يريدون الكشف عن الظروف التي جعلت من هجرة قبلية، ليست فريدة من نوعها في التاريخ، كارثة لم تستطع البلاد النهوض بعدها. لذا، نراهم يرددون، بعلم منهم أو بغير علم، تلك البراهين التي عوّدنا عليها كل دارس يروم تبرير فتحاً من الفتوحات، شارل كورتْوا مثلاً عندما يتكلم على الودنال أو

المؤرخون الألمان عندما يتناولون موضوع هجرة القبائل الجرمانية إلى الغرب، أو المؤرخون المسلمون عندما يفسرون سهولة الفتح في فارس ومصر والأندلس. وتتلخص في القولة التالية: كل فتح لا بدّ أن تسبقه أزمة عميقة في البلد المفتوح، وإلا كان معجزة لا كلام للمؤرخ فيها، إذ تكون خارج مستقر عادة البشر. ويجب منطقياً على كل من يقول بهذا الرأي أن حكم حكماً سلبياً على كل مجتمع غلب على أمره واستسلم لغالبه، أكان مجتمع إفريقيا الرومانية/ البيزنطية/ الأغلبية/ الزيرية، أو مجتمع إسبانياً القوطية، أو الأندلس الأموية، الخ. . في كل واحدة من هذه الحالات يحاول ناقد النظرية التقليدية أن يظهر أن المجتمع المغلوب كان، قبل تفتّته وانهياره أمام فاتحيه، جائراً، استغلالياً، منقسماً على نفسه، تحكم فيه أقلية دخيلة أغلبية ناقمة عليها ومغايرة لها في العقيدة أو اللغة أو العرق. يسهل الفتح ويتمّ في وقت قصير بقدر ما يجد مساندة وترحيباً عند الأغلبية الفقيرة المستضعفة التي ترى حتماً في الفاتح محرراً لها من قبضة النخبة القديمة المستأثرة بالسلطة والثروة.

واضح أن كلا الموقفين التقليدي والنقدي، يسبح في بحر العموميات ولا يبرح أبداً مستوى الأنماط التبريرية. يعتمد الجميع على نفس المصادر (الأخبار، المناقب، الأحكام والفتاوى) التي كتبها في الغالب فقهاء يعادون في نفس الوقت أمراء بني زيري وأشياخ القبائل الهلالية. فلا عجب إذا وجد فيها كل فريق ما يؤيد نظريته. فلا يمكن، والحال هذه، الفصل بينهما مهما طال النقاش.

يجب علينا في الواقع أن نعتبر في نفس الوقت الدوافع الذاتية المنبثّة في بنية المجتمع الإفريقي، أساس النظرية التقليدية، والأسباب الموضوعية الخارجة عن إرادة أبطال المأساة، ركيزة النظرية النقدية. وقبل كل شيء لا بدّ لنا من وضع مجموع الأحداث المعتبرة في إطارها التاريخي العام، أي بالنظر إلى ميزان القوى في حوض المتوسط. إن انحطاط الأندلس وإفريقيا، وهما المنطقتان الأكثر تمديناً وتعريباً في الغرب الإسلامي، تزامن مع إضعاف الخلافتين، الفاطمية والعباسية، المتمثل في نجاح الحملة الصليبية الأولى

(1097 - 1099) واحتلال الإفرنج لبيت المقدس. نجد أنفسنا أمام سلسلة من الهزائم في الأندلس وصقلية وفلسطين، فلا مناص من أن نراها في إطار الصراع على السيطرة في حوض المتوسط. يكتفي الدارسون إلى حدّ الآن بتسجيل الواقع وهو التغيير الحاصل في ميزان القوى أثناء القرن XI/5 بين الإفرنج، سكان أوروبا الغربية الـذين دخلوا فترة تقـدم فكري وانتعـاش اقتصادي وتوسع استعماري، وبين المسلمين الذين كانوا يعيشون مرحلة تراجع عام في المشرق والمغرب. ما هي الأسباب، البعيدة والقريبة، البنيوية والظرفية؟ لا مانع من أن نفترض سبباً ديموغرافياً، علماً بأن الظاهرة التسكانية حاسمة في حالات كالتي نحن بصددها، حيث لا دور بعدُ لآلات ثقيلة معقدة. ونفترض ثانياً سبباً اقتصادياً يعود إلى التجـارة البحريـة ورافدهـا الأساسي، التجارة الصحراوية. ونفترض ثالثاً سبباً سياسياً عقدياً يتمثل في التعارض بين وحدة السلطة عند نصارى الغرب (روما مركز البابوية) وافتراق المسلمين إلى عقائد متنابذة متعادية. هذه عوامل واسعة وعميقة التأثير، لا بدّ أن تنعكس آثارها على بلاد المغرب المرتبطة بكل ما يجـري في دائرة المتوسط، ومع ذلك نراها غائبة في غالب الأحيان من تحليلات مؤرخي شمال إفريقيا. فهؤلاء ينغمسون في العوامل الداخلية إلى حدّ التعامي عمّا يجري في المشرق الإسلامي نفسه. فمثلاً لم يعر الدارسون إلى حدّ الآن عناية كافية لانعكاسات تصدع الجبهة الإسماعيلية، وانبعاث الدعوة العباسيـة وتجديـد مناهجها، على الوضع في بلاد المغرب. صحيح أن الأحداث المذكورة لا تزال هي نفسها مستعصية على البحث والتحليل في كثير من جوانبها، زيادة على أن دراستها ليست من اختصاص مؤرخ المغرب، لكن هل من المعقول أن ندعي تفسير منحى التاريخ المغربي العام إن لم نحاول أن نفهم، ولو بكيفية تقريبية التطورات المذكورة ذات المغزى الكوني؟ وإذا تعمدنا الإهمال ألا تعود اقتراحاتنا مجرد تمويهات؟.

ونلاحظ، بالإضافة إلى ما سبق، أن العامل الذاتي الذي ركّزت عليه النظرية التقليدية لم يحدّد بكيفية مـرضية. نـرى في المساجـلات حول الموضوع خلطاً واضحاً بين ظواهر مختلفة فيما يسمّى بالبداوة. لا يجوز

للباحث الذي يدعي التأويل والتأصيل أن لا يميز في محاولاته التحليلية بين الظاهرة الاجتماعية المتمثلة في مستوى القبيلة، والظاهرة المعاشية (الاقتصادية) المتمثلة في الانتجاع، الإنتاج الرعوي، الكسب في الاصطلاح المغربي، وبين الظاهرة العسكرية السياسية المتمثلة في المشيخة (العصبية في تعبير ابن خلدون). بخلط هذه الظواهر الثلاث يتعذر فهم الدور التاريخي الذي قام به البدو في إطار بنية معينة وظرفية متميزة. لا معنى لجمع مُسالمة القرن الأول الميلادي، ولواتة القرن الثالث، وزناتة القرن الثامن (الثاني الهجري)، وبني هلال القرن الحادي عشر (الخامس الهجري) في زمرة واحدة، لأن عدم التمييز بين الأحوال الخاصة بكل جماعة تقود حتماً إلى تعليلات عامّة لا نستطيع أن نفسر بها أية حادثة بعينها.

يوجد أصل هذا الخلط المستمر في كتابات غوتيه الذي كان جغرافياً في تكوينه متأثراً بآراء ألمانية في هذا الميدان، وتطفل على تأويل ما ترجمه المستعربون الفرنسيون من نصوص أصيلة. لقد تعرضنا فيما سبق لنظرياته حول نقاط معينة وقلنا رأينا فيها. تكلمنا على المغربي الطريد وراء السدّ الأمني وكيف أصبح رحالاً رغماً عنه (ج 1 ص 89)، وعلى الزناتي الذي تحول إلى خافر تجارة القوافل (ج 2 ص 52)، والآن ها نحن أمام أنموذج ثالث مشخص في الأعرابي من بني هلال. صحيح إننا نُدفع دفعاً إلى المماثلة بين دور زناتة في أزمة الأندلس ودور بني هلال في خراب إفريقيا، وهي مقارنة تقليدية في التأليف العربي، عكس ما يدّعيه روجه إدريس (1975) حيث يتكلم بدوره على الفتنة البربرية دون أن يكلّف نفسه همّ إظهار ما يميزها عن فتنة الصقالبة أو القادة الأندلسيين. نعتقد أن المماثلة خادعة من عدة أوجه.

هناك علاقة بين جواز زناتة إلى الأندلس ووصول بني هلال إلى بلاد المغرب، ولو تعلق الأمر فقط بنتائج تحرك الجماعة الأولى. ترك زناتة فراغاً بمنطقة المغرب الأوسط جرّ إليه تلقائياً قبائل تبحث عن أرض للكلأ، وهذا التخفيف من الضغط السكاني سهّل، وربما أوجب، تحويل المزارعين إلى رعاة، وفي حالة انعدام سلطة سياسية قوية، صار من الصعب العودة إلى الوضع الأول، إلى توسيع رقعة الزرع والغرس. لكن هذا الارتباط بين

التحركات الزناتية والهلالية لا ينفي بأي حال الفرق الجوهري بين الحالتين. إن زناتة، بعد أن فقدوا السيطرة على الطرق التجارية، اعتاضوا منها بالتسلط على المدن في المغرب الأقصى، وعندما لم ينجحوا تمام النجاح، ذهبوا إلى الأندس كجند مرتزق. فشاركوا بهذه الصفة في الهيكل السياسي، لم تنقطع أبداً علاقتهم بالمدِينة وبالمدَنية، فتأقلموا بسهولة مع وضعهم الجديد، وهذا واضح من خلال ما يرويه الأخباريون حتى الأكثر تحاملاً عليهم والذين يركزون عمداً على حالات التباعد والتعادي عندما يعم القحط والكساد. أي فرق يا ترى بين أمير غرناطة الزيري وأمير دانية الصقلبي؟.

أما الهلالي فإنه يمثل أنموذجاً جديداً لأنه دخل البلاد وفي يده وثيقة استخلاف وتمليك. مهما أشكل المعنى الاقتصادي لكلمة أقطع فإن معناها السياسي واضح. إن الهلالي يتصرف كوارثٍ شرعي للأمر والسلطة. لا نكاد نعرف شيئاً محققاً عن أوليات بني هلال في الجزيرة العربية، ومن المحتمل أن يكونوا مروا بنفس التجربة، من التدني والحرمان، التي مرّت بها زناتة. لا ننسى أن الفتوحات الكبرى التي نشرت الإسلام من حدود الصين إلى أبواب أوروبا قد انتهت، مع نقل مقر الخلافة إلى دمشق أولاً ثم إلى بغداد، بإفقار الجزيرة وإبعادها عن خطوط التجارة العالمية. وهذا التحول البالغ الأهمية، والذي ذهب ضحيــته عرب نجد والحجاز، هو بالضبط ما يفصل التاريخ القديم عن الوسيط. مكث بنو هلال عقوداً عدة، جائعين ناقمين، يحلمون بأراضٍ خصبة ومراعٍ مزهرة خضراء، كما صورتهم لنا قصصهم المروية جيلاً عن جيل. تجمدت لديهم التنظيمية القبلية حتى صارت عاملاً فعالاً، بل العامل الوحيد في حياتهم، لا يملكون مالاً ولا نفوذاً ولا ثقافة، رأس مالهم الوحيد هو ذلك التلاحم الناشىء عن الوفاء التلقائي لقواعد مضبوطة وقارة من مظاهرة الأخ وطاعة الأب والشيخ. وهذا التلاحم التلقائي هو الذي كان يكسبهم القوة الدفاعية والهجومية التي كانوا يستولون بها على مال غيرهم ويوظفون لمصلحتهم نفوذ وثقافة غيرهم.

صحيح أن الهلالي لا يبقى كذلك في كل الظروف. إذا ما تغلب على

أرض ذات تجارة كثيرة الرواج، فإنه يتحول في الحين إلى مشارك فيها. فينفصل تدريجياً عن القبيلة، ولم يعد لهذه إلا مغزى عاطفي، كما نلاحظ ذلك عند أمراء بني أمية. لكن، وهذا هو ما يعنينا هنا بالدرجة الأولى، إذا لم يجد أي شيء من هذا، إذا دخل أرضاً لا زرع فيها ولا تجارة، فإنه يتصرف باستمرار كطامع في السلطة، متطلع إلى سلب السيادة ممن لا يملكها شرعاً في عينه، نظراً للوثيقة التي يعتقد أنها تعطيه حتى الاستخلاف. فيبدو كعنصر تشويش وفوضى.

إن حوادث التاريخ كثيراً ما تتداخل بعضها في بعض ولا تبدو واضحة الملامح متميزة المظاهر. ومع ذلك يبدو أن هناك فرقاً جوهرياً بين ما حدث في المغربين وما حدث في إفريقيا. في الجزء الغربي استمرت الحركة التجارية فاستطاع زناتة أن يتكيفوا مع الأوضاع في وطنهم الجديد، مثلما حصل فيما بعد لبني مرين وبني زيان، وهم زناتة كذلك، إذ أسّسوا دولاً قويـة منظمة. أما في إفريقيا فكانت التجارة الصحراوية، أهم موارد الخزينة وأساس رخاء البلاد، في تناقص متواصل بسبب تحويل المسالك انطلاقاً من غانة، واختناق المنافذ إثر اشتداد خطر النورمان. في هذا الجو من الركود والكساد بقي الهلاليون على حالتهم الأصلية، طلاب حق موهوم، وأصحاب قوة عسكرية يضعونها في خدمة كل ثائر طموح. وندرك عندئذٍ دواعي العداء بين البدو والحضر، سكان الدور وسكان الخيم. إنما هو تنافس على البقاء، على الاستئثار بالذخائر وأرباح ما بقي من تجارة كانت تتقلّص باستمرار. احتدّ الصراع إلى درجة لم تعرف من قبل في المدن ـ الشورى، مثل تاهرت وسجلماسة وتلمسان وأغمات، لأن الأحوال العامة قد ساءت جدّاً. آنذاك كانت التجارة مزدهرة، وأرباحها كافية لسدّ حاجات حماة الطرق وأسياد الأسواق، أما وأن الأرباح عادت في تناقص والذخائر في تآكل، فلا مخرج سوى الاستيلاء على السلطة بأي وجه كان لأنها المورد الوحيد الحال فلا عجب أن يصارع على الإرث ويكل شراسة أشراف المدن (الخاصة) وشيوخ القبائل. أو لم نعرف عن تجربة أنه كلما قلّت الخيرات احتدت المنافسة وطال الصراع؟.

وهكذا يمثل البدوي الهلالي نوعاً جديداً من البداوة، وفي نفس الوقت يؤسس نوعاً من الإمارات تختلف عن تلك التي أسسها الأغالبة وصنهاجة، والتي تميزت بقدر من الانتظام والتمركز، وتختلف كذلك عن المدن ـ الشورى. هناك اختلاف في التمصير والتمدين، لأن هناك اختلافاً سابقاً بين أشكال البداوة، كل شكل محدد بظروفه التاريخية. إذا تعامينا عن الفوارق، فإننا نجعل من بنية، مجردة من كل مضمون، عاملاً باعثاً على تطورات مختلفة وربما متناقضة، فنخلق لأنفسنا مشكلات لا نستطيع حلها. بأي عصى سحري، مثلاً، يتحول البدوي مخرب الأمصار وهادم الدول عندما يكون زناتياً أو هلالياً، إلى مخطط حواضر ومؤسس إمبراطوريات عندما يكون لمتونياً أو مرينياً أو زيّانياً؟.

ما يمكن في آخر تحليل أن يرجح كفّة إحدى النظريتين حول المسألة المطروحة هو شهادة وثائق أصلية عن تطور التجارة البعيدة في أواسط القرن XI/5. هل وجدت بعض الوثائق من النوع المذكور؟ نعم. لقد عثر في جنيزة القاهرة، وهي معبد يهودي، على رسائل كتبها تجار من القيروان إلى إخوانهم في القاهرة. درس تلك الرسائل على مدى سنين شلومو غُويطَن (**دراسات في تاريخ الإسلام**، 1966). ومن أهم استنتاجاته أن هناك فرقاً بين التي كتبت في بداية القرن الخامس الهجري المليئة بعبارات الفخر والحماس والاستبشار، وأخرى حرّرت في الثلاثينيات والأربعينيات والتي يغلب عليها اليأس والقنوط والضيق من كساد التجارة ومن الانحطاط الذي مسّ مجموع الغرب الإسلامي. وذلك، كما يقول الباحث في إحدى مقالاته: «سنوات عدّة قبل وصول جحافل البدو الحجازيين». (**أعمال مهداة إلى ليفي - بروفانصال**، 1962، ج II، ص 569).

هذه إشارة موضوعية وحيدة، لكنها تشهد لصالح النظرية النقدية، التي تعتبر البداوة (بمعناها السياسي العسكري) نتيجة أكثر مما هي سبب وباعث.

الفصـل السابـع

وحدة المغرب: محاولة المرابطين

فيما كان الجزء الشرقي من بلاد المغرب يتفتّت أكثر فأكثر توحّد النصف الغربي، إلى ذلك الحين وطن المدن ـ الشورى والمشيخات المستقلة، على أساس إمبراطوري.

لا زلنا نجهل الكثير عن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، خاصة تلك التي تتعلق بآثار التجارة البعيدة والتعامل بالنقود على العلاقات الاجتماعية العامّة. لكن ما يغلب على الظن هو أن التكتلات القبلية والعصبيات العشائرية فقدت شيئاً من تماسكها بسبب تأثير الحرب والتجارة والعقيدة. وهذا يعني أن واجب الدفاع عن العائلة أو العشيرة ضد الغير، مهما يكن، لم يعد بنفس القوة والإلحاح. بذلك انتهى عهد الدول الصغيرة، مدناً كانت أو إمارات، ليخلفه عهد الامبراطوريات. والسرّ في القفز من تلك إلى هذه، بتجاوز مستوى الدولة المتوسطة الحجم الموحدة اللغة أو العرق والنحلة، هو بالضبط التماثل التام بين الوحدات واستقلال الواحدة عن الأخرى، القريبة أو البعيدة.

قلنا إن الساحة المغربية كانت في انتظار عاملاً قوياً جديداً بعد انهيار الدولتين الأموية والصنهاجية. في نفس الوقت ضعف الشرق بشقّيه: البيزنطي والإسلامي. أما أوروبا الغربية، المسيحية الإفرنجية، فإنها كانت لا تزال على عتبة نهضتها. كل هذا أعطى للمغرب الأقصى فرصة تاريخية ليلعب دور الصدارة في غرب حوض المتوسط لمدّة قرنين ونصف، أي المدة التي

انشغلت فيها أوروبا بالحروب الصليبية، وربما استدركت بذلك كل جوانب ضعفها وتأخرها.

كانت ملحمة المرابطين أول عبارة عن هذا الدور القيادي. ماذا نعرف عن الدولة المرابطية، الأولى من دول المغرب ذات الأهمية العالمية إذ نجد لها ذكراً في الحوليات الصينية؟[1].

رغم ما يدعيه البعض، وحتى بعد أن نشرت مصادر كانت إلى عهد قريب غير متوفرة لعامّة الباحثين، لا يكن القول إن معرفتنا لحركة المرابطين في المغرب (وأركز على الكلمة الأخيرة، قد اتسعت أو ازدادت دقّة. الواقع هو أن الأخبار، كما تسرد عادة، غير متجانسة لأنها لفقت بعد الأحداث من مصادر مختلفة. يمكن التمييز بين خمس روايات: **الأولى**: أندلسية يمثّلها أبو عبيد البكري وتتصف بشيء من التحيز، وهي الذي تغذي تحامل تيراس ومن يحذو حذوه؛ الثانية أندلسية أيضاً ولكنها رسمية ممثلة في كتاب ابن الصيرفي (ت 1174/557) الذي يعتبر مفقوداً بعد ان كان موجوداً في تونس إلى غاية 1823 م، والذي لخصه جمهور الرواة. فهذه الرواية تهمل البدايات الصحراوية لسبب واضح وتركز على يوسف بن تاشفين ودوره في جهاد الأندلس؛ الثالثة مشرقية تعتمد على ما كان يرويه الفقهاء الأندلسيين القادمين برسم الحج أو المستقرين في المشرق، وهذه تركز على تبعية المرابطين للخلافة العباسية، وهي التي توجه أقلام الكتاب المشارقة المعاصرين المتحمسين للدعوة المرابطية؛ الرابعة جنوبية صحراوية بقي منها شيء في كتابات ابن عذاري وصاحب الحلل الموشية، وهي الأصل البعيد للروايات الشفوية المليئة بالخرافات والرائجة عند بيضان وسودان الصحراء الغربية. سجلها منذ عقود الباحثون الموريتانيون ووظفها لأغراضهم كتّاب العهد الاستعماري. تركز هذه الرواية على بداية الحركة في الصحراء وتجعل من أبي بكر البطل الحقيقي لملحمة المرابطين، خاصة بعد عودته إلى الصحراء رفقة الفقيه الحضرمي وانشغاله بمحاربة الوثنيين ونشر الإسلام في بلاد

(1) انظر بيبلوغرافية بحث دي مورايس فارياس، أفان، دكار، 1967، ص 871.

السودان. عليها انصبّ البحث الحديث في محاولة لتحقيق كرونولوجية متأخرة بعشر سنوات تقريباً عن التواريخ المعتمدة إلى حدّ الآن رغم ما يترتب عن ذلك من تشويش على تتابع الأحداث في شمال المغرب؛ الخامسة والأخيرة هي الرواية الرسمية المغربية كما جمعها مؤرخو العهد المريني وهذبها ابن خلدون وورثها عنه الكتاب المغاربة إلى يومنا هذا. وهي المقصودة بنقد المتأخرين من المشارقة والمستغربين. إلا أنها لم تدرس إلى حدّ الساعة بما فيه الكفاية للكشف عن تركيبها التوفيقي، إذ تحاول أن تجمع بين أمرين متناقضين: من جهة الانطباع السلبي الذي تركته الحملة المرابطية لدى سكان الشمال، ما توحي به صعوبة «الفتح» بالمقارنة مع ما حصل في الجنوب، ومن جهة ثانية تعاطف الفقهاء مع سياسة المرابطين الدينية. حصل هذا العمل التلفيقي في ظل دولة سنّية وفي نفس الوقت زناتية وبالتالي، حسب نظرية ابن خلدون، ممتعضة مما فعله صنهاجة اللمتونيون بزناتة الجيل الأول من مغراوة وبني يفرن. ونرى هنا بكل وضوح تعارض المنظور القبلي مع المنظور الديني «الجماعي». من لم يقم بهذا النقد التمهيدي. بهذا العمل الأسطوغرافي الضروري، قبل التورط في ترجيح هذا القول على ذلك في شأن الجزئيات، يبقى في نطاق التخمين. لا نستطيع أن نقول إن معرفتنا لأحوال المرابطين أثناء حكمهم المغرب قد تغيرت جذرياً إلا إذا حصلت كشوفات أرخيولوجية مهمّة من آثار أو نقود أو نقائش، وهذا ما لم يحصل إلى حدّ الساعة.

في هذه الحال سنبقى أوفياء في الغالب للرواية المغربية (القرطاس ـ ابن خلدون ـ الناصري) محاولين وضعها في إطار أوسع.

بداية الدعوة

يجب أن نركز كلامنا على نقطة جوهرية وهي ظهور حركة المرابطين في الصحراء جنوب المغرب الأقصى (في الواقع المغرب الجنوبي). أشرنا في الصفحات السابقة إلى أن الفتح الإسلامي مسّ بالأساس المناطق المتاخمة للصحراء الكبرى. ففتحها، أو أعادها، لنشاط المغاربة. واتضحت أهميتها الاقتصادية بعد تأسيس سجلماسة (757/140). كان يسكن هذه المنطقة

ظواعن من البربر هم صنهاجة. نشير هنا إلى أن الدارسين الذين يعتقدون أن كلمتَيْ صنهاجة وزناتة ،تطلقـان على نفس الأقوام عبر العصور مثل المؤرخين العرب القدامى وغوتيه وغيره، يفترضون أن زناتة دخلاء على المغرب، شأنهم شأن بني هلال، جاءوا من برقة وطرابلس وغلبوا السكان الأصليين، أي صنهاجة، ومن هنا نشأ العداء الدائم الموروث، فانفصل صنهاجة بعضهم عن بعض: قسم منهم لاذ بالجبال (هم القبائل)، وبقوا على حالهم يتعاطون الزراعة والغرس، وقسم فرّ إلى الصحراء وتحوّل إلى بدو رحّل.

اتصل صنهاجة (زناكه) بالسود، حاربوهم وأجلوهم شيئاً فشيئاً نحو الجنوب، ثم استولوا على معادن الملح وبدأوا يقايضونه بالتبر، لا نعرف متى وفي أي ظرف تأسست هذه التجارة، ولكن من الصعب الشك في حقيقة وجودها لكثرة ذكرها في المصادر. على أساس هذه التجارة، وما تدره من ثروة، تكونت إمارة قبلية صنهاجية فرضت سلطتها على مملكة غانة الزنجية، وشيدت عاصمة لها هي أودغست. وكما يحصل في مثل هذه الحالات كانت الإمارة تتوسع إذا كان الأمير ذا شخصية قوية، وتنكمش إذا ضعف أو قام ضده منافسون، وبسبب هذه التحولات كانت الحروب ضد الزنوج سجالاً، مرة في صالح صنهاجة ومرة ضدهم. هذا ما حصل، في اعتقاد الكثيرين، أثناء القرنين IX/III و X/IV. لكن هذا مجرد تخمين. لا يوجد في المصادر ما يفيد القطع، ولا ما يفيد هل وجدت إمارة واحدة وطريق تجارية واحدة، أم هل وجدت إمارتان وطريقان، فيكون التنافس بينهما هو الذي مكّن الزنوج من إحراز عدة انتصارات. كذلك لا نستطيع أن نجزم أن العلاقات مع الشمال كانت منتظمة ولم تنقطع قط. كل ما يسع الباحث، الذي يجمع معلومات قليلة وغامضة، هو أن يفترض أن هذه التجارة لم تكن مباشرة، وإن الجزء الشمالي من الطريق التجاري كان تحت مراقبة زناتة، وأن حروب القرن X/IV، التي كانت في صالح زنوج غانة، أرغمت صنهاجة على التقهقر شمالاً، بعد أن نزح زناتة إلى المغرب الأقصى وفرغت فيافي المغرب الأوسط من سكانها، نستطيع كذلك أن نفترض أن حروب الفاطميين والأمويين، التي أدّت إلى خراب سجلماسة وتاهرت، عملت على تحويل طرق التجارة من

وسط إلى غرب المغرب، فانتعشت مسالك تقليدية كانت تمرّ على منطقة أدرار (موريتانيا الحالية)، وطن جماعات لمتونة وجدّالة. فعاد هؤلاء للاتصال بكيفية مباشرة ومنتظمة بمدن جنوب المغرب الأقصى، مثل تامدولت ونفيس وتادلا وسالا، التي كان يحكمها أمراء أدارسة أو من بني يفرن. هذه افتراضات، ليس إلا، توحي بها بعض الإشارات عند الإخباريين وتلقي الضوء على مسار الأحداث.

نفهم في إطار هذا التطور أن انقطاع الاتصال ولمدة طويلة مع شمال المغرب هو الذي طرح من جديد مشكل **الدعوة**. إن اعتناق الإسلام، أيام الفتح الأول، كان في العمق اعترافاً بالولاء السياسي للخلافة وكان مضمونه الديني ضعيفاً، ومن هنا كثرت الفرق والمقالات. ومع الابتعاد عن الأمصار حيث الفقهاء والعلماء، والتوغل في الصحاري والاختلاط مع الزنوج الوثنيين، تلاشى حتى ذلك المضمون الديني ولم يبق منه إلا بعض المظاهر. ثم يعود هؤلاء صنهاجة في القرن X/IV. إلى جنوب المغرب ليجدوا فيه إسلاماً من نوع آخر، أكثر التحاماً بالشريعة، بسبب دعوة الأدارسة والاتصال المستمر مع قواعد الأندلس. فوجب تنظيم الدعوة مجدداً إلى سنّة الإسلام. وهذا بالضبط ما يومىء إليه حجّ يحيى بن إبراهيم، أمير حلف صنهاجة الغربيين.

لكن هذا الحج تزامن مع تطور بالغ الأهمية في المشرق وبعد ذلك في العالم الإسلامي كله، أي بداية الحملة المضادة على الدعوة الفاطمية، وإرساء أسس حركة دينية فكرية سياسية انتهت بانتصار نظرية أهل السنّة والجماعة على كل ما سواها وتبنّيها من قبل الأغلبية الساحقة من المسلمين. شارك في هذه الحركة ثلاث مدارس، كل واحدة منها على مستوى معين: 1 على مستوى العقيدة، المدرسة الحنبلية التي وجدت صدى كبيراً عند عامّة الأمصار والمدن؛ 2 على مستوى تأصيل الفقه، المدرسة الشافعية التي استمالت الخاصّة أي أرستقراطية العواصم التجارية؛ 3 وعلى مستوى التنظيم الاجتماعي، المدرسة المالكية التي قوبلت بحماس في المجتمعات التي حافظت على قدر كبير من الانسجام الطبيعي أو تودّ أن تحافظ عليه[1].

وهكذا نظمت «دعوة» سنّية، على غرار الدعوة الشيعية، لمناهضة هذه والقضاء عليها. وعوض أن تلجأ إلى دعاة محترفين، مختصين في فن التلقين والاستدراج، لجأت الدعوة السنّية إلى العبّاد والنسّاك الذين يؤثرون في الاتباع بالسلوك والعمل لا بالقول والجدل، وهذا المنهج هو الذي يوافق ميول المجتمعات الأمية. اتجه العبّاد والنسّاك بخاصة لغير الفرس. لأن هؤلاء انحازوا نهائياً للشيعة (الكلام هنا على العامة لا على العلماء الذين يتقنون اللغة والذين تزعموا بالعكس الحركة السنّية العباسية)، اتجهوا إلى الأتراك، وهذا أمر طبيعي في عهد تميز بفتوحات محمود الغزنوي، نستطيع إذن في هذا الإطار التحليلي أن نعتبر أن المرابطين مثلوا في الغرب الإسلامي ما كان يمثله في المشرق السلاجقة الأتراك. عندئذٍ نفهم الصدى الذي تركوه في كتابات المؤرخين الرسميين، وعلى أثرهم عند الدارسين المعاصرين في المشرق (حسين مؤنس وغيره). كان الفاطميون قد طوقوا الخلافة العباسية باستمالة فارس واليمن وإفريقيا فحاولت الخلافة العباسية استعادة المبادرة بتطويق الدولة الفاطمية بالجيوش السلجوقية شرقاً والمرابطية غرباً. اعتمدت الدعاية السنّية العباسية على الأشاعرة في الشرق وعلى مالكية القيروان في الغرب. ونسجل هنا الدور المحوري الذي لعبه القاضي المالكي الأشعري، ذو الميول السياسيّة الواضحة، أعني أبي بكر الباقلاني المتوفي سنة 1013/404، أستاذ أبي عمران الفاسي المتوفي سنة 1038/430.

من غير المستبعد أن يكون هؤلاء الفقهاء (في مكة؟ المدينة؟ القيروان؟) هم الذين بادروا بالاتصال مع يحيى بن إبراهيم، وعرضوا عليه مرشداً ومربياً ليعرف أعضاء قبيلته بشؤون السنّة. فيتضح أن السلسلة الرابطة بين أبي عمران في القيروان، واجّاج، عبد الله بن ياسين، عبد السلام بن عدّو، الشيخ الحضرمي المرادي، تضاهي السلسلة التي رأيناها في بداية الدعوة الفاطمية، إلا أنها تعني هذه المرة سلسلة سنّية، مالكية، مرابطية. ومن المحتمل جدّاً أن يكون هذا الاسم قد استعمل منذ البداية، بمعنى المنقطع للعلم في رباط مدرسة ومستعدّ في أي لحظة للجهاد في سبيل الله، داخل وخارج بلاد الإسلام، ضد الوثنيين أو النصارى أو أصحاب المقالات

الضالّة. من يقرأ رواية الإخباريين القدامى، كما لخّصها الناصري (ج II، ص 5 و 6)، ويتمعن في استفسارات أبي عمران الفاسي وهو يحاور يحيى، يدرك في الحين أنها تنمّ عن أغراض وتشير إلى غايات، وأنها لا تختلف عن الاستخبارات الباطنية كما حرّرها، لينبّه عليها ويحذّر منها، الغزالي في كتابه **فضائح الباطنية**..

يعود يحيى بن إبراهيم إلى وطنه مصحوباً بالمرشد المصلح الذي عُيّن له وهو عبد الله بن ياسين، ثم يحصل ما كان مقدراً أن يحصل، لأنه من صميم إقامة السنّة، أي تقليد كل أعمال وأقوال النبي، لأن في ذلك التقليد، في كبائر وصغائر الأفعال، ما يستنزل البركة ويضمن التوفيق. لو لم يقم المصلح بذلك العمل، لما كان عنده عِلْم، ولما حصلت به تربية. وهذا بالضبط ما لم يفهمه أمثال هنري تيراس الذي يبحث في الجزئيات للكشف عن تناقضات بين، رواية البكري وابن عذاري من جهة، ورواية صاحب القرطاس وابن خلدون من جهة ثانية، فينعت كل ذلك بالأسطورة الذهبية (ج I ص 216). قد تكون أسطورة دون أن تكون أكذوبة، لأن تمثيل الأسطورة مجدداً، تقليدها في كل أطوارها، هو بالضبط سرّ النجاح.

يدعو عبد الله أعضاء القبيلة (جدّالة) إلى إقامة السنّة وتطبيق الشريعة، وكان ذلك بالنسبة لهم يعني اعتناق الإسلام لأول مرة، فلا يستجيبون، لما في ذلك من نقضٍ لعوادهم. فيهجرهم إلى رباط، منعزل في شبه جزيرة، ثم يكسب السكانَ فرداً فرداً، وتتكون من حوله جماعة من المؤمنين الصادقين. وربما تزامنت الهجرة مع موت يحيى بن إبراهيم، فانتقل ولاء عبد الله من زعيم جدّالة إلى زعيم لمتونة، يحيى بن عمر بن إبراهيم، الذي أصبح رئيس الجماعة الملتفة حول زعيمها الروحي، والتي ستكون العمود الفقري للدولة الفتية، كل هذا يبدو وكأنه تشخيص متعمد لأطوار سيرة النبي في مكة مع قريش ثم في المدينة مع المهاجرين والأنصار. لكن نفس شيء كان قد حصل لعبيد الله الشيعي في أيكجان، كما سجل ذلك القاضي النعمان. فهل يتصوّر عبد الله السنّي أقل وفاءً لسيرة الرسول من الداعية الشيعي؟ التقليد هو من

صميم الدعوة السنّية، فلا يعني الكذب والاختلاق، بل قد يكون هو دليل الحدوث.

على كل حال لا يمكن الآن الفصل في صحة الأخبار. لذا، يجب التركيز على فكرة التقليد، المأخوذة من عند الشيعة والمعكوسة عليهم. يقول السنّي: نحن أيضاً نقلّد الإمام، إلا أن إمامنا هو النبي المرسل، المعزز بالمعجزات وعلى رأسها معجزة القرآن (أنظر مقدمة الشفا للقاضي عياض). ومن أقوى مظاهر تقليد سنّة النبي القناعة والتقشف في العيش، والصرامة في السلوك، بل قد يغالي المرابطون في ذلك إلى حدّ التكفير بالكبائر كما فعل قبلهم الخوارج.

وهكذا تدخل حركة المرابطين في نطاق الهجمة المضادة، التي قام بها أهل الجماعة تحت لواء الخلافة العباسية. انتعشت هذه بعد أن كادت أن تنهار أواسط القرن الرابع الهجري تحت ضربات الدعوة الفاطمية، وانتهت بالانتصار في القرن الخامس.

تأسيس الدولة

يمكن تمييز ثلاث مراحل في مسيرة تكوين دولة المرابطين.

أرسى عبد الله بن ياسين ويحيى بن عمر اللمتوني قاعدة في غرب الصحراء، بعد أن توحدت القبائل الصنهاجية من جدّالة ومسوفة ولمطة حول قبيلة لمتونة التي تلعب في النظام المرابطي دور قريش في الدولة الإسلامية الأولى بعد فتح مكّة. وكان عبد الله بن ياسين قد قام بإصلاح في غاية الأهمية، وهو أنه فرض على هؤلاء البدو الصحراويين أن يتخلوا عن عوائدهم في الحرب، وأن يبدلوها بالقتال صفّاً مهما كلّف ذلك من خسائر في الأرواح. وجعل من ذلك علامة الإيمان الصادق، فكسب المرابطون بذلك قوة قتالية لا مثيل لها في ربوع الصحراء. عندئذٍ اتجه همّ المرابطين إلى مراقبة التجارة الصحراوية، وذلك بغزو الجماعات التي كانت تسيطر عليها شمالاً وجنوباً. كتب واجاج بن زلّو، أستاذ عبد الله بن ياسين، من سجلماسة، يشكو من سوء

تصرف أميرها المغراوي، مسعود بن وانودين بن فلفل بن خزر، ويطالب المرابطين بتحرير السكان من ظلمه وتعسفه. ما يهمنا في هذه الحادثة هو أنها كانت سابقة اقتدى بها فيما بعد علماء الأمصار الناقمون على أمرائهم. فيها تشجيع لميول المرابطين إلى التوسع وفي نفس الوقت تبرير لغزو إمارة سنّية مالكية في المظهر والمراسيم ولكن غير داخلة في الدعوة الجديدة. استولى المرابطون على سجلماسة سنة 1053/445، وفي عقب ذلك مباشرة اتجهوا إلى الجنوب لتحرير أودغوست من يد زنوج غانة، الذين كانوا يحكمونها منذ سنة 1040/432. وهكذا استعاد صنهاجة سيطرتهم التامة والكاملة على تجارة الصحراء.

ثم كانت المرحلة الثانية، وهي السيطرة على المغرب. تمّ ذلك بعد إخماد ثورة ضد الحكم الجديد قام بها سكان سجلماسة سنة 1056/448. تحرك جيش المرابطين بقيادة أبي بكر بن عمر، أخ يحيى، ويوسف بن تاشفين، ابن عمّ أبي بكر ويحيى، ودخل على التوالي مدن رودانة، ماسّة، نفيس، أغمات، تادلا. عند استيلائه على أغمات غنم أبو بكر، فيما غنم، زينب بنت إسحاق النفزاوية، زوجة أمير المدينة، لقوط بن يوسف المغراوي، الذي فرّ لاجئاً عند بني يفرن، أمراء تادلا. وكان لزينب هذه دور كبير في تطور الأحداث اللاحقة، لما كانت تتميز به من فطنة وذكاء ومن معرفة عميقة لخصائص المجتمع المغربي. كانت بمثابة الزوجة والوزيرة المستشارة، بجانب أبي بكر أولاً، وبعد عودته إلى الصحراء، بجانب خلفه يوسف بن تاشفين. في سنة 1068/450 هاجم المرابطون منطقة البورغواطة، وهنا واجهوا صعوبات لم يكونوا متعودين عليها. ذلك أن سكان تلك المنطقة الواسعة الخصبة، الذين عاشوا مستقلين عن جيرانهم منذ عقود، لم يكونوا متأثرين كغيرهم من مدن وقبائل المغرب بدعوة فقهاء المالكية الموالين للمرابطين. لم يكن لهؤلاء بينهم طابور خامس، إذا صحّ استعمال عبارة العصر. قاوم البرغواطة مقاومة عنيدة، دفاعاً عن استقلالهم السياسي وعن خصوصيتهم العقائدية، مستفيدين من طوبوغرافية مواطنهم المكسوة بالأشجار. وهذا ما تشير إليه عبارة الرواة: «حتى تفرقوا في

المكامن والغياض». وأثناء المعارك قتل «مهدي المرابطين»، كما يسميه الاخباريون القدامى، عبد الله بن ياسين، في شهر جمادي الأولى سنة 1059/451، فخلفه سليمان بن عدّو الذي قتل بدوره، مما يدلّ على شراسة القتال، فترك المنصب شاغراً. إزاء هذه المقاومة التي أعجزت جيش المرابطين، وأظهرت أن قوانين الحرب والسياسة قد تخالف أحياناً، وربما تناقض، قواعد الدعوة، وقد يكون لكل هذا علاقة بعدم تعيين خلف لسليمان، تقرر عدم متابعة الزحف عبر بسائط تامسنا. وفضّل القادة التوجه مباشرة إلى الشمال، سالكين الطريق المحاذي لسفح الأطلس، سمت صفرو وفاس. وتجدر الإشارة إلى أن المسالك التي وجهت العمليات العسكرية هي بالضبط تلك التي كان يطرقها التجار، والتي وصفها بإسهاب أبو عبيد البكري.

لا شك أن المدّ المرابطي توقف نسبياً بعد احتلال القسم الجنوبي من المغرب الأقصى، فبقي الشمال تحت حكم أمراء مغراوة الذين تابعوا مناوشاتهم مع بني حمّاد، حكام المغرب الأوسط. فقام بلقين بن محمد بن حمّاد بغارة مهمّة على ناحية فاس سنة 1062/454. أثناء هذه الحوادث حصل أمر غير متوقع وغير مفهوم بكل أبعاده إلى اليوم. قرّر أبو بكر العودة إلى الصحراء، وبصورة تدعو إلى الاعتقاد أنه لم يكن ينوي الرجوع مبكراً إلى الشمال، وإلا ما طلّق زوجته زينب وأوصى يوسف بن تاشفين أن يتزوج بها ويستشيرها في كل ملمّة. هل كان يعني القرار اقتسام المملكة بين الرجلين؟ هل كانت الصحراء قد عرفت تطورات خطيرة أرغمت الأمير على الذهاب لإخماد الفتنة فيها؟ هل تزوج يوسف بزينب بمجرد ابتعاد أبي بكر؟ ماذا تحقق من الأعمال المنسوبة إلى يوسف قبل عودة أبي بكر إلى الصحراء؟ لا يمكن الإجابة باطمئنان تام عن أي من هذه الأسئلة، لأن أقوال المؤرخين لا تخلو من اجتهادات متأخرة عن الأحداث ومتناقضة فيما بينها. كل ما يمكن قوله هو أن شخصية يوسف، كما اتضحت في أعماله وقدراته اللاحقة، لا تدع مجالاً للشك من أنه تصرف منذ البداية كأمير مستقل، وربما قد فعل ذلك حتى قبل عودة أبي بكر إلى الصحراء.

أهتم أولاً بتوسيع مراكش القاعدة الجديدة للمملكة، التي حلت محل أغمات سنة 1062/454، حسب التاريخ المشهور. فيكون تأسيسها سابقاً على تعيين يوسف خليفة لأبي بكر. كانت المدينة الجديدة في ملتقى الطرق التجارية الرابطة بين الجنوب الشرقي والشمال الغربي. ولم تمر سوى سنوات قليلة حتى أصبحت تقوم بوظائف أغمات وسجلماسة معاً، وتحولت إلى سوق الذهب بالنسبة لمجموع المغرب، مستقلة بضرب السكة على حساب المدن الجنوبية الأخرى تجمع الأخبار على أن يوسف أعاد النظر في تنظيم الجيوش وفي طرق القتال بعد إخفاق المرابطين في مواجهة بورغواطة. فأنشأ فرقة جديدة من الرماة، وأدخل الضرب على الطبول أثناء القتال، بعد أن كان ممنوعاً أيام عبد الله بن ياسين. كل هذه الإصلاحات غيرت من طبيعة الحكم. جمعت كل السلطات، الدينية والسياسية والعسكرية، في يدٍ واحدة، وأصبح للسلطة الجديدة مقرّ معلوم خاص بها، لم ترثه عن غيرها، كما توحد الجنوب الغني بتجارته وذهبه وتقوى الجيش بضمّ فرق جديدة. كان يوسف عندئذٍ على أتمّ الاستعداد للدخول في المرحلة الثالثة والأخيرة من تكوين الدولة المرابطية.

حاول مداهمة فاس سنة 1063/455، فلم ينجح. فقرّر محاصرتها باحتلال المدن والقرى المجاورة لها، تاركاً للفقهاء داخل العاصمة الوقت الكافي لتحريض العامّة على الحكام والاستنجاد بالمرابطين. وهذا ما حصل بالفعل، إذ فتحت المدينة أبوابها لجنود يوسف سنة 1069/462. بعد هذا التاريخ، وإلى غاية 1080/473، احتل جيش المرابطين كل مناطق المغرب الأوسط ابتداءاً من تازا وكرسيف، ثم وجدة، ثم تلمسان ووهران، وأخيراً جزائر بني مزغنة. لماذا توقف عند هذا الحدّ؟ نجد جواباً على هذا السؤال عند ابن خلدون، الذي كان يؤرخ للقبائل والعشائر، لا للدول بالمعنى الحديث، فلم يسعه إلا أن يشير إلى أن كل المواقع المذكورة سابقاً كانت وطن قبائل زناتة، وأن اللمتونيين، وهم صنهاجة، وقفوا بالضبط عند حدود إمارة بني حماد الصنهاجيين مثلهم. يعتمد مؤرخو عهد الاستعمار، مثل هنري تيراس، على هذه الملاحظة ليقولوا أن يوسف توقف

لأنه كان يعي القرابة العرقية بينه وبني حمّاد (ص 226). وما القول في غارات بلقين؟ أو لم يهاجم شمال المغرب؟ أو لم تكن له إمارة على غرب المغرب الأوسط؟ لماذا يتوقف يوسف في جزائر بني مزغنة، وليس على ضفاف ملوية؟ الأنسب إلى منطق الأحداث هو ما ألمح إليه الاخباريون وهو توصل يوسف برسائل الاستغاثة من رؤساء الأندلس. كان على يوسف أن يختار بين ندائين، كلاهما ملح، وهذا الاختيار الصعب سيواجهه قادة آخرون من بعده، إلا أن الدعوة السنّية الإصلاحية التي حمل لواءها كانت تفرض على الأمير اللمتوني أن يلبي أولاً نداء الأندلس وأن يقوم بواجب الجهاد، المرادف لمعنى الرباط.

نظام الدولة المرابطية

في آواخر القرن XI/V كان المغرب الأقصى، لأول مرة في تاريخه، تحت سلطة سياسية واحدة من الشمال الإدريسي إلى الصحراء اللمتونية مروراً بالشرق الزناتي والوسط البورغواطي. وكانت السلطة مزدوجة: عسكرية ودينية.

كان الجيش يمثل قاعدة الدولة وكان مكوناً من فرق مختلفة الأصول متباينة القيمة. حافظ المحاربون المنتمون إلى قبائل صنهاجة الصحراء على مكانتهم المتميزة، فمثلوا باستمرار قلب جيش المرابطين ونواتة الصلبة. ضمّت إليهم فرق مساعدة (نوائب) من جزولة الأطلس الصغير ومصمودة الأطلس الكبير، وكذلك أقسام من جيوش أمراء زناتة بعد انهزامهم وتنحيتهم عن السلطة. بعد فترة وجيزة تعزّز هذا الجيش بجنود مرتزقة من الأتراك (الأغزاز ج غزّ) ومن نصارى الأندلس، جرياً على عادة ملوك الطوائف. فعندما يقول المؤرخون مثل صاحب القرطاس وابن خلدون: «وكان جيش يوسف يقدر بمائة ألف فارس من صنهاجة وجزولة ومصمودة وزناتة والغز والرماة»، فلربما كانوا يصفون طريقة تكوين الجيش أكثر من نظامه الفعلي. على ساحة القتال، كان يقود كل فرقة، على عادة تلك الأزمان، رؤساؤها التقليديون، أي أصحاب النفوذ في قبائلهم الأصلية.

لكن، من حين لآخر، يعيّن على رأس فرقة أو جريدة قائد محنّك معروف بإقدامه وخبرته، حتى وإن لم يكن من قبيلة الجنود.

لا نعرف عن الجيش المرابطي إلا العموميات، إذ لا نملك نصوصاً خاصة بنظامه وبأول نشأته وبمراحل تطوره أثناء الفتوحات. ولذلك يصعب علينا أن نحلّ ألغاز تاريخ المرابطين في المغرب والأندلس. يظن البعض أنه يمكن سدّ هذا الفراغ بتأويل بعض الملاحظات لبعض الفقهاء حول الجهاد، كالطرطوشي في كتابه سراج الملوك. يكفي أن نذكّر بما قال فيه ابن خلدون: «إنما هو نقل وتركيب شبيه بالمواعظ». (ص 66). إن الاخباريين لا يرون في جيش المرابطين إلا الانتماء القبلي لأن ذهنهم لا يتجاوز أبداً أفق القبيلة، والدارسون المعاصرون، من عرب وأجانب، يسيرون على نفس النهج. بيد أن عبارة «جيش قبلي» فارغة من أي معنى محدّد بالنسبة للمؤرخ. الجيش الجرماني قبلي، وكذلك جيش الأتراك وجيش الكاهنة وجيش ملك غانة، الخ. ومع الاتفاق في التسمية الاختلاف واضح بين هذه الجيوش. ما يهمنا هو ما يميز جيش المرابطين عن غيره، إذ ركز الأخباريون القدامى على هذه الميزة: «وكان للمتونة في قتالهم شدّة وبأس ليس لغيرهم» (الحلل الموشية 1979، ص 22 عن أبي عبيد البكري). يبدو حسب النصوص القديمة نفسها ان جيش المرابطين لم يكن قبلياً صرف بسبب الدعوة نفسها، على الأقل عندما كان يقوده على ساحة المعركة عبد الله بن ياسين. مهما يكن من هذه النقطة نلاحظ أن خبرته القتالية زادت كلما تقدم نحو الشمال. وعند فتح كل مدينة كان الأمير يعين والياً عليها ويترك معه حامية تعيش منعزلة عن عموم السكان.

أما السلطة الدينية فإنها كانت بأيدي الفقهاء المالكيين. يتقاضون مرتباً معلوماً، يحضرون مجالس الأمير، يستشارون في الملمات، يرافقون الجيش في غزواته. ومن يقطن منهم مصراً يراقب أحكام قضاة السداد (المحليين). كان دور الفقهاء مزدوجاً، سياسياً وقضائياً. يسيّرون بآرائهم وإشاراتهم السياسية العامة ويسهرون في نفس الوقت على تعميم قواعد الشريعة حسب مذهب

الإمام مالك دون غيره: «واعلموا أن مدار الفتيا ومجرى الأحكام والشورى في الحضر والبداء على ما اتفق عليه السلف الصالح رحمهم الله من الاقتصار على مذهب إمام دار الهجرة.. فلا عدول لقاضٍ ولا مفتٍ عن مذهبه ولا يأخذ في تحليل ولا تحريم إلا به» (من رسالة لتاشفين بن علي بن يوسف بن تاشفين ذكرها حسين مؤنس، 1955، ص 112 و 113). كيف كان يتمّ اختيار هؤلاء الفقهاء؟ الأقرب إلى الظن هو أن كل من والى السلطة الجديدة منذ ظهورها، وعمل على استمالة الناس، عيّن في هذا المنصب بصكّ تولية. على أي نهج ساروا؟ لا بدّ من التمييز هنا بين ثلاثة عناصر أو مستويات:

ـ **الأول**: متعلق بالتربية والإرشاد، بالدعوة إلى الصلاح والورع والتقوى، وذلك بتجسيد المثل الأعلى، سنة النبي المرسل، في كل وجه من وجوه الحياة. كان هذا أصل الحركة، محركها الأول، وكذلك ناموسها، وسيلتها للاستهواء والإقناع.

ـ **الثاني**: متلعق بالعقيدة، يتلخص في اختيار سنة السلف الصالح ونبذ كل بدعة، إنشائية كانت أو تأويلية، وكل غلو حتى في المناظرة والدفاع عن تلك السنة. ولا شك أنه حصل تطور ملموس أثناء الحملة المرابطية نفسها. فحدث التخلي عن الكلام الأشعري، رغم مقام القاضي الباقلاني، وذلك بسبب ضغط البيئة المغربية أولاً والأندلسية ثانياً. وهذا ما يؤخذ من عبارة صاحب التشوف عندما يقول عن يوسف ابن موسى الضرير: «وكان آخر أئمة المغرب فيما أخذه عن أبي بكر الحضرمي المعروف بالمرادي من علوم الاعتقادات بالمغرب الأقصى». (ص 6 - 105) لا يكفي أن نقول ان بعض الفقهاء، المنحازين إلى لواء المرابطين، كان يهتم بعلوم الكلام. لأن منطق المالكية، وخاصة في بعض المجتمعات، يفرض عدم الخوض في العقائد.

ـ **الثالث**: هو العنصر القضائي المتعلق بالحياة العائلية وبالمعاملات الاقتصادية.

هذه الجوانب الثلاثة لا تتفق دائماً، ولم تلعب كلها نفس الدور في

تطور الدولة الجديدة وفي علاقاتها بالسكان. نتج عن الجانب الثاني القضاء النهائي على كل فرقة غير سنّية، من شيعة وخوارج وبرغواطة. قد لا تكون النتيجة الفعلية تامة ونهائية كما يصور لنا ذلك الأخباريون، ولكن السياسة المرابطية الرامية إلى توحيد العقيدة (لا إسلام إلا إسلام السلف كما حافظ عليه مالك وأصحابه) ستلزم كل دولة مغربية لاحقة على تحقيق هذا الهدف مهما كانت الظروف ومهما كان الثمن. ستترك المقالات المذكورة آثاراً عميقة في تصرف المغاربة، ولكنها ستمحي كلياً على مستوى المقال والعقيدة. يتناول الباحثون هذه النقطة، إما بكيفية سطحية تقليدية، وإما بكيفية سجالية، تسجيداً للمرابطين واستخفافاً بأعدائهم، فيحكمون على أنفسهم بعدم فهم ظروف وأسباب ظهور دعوة ابن تومرت فيلجأون إلى فرضية «المؤامرة».

أما الجانب الثالث المتعلق بالنظام السياسي، فكان مفهوم السنة، أي العودة إلى حكم الرسول، يقضي بإلغاء كل البدع، ومن ضمنها المكوس، والاقتصار على الزكوات والأعشار، زيادة على مغانم الحرب (الفيء) والجزية المفروضة على أهل الذمّة. ويبدو أن يوسف تقيد بهذه السياسة طول حياته. كلما فتحت مدينة، نودي فيها «بإسقاط المكوس والمغارم المحدثة»، مما كان يستجيب لرغبات السكان، وللتجار بخاصة، الذين لم يعودوا يؤدون أية ضريبة للدولة، إذ لا تصرّف للأمير في الزكاة والصدقات. إلا أن هذه السياسة السمحة تقتضي أن مغانم الغزو، بعد التنازل عن الخمس للفقهاء، كافية لتغطية مصاريف الجيش والدولة. وهذا يعني صراحة أن الدولة مدفوعة دفعاً إلى الغزو، أو بعبارة أدق، أنها لا زالت في طور تكوينها، متى توقف المدّ التوسعي ونقصت المغانم، وعرفت الدولة بالضرورة ضائقة مالية ولم تعد الضرائب الشرعية تفي بحاجاتها. ورغم أن الأخباريين المتعاطفين على العموم مع المرابطين، وهذا أمر مفهوم بالمقارنة مع ما سيفعله الموحدون في هذا الباب، يتحاشون الكلام في هذه النقطة، يبدو أن علي بن يوسف اضطر في وقت ما إلى إحداث ضرائب على الأسواق وهي القبالات، لا شك أنها كانت موجودة من قبل، فألغيت ثم عاد المرابطون وفرضوها كإعانة برسم الجهاد. ونجد صدى لهذه الإجراءات واستفتاء العلماء في شأنها في باب

الجهاد من معيار الونشريسي (انظر الناصري، ج II، ص 53).

السياسة الأندلسية

إن سياسة المرابطين تجاه الأندلس كانت تندرج ضمن الدعوة الدينية، إذ يبدو أن يوسف بن تاشفين لم يكن ينوي في البداية احتلال الأندلس. إلا أن هذه كانت تعيش أواسط القرن XI/5 أزمة خطيرة، اجتماعية وسياسية، دفعت الأندلسيين إلى تخريب ديارهم بأيديهم، وتقديم أنفسهم لقمة سائغة لعدوهم في الممالك النصرانية. الواقع أن المؤرخ لا يستطيع أن يلمّ بكل جوانب الأزمة. فلا يمكنه إلا أن يشير إلى بعض أسبابها الظاهرة، منها كثرة وثقل الضرائب. كل من كان يدفع الجزية، وقد يصل عددهم إلى نصف السكان في الأرياف الشمالية، كان يتمنى انهيار سلطة الشرع الإسلامي[1]. أما سكان المدن والأمصار، عرباً كانوا أو مستعربين، فإنهم كانوا ناقمين على أمرائهم وتصرفاتهم الاستبدادية الجائرة، ويجدون من يعبر عن تذمرهم بين الفقهاء والنساك، تماماً كما كان الحال في القيروان أيام العبيديين. بيد أن ثقل الضرائب (مغارم وإعانات) كانت تعود إلى ضرورة تجهيز الجيش وتعبئته لحماية حدود كل واحدة من الإمارات العديدة التي استقلت بشؤونها بعد انهيار الخلافة الأموية. كانت كل إمارة مهددة، إما من جانب إمارة مسلمة مجاورة أقوى منها، وإما من جانب إحدى الممالك النصرانية. وفيما كانت الإمارات المسلمة تتحارب فيما بينها، وتهدر بدون فائدة قدراتها، كانت الممالك النصرانية في تألق مستمر بسبب نهضة أوروبا الغربية، وكذلك بسبب الدعاية الصليبية المنظمة من طرف البابا وتدفق المتطوعة إلى الجزيرة الأيبيرية من البلدان المجاورة، وأخيراً وليس آخراً بسبب ظهور طبقة من النبلاء المحاربين تخصصوا في محاربة المسلمين واتخذوها مهنة. وصل التخصص

---

(1) هذه الملاحظة مبنية على القرائن (مصر، سوريا، الأناضل، أوروبا الشرقية تحت الحكم العثماني). لكن يبدو، وحسب الدراسات الأخيرة، أن وضع الأندلس كان مختلفاً وأن الأغلبية في الأرياف كانت فعلاً مسلمة. انظر روبرت برنز، مسلمون، نصارى ويهود في مملكة بلنسية الصليبية (منشورات جامعة كامبريدج، 1984).

بهؤلاء النبلاء إلى حدّ أنهم أصبحوا مرتزقة يحاربون مرة لصالح ملوك النصارى ومرة بجانب أمراء المسلمين ضد أمراء مسلمين آخرين، ومنهم رودريغو دياث المعروف بالسيد، ناحية بلنسية فظاهرة الارتزاق في أندلس القرن الخامس الهجري لها دلالة في غاية الأهمية، إذ يمكن اعتبارها في بعض الحالات خطوة أولى على طريق استيلاء النصارى على أرض الأندلس.

كان الوضع في الجزيرة يتميز بالتجمع والالتفاف في الجزء المسيحي، وبالتفتت والافتراق في الجزء الإسلامي. واستغل ملوك النصارى هذه الحال، فراحوا يجولون في عمق الأندلس كما شاءوا على غرار ما كان يفعل في القرن السابق منصور العامري في الأراضي القشتالية. لا تفهم هذه الحملات التخريبية والترهيبية، التي أصبح يقوم بها جيش النصارى، إلا في إطار انهيار السلطة الإسلامية على الأرياق، أو على الأقل، عدم ولاء السكان لأمرائهم. انقلبت إذن الآية: فيما كان الملوك النصارى يؤدون اتاوة لخلفاء قرطبة، أصبح كل واحد من ملوك الطوائف «يداري الطاغية ويتقيه بالجزية» (الناصري). دخلت الأندلس بجميع طوائفها في حلقة مفرغة، إذ العجز عن الدفاع وعن حماية السكان يؤدي إلى الزيادة في الضرائب، وهذه تزيد الرعية انحرافاً عن الحكام، مما يزيد في إضعاف السلطة وارتمائها في أحضاء المرتزقة أولاً والقشتاليين ثانياً. في هذه الظروف استطاعت جيوش ملك قشتالة ألفونصو السادس (أذفونش) سنة 1082/475 اختراق الأندلس والوصول إلى ثغر طريف. وفي سنة 1085/478 سقطت طليطلة، عاصمة إسبانيا القوطبة ورمز السلطة النصرانية السابقة على الفتح الإسلامي، بين أيدي القشتاليين، مصالحة وبعد حصار دام سبع سنوات، وملوك الطوائف واقفون على الحياد. كانت طليطلة مدينة حصينة يصعب على أي جيش اقتحامها، لولا ما أضعف الجبهة الداخلية من تناقضات حادة بين مصالح السكان وسياسة أميرها ابن ذي النون الموسوم بالضعف والعجز والجور. إزاء هذا التطور الخطير ارتفعت بالاحتجاج أصوات الفقهاء، يعبرون في نفس الوقت عن نقمة أفراد العامّة المتضررين من تهور وظلم الأمراء، وعن خوفهم من استيلاء النصارى على مجموع الأندلس، إذ كان ذلك هو هدف ملك قشتالة أفصح به في رسائل

لملوك الطوائف. لم يرَ حزب الفقهاء مخرجاً سوى الاحتماء بدولة المرابطين، بعد أن فشلت محاولات أبي الوليد الباجي، المتوفى سنة 1081/474، لجمع كلمة الأمراء في وجه عدوهم المشترك. أمام ضغط الفقهاء، المعزّز بثورة العامة، وأمام تهديدات الفونصو ومطالبته المعتمد بن عباد بالتنازل عن إشبيلية بدون شرط، لم يسع الأمراء إلى الرضوخ. فأنابوا عنهم ثلاثة، وهم حكام إشبيلية وغرناطة (عبد الله بن بلقين) وبطليوس (عمر بن الأفطس)، لمطالبة العون والمساعدة من يوسف بن تاشفين، وحثّه على الجواز إلى الأندلس لإنقاذها من هزيمة محققة.

قلنا ان يوسف كان أول سلطان مغربي وجد نفسه أمام اختيار صعب: إما استكمال توحيد أرض المغرب وأما الدفاع عن الإسلام في الأندلس. وكانت الدعوة إلى الجهاد محكّ شرعية حكم المرابطين. بالجهاد يركز يوسف ملكه بكيفية تامة ونهائية، بل قد يتخلص من ضرورة التبعية للخلافة العباسية، تلك التبعية التي ورثها عن أبي بكر بن عمر عندما كان هذا مجرد أمير خرج من الصحراء واستولى على إمارة سنّية في سجلماسة. أما إذا تقاعس، وتمادى في محاربة المسلمين عوض مواجهة خطر النصارى، فيكون قد تصرف تصرف ملوك الطوائف، ولم تعد له ميزة عليهم، بل قد تعود الثورة عليه، في ربوع المغرب نفسه، مشروعة. فلم يكن له خيار في واقع الأمر. لقد أخر تاريخ الجواز، لكن بعد سقوط طليطلة، قطعت عليه كل الأعذار. (انظر في كل هذا كتاب التبيان لعبد الله بن بلقين)..

اجتاز يوسف بن تاشفين أربع مرات إلى برّ الأندلس. في الجوازين الأول والثاني استطاع أن يوقّف المدّ الصليبي، وأن يعيد إلى المسلمين شيئاً من الثقة بالنفس. أحرز المرابطون سنة 1086/479 على نصر عظيم في معركة زلاقة، لكنه لم يوفّق إلى تعزيز هذا النصر بآخر سنة 1088/481 عندما حاصر حصن لييط. لم يتمكن من الدخول إليه عنوة واستباحته، بسبب سوء التفاهم الذي حصل بينه وبين ملوك الطوائف (الاستقصاء ج II ص 46 عن صاحب القرطاس). ابتداءً من سنة 1090/483 اشتغل يوسف بشؤون المسلمين عن محاربة القشتاليين، خاصة وأن المعارضة الداخلية لكل أمير نمت وتعززت

بوجود المرابطين في الأندلس. فندم ملوك الطوائف على استقدام يوسف، إذ رأوا في دعوته تحريضاً على الفتنة والخروج عليهم. عندئذٍ تدخل الفقهاء وصرحوا بشرعية عزل أولئك الأمراء (استنزالهم)، على أساس ظلمهم الرعية، وحكمهم على غير سنّة الرسول، ومداخلتهم عدو الدين، وعجزهم عن الجهاد. ثم جاءت فتاوى مؤيدة من المشرق باسم علماء أفذاذ مثل أبي بكر الطرطوشي وأبي حامد الغزالي. فاستنزل يوسف ملوك الطوائف، بدءاً ممن ترأس وفد الاستغاثة، ولم يستثني منهم إلا أمير سرقسطة، المستعين بن هود الذي كان معتصماً بالنصارى.

بعد هذه التطورات أصبحت دولة المرابطين مكونة من قسمين مختلفين: أحدهما أوروبي عاصمته إشبيلية، والثاني إفريقي عاصمته مراكش، وقد يكون في هذا الازدواج أحد أسباب الضعف والانحطاط. أصبح يوسف بن تاشفين عل رأس امبراطورية أوسع من التي كانت بأيدي خلفاء قرطبة أو القيروان. ماذا كان الوضع القانوني اللائق به؟ هل يقنع بالإمارة وقيادة الجيوش أم يتحلّى بلقب إمارة المؤمنين؟ لقد تحلّى بالخلافة عدد من أئمة الخوارج والشيعة، كبيرهم وصغيرهم، حتى لم تعد للاسم قيمة، لكن القضية مهمة من الوجهة الشرعية. كان يوسف يعترف بخلافة بني العباس، والخلافة محصورة في قريش عند جمهور العلماء. فلم يبق إلا البحث عن حلٍّ وسط يختاره يوسف ويطلب من الخليفة المصادقة عليه. وجد الكتاب والفقهاء حلاً يوافق الوضع، فاقترحوا أن يتحلّى بلقب أمير المسلمين وناصر الدين. وفي هذا الحلّ دليل على تأثير النظريات السنّية الجديدة في حقل السياسة كما حرّرها علماء أمثال عبد القاهر البغدادي وأبو الحسن الماوردي. وتظهر الوصايا الموجهة إلى يوسف بن تاشفين من الشرق أنه كان يعتبر من قواد الحركة الإصلاحية الرامية إلى إحياء السنة وتجديد مراسم الخلافة في بلاد المغرب.

إمبراطورية المرابطين

نستعمل كلمة إمبراطورية بمعناها اللاتيني لأن دولة المرابطين كانت

مكونة من ثلاثة أجزاء متباينة أشد ما يكون التباين، وأن سلطة الأمير تختلف فيها من جزء إلى آخر.

يتكون الجزء الأول من غرب الصحراء، مهد الدولة (أنظر بحث سمونين، 1984). يبدو أن الوضع هناك لم يستقر أبداً. استمرّ الخلاف والتنافس بين جدّالة ولمتونة، وحافظ زنوج غانة على قوتهم رغم استيلاء المرابطين على قاعدة مملكتهم. استقلت الصحراء استقلالاً تاماً، وكل ما يحكى عن حروب أبي بكر بن عمر إلى أأن توفي سنة 1087/480، فهي من قبيل الأسطورة. لم يكن يوسف بن تاشفين يهتم بها كثيراً. فيصح أن نتساءل عما إذا كان قد ارتكب في هذه النقطة بالذات خطأً قاتلاً أم لا. أو لم تمثل تلك المنطقة قاعدة السلطة اللمتونية، اقتصادياً وبشرياً؟.

يمثل المغرب الجزء الثاني، الذي ينقسم بدوره إلى مناطق متميزة: إلى شمال مرتبط بالأندلس، إلى جنوب مرتبط بالصحراء. إلى شرق مرتبط بإفريقيا ومنهك بسبب حروب القرن X/4.

ويُمثل الجزء الثالث وطن الأندلس التي سقطت كل قواعدها بيد المرابطين بعد استعادة بلنسية سنة 1102/495 من يد أرملة «السيد» وأخذ سراقسطة من بني هود سنة 1110/503. إلا أنها كانت لا تزال منقسمة على نفسها، مشتتة الاتجاهات والمشارب، حبلى بكل أنواع التناقضات الاجتماعية والعرقية.

كانت الدولة إذن امبراطورية، شبيهة بحلف بين بلدان متغايرة ومستقلة بعضها عن بعض. كانت لها قاعدة رمزية هي مراكش، حيث يقيم الأمير محاطاً بجماعة الفقهاء. وكانت العادة أن يفوض السلطة تفويضاً تاماً لمن يوليهم نواباً عنه، فيتصرفون كخلفاء. نذكر من بينهم سير بن أبي بكر الذي استقر في إشبيلية، وتميم بن يوسف بن تاسفين الذي أقام في غرناطة. حلّ كل واحد من الولاة محل أحد أمراء الطوائف، فورث كل دوالب الإدارة الأندلسية من وزراء وحجاب وكتاب وشعراء وقضاة وأصحاب الشرطة والبريد، الخ. ومن استغني عنه في الجزيرة لحق بالمغرب. صحيح أن هجرة

الأندلسيين بدأت سنوات عدة قبل هذا التاريخ، وتكاثرت أيام الفتنة بعد انهيار الخلافة، فامتلأت دولتا بني زيري وبني حمّاد بعدد منهم. . إلا أن الوضع الجديد، الذي خلقته الدعوة المرابطية، لم يترك أي مجال لتمازج فعلي وخلّاق بين الأندلسيين وسكان العدوة[1].

إذا تذكرنا أن الدولة قامت على أساس الدعوة إلى الجهاد والإصلاح، وإقامة سنّة الرسول، أدركنا أنه لم يكن للمرابطين محيد عن سياسة جهادية (دفاعية وهجومية) ناجحة كان عليهم أن يكونوا باستمرار أصحاب شوكة ومعدلة، وإلا انقلبت دعوتهم عليهم، وسقطوا ضحية نقد لاذع من طرف أولئك الذين استدعوهم واستجاروا بهم. وكانت الأندلس لا تزال في خطر، وكان الجهاد أولى الأوليات. فوجب على المرابطين في آنٍ واحد احكام قبضتهم في المغربين وحراسة تخوم الأندلس. فشيدوا عدة حصون ومعاقل، أو رمموها بعد أن أهملت، في نقاط استراتيجية، إلا أن عدد الجنود بدأ يتضاءل مع مرور الأيام. ضعف سيل النازحين من الصحراء ولم يتطوع من المغاربة والأندلسيين إلا القليل. فاضطر المرابطون إلى استخدام أولئك المرتزقة النصارى الذين كانوا في خدمة أمراء الطوائف. وبما أنه لم يكن من الحيطة استعمالهم ضد إخوانهم في الدين، أرسلوا لحماية الحصون المغربية. بهذه الإجراءات ارتفعت التكاليف وأصبحت تفوق بكثير ما تدره الزكوات والأعشار، إذ لم تعد الحرب تموّل نفسها بعد أن عادت دفاعية. عندئذٍ ألحت الضرورة على الأمراء أن يفرضوا من جديد مغارم ونوائب بدت ثقيلة بعد أن ألغيت منذ سنوات وتعوّد الناس على عدم أدائها. يمكن القول، لكل هذه الاعتبارات، إن النظام المرابطي لم يكن يستطيع، في الظروف التي نشأ فيها، أن يستقر وينمو إلا بعقد هدنة طويلة بين المسلمين والنصارى في الأندلس، وهذا ما لم يتحقق وما كان له أن يتحقق. كانت ممالك الشمال

---

(1) في هذه العبارة كثير من التحفظ. وما على القارىء إلا أن يعود إلى النصوص الأدبية ليتحقق من المعنى. ليقابل هذه النصوص، الشعرية والنثرية، مع دعوة الفقهاء إلى الجهاد، إلى الوحدة والتآزر، إلى الورع والتقشف والفداء، للحكم على سماكة أو هشاشة السلطة والنظام الاجتماعي، عند الكلام على أسباب الانهيار.

المسيحي قطعة من أوروبا الغربية، وكانت هذه تعيش آنذاك فترة نهوض كما أشرنا إلى ذلك. لم تتوقف الحرب لحظة واحدة، وأصبحت سجالاً، نصراً هنا وهزيمة هناك. استطاع المرابطون توقيف البرتغاليين غرباً، فيما دخلت مملكة الليون، الموحدة مع قشتالة، عهد قلاقل واضطرابات داخلية ألهت رؤساءها عن محاربة المسلمين. لكن قواد أرغون، الأكثر ارتباطاً بجنوب فرنسا وكنيستها، واصلوا هجوماتهم على شرق الجزيرة حتى كللت بالاستيلاء على سراقسطة سنة 1117/512 (مادة أرغون في **الموسوعة الإسلامية**، ط 2، بالفرنسية، ج III، ص 79 إلى 82).

كان الخطر الخارجي، المتمثل في الضغط الصليبي، أحد أسباب ضعف حكم المرابطين. لكن يوجد سبب آخر، أعمق منه وأخطر، لأنه داخلي. لم يستطع الحكم الجديد أن يزود سكان الامبراطورية بعقيدة تجعل منهم جماعة حقيقية. استحال المذهب المالكي إلى مقالة رسمية، إلى نظام فقهي يشمل كل مظاهر الحياة العامة والخاصة، فلم يعد يعبّر عن مطالب العامة في الأمصار والأرياف. تحول، في تعبير اليوم، من أدلوجة معارضة ثورية إلى خطة ملوكية مفروضة بقوة السلطان.

قلنا إن المذهب المالكي، كما تأصلت قواعده في القيروان الأغلبية عندما كان السلطان يتولّى مذهب أبي حنيفة، كان يمثل من جهة مجموعة من القواعد الشرعية (مدونة)، صالحة لتنظيم أحوال مجتمع لا يزال ملتحماً بقوة التكتلات القبلية، قليل التمايز بين الحرف والصناعات، ومن جهة ثانية عقيدة «وسطية»، محجّة بيضاء، تجمع الشمل وتنبذ التعصب والغلو. بيد أن هذا الهدف كان قد تحقق في المشرق بقبول الكلام الأشعري، الشيء الذي لم يحصل في المغرب حيث حافظت المدرسة القيروانية على صبغتها السلفية، رابطةً باستمرار مسائل العقيدة بقواعد الفقه. لم يحصل إذن أي تجديد داخل المذهب المالكي أيام المرابطين، رغم ما كانت الأندلس قد عرفته من حركة فكرية، ومن جدل حول الأصول، أثناء القرن الخامس الهجري (عبد المجيد تركي، **مناظرات في أصول الشريعة بين ابن حزم والباجي**، 1986). يبدو أن الأمراء المرابطين لم يحاولوا، أو لم يستطيعوا، الإفادة من هذه الحركة

التأصيلية، وبالتالي لم ينجحوا في جمع شمل العلماء، وليس الفقهاء فقط، كما فعل آل سلجوق في المشرق. كان الحزب الموالي للمرابطين يمثل أقلية، وربما أقلية كانت محتقرة ومهانة من قبل، فتصرفت بعدئذٍ وباستمرار تصرف الأقلية المطوقة والمشفقة على نفوذها ومنزلتها المتميزة. فأعلنت حرباً لا هوادة فيها على الخصوم والمنافسين، حتى ولو لم يختلفوا عنهم إلا في الحرص على السبك والتحرير وتنظيم المقالات كالشافعيين. ولا شك إن هذا كان الدافع الحقيقي لتبديع أبي حامد الغزالي. نقرأ في رسالة تاشفين بن علي لسكان بلنسية: «ومتى عثرتم على كتاب بدعة أو صاحب بدعة وخاصة، وفقكم الله، كتب أبي حامد الغزالي، فليتبع أثرها، وليقطع بالحرق المتتابع خبرها، ويبحث عليها، وتغلّظ الإيمان على من يتهم بكتمانها. . (من الرسالة المذكورة آنفاً لتاشفين بن علي). بهذا الموقف المتطرف تنكر المرابطون لهدف الحركة السنّية الأسمى، أي جمع الشمل في أوسع حدود ممكنة حتى لا يبقى خارج الجماعة إلا المغالي، الواضح التعصب والتطرف، في آرائه واجتهاداته.

في نفس الوقت لم يحل مشكل التناقض الاجتماعي، أي التباعد البيّن بين الخاصة والعامة. لم يلبث أن عاد إلى واجهة المسرح أعضاء الأسر الحاكمة سابقاً وجميع من ارتبط بها من خدام وندماء وضمنهم الكتاب والشعراء. فتنوعت الأقاويل وكثرت الدسائس. وصبغت الأحداث بصبغة مأسوية شعرية لا زلنا نتلهّى بها إلى اليوم، والتي قال فيها أحمد الناصري: «واعلم إن هذا الكلام جدير بالردّ، وأصله من بعض أدباء الأندلس الذين كانوا ينادمون ملوكها ويستظلون بظلهم ويفيدون ويروحون في نعمتهم. فحين فعل أمير المسلمين بساداتهم ورؤسائهم ما فعل أخذهم من ذلك ما يأخذ النفوس البشرية من الذب عن الصديق والمحاباة عن القريب حتى باللسان». (ج II، ص 52). المهم أن هذا الموقف انتهى بعزل المرابطين وإظهارهم مظهر المرتزقة الأجانب، الجنود المحترفين الذين يدافعون عن مجتمع وهم يحتقرون أعضاءه ويحسدونهم على نعمتهم وراحتهم. ولا أدل على هذا التمييز من منع الأندلسيين من لبس اللثام، رمز الأقلية المحاربة.

لا بدّ من التركيز على هذه النقطة لأنها وثيقة الارتباط بقضية انحطاط حكم المرابطين. يبدو من انتظام الأخبار أن هناك تنسيقاً بين الحركة السلجوقية والحركة المرابطية وكأنهما جناحان لجيش واحد يقف في وجه الحملات الصليبية، لكن التفاوت بينهما يبدو واضحاً على مستوى الفكر. كانت الحركة الإصلاحية السنّية في الشرق، التي شارك فيها البغدادي والماوردي والباقلاني والغزالي، الخ، أكثر تفتحاً من المغربية. اهتم الدارسون بهذه النقطة، لكنهم تناولوها من منظور عقائدي صرف، دون اعتبار للدوافع وللنتائج السياسية والاجتماعية. بل تناولهم للقضية، من زاوية «غير تاريخية»، زادها غموضاً وتعقيداً، خاصة عندما يكون المقصود الدفاع عن المرابطين والنيل من الموحدين، أو الدفاع عن الأندلس والنيل من المغاربة. من المتفق عليه كقاعدة للبحث التاريخي أن دولة ما لا تنهار بمجرد ضغط خارجي، وأنها تنهار بسبب ضعف ذاتي يتجلّى في معضلات مزمنة. لا يمكن التعامي عن كون الدولة المرابطية، المبنية على دعوة إصلاحية سنّية، لم تستطع استمالة النسّاك والعبّاد، ولا المتكلمين، ولا أصحاب الرأي والاجتهاد. . هذا نقص يخص مستوى الدعوة، أي المستوى الذي كان أصل قوتها ونفوذها، بصرف النظر عما سواه من قضايا نابعة عن ممارسة السلطة أو قيادة الحرب أو أحوال الاقتصاد. الكلمة التي يجب أن تقال في حق المرابطين يجب أن تكون شافية كافية، أو تحاول أن تكون كذلك، وإلا كانت محاباة ومناصرة، أي في غير نطاق الدراسة التاريخية.

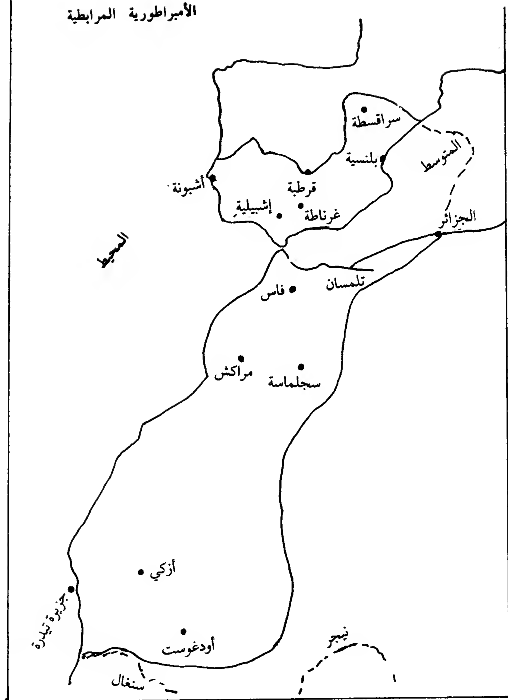
يقال عادة ان مملكة يوسف قد انتهت إلى مدينة أفراغه من قاصية شرق الأندلس وإلى مدينة أشبونة على البحر المحيط، وذلك مسيرة ثلاث وثلاثين يوماً طولاً وفي العرض ما يقرب من ذلك، وفي المغرب من جزائر بني مزغنة إلى طنجة إلى آخر السوس الأقصى إلى جبال الذهب من بلاد السودان (الاستقصا، ج II، ص 54). كانت إذن في الظاهر واسعة قوية غنية، لكنها كانت تحمل في ذاتها أسباب الضعف والانحلال: لم توسع قاعدة الجند، لم توحد الإدارة، لم تجمع القلوب والأفئدة. إلا ان هذه المشكلات المستعصية كانت في الحقيقة أندلسية. وربما يصح القول أن الدولة المرابطية، لو كتب

لها أن تكون وتبقى مغربية صرفة، لواجهت صعوبات أقل ولاستطاعت أن تتخطاها.

التفسخ والانحلال

في سنة 1124/518، أيام حكم علي بن يوسف، انطلقت الحركة الموحدية التي انتهت بتقويض أركان دولة المرابطين. ما أن وصلت أخبار أولى انتصارات الموحدين حتى ثارت الأندلس على ولاتها الملثمين، أما بإيعاز من أمراء الطوائف السابقين كبني هود والذين لم يلبثوا أن أعلنوا ولاءهم للدولة الجديدة، واما تحت قيادة النسّاك المريدين في الغرب الجنوبي (ثورة ابن قسي). لم تستطع الدولة القائمة أن تخمد ثورة اشتعلت في قلب الامبراطورية، جنب قاعدتها مراكش. لم تتمكن أبداً من استعادة نفسها، فانهارت بسرعة. والسؤال الذي يواجهنا في الحين هو: لماذا الثورة في القلب وليس في الأطراف، في الأندلس، مثلاً، حيث كانت المعضلات متراكمة مضاعفة؟.

تقول النظرية التقليدية أن الملثمين، أمراء ومحاربين، كانوا قد تعودوا في صحاريهم حياة كفاف وشظف وتقشف، ثم وجدوا أنفسهم منغمسين في مجتمع أندلسي بالغ الرفاهية والبذخ، فاسترخوا ولانوا وفقدوا كل قوة وشكيمة. تفسير قديم، قدم التاريخ المكتوب، جدّده ابن خلدون وورثه عنه كل الدارسين المعاصرين من عرب وأجانب (جورج مارسه، ص 237 إلى 251؛ جوليان، ص 76 إلى 92). لا مجال للتشكيك في انحلال الأمراء الملثمين القاطنين حواضر الأندلس، إذ تشير إليه رسائل التوبيخ التي كانت تصدر عن مجلس يوسف وخلفه علي. يجب بالعكس قبول هذه الظاهرة كأمر مسلم والانطلاق منها، لا الوقوف عندها والاكتفاء بها كتعليل شافٍ ومقنع. يجب تأويلها باعتبارها خلاصة واضحة وملموسة لأسباب غايرة في بطون المجتمع. إن النظرية التقليدية مجموع رموز وإشارات يجب علينا أن نقوم بفكّها وتوضيحها.


الأمبراطورية المرابطية
سراقسطة
بلنسية
المتوسط
أشبونة
قرطبة
إشبيلية
غرناطة
الجزائر
المحيط
تلمسان
فاس
مراكش
سجلماسة
أزكي
جزيرة تيدرة
أودغوست
نيجر
سنغال

نفكـر، أول ما نفكـر في الأسباب البعيـدة والعميقة لانهيـار دولـة المرابطين، في دور التجارة الصحراوية، أحد أسس قوتها الاقتصادية كما أوضح ذلك أصحاب التخصص مثل هنري بيرن ومارك بلوك وغيرهم (انظر موريس لومبار 1971)، حيث بقيت العملة الذهبية تحمل اسم (المرابطي) لعدة قرون في مجموع غرب حوض المتوسط. هل تحولت طريق التجارة في الصحـراء؟ يبدو أن ذلـك لم يحصل بشهـادة أصحاب كتب المسـالك والممالك. بعد موت الأمير أبي بكر بن عمر سنة 480/8 - 1087 اتخذ يوسف سمة أمير المسلمين وناصر الدين وبالمناسبة أعاد ضرب السكة الذهبية التي كانت مطلوبة ومقبولة في كل مكان من الغرب الإفريقي والأوروبي. نلاحظ كذلك أن الموحدين اتبعوا في عملياتهم العسكرية نفس المسالك والممرات التي تبعها من قبلهم المرابطون، والتي كانت هي نفسهـا طرق التجـارة الصحراوية، مما يدل على أنها كانت لا تزال عامرة.

تشير النظرية التقليدية إلى الصفة البدوية الصحراوية، رامزة بذلك إلى الفوارق البنوية في جسم الامبراطورية، كما يشير اللين والاستـرخاء إلى ضرورة الجهاد الدائم المتواصـل ويشير البـذخ الأندلسي إلى استعصـاء المعضل الاجتماعي الذي كان يستوجب إلغاء بعض النوائب والوظائف، وبالتالي عودة الأمراء والحاشية إلى شيء من التقشف والقناعة. إذا ما عدنا من الرموز إلى أصولها المجتمعية، أدركنا في الحين أنها تكشف عن ثلاث مشكلات جوهرية:

تتعلق الأولى بالتعبئة والتجنيد. يقول الأخباريون ان يوسف استقدم سنة 470/8 - 1077 (**الحلل الموشية**، ص 33) عدداً كبيراً من قبائل الصحراء، ثم لم نعد نسمع شيئاً عن تلك المنطقة. ماذا يعني هذا السكوت؟ هل هو إهمال من جانب يوسف، ناتج عن تقاسمه الأمر مع سلفه أبي بكر بن عمر، ويكون قد ارتكب بذلك خطأً قاتلاً، إذ كان قلب الجيش (الحشم) مكوناً دائماً من أبناء الصحراء الملثمين؟ أم هل المنطقة كانت قد أفرغت من رجالها بعد عملية سنة 470، أي بعد أن زودت الدولة بكل ما كانت تستطيع أن تستغني عنه من الرجال؟ ولهذا الجانب أهمية قصوى في الوضع الذي نتكلم عنه،

أهمية يغفل عنها من لا يدرك أن مستوى السكان أكثر دلالة من الإنتاج نفسه في بعض التنظيمات. ويغلب على الظن، في هذه النقطة بالذات، إن الافتراض الثاني هو الصحيح، نظراً للسهولة التي استعادت بها غانة استقلالها، وأكثر من ذلك، نظراً للكيفية الطبيعية التلقائية التي انتشرت بها في تلك المنطقة قبائل معقل عقوداً قليلة بعد الحقبة المذكورة حين أفرغت الصحراء من سكانها بسبب الحملة المرابطية نفسها. مهما يكن من حقيقة هذا الأمر يبقى أن الملثمين كانوا قبل كل شيء مرابطين أي محاربين، وهذا يقودنا إلى المعضلة الثانية الخاصة بالأندلس.

لا يمكن لأحد أن يجادل في أن الملثمين لعبوا عملياً، في الجزيرة الأيبرية، دور الجيش المرتزق، نستخلص مما سبق أنه كان عليهم اما أن يلتزموا بهذا الدور ولا يتعدّوه إلى القيادة السياسية وإدارة الشؤون العامّة، وإما، في حالة ما إذا أخذوا على عاتقهم المسؤولية بتمامها، أن يلجأوا بدورهم إلى مرتزقة. فتزداد التكاليف ويتعين فرض ضرائب جديدة. لم يكن في استطاعتهم عملياً أن يكونوا في نفس الوقت أمراء ومحاربين. كان يوجد بالطبع مخرج لهذا المأزق، وهو تجنيد المغاربة والأندلسيين في نطاق عملية جماعية تستهدف الدفاع عن «الدار والإيمان». وهذا بالضبط ما يفرضه الجهاد. لكن هذا الاختيار كان يستتبع تغيير نظام الجيش، بل ثورة في مفهوم «الدولة»، الأمر الذي كان خارج أفق تفكير ذلك العصر. وفي كل حال يستلزم تعميم الجهاد وحدة القلوب والأفئدة وهنا يطرح المعضل الثالث. احتلت مسألة العقيدة مركزاً محورياً، بعد أن لم يعد يكفي توحيد الأحكام لذا، أخذت الثورة الموحدية فيما بعد طابعاً عقائدياً بارزاً. ما يعني بالضبط نقد علماء الظاهر ورجمهم بالتجسيد؟ يعني الحاجة إلى عقيدة راسخة مبنية على حجج يقتنع بها العقل وتطمئن إليها النفس. نتكلم هنا على الدوافع الكامنة التي أوجدت حركة ابن تومرت ولا نُعنى هنا بأسباب وظروف النجاح، إذ الأمران مختلفان، والخلط بينهما هو الذي جعل كثيراً من الدارسين ينظرون إلى الحركة الموحدية كحركة مصمودية[1] كما لو كانت عقيدة ابن تومرت بنت

(1) ليس من الكلام البريء إبدال مرابط بصنهاجي وموحّد بمصمودي. فعل ذلك ابن خلدون لأنه

أرض المصامدة. كونها لم تكن لتنجح لو لم تستوطن جبال الأطلس الكبير لا يعني أنها تلبي حاجة ملحّة لسكان الأطلس ولهم وحدهم (تيراس ج I، ص 239 إلى 291). كانت الحركة الموحدية تمثل محاولة جادّة لتزويد الغرب الإسلامي بتلك «العقيدة الموحِّدة الجامعة» التي كانت تنقص وبكيفية واضحة، دولة المرابطين.

لم يفهم المرابطون، أو بعبارة أدق، أنصارهم الفقهاء، ان المذهب المالكي لم يكن أو لم يعد مثل، في حدوده الفقهية، الجواب المقنع الشافي لتطلعات الأندلسين، وربما المغاربة أنفسهم، الفكرية والروحية. قد يقال أنهم اشتغلوا بالجهاد، الجواب إذن هو أنهم بذلك حكموا على أنفسهم بأن يقوموا به وحدهم، وبالتالي أن يخسروا المعركة في النهاية بسبب قلّتهم. بيد أن كلامنا هذا لا يستقيم إلا إذا انتبهنا إلى نقطة أشرنا إليها فيما سبق، وأن لا نرتكب خطأ معظم الأخباريين ومن ينقل عنهم بدون اعتبار لتغير الأحول. لا يجب أن نظن أن مالكية المرابطين هي عين المذهب السنّي كما عرفناه ونعرفه عند المتأخرين، في حين أنه لم يكن سوى مخطط أولي. ولندرك ذلك فما علينا إلا أن نعود إلى كتابات القاضي عياض، إلى خطبة المدارك بخاصة، وما تتميز به من نقد لكل المناهج السنّية غير المالكية.

هذا الخلط بين سابق ولاحق، بين أصل وفرع، هو الذي أدّى ويؤدّي بالمؤرخين العرب إلى أحكام متأرجحة وأحياناً متناقضة عن المرابطين. ينوهون من جهة بانتصارهم لإمام دار الهجرة، ببلائهم البلاء الحسن في الدفاع عن الأندلس، ومن جهة أخرى ينعون عليهم متابعتهم المتصوفة والنسّاك. بما أن المالكية كمذهب فقهي انتهى بالتصالح مع التصوف، في المغرب بالذات، فإنهم لا يتصورون أن الاتجاهين تعارضا تعارضاً تاماً في الماضي. هذا هو دمج الأزمنة، السهو عن واقع التاريخ كاستحالة وتطور وهو الذي يقود البعض إلى صبيانيات مثل القول إن انهيار دولة المرابطين تمّ على

= كان يكتب تاريخ القبائل والعشائر، وليس علينا أن نحذو حذوه إذا لم نعتقد أن نظريته في العصبية القبلية تفسر وحدها التطور التاريخي. والملاحظة موجهة لكتاب المشرق الذين ينقلون نقلاً أقوال مؤرخي عهد الاستعمار أو يقرؤون ابن خلدون متأثرين بنظريتهم وتأويلهم المغرض.

أثر لعنة الإمام الغزالي ودعائه عليهم.

احتلت مسألة «العقيدة الجامعة» مكان الصدارة لأن كل المشكلات تلخصت فيها: مشكلة الجهاد في الأندلس، مشكلة الدولة العادلة كما يتصورها سكان المدن، أي بلا ضرائب ولا وظائف، مشكلة تمتين الرباط التي تنتظم به الجماعات المحلية من مدن وقبائل ومداشر. كلما ضعف ذلك الرباط، ولم تسنده عقيدة متطورة، استعادت تلك الجماعات المحلية نفوذها السابق وعصفت بالامبراطورية. هذه المجموعة من المعضلات المتشابكة والمتلازمة سبق أن رأيناها في نطاق إفريقيا الزيرية، لكنها ازدادت خطورة وتفاقماً في دولة المرابطين، بسبب اتساع الرقعة وعدم تجانس العناصر المكونة لها، وكذلك، وربما فوق كل ذلك، بسبب استمرار الحرب مع الشعوب النصرانية، ولا نقول شعوب الجزيرة فقط، لأن محاربة المرابطين كانت داخلة ضمن الحملة الصليبية. وهذه الحرب كانت فرضاً مفروضاً على المرابطين والمغاربة، لا مجال للتخلي عنها، فكتب على الغرب الإسلامي أن يعيش في هذا الوضع الصعب لمدة طويلة من الزمن.

لكي نتمثل بوضوح ما حصل للمرابطين علينا أن نقارنهم بشعب آخر، جديد هو الآخر في ساحة المتوسط، نعني الأتراك السلجوقيين. انتصر هؤلاء على أعداء الإسلام سنة 1071/463 في معركة ملازجرد (ابن الأثير، ج X، ص 43 إلى 46)، كما انتصر أولئك في معركة زلّاقة سنة 1086/479. وصل الشعبان إلى واجهة الأحداث في نفس الظروف، إلا أن مسار الدولتين كان مختلفاً أشد الاختلاف. ليس فقط لأن المرابطين واجهوا مسيحية غربية إفرنجية في طور نهوض وتماسك، في حين أن الأتراك اشتبكوا مع مسيحية شرقية رومية في طور تمزق واحتضار، بل لأن الأتراك كانوا يركنون إلى آسيا الوسطى، إلى معين لا ينضب من الفرسان المقاتلين، وأيضاً لأنهم اعتمدوا على حركة فكرية غنية جمعت حولهم كل الاتجاهات السنّية من فقه وكلام وتصوف باستثناء الفرق الغالية من زنادقة وباطنية إباحية.

يحلو للمؤرخين، قديماً وحديثاً، أن ينساقوا مع الافتراضات: ماذا كان

يحصل لو فعل المرابطون كذا أو تركوا كذا. لنسايرهم مؤقتاً ونقول: كانت الحركة المرابطية تتأصل وتنمو وتعمّر لو حافظت على علاقاتها بالجنوب، لو طعّمت الفقه بشيء من الكلام ومن التصوف، لو حصرت همّها في توحيد بلاد المغرب. . ، لا بهدف كتابة تاريخ لم يحدث، بل لإدراك ما حصل بالفعل لاحقاً، أي ثورة الموحدين.

* * *

الفصل الثامن

وحدة المغرب: انجاز الموحدين

اعتمد الدارسون لمدّة طويلة في كتاباتهم عن الموحدين على مصادر متأخرة، وفي الغالب معادية لهم. ثم حققت في العقود الأخيرة ونشرت نصوص لمؤلفين كانوا إما معاصرين للأحداث، وإما مناصرين للحركة التومرتية ولأهدافها. كان ليفي ـ بروفانصال قد اطلع على هذه النصوص، واستغلها في كتاباته دون أن ينشرها بالكامل، لأن المخطوطات كانت مبتورة أو رديئة، وربما كان يأمل أن يعثر على نسخ أتم وأحسن. لم يتحقق الأمل، فطبعت على علاتها، وهي الآن بين أيدي الباحثين. نعني بالطبع مؤلفات البيذق وابن القطّان وابن صاحب الصلاة. بدأنا نرى الحركة كما كانت ترى نفسها، لا كما رآها أعداؤها بعد أن انقرض سلطانها ولم يعد أحد يجرؤ على الدفاع عن أغراضها ومراميها. أصبح في الإمكان كتابة تاريخ متناسق عن الدولة الموحدية من الوجهة الدينية والسياسية. وهذا ما أقدم عليه البعض (هويثي ميراندا؛ روجه لوتورنو؛ موسى عز الدين عمر).

رغم هذا التقدم الواضح في الدراسات الموحدية ينطبق عليها أيضاً ما قلناه على الدولة المرابطية. كل المصادر تطيل الكلام على الحروب والغزوات وعلى قضايا الأندلس، في حين أن قاعدة الدعوة، أصلها ومهدها، أي المغرب الأقصى، يبقى محاطاً بكثير من الغموض. وتبقى كذلك الأوضاع الاقتصادية غير معروفة بدقة. كل ما نستطيع أن نقوله عن الزراعة والتجارة، الصحراوية بخاصة، ينحصر في افتراضات نعتمد فيها على أوصاف الرحالة الجغرافيين وعلى بعض الأخباريين. فلا مبرّر، والحالة هذه، للأحكام القطعية

عن نظم الدولة الموحدية وعن أسباب تفككها، مثل التي يتفضل علينا بها هنري تيراس (ج I، ص 314 إلى 316)، وينقلها عنه حرفياً جوليان (ج II، ص 110، و 129)، كما لو كانت حقائق مؤكدة، وينقلها كذلك بكل أسف عدد من الدارسين العرب المعاصرين بدعوى أنها لا تناقض مؤدّى المصادر القديمة.

ابن تومرت وعقيدة الموحدين

لكي نفهم كيف نشأت عقيدة ابن تومرت، ولماذا أقدم على فرضها على الغرب الإسلامي، يجب أن لا ننسى أن الدعوة الشيعية الباطنية كانت لا تزال قوية جدّاً رغم الضعف السياسي الذي لحق الدولة الفاطمية في مصر، وبالمقابل، أن الحركة المعادية لها، الهادفة إلى جمع الشمل على أساس أقوال السلف، كانت لا تزال متنوعة المشارب والاتجاهات ولم تنجح بعد، هي نفسها، في توحيد نظرياتها على كافة المستويات. ولئن كان هدف أنصار السنة واضحاً من الوجهة السياسية (الالتفاف حول الخلافة العباسية ولو اسمياً)، ومن الوجهة المنهجية العامة (إحلال إجماع العلماء على ظاهر معنى الحديث المأثور محل تأويل الإمام القائم)، فإن تطبيق هذا المبدأ العام كان يتم في ميادين مختلفة، وتتلون النتيجة بلون كل ميدان. نميز منها ثلاثة: التصوف، الفقه، الكلام.

يهمّ الميدان الأول، أي التصوف، حياة الفرد وسلوكه اليومي، فيستهدف التأثير على الناس بالمثل، بتجسيد (إحياء) السنّة النبوية ومكارم الأخلاق في المعاملات اليومية. ويهمّ الثاني، أي الفقه، العلاقات بين الأفراد من جهة ومن جهة ثانية بين الحكام والمحكومين، الولاة ورعاياهم. ويهمّ الثالث، أي الكلام، المناظرة والإقناع بالكلمة والقول، لا بمجرد العمل والسلوك، تبعاً لما حاول أن يفعله أبو حسن الأشعري. هذه الاتجاهات، المختلفة باختلاف موادّها ومستوياتها، تعتبر سنّية كلها، إذ تقدّم النقل على العقل، الأثر على الرأي، وتحرص على البقاء في نطاق المعنى الظاهر، المعنى الذي قبله ووافقه عليه، تصريحاً أو تلويحاً، رجال السلف. إلا أن هذه

الاتجاهات كانت، في بداية القرن XII/6، لا تزال مستقلة بعضها عن بعـض، ولم توجد بعد ضمن نظرية شاملة منسّقة كما حصل في فترة لاحقة. والدليل على ما نقول هو أن بعض الأئمة، الذين اعتبروا دائماً من أنصار السنّة والمنافحين عنها، قد كتبوا مؤلفات حار في شأنها المتأخرون، بل أوصوا بإهمالها وعدم الأخذ بما فيها، ونذكر على سبيل المثال **تأويل مختلف الحديث** لابن قتيبة والانتصار للباقلاني. ما كان يوجد بالفعل، في تلك الفترة المبكرة من توحيد الأمة على أساس «السنّة»، هو مجرد اجتهاد يقدم به هذا العالم أو ذلك محاولاً تطبيق منهاج السنّة في الميدان الذي يتقنه من ميادين المعرفة. جمع الباقلاني (المتوفي سنة 1013/403) بين الفقه والكلام وأهمل التصوف. وزاوج ابن حزم (1064/456) بين الحديث والفقه ونقض علم الكلام من أساسه. ووافق الغزالي (1111/505) بين الكلام والتصوف دون أن يدقق في أصول الحديث (انظر انتقادات ابن العربي المعافيري). كان كل واحد من هؤلاء مجتهداً، قال أم لم يقل بمبدأ الاجتهاد، ولا أحد منهم يستطيع أن يدعي أن كل اجتهاداته كانت تساير مسايرة تامة منهاج السنّة. وهذا ما أوضحه ابن تيمية فيما بعد. ندرك اليوم الفوارق الكثيرة التي تفصل بين هؤلاء الأئمة، ولكن في زمانهم كان الناس لا يلتفتون إلا إلى ما يجمع بينهم، أي توحيد الأمة الإسلامية على عقيدة واحدة، رغم اختلاف الجمهور حول اقتراح هذا الإمام أو ذاك، بدليل ما تعرض له ذلك الاقتراح من نقد شديد عندما تكونت السنّة. وهذا هو بيت القصيد. لما تكونت المنظومة السنّية، الكاملة الشاملة، أدرج هؤلاء الأئمة، وأمثالهم، في سلك العاملين على تحقيقها وبلورتها، مع التنبيه على الجزئيات التي لم يوفق فيها هذا الإمام أو ذاك. لكن هذا المعيار، لم يكن موجوداً في عصرهم. كانت توجد آنذاك اتجاهات سنّية، ولم تكن توجد، بالمعنى الدقيق على مستوى العقيدة، منظومة سنّية. لهذا السبب تكلّم ابن تيمية في فترة لاحقة، وهو يدرس أحوال القرون الأولى من الهجرة، على السنّة كمنهاج.

إذا كان الأمر على هذه الحال في أواخر القرن الخامس وبداية القرن السادس الهجري، ما المانع أن يقوم ابن تومرت بمحاولة اجتهادية، أن يتقدم

بتألفة اعتقادية، إذا كان يرى نفسه مؤهلاً لذلك؟ وهـذا هو معنى قـوله لعبد المؤمن بن علي: العلم الذي تبحث عنه في المشرق هو في متناولك في المغرب. توجد في المشرق عناصر العلم، وهي عندي، ليس فيه منظومة متفق عليها، وهي ما اقترحه عليك وعلى غيرك. يجب أن نحكم على عقيدة ابن تومرت في هذا الإطار، والحكم هنا لا يمكن أن يكون إلا تاريخياً. نلاحظ بالمناسبة أن الذين يبدّعون اليوم ابن تومرت يؤكـدون، من حيث لا يدرون، ما نقول. يصفون بإسهاب النـزاعات المـذهبية في الأنـدلس والمغرب والشام والعراق ومصر، مع أن المفروض حسب منطقهم أن تكون الحركة السنّية (المرابطية في المغرب) قد وحدت عقائد الناس. لم تكن توجد إذن عقيدة أجمع على قبـولها الجمهـور. والسنّة في المفهـوم التاريخي لا تنفصل عن الجماعة، بعكس السنّة، في مفهومها النظري الفلسفي، إذ تكون سنّة ولو قال بها فرد واحد. أما إذا كانت السنّة تعنى الاعتدال في الاختيارات العقائدية، فلا بدّ لها من عملية جمع ولمّ، وهذا لا يحصل إلا عبر الزمان. ومن يعود إلى فتوى ابن تيمية عن مهدي الموحدين (الفتاوى ج 11، ص 477 و 478)، يتحقق مما نقول إذا ما قرأها بإمعان وبذهنية المؤرخ. فإن ابن تيمية يطيل الكلام على أصل التعطيل كما لو كان يريد أن يفسر أصل وظروف اختيارات ابن تومرت. يبين أن التعطيل ظهر في عدّة مذاهب، وحتى وإن تناقضت فيما بينها، كالقرمطية والحلولية. فينسب مرشدة ابن تومرت إلى التعطيل لا من باب انتماء صاحبها إلى الحركة الباطنية بل من باب تأثره برواسب الجهمية والاعتزال والفلسفة. الانطباع العام الذي يخرج به قارىء الفتوى هو أن ابن تيمية لا ينقد عقيدة ابن تومرت في زمانه بقدر ما ينقد من يعتمدها من بعد أي بعد أن اتضح منهاج السنّة. وهذه نقطة في غاية الأهمية. الحكم إذن لا ينقلب حتى في عين سنّي متشدّد.

اجتهد ابن تومرت لنفسه وقام بتأليفة (ولا نقول تلفيقة اعتباراً لما سبق) صالحة لزمانه ولقومه. إن الحركة المرابطية، وهي في أساسها كانت تستهدف النسك والورع والتقشف، قد تحجرت في تفقه عقيم. فحاربت بعنف الرأي والاجتهاد، الكلام والتصوف، أي الاتجاهين الذين كانا فيما بعد دعامتي

عقيدة أهل السنّة والجماعة. فسجن ابن برّجان (المتوفى سنة 1141/536) وأحرقت كتب الغزالي، وهما شخصيتان حاولتا التوفيق بين التصوف والكلام. بدا في آخر الأمر وكأن المرابطين وهم يدافعون عن الإسلام بالسيف، كانوا يمنعون بالدفاع عنه بالقلم واللسان، في وقت كانت الحملة العقائدية ضد الإسلام لا تقلّ خطورة عن الهجمة العسكرية. (انظر كتابات أبي الوليد الباجي وتعليقات عبد المجيد تركي عليها). يركز كثير من الدارسين، قديماً وحديثاً، على بعض تصرفات ابن تومرت (الحيل والتمويهات)، على ذهنيته المتّسمة بالحدّة والصرامة والتبسيط، ويربطون كل ذلك بأصله البربري، فيهملون عاملاً أساسياً، أثر في جميع شخصيات ذلك العصر مع اختلاف أصولها ومشاربها، ونعني «نظرية التلقين» التي قال بها الباطنية. فهذه تركت بصماتها حتى في أذهان من تجرد لمحاربتها. أو لم نجد ازدواجية «الحقيقة»، واحدة للعامة وأخرى للخاصة، عند الغزالي وعند ابن رشد؟ وماذا تعني بالضبط إذا ترجمت إلى تصرف سياسي؟.

نرى في رحلة ابن تومرت عبر العالم الإسلامي مكونات عقيدته، لكن حسب منطق الأمثولة، أي من خلال تسلسل زماني لا منطقي صرف (انظر **مفهوم التاريخ** للمؤلف ج I ص 121). علينا أن نفكك الرواية ونركبها من جديد حسب قواعد المنطق إذا رغبنا في ذلك.

تقول الأخبار ان ابن تومرت خرج من مسقط رأسه في قبيلة هرغة (أرغن)، من شمال بلاد سوس، ليلتحق بالأندلس حيث تشبع بتعاليم ابن حزم الظاهري، ومنها ذهب إلى العراق حيث لقي أبا حامد الغزالي. نفهم من الخبر مؤداه، وهو أنه تعرف على الفقه الظاهري من جهة وعلى الكلام الأشعري من جهة ثانية. . وحوالي سنة 1116/512 انقلب عائداً إلى بلده، مارّاً بالإسكندرية، ثم تونس، فبجاية وتلمسان، ثم فاس ومكناس، ليستقر أخيراً بمراكش، قاعدة دولة المرابطين. ونسجل بالمناسبة أن هذا الطريق الساحلي هو غير الطريق الداخلي، الذي كان يتبعه مؤسسو الدول من قبل، كإدريس الأول وأبي عبد الله الشيعي وحتى يحيى بن إبراهيم الجدالي. ولهذا

الاختلاف دلالة عمرانية واضحة. استغرقت العودة زمناً طويلاً، أطول مما تستلزم عادة. ولا شك أن ابن تومرت لم يكتسب أثناءها معلومات فقهية أو كلامية جديدة، بقدر ما اكتسب حنكة سياسية، وتعلم كيف يجب أن يترجم عقيدته الدينية إلى دعوة سياسية. نلاحظ أنه كلما اقترب من المغرب الأقصى، احتدت نزعته الثورية وزادت شمولاً وعنفاً. لم يتجاوز في البداية حدود الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو حق لكل مسلم صالح فقيه لا يمكن أن يؤاخذه أحد عليه إذا بقي في حدود معقولة. لكن بوصوله إلى مراكش نراه يتحول إلى عالم متكلم في أصول العقائد، يتحدّى الفقهاء علماء الظاهر، وفي أغمات ينصّب نفسه مجتهداً صاحب مذهب، وفي تينملل، في قلب الأطلس، يكشف عن هدفه البعيد ويؤسس حزباً مسلحاً يتطلع إلى الحكم. في كل مرحلة يتجلى أحد العناصر التي تكون العقيدة التومرتية:

أولاً: النهي عن المنكرات. هذه دعوة موجهة في ظاهرها من فرد عالم إلى آخر جاهل أو ساهٍ. لكنها تخفي في الغالب نقداً لسياسة الدولة ولسلوك صاحب الأمر. ولهذا السبب، ومنذ بداية الخلافة الإسلامية، حار في شأنها الفقهاء. هل يجب تنظيمها وتحديد شروط القيام بها؟ حسب الجواب بالإيجاب أو بالنفي على هذا السؤال يتخذ الفقيه موقفاً سياسياً تجاه الوضع القائم؛ يكون محافظاً، مناصراً للدولة، أو ثورياً، معادياً لها. كان جمهور الفقهاء يقدمون الحفاظ على الأمن والاستقرار، فينيطون بالسلطان مهمّة تنظيم هذا الحق المخول للصالحين من العلماء، ومن هنا نشأت وظيفة الحسبة. فأصبح المحتسب ينوب عن الجماعة في النهي عن المنكر، وبالعكس من هذا كان المصلحون، وضمنهم مؤسّسو الحركات الثورية، يرفضون التقنين والتنظيم، ويلحّون على أنه حق مرتبط بالإيمان، فيعودون بذلك إلى موقف الخوارج. كان هذا موقف المعتزلة عندما كانوا أقلية مضطهدة، وكان موقف الحنابلة أيام محنتهم. كل حركة ثورية في الإسلام تبدأ بالدعوة إلى المعروف والنهي عن المنكر. ليس ابن تومرت بدعة في هذا الميدان، وهو في هذه النقطة داخل ضمن التيار المعتزلي.

ثانياً: علم الكلام. كانت طريقة ابن تومرت أشعرية، نظرية، قياسية،

تأويلية، في تعريف الخالق وصفاته. لذلك نراها تنفي أكثر مما تثبت، كما نبّه على ذلك ابن تيمية. عندما نتمعّن في القسم النظري من العقيدة، الموجه إلى الطلبة والحفاظ، إلى الأتباع الأكثر اطلاعاً وتفتحاً، نجد أن ابن تومرت يقف موقفاً وسطاً بين الأشعرية والاعتزال (ولا بأس هنا من المقارنة مع عقيدة محمد عبده في كتاب التوحيد). وهذا ما يشير إليه اختيار اسم الحركة، إذ كان المعتزلة يصفون أنفسهم بأهل العدل والتوحيد.

ثالثاً: الاجتهاد ونبذ التقليد. أقدم ابن تومرت على تأليف عقيدة من عناصر مختلفة دون التقيد باختيارات مذهب بعينه. فكان عليه أن يؤصل موقفة، أن يثبت بالحجة أن لا داعي للعودة إلى نص غير القرآن والحديث، بل كان عليه أن يقدم القرآن وأن يحد من استعمال الحديث، وهنا انتفع بمنهجية ابن حزم. يظن البعض أن تعلق هذا الأخير بالظاهر في الفروع يضعف سلطة العقل، وهذا غير صحيح. لقد قيل انه يرفض التأويل والقياس في الفروع ويكثر منه في الأصول. إلا أن قائل هذا الكلام لم ينبه على أن الأمرين مرتبطان. إن ظاهرية ابن حزم مثل ملموسية (أمبريقية) ديفد هيوم، إنها توسّع على العقل ولا تضيق عليه. الظاهرية في الفروع شرط التأويل في الأصول. يعارض الدارسون في هذه النقطة بين ابن تومرت والغزالي مع أن الاختلاف يرجع إلى التباين في وضعية كل واحد منهما. كان الغزالي داعية في خدمة سلطة قائمة (هنري لاوست، سياسة الغزالي، باريس 1970)، أي الخلافة العباسية، والسلطنة السلجوقية، ولم يفكر أبداً في تأسيس دولة، بدليل ميوله الصوفية الانعزالية. رغم هذا وضع أسس دعاية قوية ناجحة، مبنية على قواعد التلقين وقوانين التدرج في الإدلاء بالحقيقة حسب الموهبة والاستعداد عند الطالب المتلقّي. هذه القواعد هي بالضبط تلك التي طبقها ابن تومرت لنشر دعوته. الفرق الوحيد هو أن الغزالي اكتفى بدور المعلم المربي، خادم السلطة، في حين أن ابن تومرت تطلع إلى تأسيس دولة على أنقاض أخرى. ولما كان يعمل في مجتمع مجزأ إلى جماعات متفاوتة، مبني على النفوذ الفردي، قليل الميل إلى العلم والمعرفة، مجتمع تأثر طوال ثلاثة قرون بالدعوة الشيعية وتعلق بفكرة الإمام المهدي الذي يملأ الأرض عدلاً،

فإنه لم يتردد بالقول بكل هذا.

رابعاً: القول بالإمامة وبظهور المهدي. هذا الجانب من العقيدة هو في نفس الوقت ظاهرة محلية عريقة، لا يمكن إنكارها أو التخلي عنها في ظروف الوقت، ومجرد تطوير لصفة المجتهد التي ادعاها لنفسه من قبلُ ابن تومرت، وكذلك لفكرة الولاية الصوفية الخفية التي قال بها الغزالي وعموم الصوفية (هذا الجانب واضح في مذكرات البيذق التي لا تختلف في أسلوبها عن كتب المناقب) إذا كان الولي الصالح يدعي الكرامات نفوس الاتباع والمريدين لأغراض روحية دينية تهذيبية، فلا مانع منطقياً وسلوكياً أن تنقلب الولاية إلى مهدوية حالما كانت الأغراض والأهداف سياسية ملوكية دنيوية.

خامساً: ادعاء الشرف والنسب العلوي. هذا ناتج حتماً عن العنصر السابق، إذ المهدي، متى ثبت ظهوره، يكون بالضرورة، وعى بذلك أو لم يعِ به، من ذرية علي وفاطمة الزهراء. فيبقى فقط أن يبحث المعني بالأمر أو غيره عن طريق الانتساب، ولا يضرّ في صحّة النسب الاختلاف في طرق إثباته. هذه نقطة دقيقة انتبه إليها ابن خلدون وناقشها، ولم يفهم نقاشه على وجهه الصحيح. ما يثبت النسب هو الهداية وما يثبت الهداية هو التوفيق. وأما طريق الانتساب، فهو زيادة في التدقيق وتحصيل حاصل (انظر في مسألة النسب البيذق، كتاب الأنساب، ص 12 و13).

في هذا الإطار لم يعد معنى للتساؤل عن مدى صدق وإخلاص ابن تومرت. الإخلاص لمن ولمَ؟ الصدق مع من وعلى مَ؟من يعلن أنه هو المهدي المنتظر، مهما تكن الظروف والدوافع الأولى، ينتهي بالاقتناع بدعواه عندما يقتنع به غيره. الدعوة دائماً استجابة للاستداء، استدعاء الفقراء المحرومين الناظرين إلى يوم الخلاص. والكلام على التمويه ناتج عن الغفلة عن عوائد القوم وقواعد الكون في التعبير الخلدوني. الدليل على الصدق هو النجاح، يرى فيه المعني بالأمر، كما يرى فيه غيره، توفيقاً وهداية. كل هذا مضمن في رسالة أبي عبد الرحمن بن ظاهر إلى عبد المؤمن بن علي: «إذا حكمت النفس المطمئنة أن الإمام المهدي أبا عبد الله محمد بن عبد الله

الفاطمي.. مهدي على الحقيقة.. قالت الأمّارة بالسوء: وكيف ذلك؟ قالت المطمئنة: ألم تكن مدن الملثمين ضالّة فاسقة.. وكان كل إنسان يظن لضعف يقينه أن خلعهم من المحال.. وأن المهدي قام لإطفاء هذه النار.. فأعانته الحكمة الإلهية وأتى في ذلك بالعجب العجيب.. والله يؤيده وينصره ويصرف إليه نفوس أهل التوحيد ويظفره.. والأمر حتى الآن ينساق ويتّصل.. فليس هذا قد جاء يهدي؟ فهو مهدي حقيقة ضرورة. فقالت الأمّارة: بلى، سلّمت..» (ابن القطّان، نظم الجمان، ص 52 و53).

ولا ننسى أخيراً ذكر عنصر رأيناه في أخبار عبد الله بن ياسين (مهدي المرابطين عند ابن أبي زرع)، ونبهنا على أهميته، وهو تقليد السيرة النبوية بكيفية واعية. فاسم ابن تومرت الرسمي هو محمد بن عبد الله كما جاء في الرسالة السالفة.

واضح أن عقيدة ابن تومرت تأليفة من بين عدة تأليفات ممكنة. يقال انها انتقائية. بالنسبة لماذا؟ كل «العقائد» التي يتقدم بها أفراد، مهما كانت مرتبتهم في العلم والاطلاع، تكون انتقائية بدليل إنها تسمّى مجموعة اختيارات. تظهر انتقائية في فترة لاحقة، بالمقارنة مع أخرى أكثر اتساقاً بالنظر إلى اختيار أساسي يمسّ الاعتقاد أو العبادة أو السلوك أو الإمامة الخ، (هذه نقطة واضحة في حكم ابن تيمية على المرشدة كما أشرنا إلى ذلك). العنصر الوحيد الذي رفضه أهل السنّة فيما بعد بكيفية قطعية هو القول بظهور المهدي، بما له من أبعاد في تأويل الشيعة. بيد أن ابن تومرت، إذ لم يقنع بأن يكون امام مدرسة وعزم على تأسيس دولة في المغرب وانطلاقاً من سوس والأطلس، ما كان يستطيع أن يتخلى عن قوله. والدليل هو ما نراه في العصور اللاحقة من تشبّث المغاربة، حكاماً ومحكومين، بمفهوم السعد والبركة والشرف.

عندما ندرس عقيدة ابن تومرت لا يكفي أن نؤكد على طابعها النظري، البعيد عن كل عاطفية صوفية، لا بدّ أن نضعها في سياق التطور الفكري والعقائدي العام في العالم الإسلامي. حينئذاك يبدو جلياً أن مصدر قوتها

ونفوذها في المغرب، أي وفاءها لاتجاهات محلية قديمة تجسدت من قبل في نحل الخوارج والبرغواطة والشيعة، هو بالضبط ما حكم عليها لاحقاً بالذبول والاضمحلال. بعد عقود قليلة تجدّدت المحاولة السنّية لجمع الشمل على عقيدة واحدة تتميز بالشمول والاعتدال، ونجحت هذه المرة. وبعد نجاحها وترسيخها بدت اختيارات ابن تومرت ضيقة، مختزلة، متشدّدة، أو بعبارة أوضح، متأثرة أكثر من اللازم بظروف بالغة الخصوصية. بسبب تجاوبها التام مع الظروف المحلية، استطاعت الحركة التومرتية أن تكسب أنصاراً كثيرين، أن تجندهم وتجعل منهم قوة ضاربة في غاية الفاعلية. لكنها لذلك السبب عينه انتهت إلى إخفاق فاق إخفاق مالكية المرابطين، إذ زادت من فرقة وتمزق الغرب الإسلامي، عوض جمعه ولمّ شتاته.

عكف ابن تومرت على تحرير عقيدته، وإفراغها في شكل نهائي، بين سنة 1121/515 وسنة 1124/518، بعد أن عاد إلى مسقط رأسه ونصب نفسه إماماً، معلناً بذلك رفضه لحكم المرابطين. وفي سنة 518 ذاتها اختار، كمقرّ عام للحركة، موقعاً منيعاً في قلب جبال الأطلس، وهو المسمى بتينملل. ثم نظم اتباعه في شكل فرق عسكرية. كان التنظيم يعتمد على دائرتين: الأولى مقفلة، لا ينتسب إليها إلا الصفوة، مكلّفة بالدعاية والمناظرة، بكسب الأنصار وإفحام الخصوم. أما الثانية، فكانت أكثر استاعاً، مهمتها التوفيق بين العشائر وحملها على نبذ أسباب الشقاق وعلى الاستعداد للعمل يداً واحدة ضد العدو المشترك (انظر ما جاء في كتاب ابن تومرت عن طوائف المبطلين، 1985، ص 242 - 254).

كان ترتيب الخلايا على الشكل التالي: **أهل الدار**، وهم المقربون، الذين كانوا يعيشون باستمرار مع المهدي، ويمثلون طبعاً صفوة الصفوة، وكانوا أصحاب إيمان ووفاء. ويأتي بعدهم **أهل العشرة**، وهم الذين استجابوا لدعوة ابن تومرت وهو لا يزال في طريقه إلى المغرب ولم يعلن بعد إمامته. نذكر منهم بالخصوص عبد المؤمن بن علي الكَومي الزناتي، أصله من ناحية هنين، الذي لقي المهدي على أبواب بجاية وهو في طريقه إلى المشرق، فاستمع إليه وتعلق به واختار أن يتبعه إلى المغرب ثم أظهر من الشجاعة

والفطنة والتفوق ما رشحه لخلافة المهدي على رأس الحركة الموحدية وتأسيس الدولة المومنية. ومنهم كذلك عبد الله بن محسن الونشريسي، المعروف بالبشير، الذي جاء مع المهدي من المغرب الأوسط أيضاً ولعب دوراً مبرزاً في تأصيل الحركة في المنطقة الأطلسية. كان مرشحاً ليزاحم عبد المؤمن لولا أنه مات مبكراً في وقعة البحيرة سنة 1128/523. ومنهم عمر بن علي أصناك (الصنهاجي)، الذي كان وزير المهدي وتوفي سنة 1141/536. وكذلك أبو حفص عمر، وهذا اسم مستعار تمثلاً وتبركاً بدور عمر بن الخطاب في تقوية رسالة الإسلام. كان هذا الرجل، بخلاف من ذكرنا سابقاً، من قادة المنطقة، ينتمي إلى قبيلة قوية هي هنتاتة. كانت له معرفة بالأوضاع المحلية. لذلك كان يتمتع بنفوذ واسع وتأثير كبير على المهدي وعلى عموم الموحدين. كان هؤلاء الأشخاص العشرة يمثلون القيادة الجماعية للحركة. احتفظوا بهذه السلطة طوال الفترة الأولى من تاريخ الموحدين (ابن القطّان، ص 77). بجانب هذه النواة نجد أهل الخمسين، وهو مجلس شورى يحضره أشياخ القبائل، وتناقش فيه المسائل الكبرى، العسكرية والسياسية. وكذلك أهل الساقة، وهو جمع عام يحضره أفراد، أقل نفوذاً، من الأشياخ وربما العموم.

لا نعرف هل وجد ابن تومرت هذا النظام قائماً، فاستغله لأغراضه بعد تحويره بعض الشيء، أم هل أبدعه كلية. كما يصعب علينا الجزم أنه نظام طبق فعلاً طوال حكم الموحدين، ولم يكن مجرد تخطيط نظري طبق جزئياً، ومن حين إلى آخر، قبل أن تستقلّ أسرة عبد المؤمن بالحكم. إننا نجهل الكثير إلى يومنا هذا عن بدايات إدريس الأول بين قبيلة أوربة، وكنا نجهل إلى وقت قريب بدايات أبي عبد الله في ايكجان بين فصائل كتامة، فنميل طبيعياً إلى تضخيم وجه الجدة في هذا التنظيم، ونعزوه إلى عبقرية ابن تومرت. كل ما يمكن قوله الآن هو أن أوجه الشبه كثيرة، ومثيرة بين ما نجد عند البيذق وما نقرأه عند القاضي النعمان. يبقى صحيحاً، رغم كل هذا، أن مهدي الموحدين كان، بين مؤسسي دول المغرب الكبير، أقدرهم على التنظيم المحكم الفعّال.

كانت الحركة بحاجة إلى دعاة ومناضلين. فاختص المهدي بتكوين الطلبة الذين كانوا أنصار العقيدة، وبالتعبير الثوري المعاصر، أيديولوجي الحركة، وكذلك بتكوين الحفّاظ، وهم المدافعون عنها سياسياً وعسكرياً، المحافظون عنها، المجاهدون في سبيلها. فكانوا يتلقون تكويناً دينياً وعسكرياً، أو بعبارة اليوم، نظرياً وتطبيقياً. لا ننسى آننا نتكلم في الحقيقة والواقع على حركة ثورية انقلابية، فلا غرابة إذا وجدنا فيها أوصاف الحركة الباطنية والحركة البولشفيكية معاً. أفتى ابن تومرت، لهذا الغرض، وباللغتين العربية والشلحية (الغربية)، ملخصات تعليمية، فيها قليل من التحليل والتنظير وكثير من الملخصات الواجب حفظها واستظهارها. وما بقي من تلك الملخصات هو ما نشر باسم أعز ما يطلب، كتاب المهدي ابن تومرت (الجزائر 1903، و 1985).

ظلت الفترة الأولى من الحركة، تلك التي كان مسرحها معقل تينملل، مجهولة لمدة طويلة، إذ الأخباريون لا يفصلون الكلام على الموحدين إلا بعد أن بدأت مهاجمة الدولة المرابطية سنة 1128/522. ومن هنا جاءت أهمية نصوص البيذق وابن القطّان. إلا أن القراءة الفاحصة لهذه النصوص تكشف عن إرادة واضحة، وهي إفراغ الأحداث المذكورة في إطار السيرة النبوية، وخاصة بعد الهجرة إلى المدينة. وقد يكون الدافع القريب للتأليف كله هو التأثر بما فعله القاضي النعمان في افتتاح الدعوة. يحق لنا أن نقول هنا ما قلناه بصدد أخبار عبد الله بن ياسين، مع اختلاف الظروف. في كلا الحالين نحن أمام تاريخ موجّه، يجب تأويله حسب قواعد معروفة لدى الباحثين الذين كتبوا في موضوعات مماثلة، وإن كانت تدور في نطاق غير إسلامي. نذكر فقط المماثلة بين من شك في رسالة النبي ومن توقف في عصمة المهدي. في كلا السيرتين تظهر جماعة من المنافقين الطاعة والانقياد وتخفي الريبة والمكيدة. فلزم التمييز بين المؤمنين والمنافقين، الأنصار الحقيقيين والخصوم المستترين. فقام بهذه التصفية، في حال الموحدين، أكثر الاتباع وفاءً للمهدي وهو البشير. ما هو وجه الشبه وما هي أوجه الاختلاف؟ انطلاقاً من الخبر نفسه يحق لنا أن نتساءل إلى أي حدّ يكون التمثل تستّراً على حادثة

فظيعة طارئة، أم تضخيماً مقصوداً، بغرض التشبّه والمماثلة، لواقعة عادية؟ ولا يفصل في هذه النقطة قول أخباري متأخر.

بعد أزمة 1128/522 تأهبت الحركة للوثوب على دولة الملثمين. نزلت جموع الموحدين من جبال الأطلس، أثناء سنة 523، واستقرت في بسيط عاصمة الإيالة، مراكش، وبدأت المناوشات مع جيش المرابطين. ثم كانت واقعة البحيرة (ثاني جمادي الأولى 524 الموافق 12 إبريل 1130)، حيث خرج الجيش المحاصَر الموحدين شرّ هزيمة. قتل البشير الونشريسي وجرح عبد المؤمن، ولم يفلت من الموحدين إلا عدد قليل. انتهت الحملة بالإخفاق التام، لأن الدولة المرابطية كانت لا تزال في عنفوانها. بعد هذه الهزيمة لم يعمر ابن تومرت طويلاً، إذ توفي في شهر رمضان 1130/524. إلا أنه خلّف تنظيماً سياسياً وعسكرياً متيناً ومحكماً. لم تكن هزيمة البحيرة تعود إلى التنظيم بقدر ما كانت تعود إلى خطأ في التوقيت واختيار التكتيك المناسب.

طرح بموت المهدي مشكل الخلافة، إذ لم يترك وصية. وهذه ظاهرة تضعّف الرأي القائل بميوله الشيعية. لا يعني التأثر بمنطق الإمامية ارتباطاً بالدعوة الشيعية. لا ندري بالضبط ما جرى بين عبد المؤمن، الوافد على المنطقة، وأبي حفص عمر الهنتاتي، ابن البلد وصاحب النفوذ الواسع. هل استغلّ الأول وضيعته كمهاجر مستقل عن كل العشائر والقبائل، كما يقول البعض؟ نفس التأويل نجده في أخبار اختيار أبي بكر الصديق، وقد يكون هذا الاختيار أيضاً من آثار وحي السيرة النبوية. المهم هو أن الاتفاق لم يحصل بسهولة، وأن المساومات دامت سنتين، فلم يقع الإجماع على خلافة عبد المؤمن إلا سنة 1132/527.

تأسيس الدولة المؤمنية

استولى الموحدون بقيادة عبد المؤمن بن علي على الغرب الإسلامي على مراحل ثلاث:

اتسمت **الأولى** بالقضاء على سلطة المرابطين في المغرب الأقصى.

بعد الفشل الذريع الذي لحقهم في وقعة البحيرة فهم قادة الجيش الموحدي أن الوقت لم يحن بعد لمنازلة الملثمين في البطائح والسهول. فعادوا إلى سياستهم الأولى، وحصروا تحركاتهم في المناطق الجبلية المنيعة. اتجهوا إلى الشمال الشرقي، مولّين ظهورهم إلى مرتفعات الأطلس، وموجهين أنظارهم إلى المدن والقرى وما يفصلها عن المرتفعات من حصون (انظر اللائحة عند البيذق، ص 90 إلى 93). كانوا في الواقع يسلكون طريقاً تجارياً معروفاً، يربط سجلماسة بفاس عبر صفرو. بعد مناوشات عديدة، دون أن تكون أية واحدة منها فاصلة، وبعد حرب دعائية لكسب القبائل الجبلية، خرج منها الموحدون منتصرين في غالب الأحيان، تمّ اللقاء الحاسم في المغرب الشرقي، بين تازه وتلمسان، سنة 1139/534 أو 1141/536 . أثناء هذه المواجهات الحاسمة انحاز سكان المنطقة إلى جانب الموحدين، بل أثناء بعضها انقسم جيش المرابطين على نفسه وتخلت فرق من مسوفة عن لمتونة لأسباب نجهلها، لأننا لا نعرف بالتدقيق نظام المرابطن العسكري. انتصر الموحدون انتصاراً باهراً، عسكرياً وسياسياً. على أثره فتحت لهم تلمسان أبوابها سنة 1144/539، ثم فاس سنة 1145/540، وأخيراً مراكش سنة 1146/541. وبمجرد ما علمت قواعد الأندلس خبر هذه الانتصارات، ثارت على أمرائها الملثمين، وأعلنت مبايعتها لعبد المؤمن. هذا ما فعلته شرش سنة 1144/543. ثم عندما سقطت مراكش ومات آخر السلاطين اللمتونيين، وهو إسماعيل بن علي، انحازت المدن الأندلسية الأخرى إلى السلطة الجديدة.

إلا أن هذه المبايعات لا تشبه في شيء تلك التي رأيناها في بداية الدولة المرابطية، والتي كانت تأتي في الغالب تتويجاً لدعاية محلية قوية من جانب الفقهاء المالكيين. كل مدينة وجدت بين ظهرانها قائداً محنكاً، يقوم بأمرها أو يدعوها إلى العصيان، إلا ونراها تمتنع عن الموحدين، كما فعلت مكناس إلى غاية 545، أو تثور عليهم لأول فرصة سانحة، كما فعلت سوس سنة 1147/542 بزعامة محمد بن هود، أو سبتة بإيعاز من القاضي عياض سنة 1148/543. لم يستتب الأمر لعبد المؤمن في مجموع المغرب الأقصى إلا سنة 1151/546 ، وهي السنة التي قام فيها بعملية انتقامية إرهابية ينعتها البيذق

بالاعتراف (ص 69 - 72)، في نفس السنة استقبل عبد المؤمن في مدينة سلا وفداً عن الأندلس طلب منه الجواز لمدافعة القشتاليين الذين كانوا يحاصرون قرطبة منذ 1149/543 . غير أن زعيم الموحدين نظر إلى الأوضاع بغير منظار يوسف بن تاشفين، إذ فضل أن يتوجه إلى إفريقيا التي كانت معرضة لنفس الخطر الصليبي، إذ كان ملك صقلية روجار قد احتل طرابلس سنة 540، ثم صفاقس والمهدية سنة 543.

وهكذا دخل بناء الامبراطورية الموحدية المرحلة الثانية، بإخضاع المغرب الأوسط، وطن عبد المؤمن الأصلي. تمّ ذلك خلال سنتي 546 و 547. كان المتأخرون من أمراء بني حمّاد، المنصور والعزيز ويحيى، قد تركوا داخل البلاد يتحكم فيه عرب بني هلال. فانحازوا إلى الشاطىء وجعلوا من بجاية عاصمتهم الجديدة. لم يعد يصلهم دخل من الخراج أو من المكوس، فاعتمدوا على موارد التجارة الخارجية والجهاد البحري، أي مهاجمة مراكب التجار النصارى والاستيلاء على حمولاتها، جرياً على عادة الوقت، إذ كان نصارى فرنسا وإيطاليا والأرغون يتعرضون منذ قرون للمراكب الإسلامية. بفضل هذه الموارد الجديدة نمت مدينة بجاية واتسعت وظهرت عليها ملامح الحضارة حتى كادت أن تنافس القيروان ومراكش. لم يهاجم عبد المؤمن إذن دولة في طور الاحتضار، بل دولة كانت في طريقها إلى الانتعاش. استعد لهذه الحملة بكل عناية ومدة شهور حتى ظن الناس أنه ينوي الجواز إلى الأندلس. ولما تمت الاستعدادات باغت عبد المؤمن الجميع وأعطى أوامره بالتوجه نحو الشرق. طوى الجيش المراحل ولم تمر إلا أيام حتى ظهر على مشارف بجاية. فلم يسع أميرها، يحيى بن العزيز، إلا الفرار والاعتصام بقسنطينة. دخل الموحدون إلى المدينة (جمادي الأولى 547/ غشت 1152)، فيما قصدت سرية القلعة، عاصمة بني جماد الأولى، واستولت عليها بدون قتال. فلم تخرب، كما تشهد على ذلك الكشوفات الأثرية (بورويبة)، عكس ما روجته بعض الأخبار. إلا أن هذا النصر لم يحسم القضية، إذ السلطة الحقيقية كانت آنذاك بيد أشياخ بني هلال. فتصدى عبد المؤمن لجموعهم وألحق بهم هزيمة منكرة، قرب مدينة سطيف، يوم

فاتح صفر 29/548 إبريل 1153. وبذلك صفا المغرب الأوسط للموحدين.

ثم كانت المرحلة الثالثة على طريق توحيد «جزيرة المغرب»، لأول مرة في تاريخه، تحت سلطة سياسية واحدة. استولى الموحدون على المغرب الأدنى خمس سنوات بعد وقعة سطيف. وجدوا إفريقيا موزعة بين ثلاث سلطات: السلطة الزيرية الشرعية، وسلطة بني هلال الفعلية، وسلطة النورمان الغزاة. لم تكن أية واحدة منها قادرة على مدافة جيش قوي، منظم ينعم بمعنوية عالية تقوت بتوالي الانتصارات، مثل الذي كان تحت تصرف عبد المؤمن، والذي كان قد تعزز بقطع بحرية كثيرة ومجهزة لمحاصرة الموانىء والثغور. كانت خطة عبد المؤمن الهجومية غاية في الدقة والتنسيق. في الوقت الذي هاجم فيه قسم من الجيش الحاميات الزيرية في المدن، واجه القسم الآخر فرسان بني هلال في البطائح والسهول، وحاصرت القطع البحرية الموانىء الإفريقية. وهكذا انتزع عبد المؤمن تونس (1159/584) من يد علي بن أحمد بن خراسان المتغلّب عليها، والمهدية المحصنة المنيعة من يد النورمان بعد أن حكموها لمدة اثنتي عشرة سنة. أما آخر أمراء بني زيري، الحسن بن علي، المجرد من كل سلطة فعلية والذي كان قد استدعى هو نفسه عبد المؤمن وطالبه بالإسراع لإنقاذ إفريقيا من خطر النصارى، فإنه عاد إلى الحكم لكن بصفة نائب على الخليفة وتحت نظر أحد أشياخ الموحدين. بعد تونس اتجه عبد المؤمن إلى الجنوب، فاستولى على صفاقس وسوسة وقابس، وأخيراً دخل طرابلس الغرب. فحقق بذلك ما لم يحققه أحد ممن سبقوه وحكموا الغرب الإسلامي، لا انطلاقاً من قرطبة، ولا من القيروان، ولا من تلمسان، ولا حتى من مراكش. ثم عاد إلى قاعدة ملكه مظفرّاً منصوراً سنة 1161/556.

يبدو أن توحيد المغرب كان، في تصور عبد المؤمن خطوة أولى وضرورية قبل الإقدام على التصدّي للمدّ الصليبي في الأندلس. كان النصارى هناك يدعمهم الغرب المسيحي بكامله، فكان لا بدّ للمسلمين أن يستندوا أيضاً إلى قاعدة واسعة، منظمة وموحّدة. يبدو وكأنه اتخذ العبرة من عمل يوسف بن تاشفين، الذي ربما يكون قد تسرع عندما توقف في حملته

المغربية عند جزائر بني مزغنة وحوّل اهتمامه فجأة وكلية لشؤون الأندلس. كل هذا يقال من باب الافتراض، قيل في زمان الموحدين داخل مجالس الكتاب والأدباء، ونقله عنهم الأخباريون، اما إعلاناً لحقيقة معروفة وإما التماساً للأعذار.

استقر عبد المؤمن في مدينة سلا ليسهر بنفسه على تنظيم الحملة الكبرى لمناصرة مسلمي الأندلس. كان يجمع الجنود والمتطوعة والقطاع البحرية إذ وافته المنية يوم الثالث (أو العاشر) من جمادي الثانية سنة 1163/558.

إن ما يلفت النظر في إنجاز عبد المؤمن هو أنه يبدو تطبيقاً لخطة مدروسة من جميع جوانبها. لم تلعب فيه المصادفة أي دور واضح. صدقت فراسة ابن تومرت، وكان على حق عندما قال بعد وقعة البحيرة: بقي هذا الأمر ما بقي عبد المؤمن. لا مجال لإنكار مؤهلات الرجل وخصاله العالية. كان يتحلى بأكبر مزايا الحصافة والوضوح في الرأي والاتقان في التنظيم، ولا يهم أن نعرف هل كانت جبلية أم مكتسبة من طول معاشرته للمهدي. كان في نفس الوقت يعرف تمام المعرفة البلاد والعباد، محاسنهم ومساويهم، وكان عارفاً بقواعد الحرب، العامّة منها والخاصة بالمنطقة. هذا طالب، فقيه وأديب، تحول إلى قائد محارب برّ ابطال الحرب والنزال، ممّن تمرسوا على العراك في الأندلس والمغرب مثل الرومي الربيرتير واللمتوني أبي إبراهيم إسحاق بن علي. لا شك في كل هذا، لكن لا مناص من إبداء ملاحظة واحدة، لها وزنها بالنظر إلى الحوادث اللاحقة، وهي أن عبد المؤمن، رغم كل خصاله ومواهبه، وربما بسببها، أظهر بكيفية واضحة جلية، آن كل من يحكم المغرب، مهما كان، لا يستطيع مستقبلاً أن يحارب في نفس الوقت شمالاً وشرقاً. كل الاعتبارات الموضوعية توحي بضرورة الاختيار. ربما كان التحكم الفعلي في الأندلس وإفريقيا معاً ممكناً أيام يوسف بن تاشفين، الذي لم يقصد إليه ولم يتهيأ له، لكنه عاد غير ممكن عندما توخاه عبد المؤمن وتهيأ له بكل ما أوتي من قدرات ومؤهلات. والسبب واضح، هو أن المغرب كان يمرّ آنذاك بفترة انكماش، جغرافي واقتصادي. تبهرنا الإنجازات العسكرية

والسياسية، فنغفل عن ضيق القاعدة الإنتاجية. كل الحوادث المذكورة عند الأخباريين تقع شمالاً، بالقرب من السواحل المتوسطية. لا نكاد نسمع شيئاً عن المناطق الجنوبية التي انطلقت منها حركة المرابطين، ولا على التل الأوسط، موطن المواجهات الكبرى بين الفاطميين والأمويين. لم يهتم الموحدون بها، حسب ما نفهم من المرويات. ألا يكون السبب هو أنها قد فقدت أهميتها الاقتصادية، ولم تعد غنية، كما كانت، بالرجال وبالخيرات؟ هذه نقطة في غاية الأهمية سنعود إليها لاحقاً.

توفي عبد المؤمن والإيالة الموحدية مكتملة. ولم تتغير ملامحها العامّة حتى تاريخ انهيارها.

لا ندري على وجه التحقيق متى تلقب بالخلافة وإمارة المؤمنين. على أثر مبايعة الموحدين له سنة 1130/528 أم بعد ذلك؟ مهما يكن التاريخ، فإن إقدامه على ذلك كان بمثابة إعلان القطيعة التامة والنهائية مع فقهاء المالكية، حتى وإن اعتبرنا أن المتأخرين ربما قد هولوا بشأن القضية بعد إقرار النظرية السنّية القاضية بأن الخلافة لا تكون إلا في قريش. لا ننسى أن الدعوة الخارجية التي تقول بإمامة غير العربي تركت آثاراً عميقة في مغرب ذلك الوقت، وأن يوسف بن تاشفين مارس السلطة كخليفة على الحقيقة، وأن أحد أعلام المذهب المالكي، هو القاضي الباقلاني، لم يشترط القرشية لتصحيح الخلافة (ابن خلدون، **المقدمة**، ص 345).

وهناك دلائل أخرى، منها أن الحموديين الذين ادعوا الخلافة في الأندلس كانوا قد «تبربروا» إلى حدّ أنهم أصبحوا لا يكادون يتكلمون باللسان العربي، وأن أمراء من بني حفص ومن بني مرين تلقبوا بالخلافة، واعترفت لهم بذلك الجماهير شرقاً وغرباً. كل هذا لنؤكد أن إقدام عبد المؤمن لا يمكن أن يكون بالخطورة التي يصورها لنا بعض الدارسين المعاصرين، اعتماداً على أقوال أخباريين متأخرين. النقطة المهمة في هذه القضية هي أن فقهاء المالكية استغلوا هذا الجانب فيما بعد، عند بداية انحطاط الدولة، للطعن في شرعيتها، ونجحوا بطبيعة الحال. وأهمّ من هذا الجانب الشكلي

ما يتولّد عن ادعاء إمارة المؤمنين من تبعات ومسؤولية. كل مَن لم يقنع بأن يكون أميراً على قومه أو قائداً على قبيله، وادّعى إمارة المؤمنين، يضع بذلك نفسه في موقع المناويء للخليفة القائم، ويعلن عن نية إخضاع سائر المسلمين لشروط البيعة (الانقياد مقابل الحماية). إذا لم يتبع القولَ العملُ، وبقي المدّعي في حدود ضيقة، إذا لم يظهر قوة خارقة وشوكة، أصبح عملياً ضارماً إجماع الأمة ومفتتاً وحدة المسلمين، أي ظهر بمظهر الخارجي. بقدر ما تضعف الشوكة، بقدر ما تتحقق صفة الخروج، وتقوم حجة الفقهاء عليه بتبرير وجوب الثورة عليه وخلعه (انظر كلام الناصري دفاعاً عن موقف القاضي عياض إبان ثورة سبتة على عبد المؤمن سنة 543، ج II، ص 103).

أما النظام الجماعي الذي تركه ابن تومرت، فإنه تغير في ظلّ حكم عبد المؤمن وفي أعقاب انتصاراته الباهرة المتوالية. انقلبت الإمامة التومرتية، المبنية على الشورى، إلى إمارة مؤمنية، معتمدة على الاستبداد والوراثة. لا أحد يستطيع أن يتنبّأ بما كان يؤول إليه نظام ابن تومرت الحزبي لو طال العمر بهذا الأخير إلى سقوط الدولة اللمتونية والدخول إلى مراكش. كل ما يمكن قوله هو أن المساواة بين أصحاب المهدي فقدت معناها في الوضع الجديد، بعد أن أظهرت التجربة أن عبد المؤمن يفوق الجميع علماً ودراية وفراسة. مع توالي الانتصارات أراد أن يقوي موقعه داخل الجيش أولاً، وداخل التنظيم الموحدي ثانياً. فاستقدم سنة 1161/557 أربعين ألفاً من قبيله من المغرب الأوسط، كما رحّل إلى المغرب الأقصى القبائل الهلالية بعد معركة سطيف. قد يكون لهذه الأخبار أساس في الواقع، إلا أن الدارسين، قديماً وحديثاً، يذكرونها دائماً بالصيغة التي أعطاها إياها ابن خلدون، إنطلاقاً من نظريته العامة حول الملك والعصبية وحتمية انقلاب الخلافة إلى ملك، واستقلال قبيل بالسلطة والنفوذ داخل الدولة الجديدة على حساب غيره. لا بدّ إذن من الاحتراز. قد تكون الدوافع والمرامي مختلفة عمّا قيل، وبالتالي قد تكون النتائج الفعلية ليست تلك التي يوحي بها التحليل الخلدوني.

وفي نفس السياق الخلدوني يذكر أن عبد المؤمن أوعز (كما فعل معاوية قبله) إلى أشياخ البدو بالمبادرة واقتراح مبايعة ابنه البكر بولاية العهد سنة

1154/549. وافق أهل العشرة على الاقتراح في حين أن أخوي المهدي، عبد العزيز وعيسى، حاولا إبقاء السلطة العليا في بيت ابن تومرت، بتأليب الموحدين على عبد المؤمن. أخفقت محاولتهما، فقبض عليهما وأعدما. حافظ الخليفة على التنظيم الموحّدي بعد أن جرّده من كل سلطة فعلية. ما بقي منه عملياً هو التمييز بين جماعتين داخل النخبة الحاكمة: **الأسياد** وهم أهل الخليفة، **والأشياخ** وهم الموحدون، وبصفة خاصة أهل أبي حفص عمر الهنتاتي.

ورث الموحدون عن المرابطين دواليب وهياكل إدارية متطورة، اندمجت تدريجياً في التنظيم الذي خلّفه المهدي. كانت الهيئة الحكومية تتكون، على النطاق المركزي، من وزير، وهو أول من يستشار في الملمّات، وكان يختار من بين الأشياخ؛ ومن كاتب (أو رئيس كتّاب)، تمرس على الكتابة الديوانية، في الأندلس أو في المغرب على يد أساتذة أندلسيين؛ ومن **حاجب**، لكن أقل نفوذاً من سميّه في قرطبة والقيروان؛ **من قاضي القضاة**، الذي يشغل كذلك منصب **الخطيب**؛ وأخيراً من **صاحب الأشغال**، المكلّف بالشؤون المالية والمقرّب من الخليفة، إذ عليه تدور رحى الدولة، أثناء الحرب وأيام السلم. ونجد نفس الهيئة، مصغّرة، على رأس كل إقليم، حيث تفوض السلطة فيه لنائب يتمتع بما للخليفة من سلط وفي نفس الوقت يتحمل مسؤولية تامة ومطلقة عما يترتّب عن أعماله، الكبيرة منها والصغيرة. لما عاد عبد المؤمن، سنة 1154/549 من غزوة المغرب الأوسط، عين على رأس كل إقليم أحد أبنائه، وعيّن معه أحد الأشياخ للمشورة والمراقبة. بعد ذلك تمّ تعيين الاخوة والأعمام وفي بعض الأحيان أفراداً من بيت أبي حفص، ورغم التفويض التامّ لهؤلاء النواب، فإن الخليفة كان يكاتب باستمرار الأشياخ والحفاظ مستخبراً عن الأحوال وعن تصرف المسؤولين. وكان يأخذ بما يأتيه منهم من أخبار، فيوبخ أو يعزل أو يصادر أموال الموظفين إذا تحقق من التقصير أو التهاون أو الخيانة.

واضح أن الإدارة المؤمنية، كانت أكثر ضبطاً وانتظاماً ودقةً من

المرابطية، وكانت كذلك أكثر عدداً فاستوجبت جباية كبيرة مهمّة. يقول الأخباريون ان عبد المؤمن، لما عاد سنة 1160/555 من حملة إفريقيا، التي كانت مظفرة ومكلّفة كذلك، أمر بتكسير، أي تقدير مساحة مجموع بلاد المغرب، من برقة شرقاً إلى وادي نول غرباً (لاحظ الحدّ). ولما تمّ ذلك حذف الثلث على حساب الجبال والأراضي الجذبة، وفرض على الباقي الخراج، اما نقداً واما عيناً. إن عملية المساحة كانت معروفة عند القدماء، من رومان وبيزنطيين، وفي إفريقيا بالذات، وقد يكون ولاة بني أمية في القيروان، بعد انتهاء عملية الفتح، قد اتبعوا آثار سابقيهم، إلا أن الأخباريين لم يذكروا شيئاً من ذلك باعتبار أن أرض المغرب فتحت صلحاً في غالبها، فهي إذن أرض خراج. لكن هذا قول الفقهاء وهو متأخر. ومن الصعب التصديق أن الدول التي تعاقبت على المنطقة موّلت أجهزتها فقط بالضرائب الشرعية وبالمكوس التي كثيراً ما كانت مرفوضة من جانب التجار وعامّة الأمصار. ونذكر بالمناسبة أن ما يرمي إليه الأخباريون عند ذكر التكسير ليس التنويه بعبقرية عبد المؤمن التنظيمية بل التنديد ببدعة لم يسبقه إليها أحد. يبقى أن عبد المؤمن، حتى ولو لم يكن أول من اتخذ هذا الإجراء، وهذا مجرد افتراض إلى حدّ الآن، فهو أول من طبقه على مجموع بلاد المغرب، لأنه أول من وحّده وانفرد بالسلطة في ربوعه، فكان أول حاكم منذ العهد الروماني استطاع أن يتوفّر نظرياً على قدر هائل من الموارد.

نستفيد من الأخبار، وهذا هو الغرض من سياقها، أن عبد المؤمن برّر تعميم الخراج على أراضي المغرب باعتبار أن السكان ليسوا «موحدين» حقيقيين، فلا تطبق عليهم القواعد الشرعية، وفي هذا الموقف ما فيه من الشطط والإجحاف. . بيد أن الأقرب إلى الظن، لمن يرى الأمور من الوجهة السياسية وليس من وجهة العقيدة المجردة، أن بني هلال كانوا قد أرغموا الناس على اداء فريضة، تبعاً لما في صكوك الإقطاع من تمليك أرض إفريقيا لهم (الصكوك التي أتوا بها من مصر حسب الأخبار)، وبالنظر أيضاً إلى دورهم التقليدي في الخفارة والحماية. فرضوا ذلك على أغلبية أراضي إفريقيا والمغرب الأوسط. لم يفعل عبد المؤمن، بعد أن هزمهم عسكرياً وألزمهم

البيعة له، أكثر من أن خلفهم واستقلّ هو بتلك الفريضة قبل أن يعمّمها على المغرب كله، تاركاً لبني هلال مهمّة جبايتها. وهكذا تحول أسياد بني هلال إلى جُباة في خدمة الدولة المؤمنية. يشير إلى ذلك الناصري عند قوله: «وكان للموحدين عليهم عسكرة وجباية» (ج II، ص 153).

لم يكن الخراج يمس الضيع فقط، بل مسّ المباني كذلك. عندما دخل عبد المؤمن تونس أقرّ السكان في منازلهم مقابل كراء، باعتبار أن الدولة هي صاحبة الأصل. ونرى هكذا أنه لم يكن يرى باباً لتمويل الخزينة إلا طرقه. حافظ على الواجبات الشرعية كالزكاة والخمس.. أما المكوس فلا نعلم عنها شيئاً، ربما لتضاؤل كل أنواع التجارة. لا نستغرب، والحال هذه، إذا علمنا أن سكة الموحدين كانت في غاية الجودة ومطلوبة في جميع أسواق المتوسط، وخاصة منها الدينار اليوسفي.

تحدثنا الأخبار على الدرهم المربّع كإحدى البدع الغريبة التي أتى بها الموحدون. ربطها الرواة بالأجفار. كان الناس يتكلمون بدون شك على زمان يظهر فيه درهم مربع، استبعاداً له، فأراد دعاة الموحدين، بتحقيق هذا الأمر المستبعد عادةً والممكن في حدّ ذاته، أن يركزوا في أذهان الأغمار قوة الدولة الجديدة. هذه القضية تشكل وجهاً من وجوه الدعاية الموحدية. فلا علاقة لها بمسائل التجارة والمال.

ما يهمنا في هذا المقام هو أن هذه الجباية الثقيلة، الباهظة، المتنوعة أعطت للموحدين وسائل هائلة مكنّتهم من تجهيز جيش قوي وبحرية لا يستهان بها.

ظل الجيش مكوناً من فرق متباينة، ومستقلة بعضها عن بعض، يشهد على ذلك ديوان العسكر والتمييز (أي الاستعراض أيام السلم) والتعبئة أيام الحرب. يأتي أولاً الحرس الخاص بالخليفة، ثم الموحدون، ثم عرب بني هلال، ثم زناتة، فالمرتزقة، فالمتطوعون وهذا الترتيب خاضع لاعتبارات سياسية وعسكرية، فلا يعني بالضرورة التقديم والامتياز. مع مرّ الأيام وتوالي المعارك ضعفت شيئاً ما شوكة هذا الجيش، لأن التقنيات الحربية كانت في

تطور مستمر، خاصة في الأندلس. فأصبحت الخيالة تمتاز على الرجالة. ومعلوم أن فعالية الخيالة تزيد أو تنقص بحسب التحام عناصرها، أي بحسب قوة العصبية في التعبير الخلدوني. أما البحرية التي ورثها الموحدون عن الأندلسيين والمرابطين، فإنها كانت بدون شك أكبر قوة هجومية في غرب الحوض المتوسط. لقد جمع عبد المؤمن، قبل حركته إلى إفريقيا سنة 1159/554، ما لا يقلّ عن سبعين قطعة من مختلف الأنواع، وفي سنة 1163/558، إذ كان يستعد للجواز إلى الأندلس، تمكّن من إحضار وتركيب أربع مائة قطعة في مراسي مختلفة كالمعمورة وطنجة وباديس وهنين ووهران. وكان يتناوب على قيادتها ربابنة محنكون لم يكونوا في البداية موالين للموحدين مثل غانم ابن مردنيش، زعيم الثوار في شرق الأندلس. ولكن عبد المؤمن استطاع أن يقربهم إليه ويصطنعهم، فوفرّ لنفسه ولخلفه أسباب الانتصار في معارك صعبة جدّاً كمعركة المهدية في إفريقيا سنة 1160/555، ومعركة أشبونة سنة 1177/573. مما يفسّر استعانة صلاح الدين الأيوبي بثالث خلفاء الموحدين، يعقوب المنصور، ومطالبته بالمشاركة في الحملة ضد الصليبيين بأسطوله البحري.

موجز القول إذن هو أن بلاد المغرب عرفت مع الموحدين أول دولة مغربية محلية (نستثني الفاطميين حكام إفريقيا) اعتمدت على موارد غير المكوس (الضرائب على التجارة الداخلية والخارجية) والفيء (أي ما يغنم من الغزو، داخل البلاد إذا ما قلت حظوظ الفوز خارجها). لما تمّ فتح المغرب بكامله، واجتمعت السلطة في يدٍ واحدة، كان من الممكن أن يستقرّ النظام ويتماسك ويستمتن لكونه كان يعتمد على موارد قارة. إلا أن هذا التطور المحتمل لم يكن ليتحقق في ظرف كان يتميز بعدم الإجماع على مبادىء الحياة العامّة، أي حول العقيدة. كانت عقيدة ابن تومرت هي نفسها عامل فرقة وتنابذ، خاصة في البداية، مع أن المطلوب والمستحب كان بالعكس هو قدر غير قليل من الاعتدال والتسامح. ملكت الدولة الجديدة وسائل الاستقرار المادية، لكنها فقدت ما هو أهم، أي العدّة الفكرية والروحية التي بدونها لا تنفع كل القدرات والمؤهلات الأخرى. إن المعارضة الداخلية، الظاهرة

والخفية، ساندت الخطر الخارجي وقوّته، وهذا الخطر بدوره شجع المعارضة، فتبدّدت فرص الاستقرار والاستواء. . بيد أن هذا التطور، وإن كانت أسبابه ودوافعه مضمّنة في الدعوة الموحدية نفسها، لم يتضح للجميع إلا في فترة متأخرة، أيام الخليفة الرابع، بعد أن عرف الحكم الموحدي المؤمني، عصر تفتح ونماء وازدهار، بهر المعاصرين، وغذّى أحلام جميع المغاربة. وكانت سنة 1213/610، التي تلت هزيمة جيش الخليفة الناصر في الأندلس، الحدّ الفاصل بين الهدين.

عهد الاستواء

تربع على عرش الخلافة في مراكش، بين 1163/558 و1213/610، ثلاث خلفاء هم أبو يعقوب يوسف، ويعقوب المنصور، ومحمد الناصر.

لا بدّ أن نسجل قبل كل شيء مفارقة في غاية الأهمية. يبدو حسب شهادة الكتّاب الرحّالة أن مغرب الموحدين كان يعيش فترة انكماش اقتصادي في الوقت الذي كان يتوحّد فيه سياسياً ويعرف تقدماً عمرانياً باهراً. وما أن ننتبه إلى هذه الوضعية حتى نتساءل: ألا تكون هناك علاقة بين الأمرين؟ ألا يكون سوء الاقتصاد هو الذي ساعد على إتمام الوحدة السياسية؟ نقول هذا مع كثير من التحفظ، *لأن اعتمادنا على أوصاف لا نتحقق هل هي شهادات معاينة أم نُقول رواة*. (هذه مؤاخذة على ما جاء في بعض خرائط كلودَت فاناكر، م. سا.). مرجعنا في هذه النقطة هو كتاب الإدريسي، المتوفي سنة 1166/560، والذي يثني الكثيرون على واسع اطلاعه ودقة أوصافه. نقارن ما كتبه عن المغرب الأقصى وما كتبه الجغرافيون السابقون، فلا نملك إلا أن نسجّل انحطاطاً واضحاً. انحصرت الحركة التجارية في الجزء الشمالي في موانىء ثلاثة هي سبتة وقصر كتامة وطنجة. أما المنطقة الوسطى، وطن البرغواطة، التي انفتحت على جيرانها بعد عزلة طويلة، فإنها كانت لا تزال قليلة التمدّن والتمصير، رغم فتح موانىء صغيرة فيها مثل فضالة وأنفا. وكانت المنطقة الشرقية تمرّ بفترة ركود، وخاصة مدينة تازه. صحيح أن الصناعات قد انتشرت في ربوع المغرب بسبب الاتصال مع الأندلس وانطلاقاً من قاعدتي

فاس ومراكش. صحيح أن المدن العتيقة، كأغمات ونفيس ونول، حافظت على نشاطها. صحيح كذلك أن استغلال معادن الأطلس تواصل كما يدلّ على ذلك سفر الخليفة يوسف سنة 1182/578 إلى قلب الجبل وبناء حصن لتأكيد ملكية الدولة على معدن الفضة هناك (الناصري، ج II، ص 137). صحيح أيضاً أن منطقة سوس الأدنى كانت لا تزال غنية بأشجار الزيتون والقرقاع وأرجان. لكن رغم هذه النقاط المضيئة يبقى أن الارتسام العام الذي يخرج به القارىء (ونكرّر إن صحّ أن الإدريسي عاين ما يصف أو أنه يروي عن شاهد عيان)، هو أن المجال الاقتصادي المغربي ضاق وانحصر. تركز النشاط في منطقتين توجدان على شاطىء المحيط، ولا تتميزان بكثرة السكان. في نفس الوقت لم يعد غرب الصحراء، المتاخم لبلاد السودان، يثير إعجاب الرحالة، فلا يزيدون على نقل كلام البكري (انظر كتاب الاستبصار). هل يعني هذا أن التجارة الصحراوية قد تحولت إلى طريق شرقي يربط أعالي النهر (النيجر الذي يسميه المسلمون النيل) بميناء بجاية مروراً بورغلا؟ (الإدريسي، ج III، ص 296). واضح في كل الأحوال أن سجلماسة فقدت أهيمتها ودورها المركزي. وما يقال عن المغرب الأقصى يقال عن المغربين الأوسط والأدنى. يجري الكلام على الساحل فقط، على الموانىء كبجاية وتونس وسوسة وطرابلس.

ومما يقوّي هذا الافتراض ظهور، أو ازدهار، تجارة من نوع جديد، تختلف عن السابقة في اتجاهها وتنظيمها وموادها وجنس أصحابها. كانت التجارة، قبل عهد المرابطين، داخلية تهمّ أحواز القواعد والأمصار مثل تاهرت والقلعة والقيروان، وإن تجاوزتها فإنها كانت تتّجه نحو الأندلس ومصر. أما التجارة التي خلفتها، فإنها كانت في الأساس ساحلية، تتجه نحو شمال البحر المتوسط، وكان أصحابها نصارى إيطاليين من مدينتي بيزة وجنوة. وقّع عبد المؤمن مع تجّار جنوة معاهدةً سنة 1153/548، وجدّدها سنة 1168/556. وجدّد العهد يعقوب المنصور سنة 1186/582، وكذلك الناصر سنة 1211/608. شيئاً فشيئاً سيطر تجّار جنوة على تجارة المغرب، كما سيطر أهل البندقية على تجارة الشرق الإسلامي، كل ذلك في إطار المدّ الصليبي. كانت هذه

المعاهدات والأوفاق بدعة في حياة دول المغرب. تضمن أمن وسلامة التجار، وتنظم سير المبادلات، بما فيها حدّ الرسوم على الصادر والوارد. قد يقال إنها تماثل العهود التي كانت تمنح لتجار المسلمين في البلاد الوثنية من السودان إلى الصين، وأن الإسلام يشجع التجارة. . ، فهذا دليل على التفتح والثقة بالنفس. كل هذا صحيح، إلا أنه يجب اعتبار الظروف، زيادة على أن دخول التجارة الإسلامية إلى البلدان الوثنية كان، باعتراف الجغرافيين المسلمين، دليل تفوق الحضارة الإسلامية. إننا نتكلم على معاهدات وافق عليها أمراء بني زيري وبني حمّاد، لما زاحمهم بنو هلال واستبدوا عليهم في ممالكهم، فلم يبق لهم من مورد قارّ خالص سوى الرسوم على التجارة البحرية، وهذه كانت في معظمها بيد النصارى. وجد الموحدون واقعاً قائماً في المغرب الأوسط وإفريقيا. فلم يزيدوا على تجديد معاهدات كانت تدلّ على ضعف دولتين في طور الاحتضار. صحيح أن التجارة البحرية كانت للتصدير أكثر منها للإيراد، وكان الميزان في صالح المغرب بدليل لجوء التجار النصارى إلى ضرب سكة بالحرف العربي، في معامل مرسيلية ومونبليه، لسدّ العجز في المعاملات. رغم كل هذا مثلت التجارة المذكورة نقطة تحول خطير في علاقات بلدان الحوض المتوسط. درست بدقة وتوسع منذ أواسط القرن الماضي (انظر مؤلفات دي ماس ـ لاتري، ماسون، هيد. .)، اعتماداً على الوثائق المخزونة في موانىء إيطاليا وجنوب فرنسا وشرق إسبانيا، وكان الهدف منها تأكيد العلاقات القديمة «والحقوق التاريخية» حسب العبارة التقليدية في العرف الاستعماري الغربي. لذلك ركّز الباحثون الأوروبيون على كونها كانت عنوان التقدم والتفتح والرخاء، وإنها كانت تساعد على التقارب والتفاهم بين الشعوب ثم جاء الكتاب المغاربة، ممن لا علم لهم بقوانين الاقتصاد، فترجموا تلك الكتابات حرفياً وراحوا يتباهون بها، مع أن الواقع هو أن تلك التجارة الساحلية، المحمولة على مراكب أوروبية، كانت دائماً، شرقاً وغرباً، قديماً وحديثاً، تدلّ على ضعف السلطة وانفصالها عن قاعدتها التقليدية.

كانت هذه حالة القاعدة الاقتصادية، فما القول في البنية السياسية والإدارية؟.

لا مفرّ، لمن يتتبّع الأخبار كما يسوقها المؤرخون، السابقون واللاحقون، الأنصار والخصوم، من أن يستنتج أن الانسجام الذي كان أحد دعائم الحركة التومرتية قد تفسّخ أيام عبد المؤمن، وأن الخرق اتسع، والشقاق تفاقم بين أجهزة الحكم المختلفة، على كل المستويات، في العاصمة وفي الأقاليم.

واجه عبد المؤمن في السنوات الفاصلة بين 1151/546 و 1153/548 نقمة آل أمغار، أي أسرة ابن تومرت، في تينملل وفي مراكش، وانحاز إلى المعارضة عدد كبير من وجوه الدولة. كانت في الواقع محاولة لقلب الحكم (البيذق 75 و 7). أمر الخليفة بالقبض على يسليطن (يصلاتن) بن المعز، ابن عمّ المهدي وأحد كبار قواد الجيش، فسجن في سبتة ثم قتل. ثم غرّب أخوي المهدي، عبد المؤمن وعيسى، إلى فاس. ففرا وعادا إلى مراكش، بدعوة من عدد من أعيانها. لكن ثورتهما باءت بالفشل، فقتلا وصلبا بباب الشريعة. وسنة 1153/548 قبض عبد المؤمن على وزيره أبي جعفر أحمد بن عطية وقتله مع أخيه أبي عقيل في قصة مشهورة أطال في روايتها كتاب الآداب. وبعد سنتين فقط عزل خلف ابن عطية، وهو عبد السلام الكومي، وأمر بإعدامه. وسنة 1177/573 عزل يوسف وزراءه من بني جامع وغرّبهم إلى ماردة بالأندلس، وكان ذلك بإيعاز من شيوخ الموحدين. وسنة 1188/584 أمر يعقوب المنصور باعتقال أخيه عمر الذي كان والياً على مرسية، وعمّه سليمان الذي كان على رأس منطقة تادلا. وسنة 1209/606 عرّج الناصر على فاس وسبتة، وهو في طريقه إلى الأندلس حيث كانت تنتظره محن وفواجع أعلنت بداية أفول الدولة، فنظر في أعمال النائبين على المدينتين. فنقم عليهم أشياء كثيرة وأمر بإعدامهما (ابن عذاري، ج III، ص 237). هذه مجرد أمثلة اقتطفناها مما نقرأ عند الأخباريين. وهؤلاء يذكرونها بدون تعليق، وكأنها من الحوادث العادية.. نستنتج منها أنها تشير إلى شرخ عميق في البنية الموحدية بين التنظيم الحزبي التومرتي، المتشبث بحقه في الاستشارة والمشاركة في تصريف الشؤون العامّة، وبين كتّاب الدواوين، وجلّهم ممن خدم الدول السابقة في المغرب أو في الأندلس، والمتعلقين بشخص الخليفة وبالأسرة

المؤمنية بدون أدنى اعتبار لتنظيم أو عقيدة الموحدين. فالحسّاد، في عبارة الأخباريين، هم بلا شك الموحدون الذين يرون أن الحكم والنفوذ أصبحا بين أيدي الافاقيين المتطفّلين. أما أعضاء أسرة عبد المؤمن، فكانوا أحياناً ينساقون بدوافع الألفة والصداقة، فيدخلون حلبة الصراع ويخاطرون بأرواحهم. يبدو من خلال الأخبار أن الجهاز الإداري كان، رغم اتساعه ودقة نظامه، محدود النفوذ بسبب التكتلات الموروثة من عهد المهدي. فكان قاسياً في تصرفاته، متقلباً في أطواره.

ونصل هكذا إلى عمق المشكل وأصل التناقض. وهو أن عقيدة الموحدين، عقيدة ابن تومرت وعبد المؤمن، لم تلبث أن أصبحت عبئاً ثقيلاً على كاهل الدولة الجديدة، وبعد أن كانت عامل قوة صارت سبب ضعف، لأنها بقيت على الدوام عقيدة أقلية مفروضة على أغلبية غير مقتنعة بها.

التطور الحتمي نحو التخلي عنها، بالفعل إن لم يكن بالقول. وفي هذه الظروف استحال تزاوج منطق الدعوة، الشوري في أساسه، ومنطق الدولة، الاستبدادي في عمقه وصلبه. لم يوفق عبد المؤمن عندما حاول إقناع الأشياخ بتعيين ولده محمد ولياً للعهد، فتظاهر بعدم موافقته على الاقتراح، وأومأ أنه لم يتقدم به إلا بسبب إلحاح عرب بني هلال الذين لا يتصورون حكماً قوياً بدون ولاية عهد. فقبل الموحدون عن مضض ثم تراجع عبد المؤمن عن قراره، إما بسبب ضغط الأشياخ، وهو الأرجح، وإما لأن ابنه أبان عن ضعفه وعجزه، كما يقول الأخباريون. لما مات عبد المؤمن اضطرّ ابنه يوسف إلى أن يجتاز فترة اختبار وامتحان لمعرفة قدراته وكفاءته وكذلك مدى وفائه للدعوة، قبل أن يبايعه الأشياخ بقيادة أبي حفص عمر. مع اعتلاء يعقوب كرسي الخلافة فقد الأشياخ كثيراً من نفوذهم إلى حدّ أن الخليفة فكّر على ما قيل بنبذ العقيدة التومرتية. هذا ما يمكن استنتاجه من المنشور الذي وزّعه في الآفاق عندما أمر بإحراق كتب الفروع، والاكتفاء عند الحكم أو الفتيا بنصوص القرآن والحديث مستقلّة عن كل شرح أو تأويل. مما قد يوحي بأن «إرشادات» المهدي داخلة ضمن الشروح والتأويلات المحذورة. وفي هذا الصدد لا يسع المؤرخ إلا أن يسجّل أن كل دعوة تقوم في دار الإسلام وتنجح في تأسيس دولة، إلا

وتعرف، عاجلاً أو آجلاً، تناقضاً حاداً بين رجال الدعوة ورجال الدولة، وأن هؤلاء يقررون في النهاية التخلص من أولئك في محاولة يائسة لكسب ولاء الجمهور، محاولة تؤدي في الغالب إلى عكس المقصود، وتتسبّب في تفتيت السلطة وانهيارها.

أعلن المأمون الموحدي سنة 1229/626، لما فنّد القول بعصمة المهدي، أن جدّه المنصور كان قد عزم على نبذ العقيدة الموحدية. والمعارضة الصاخبة التي نظمها الأشياخ ضد الوزير ابن جامع كانت إحدى أسباب هزيمة 1212/609. حصل لآل عبد المؤمن ما حصل للفاطميين من قبل. تراجعوا عن مبادىء الدعوة بعد أن اقتنعوا أنها لن تجمع أبداً المسلمين على رأي واحد، فأغضبوا الطلبة والحفاظ والأشياخ، الجماعة التي قامت على أكتافها الدولة، وضربوا هذه في الصميم.

بيد أن المشكل هو أن الاستمرار في الولاء للدعوة لم يعد ممكناً والثورات تتوالى في المغرب الأقصى والحروب لا تنقطع في الأندلس. أحصى البيذق، بشيء من التدقيق المريب، ثلاثة وثلاثين ثائراً في المغرب واثني عشر في الأندلس (ص 82 - 89). وميز الأخباريون اللاحقون سبع ثورات عارمة بين سنتي 1147/542 و1213/610. قامت كلها إما في الجنوب (منطقة ماسة)، وإما في الشمال (غمارة)، وهي مناطق صنهاجية في عرف المؤرخين القدامى. ما يلفت أنظارنا، نحن، ليس كونها صنهاجية، بل كونها مناطق عرفت دائماً باستعدادها لاتباع كل من يدعي أنه مهدي. فإحدى ركائز الحركة التومرتية، القوة الكامنة التي مكنت مهدي الموحدين من كسب المعركة ضد المرابطين، هي التي أصبحت تذكي نار الثورة وتشجع أطماع كل من جمع عدداً، ولو كان قليلاً، من الاتباع والمريدين. غير أن هذه الثورات المهدوية، رغم تكرارها وظهورها في أجزاء من البلاد ذات أهمية اقتصادية أو استراتيجية واضحة، لم تمثل أبداً خطراً كبيراً على الدولة. جاء الخطر القاتل من خارج المغرب الأقصى، وبالضبط من إفريقيا، وبإيعاز من فقهاء المالكية. في سنة 1178/574 وجدت مدينة قفصة في شخص علي بن الرند، الذي كان ينتمي إلى عشيرة زيري بن بلقين، قائداً مغواراً، فنقضت

بيعة الموحدين. وسريعاً عمت الثورة الجريد كله، مما دعا الخليفة يوسف إلى أن يأتي بنفسه إلى إفريقيا. مكث فيها سنتين كاملتين وظن أنه أعاد إلى القطر الأمن والطمأنينة. لكن لم تمر إلا سنوات قليلة حتى ثارت إفريقيا من جديد، ولمدة أطول، تحت قيادة علي بن غانية، حفيد والي علي بن يوسف اللمتوني على ميورقة. فعوض أن يبايع الموحدين، كما فعل سائر ولاة المرابطين، وكما فعل أخوه الأكبر، باغت علي بن غانية ميناء بجاية سنة 1185/581، في أعقاب اعتلاء يعقوب كرسي الخلافة، وبسرعة مدهشة استولى على معظم بلاد المغرب الأوسط، وهذا يدل على هشاشة السلطة المؤمنية هناك. وجد مساعدة لدى أعراب بني هلال وكذلك لدى قائد مغامر، يدعى قراقش التركماني، الذي كان قد استولى على طرابلس الغرب بإيعاز من صلاح الدين الأيوبي. أمام هذه الهجومات المتزامنة، الرامية إلى فصل الجناح الشرقي عن باقي الإيالة الموحدية، عند وفاة مؤسسها لا يسع المرء إلا أن يتساءل عن وجود خطة سنّية مالكية تهدف إلى زعزعة حكم «الفرقة الخارجية المبدّعة»؟ كان قائد الجيش في إفريقيا عبد الرحمن بن حفص، وهو ابن عمّ يعقوب، ضعيفاً. فعجز عن إخماد هذه الثورة العارمة فاضطر الخليفة إلى أن يتأتي بنفسه على رأس جيش عرمرم، عندها تفرقت جموع الثوار وفر علي بن غانية إلى الصحراء حيث توفي سنة 1189/585. لكن خلفه على رأس الثورة أخوه يحيى. فكان ينحاز إلى قلب الصحراء كلما ظهر الخليفة بجيشه، ويعود إلى إفريقيا ليحاصر مدنها ويخرب قراها كلما اشتغل عنه الموحدون بالجهاد في الأندلس. وهكذا اضطرّ يعقوب المنصور سنة 1195/591، بعد حملة مكلّلة بالانتصارات، والتي كان يأمل أن تستقر بعدها الأوضاع في الجزيرة ولمدة طويلة، إلى عقد هدنة مع القشتاليين لخمس سنوات، دون أن يحقق الأهداف المتوخاة. فعل ذلك كي يعود إلى إفريقيا ويستئصل منها داء ابن غانية. ورغم هذا الجهد بعد أربع سنوات فقط، أيام الخليفة الناصر، داهم يحيى المهدية وطرابلس ثم دخل تونس، فنبذت إفريقيا بيعة الموحدين، ودانت من جديد للعباسيين. تمّ ذلك في الوقت الذي كانت الأندلس تتعرض لهجومات من طرف نصارى قشتالة. فجمع الخليفة جيشاً

جرّاراً وقصد إفريقيا سنة 1206/603 بهدف استرجاعها إلى حظيرة الدولة الموحدية. نجح في مهمته السياسية، لكنه لم يستطع القبض على رأس الفتنة. فأدرك ما كان واضحاً منذ البداية، أي أنه لا يمكن الدفاع في آن واحد على القسم الشرقي والقسم الشمالي الغربي من المملكة التي أسسها عبد المؤمن. فقرر الناصر تفويض الأمر في إفريقيا لأحد الأشياخ، واختار لذلك المنصب عبد الواحد بن أبي حفص عمر. قد يكون لهذا الاختيار واعز سياسي، إرضاء الأشياخ من جهة وإبعاد أحد زعمائهم عن العاصمة مراكش من جهة ثانية. لذلك تردد طويلاً عبد الواحد، ولم يقبل إلا بشروط كانت تعني في الواقع الاستقلال التام عن نظر الخليفة.

كيف نفهم مقاومة يحيى بن غانية، الطويلة الشرسة، والموحدون في أوج قوتهم وسلطانهم، إذا لم ندخل في الحساب أنه كان يمثل معارضة أوسع يقودها فقهاء المالكية؟ لا شك أن هؤلاء كانوا يفضلون حكم بني غانية وجنود البدو على سيطرة الموحدين، كما كان شيوخهم يفضلون خوارج أبي يزيد على الامتثال لنحلة الفاطميين.

وتصح نفس الملاحظة على الأندلس. كانت الأوضاع فيها قد ساءت بعد تحسن لم يعمر طويلاً. فأحدقت بها الأخطار وأصبحت الحاجة ماسّة إلى جنود الموحدين. ومع ذلك لم يستتبّ أبداً لهؤلاء الأمر كما استتبّ للمرابطين في بداية دعوتهم، ولا يفسّر هذا الواقع سوى النفور من عقيدة ابن تومرت. حارب الموحدون في الغالب على واجهتين، حتى في الجزيرة. اعتصم ابن مردنيش مدة سنوات في بلنسية ومرسيه، وبعد تحالفه مع القشتاليين، استولى على قرمونه وكان قاب قوسين أو أدنى من الدخول إلى قرطبة. عجز عبد المؤمن عن استمالته أو إرغامه على الطاعة، واضطرّ خلفه يوسف إلى مهادنة القشتاليين لكي يتفرغ لمواجهته. ومع ذلك لم ينزع منه شرق الأندلس بالسيف، بل فاوض أبناءه بعد موته سنة 1171/567، فبايعوه مقابل مناصب كبرى في الجيش الموحدي. ولم تمر إلا سنوات قليلة حتى اشتعلت الثورة في مكان آخر، ثورة أنهكت قوى الموحدين وألهتم عن الاستعداد لمواجهة عدوهم الرئيسي. بعد أن استولى علي بن غانية على بجاية تشجع أخوه

عبد الله وقرّر أن يحذو حذوه، فنزل إلى جزيرة ميورقة سنة 1187/583. حاول يعقوب مراراً استرجاعها دون جدوى. ولم يتمّ استردادها إلا سنة 1207/604، أيام الخليفة الناصر، سنين قليلة قبل بداية انهيار السلطة الموحدية. وعلى ساحة القتال نفسها قلّما نلاحظ تفاهماً عميقاً وتجاوباً صريحاً بين الموحدين والأندلسيين. بسبب عدم التنسيق في الحركة، وربما بسبب اختلاف في مباشرة القتال، إذ لم نملك إلى حدّ الآن دراسة مفصلة تقنية على كبريات المعارك في الأندلس من الوجهة الإسلامية، لم يحقق يوسف سنة 1184/580 في معركة شنترين ما كان يأمل من فوز ساحق. وتعود هزيمة العقاب سنة 1212/609، جزئياً على الأقل، إلى جوّ الحذر وعدم الثقة الذي خيم على الحملة منذ أن وصل الناصر إلى الجزيرة. بالمقابل كان التنسيق المتقن، بين تحركات الموحدين وهجومات الجنود الأندلسيين بزعامة قائد مغوار محنك هو ابن صناديد، من أهم أسباب الفوز في وقعة الأرْك الشهيرة (1195/591). إذا ما تذكرنا ضغوط الفقهاء على ملوك الطوائف لإبعادهم عن موالاة النصارى وإرغامهم على مسايرة خطط المرابطين، وقارنا ذلك بتغاضيهم عن تصرفات القاضي بن حمدين بقرطبة أو الثائر ابن قسي في غرب الأندلس، فلا يمكن أن نفهم هذا الوضع المريب إلا بعجز الموحدين عن إقناع الفقهاء بصدق نيتهم في الجهاد، بل بصحة الجهاد تحت لواء نحلة ضالّة؟ هذه نقطة بالغة الدقة يتحاشاها أصحاب الأخبار (أمر واضح عند صاحب المعجب). نستنتج من مجرد توالي الأخبار في إفريقيا والأندلس، ومن بعض الانتقادات الموجهة إلى مرشدة ابن تومرت في الأوساط الشامية الحنبلية حيث تحصل طبعاً المماثلة بين أحوال الأندلس وفلسطين، أن علماء السنّة كانوا يعتقدون أن جهاد الموحدين ضد نصارى صقلية وقشتالة لا يمكن أن ينسي خطر مذهبهم على العقيدة الصحيحة.

رغم كل هذه العوامل السلبية، وقد أطلنا الكلام فيها عن قصد لأن غيرنا يهملها أيضاً عن قصد، رغم انحصار الرقعة الإنتاجية، رغم انقسام الهيئة الحكومية على نفسها، رغم المعارضة المذهبية، فإن عظمة الدولة الموحدية المؤمنين أمر حقيقي لا مجال لإنكاره. يصح القول: لولا الموحدون

لما ذكر المغرب في سجل الأمجاد كقوة مستقلة فاعلة. وبقيت الدولة المؤمنية على مر العصور في الذاكرة المغربية مثال الشوكة والقوة والوحدة. في ظلها عرف المغرب الأقصى، بعد إفريقيا الزيرية، ازدهاراً ثقافياً حقيقياً، متحلياً بأبهى حلل «الأداب» العربية.

كانت الحكومة الموحدية، كما أوضحنا، ذات طابع بربري (أمازيغي) أصيل. فاقت في ذلك إدارة المرابطين. شغل العديد من الناطقين باللسان الغربي، كما يقول البيذق، والواردين من كل أنحاء بلاد المغرب، مناصب عليا. كان منهم الوزراء والكتاب والشعراء والأطباء وأصحاب البريد والأشغال (المالية)، ولم يكونوا كالملثمين أمراء وقواد جيش فقط. تعرّب القسم الغربي من بلاد المغرب تعريباً ثقافياً عميقاً، يماثل التعريب الذي حصل في القسم الشرقي قرنين من قبل. ومع التعريب، في حركة موازية وإن لم تكن بالضرورة ملازمة، تعمق فهم السكان لتعاليم القرآن، فتجاوز الإسلام النطق بالشهادة إلى إحياء وتجسيد مكارم الأخلاق كما جاءت في السنّة النبوية. قام بتلك المهمّة التربوية نسّاك وعبّاد، نجد أسماءهم في كتاب التشوف لابن الزيّات والمقصد للبادسي ودعامة اليقين للعزفي. نظرة عابرة على فهارس هذه الكتب، على لائحة المترجمين فيها، لا تدع مجالاً للشك ان هذه الحركة التصوفيّة موجهة في مجملها ضد العقيدة التومرتية. ما أكثر صنهاجة بين المترجمين، وكذلك رقراقة والأفارقة (السودان)! كما لو كان التأليف عبارة عن انتقام المهزومين في حروب الموحدين ضد المرابطين، المصامدة ضد صنهاجة في التعبير الخلدوني. إلا أن المقارنة بين هذه المؤلفات وكتب القاضي عياض لا تلبث أن تكشف عن اختلاف كبير بين الاتجاهين: الفقهي من جهة والصوفي من جهة ثانية.

فعند عياض تنسب كل الكرامات إلى السلف الصالح، وإلى الرسول المصطفى بكيفية خاصة. أما عند المتصوفة فتتعدّد الكرامات وتتجدّد وبخاصة في الأزمنة المتأخرة.. والفرق واضح وعميق بين الاتجاهين، إن وجهة المتصوفة، وما تخفي من «استرسال الوحي»، هي من تأثير الدعوة التومرتية. كأن الفكرة قد انقلبت على نفسها بعد أن نشرها المهدي واتباعه. وكما أن

القاضي عياض يقرر: لا إمام سوى النبي المرسل، فإن كتّاب المناقب في أواخر العهد الموحدي يقولون: لا ولاية إلا للمتقين، والمتقي هو الواقف عند حدود الله في حياته الخاصة وفي معاملته مع الناس، لا يستغلهم، لا يسخرهم، لا يدعي عليهم أي سلطة مطلقة. يصبح دليل الولاية، وبالتالي صحة للكرامات، هو العزوف عن الدنيا، ودليل الادّعاء هو بالضبط النزوع إلى السلطة. وهذه الحركة التعبّدية الصوفية، التي بدأت في ظل الحركة الموحدية وعلى غرارها، قبل أن تنقلب عليها وتقضي عليها، هي التي جعلت من الإسلام عقيدة قومية، متأصلة في البنية الاجتماعية وفي السلوك الفردي؛ تقوى بقوة الدولة دون أن تضمر أبداً بضعفها وانحلالها. كلما أحدقت المخاطر بالمغرب، وأشرف على التفسّخ والذوبان في كيان سياسي آخر، انبعثت الحركة الصوفية وأنقذته وجعلته يستمرّ في حياته كمجتمع متميز قادر في أية لحظة على أن يكون قاعدة لدولة مستجّدة.

لأول مرة اتسعت «واستبحرت» مدينة داخل المغرب الأقصى، مراكش، فزاحمت عواصم العروبة: بغداد والقاهرة وقرطبة. زارها وسكنها ودفن فيها فلاسفة ومفكرون وأطباء، زيادة على الفقهاء والأدباء المعروفين والتي تحفل بأسمائهم كتب التراجم، وأخيراً وصل الفن المغربي على عهد الموحدين درجة عالية من التناسق والانسجام بين المؤثرات الخارجية، الأندلسية بخاصة، والمعطيات المحلية. قد يقول الخبراء في فنون المعمار والزغرفة والتزويق ما يقولون عن هوية المنهدسين والبنّائين والصناع الذين ساهموا في تشييد صومعة الكتبية مثلاً، عن الأصول البعيدة والقريبة لعناصرها الفنية. . لكن المشاهد الآتي من الشرق، من إفريقيا، بل من الأندلس، يدرك في الحين ما تمتاز به من عظمة ورصانة، من بهاء وبساطة، فتعود به الذاكرة إلى «لغة» ابن تومرت وما فيها من عفة وبلاغة، من صرامة وإيجاز. قد يتمادى في المقارنة والتأويل ويقول إن هذا كله عائد بكيفية ما إلى ما رسب في نفوس المغاربة من معاناة الويلات والمآسي. لا ننسى أن باني الكتبية في خدمة خليفة، وهذا في خدمة عقيدة تربّى في أحضانها وإن مال في النهاية إلى الاعراض عنها لدوافع سياسية أكثر منها شعورية. لا ننسى كذلك أن الفن يعبر

عن ضمائر النفس أكثر من فنون القول الجامدة في قوالب موروثة. الكتبية آية الحكم الموحدي، ولئن كانت قمّة الفن المغربي، فلأن الدولة التي شيدتها كانت حقاً ذات همّة وطموح.

بيد أن دولة الموحدين لم تكن مغربية، مراكشية وحسب، بل كانت دولة الغرب الإسلامي. فلا يستقيم الحكم النهائي عليها إلا في هذا الإطار الواسع الذي تشبثنا به طوال هذه الصفحات. رأينا سابقاً، ويرى معنا كل من يتجاوز حدود التخصص، إن آشير ازدهرت بعد اضمحلال تاهرت، وأن قلعة بني حمّاد عمّرت بعد استباحة القيروان، وأن بجاية اتسعت بعد جلاء القلعة (الإدريسي، ص 261). . فنقول، في نفس السياق، إن مراكش لم يكتب لها أن تتحول إلى عاصمة كبرى إلا بعد خراب إفريقيا وانكماش الأندلس. من منظور المغرب الأقصى تبدو الدولة الموحدية في أوج الرخاء والازدهار، ولكنها تظهر لمن يراها من خارج المغرب زهرة خريفية. لم يكن رخاؤها من إنتاجها بل من «كل ذخيرة حصلت عند المرابطين، وعند بني حمّاد الصنهاجيين وعند بني هود وعند بني عباد. .» (الحلل الموشية، ص 153). وليس هذا بدعاً في التاريخ الإسلامي، بل يكاد أن يكون القاعدة فيه وفي غيره، إلى حلول العهد الحديث.

توخت عقيدة ابن تومرت التوحيد، بكل معاني الكلمة، لكنها زادت الأمة افتراقاً واختلافاً. جاءت متأخرة في عالم إسلامي أعياه التحزب والتعصب وتهيأ نفسانياً وذهنياً للالتّفاف حول راية السنّة. لم يكن التوحيد ممكناً، بعد توالي الفرق وتعددها، إلا على أساس «إجماع العلماء» لا على أساس إمام أو مهدي معصوم.

وفي نفس الوقت عاش الموحدون عيشة بذخ وأبهة وسخاء، على ذخائر ورثوها، ظانين أنها رزق دائم. لما استهلكوا ما غنموا، وبدأت الحرب تأكل الفيء، انكشف السرّ وارتفع البهاء. انحلّ السلك ولم ينتظم بعد أبداً.

الانهيـار

بعد هزيمة العقاب (لاس نافاس دي طولوزه عند النصارى) عاد الناصر مسرعاً إلى مراكش. عيّن ابنه يوسف ولياً للعهد واختلى في قصره إلى أن توفي سنة 1213/610، شعوراً منه بخطورة الأزمة وربما استحالة التغلب عليها. وقراءة متأنية لما يصفه ابن عذاري من جوّ الاستعداد والاحتراز الذي ساد المملكة قبل المعركة لا تدع محـلاً للشك في أن أسباب الهزيمة كانت عميقة جدّاً. يفصل المؤرخ كل جوانب الأزمة: الجانب الاقتصادي، إذ يلح على غلاء الأسعار، والإداري إذ يشير إلى تهاون الولاة، والسياسي، إذ يقرّر عنف الصراع بين أشياخ الموحدين وبطانة الخليفة. كل هذه السلبيات كانت سابقة على الهزيمة، ممهدة لها، وكان لا بدّ أن تستمر وتتعمق بعدها ومن جرائها. ولم يكن انعزال الخليفة في قصره إلا اعترافاً ضمنياً بالعجز عن تدارك الخلل.

اعتلى يوسف الثاني المنتصر بالله كرسي الخلافة وهو ابن السادسة عشرة. وحكم عشر سنوات كانت بمثابة فترة هدنة وانتظار، كما لو كان الخصوم والأعداء يريدون أن يتحققوا من أن الدولة دخلت فعلاً عهد انحصار واحتضار. وما أن تحققوا بذلك حتى اندفعوا في سباق جنوني لاقتسام التركة فيما بينهم. وانطلاقاً من سنة 1223/620 تسارعت وثيرة الأحداث، وتتداعت أسباب التمزق والانحطاط. فعاشت مراكش أهوال قرطبة عند انهيار الخلافة الأموية، والقاهرة عند تفسخ حكم الفاطميين، وتكررت نفس الفصول من مسرحية تافهة مملّة. تربّع على كـرسي الخلافـة، قبل أن ينقـطع عقب عبد المؤمن، عشر خلفاء. لم يبد من بينهم بعض الهمّة والإقدام سوى اثنين: إدريس المأمون، وهو التاسع الذي حكم من 1227/625 إلى 1232/630، وولده علي السعيد الذي بويع سنة 1242/640 وتوفي سنـة 1248/646. . إلا أن محاولتهما، الشجاعة والجريئة، ذهبت سدى، إذ جـاءت متأخرة بعد أن اتسع الفتق، بل زادت الطين بلّة بعض المبادرات التي أقدما عليها.

إن أوضح وأخطر أسباب انحطاط دولة الموحدين هو الضعف الذي

لحق الجيش، إذ كان قوام الدولة. يقول الأخباريون ان الناصر اجتاز إلى برّ الأندلس بستمائة ألف محارب. تضخيم ومبالغة أم لا؟ المعتاد عندهم هو التقليل من عدد الجنود عند الهزيمة لتبريرها شيئاً ما. نلاحظ هنا بالعكس إصراراً عند الجميع على إثبات وفرة الجنود. ينقل الناصري عن سابقيه: «جازت قبائل العرب أولاً ثم قبائل زناتة ثم المصامدة ثم مغراوة وصنهاجة وأوربة وأصناف البربر ثم الموحدون والأغزاز والرماة ثم عبر هو في الحشية والعبيد» (ج II، ص 138). يصبح الجيش بهذه الضخامة، في تلك العصور وفي ظل التنظيمات التقليدية القديمة، مجتمعاً مرتحلاً، وكل ما يلحق به من منافسة أو خصام بعد الهزيمة يكون صورة مصغرة لما يلحق بالمجتمع ككل.
كانت القوة العسكرية (الشوكة) هي التي تموّل خزينة الدولة وتضمن سلامة وأمن واستقرار البلاد. غير أن القوة العسكرية لم تعد، في زمان الموحدين، مجرد نتيجة تتولد حتماً عن وفرة الجنود وتماسك نظامهم ووفائهم للأسرة المؤمنية وتشبثهم بالعقيدة التومرتية. أخذ الناصر كافة الاحتياطات، حسب ما يروى، ولم يقصر في أي أمر يعود إليه شخصياً كخليفة وكقائد، لكن ميزان القوى كان قد تغير في الأندلس، ولم يعد في صالح المسلمين، أندلسيين كانوا أو مغاربة. ومن أسباب التغيير إخفاق الحملة الصليبية في الشرق ونجاح الإسلام في صدّها وتوقيفها. في هذه الظروف تقاطر على الجزيرة الإيبيرية عدد كبير من فرسان النصارى. وقع ذلك بمعرفة البابا وتشجيع من سائر ملوك أوروبا الغربية. وفي الوقت الذي كانت تتكاثر فيه الجيوش المسيحية وتتوحد، تسليحاً وتنظيماً وتعبئةً، كان جيش الموحدين منقسماً على نفسه. كان الأشياخ يضمرون الحقد للأسياد أبناء عبد المؤمن،وزادت هذه القطيعة بعد 1223/620 عمقاً واتساعاً. استغلّ الأشياخ الوضعية الجديدة، فاستعادوا زمام الحكم وانتقموا من الوزراء أمثال ابن جامع. إلا أنهم لم يعودوا يكوّنون كتلة ملتفة حول رئيس له سابقة في الحركة مثل أبي حفص عمر الهنتاتي، المتوفى سنة 1175/571، أو أحد أبنائه، بل كانوا قد تفرقوا إلى جماعات صغيرة لا تتوحد إلا في دفاعها عن امتيازاتها. لهذا حاول المأمون أن يتحرر من تسلطهم على الدولة، وذلك بالتخلي نهائياً عن العقيدة التومرتية، أو بعبارة أدق، عما يميزها

في الأساس، أي اعتقاد عصمة المهدي. فأعلن سنة 1229/626، من أعلى منبر جامع مراكش، بأنه نبذ الباطل وأظهر الحق، وأنه أزال لفظ العصمة عمّن لا يثبت له عصمة، وأنه تبرأ ممن ضلّوا وأضلّوا «تبرأ أهل الجنة من أهل النار» (الحلل الموشية، ص 165)، ثم أمر بإلقاء القبض على أربعة آلاف من الأشياخ وإعدامهم. مهما تكن الدوافع والمرامي، فإن هذه التصفية قد حكمت على الدولة المؤمنية بالانقراض، عاجلاً أو آجلاً. جردتها من كل شرعية، فلم تعد طاعتها واجبة، خاصة وأن المأمون، رافع راية السنّة والجماعة، كان قد جاء من الأندلس بجيش مرتزق استعاره من ملك قشتالة على شروط لم يسبق أن صادق عليها أمير مسلم. توفي المأمون أواخر سنة 1232/629، تاركاً ولداً دون الأربع عشرة سنة. بايعه من بقي على قيد الحياة من الأشياخ، وأرغموه على إلغاء كل ما أقدم عليه أبوه. رضخ الأمير الجديد لكل ما طلب منه، دون أن يجني من ذلك أية فائدة تذكر، إذ لم يكن في استطاعة أي أحد أن يعيد إلى الدولة الموحدية التماسك الذي أضاعته من جراء أعمال المأمون.

بعد أن فقد الحكم شروط الصحة والثبوت، تهافت على الإرث عدد غير قليل من الطامعين. وكانوا في الغالب ينتمون إلى الجيش، إذ كان الجيش، كما قلنا، يعكس ويلخص بنية الدولة. من قويت شوكته وجبت طاعته، حسب قول الفقهاء.

كانت الدولة الموحدية، وهي في أوج قوتها، بحاجة ماسة إلى المزيد من الرجال بسبب استمرار المجابهة في الأندلس وفي إفريقيا. فاتجه الخلفاء إلى جماعتين تمرستا دائماً على المناوشة والنزال، نعني عرب بني هلال وزناتة بني مرين.

استقدم يعقوب المنصور أعراب المغرب الأوسط، أولئك الذين هزموا في معركتي 1152/547 و1187/583 وأنزلهم بسائط المغرب الأقصى: قبائل رياح في الهبط، وجشم في تامسنا. أما بنو مرين، الذين استجابوا منذ البداية لدعوة ابن تومرت وتحالفوا مع الدولة، فإنهم تدفقوا بكل حرية على شرق المغرب في اتجاه تازة وما وراءها. كان الأعراب، ونعني البدو الناطقين

بالعربية، وزناتة، ونعني البدو الناطقين باللسان البربري، يزودون الجيش بالفرسان. يركز الدارسون الغربيون، اعتماداً على ظاهر أقوال ابن خلدون وغيره، على الظاهرة البدوية، ويؤكدون أن البداوة كانت سبب إضعاف وتفكك الدولة الموحدية. هذا كلام لا يختلف عما قيل في شأن انهيار دولتي بني زيري وبني حمّاد. إلا أن المقارنة لا تستقيم. سقطت الدولة الصنهاجية في إفريقيا والمغرب الأوسط ضحية هجوم مفاجىء وسيل جارف، فلم تستطع مقاومته، في حين أن بني عبد المؤمن، وهم على رأس دولة «مصمودية»، استقدموا الأعراب بعد أن «مهدّوهم وطوّعوهم». وعوض أن يسحقوهم ويتخلصوا من شرهم أنقذوهم وأنعشوهم. فيذهب هنري تيارس إلى القول اِن عبد المؤمن وحفيده يعقوب تنكّرا بفعلهما هذا لامتهما وخانا مصالحها (ج II، ص 220 و335). لا يخفى ما في هذا الحكم من غلو وشطط، خاصة وأنه مبني على خطأ في التقدير. صحيح أن الهلاليين والمرينيين كانوا بدواً، ولكنهم كانوا قبل هذا وذاك حماة وجباة الدولة. قاموا بواجبهم عندما كانت الدولة ذات شوكة وسطوة، فلما ضعفت تهافتوا على الإرث، لا بصفتهم رعاة بدواً، لأنهم كانوا قد انفصلوا عن مشيعتهم تلك منذ زمان طويل، بل بصفتهم جنوداً، قواد جيش، شركاء في الهيئة الحكومية. حصل ما يشبه هذا عند انهيار الخلافة الأموية بالأندلس، واستقل بالحكم كل رئيس طائفة، ولم يكن أحد منهم من البدو الرعاة، لا دور في هذه المسألة للأصل والنسب، بل ما يؤثر في الأحداث هو الوظيف الذي تقوم به الجماعة المعنية داخل نظام الدولة. تنازع الأعراب وبنو مرين على السلطة، بعد أن هتك حجابها الشرعي، كعناصر مسلحة. في البداية كانوا جنود هذا السيّد أو ذاك من أبناء عبد المؤمن، ولم يرشحوا أنفسهم للملك إلا بعد حين. دخلوا إلى حلبة الصراع بكيفية سافرة عندما أصبح الحكم شاغراً بالفعل، عندما سقطت عنه حرمة الدعوة التومرتية. وهذا التطور الخطير جاء على يد أحد بني عبد المؤمن، من جراء تناقضات السياسية الموحدية نفسها.

كانت إفريقيا أول جزء انفصل عن الامبراطورية. ويمكن الجزم أن السبب كان هو استمرار مقاومة يحيى بن غانية، تماماً كما كانت ثورة الخوارج

سبب استقلال الأغالبة عن العباسيين. قلنا إن الشيخ عبد الواحد بن حفص كان قد أرغم الخليفة الناصر، سنة 1206/603، على قبول شروط ضمنت له الاستقلال بالسلطة في المنطقة التي عهدت إليه. لكنه توفي، سنة 1221/618، قبل أن ينجح في مهمته الأساسية، أي إلقاء القبض على يحيى. عندئذٍ اتفق أشياخ الموحدين على تقديم ابنه عبد الرحمن ليقوم مقامه. إلا أن الخليفة المستنصر لم يصادق على الاقتراح، لكي لا يشجع التوجه الواضح نحو الاستقلال. فاختار عمّ أبيه، إدريس بن يوسف، ولياً على إفريقيا. لم يوفق هذا الأخير في مهمته، وكذا ولده عبد الرحمن من بعده، فعاد الخليفة العادل وولّى، سنة 1223/620، أحد الحفصيين، وهو عبد الله بن عبد الواحد. فألقى هذا بمهمة مطاردة ابن غانية على كاهل أخيه أبي زكريا، الذي كان عاملاً على قابس. بعد خمس سنوات تسلم أبو زكريا السلطة بموافقة أشياخ الموحدين. أخذ الأمور بحزم، فحالفه الحظ حيث استطاع، سنة 1233/631، أن يلقي القبض على الثائر يحيى بن غانية. عند ذاك انقادت له كل إفريقيا، في الوقت الذي كانت سلطة الخليفة في مراكش تضمحل يوماً عن يوم. لم يتبع أبو زكريا أوامر المأمون، ولم يتبرأ من عقيدة المهدي، بل اتجه اتجاهاً معاكساً، وأسقط اسم الخليفة من خطبة الجمعة، ثم أمر بأن يكون الدعاء للمهدي. ومثلت هذه المبادرة أول خطوة على طريق الاستقلال، بل المطالبة بالخلافة. ونرى في هذا التصرف كيف طرح عملياً مشكل وراثة السلطة بعد انقطاع الدعوة التومرتية وتجريد الدولة من كل صفة شرعية. أول جماعة استغلت هذا الفراغ الشرعي كانت أسرة أبي حفص، التي لم تنفك تنافس أسرة عبد المؤمن على النفوذ، أي دخل هنا لبداوة الأعراب أو زناتة؟ مرت أربع سنوات، وزاد أمر الخلافة في مراكش تدهوراً. فحول أبو زكريا الخطبة إلى اسمه. عندئذٍ بايعه سكان إشبيلية، وسبتة، وتلمسان، بل مكناس سنة 1244/642. كان هذا التطور الخطير، المنذر بقرب انتقال الخلافة من مراكش إلى تونس، ومن آل عبد المؤمن إلى آل أبي حفص، هو ما دفع من بقي من الموحدين بمراكش إلى الالتفاف حول علي السعيد عندما قام بآخر محاولة جدّية لاستعادة السلطة.

بعد إفريقيا انفصلت الأندلس عن دولة الموحدين وسقط معظمها في أيدي النصارى. عرفت من جديد حالة الفوضى والتمزق التي عمتها بعد انحلال حكم المرابطين، ومن قبل، بعد انهيار الخلافة الأموية. استقل كل سيد بأمره على ما بيده وتحت نظره، ثم ثار الأندلسيون على الأسياد وبايعوا رؤوساءهم، ثم بدأت المناوشات بين هؤلاء الرؤساء الأندلسيين. فاستغاث بعضهم بمن يليه من ملوك النصارى مقابل اداء اتاوة سنوية والاعتراف بولاء أدّى إلى الاستنزال والتسليم.

وكان أول من شَقَّ عصا الطاعة أعضاء الأسرة المؤمنية نفسها. عندما بايع الأشياخ، في مراكش سنة 1223/620، عبد الواحد ابن الخليفة الناصر، رغماً عنه، تقاعد عن البيعة عمّه عبد الله (الملقب بالعادل)، الذي كان والياً على مرسية. يقول الأخباريون ان من دفعه إلى هذا العمل، الذي كان في نظرهم بداية الداء العضال، هو وزيره ابن يرجان، وكان حسب قولهم لا يفتأ يحيك الدسائس. رشحّ عبد الله نفسه للخلافة، فبايعه أخوه إدريس حاكم قرطبة، وعلى حاكم غرناطة وأخوه أبو موسى حاكم مالقة، وابن عمّه عبد الله البياسي المتولي أمر جاين. إلا أن أخ البياسي رفض وانتهى بإقناع أخيه عبد الله بالعدول عن البيعة. ثـار الإثنان عندئذٍ واستنجدا بملك قشتالة. أمام هذا الوضع قرر العادل أن يعبر إلى مراكش، تاركاً مسؤولية إخماد ثورة البياسي لأخيه إدريس (الخليفة المأمون فيما بعد). وصل العادل إلى مراكش ولم يساعده الحظ. لم يجد من القوة ما يثبت به دعواه، فلقي حتفه دون الوصول إلى مبتغاه. كان ذلك سنة 1217/624. لم يرتدع إدريس بإخفاق أخيه، ولم يبايع الخليفة الجديد، يحيـى المعتصم، بل قرر الانتقام لأخيه العادل واستغاث بدوره بالقشتاليين سنة 1229/626. قصد المغرب مدعماً بجيش النصارى، فلم يكتب له النجاح، بطبيعة الحال. مثلت هذه الأحداث فترة أولى في مأساة انحلال حكم الموحدين. تلتها فترة ثانية تميزت بظهور أبناء وحفدة ملوك الطوائف، كبني هود وبني مردنيش. اتفق رأي الأندلسيين على طرد الموحدين من الجزيرة، كما لو كانوا مجرد دخلاء متسلطين على الحكم، خاصة بعد أن فشا التقاتل بينهم واستعان بعضهم على بعض بجنود

النصارى. انتهى حكم الموحدين رسمياً في الأندلس سنة 1230/628، واعترف أصحاب الأمر فيها، كل في دائرة نفوذه الفعلي، إما بالخلافة العباسية، قبيل سقوط بغداد بأيدي التتار، واما بالخلافة الحفصية. وفي هذا الخبر نفسه دلالة واضحة على حالة الضعف والتمزق التي كان يعيشها العالم الإسلامي في ذلك التاريخ، وهو يواجه مسيحية غربية في طور نهضة وتوسع وتوحيد. يمكن القول إن الأمراء الأندلسيين هم الذين فتحوا الباب، بانقساماتهم وثوراتهم المتوالية وبعض تصرفاتهم المشينة، إلى توسع الممالك النصرانية. كانت الحالة قد انعكست بين الجاليتين، المسيحية والمسلمة، في الجزيرة الإيبيرية. قد يجد القارىء ملاحظات شبيهة بما سبق عند المؤرخين الغربيين حين يتعرضون لفتح طارق بن زياد، أو حملات المنصور العامري، أو انتصارات المرابطين والموحدين في بداية أمرهم. انقلبت الآية بانقلاب الأوضاع، فيعلق صاحب الحلل الموشية: «سبحان من لا يبيد ملكه ولا ينقطع سلطانه» (ص 171).

حصل هذا في الأطراف، ونلاحظ بالمناسبة سكوت الأخباريين عن غرب الصحراء، ما وراء سوس الأقصى، كما لو كانت المنطقة قد استقلت منذ زمن بعيد، أو قد فرغت من سكانها، فلم تعد فيها سلطة تستحق أن يتقاتل عليها المتنافسون. أما في قلب المملكة، فبقدر ما طال وتجدد النزاع بين بني عبد المؤمن، بقدر ما اتسع دور الجماعات التي كانت تكوّن الجيش الأصلي، نعني أعراب بني هلال، حراس الطريق السلطاني الواصل بين فاس ومراكش، وزناتة بني مرين المسيطرين على الطريق الواصل بين مكناس وتازة والمغرب الأوسط، وزناتة بني عبد الواد الزيانيين، أسياد الطريق المؤدّي إلى إفريقيا. . كانت كل جماعة تمثل قوة عسكرية وسياسية داخل النظام الموحدي. كانوا الحماة، وكانوا الجباة، منذ أواسط الدولة. كانوا إذن الوسطاء بين السكان والحكام. أما بنو هلال فقد تفرقوا شيعاً، كل شيعة في خدمة أحد المرشحين لتقلّد الخلافة. منعهم هذا التمزق، وكذلك عددهم القليل، من التطلع إلى الاستقلال بالحكم لأنفسهم. وأما بنو مرين فإنهم كانوا، بالعكس، قد توحدوا منذ بداية الأزمة الموحدية وراء قائدهم، واستقلوا بما كانوا يجمعون من

جبايات (الاستقصاء، ج II، ص 220). فكانوا مهيئين بالفعل لتولّي السلطة في حالة انهيار الحكم الموحدي وانقراض الدولة المؤمنية. ساعدهم على تحقيق طموحاتهم موقعهم الوسط بين بني هلال غرباً وبني عبد الواد شرقاً.

فعل بنو عبد الواد ما فعل بنو مرين قبلهم. اجتمعوا حول قائد مقتدر، ثم خدموا هذا السيد أو ذاك من بني عبد المؤمن المرشحين للخلافة، حسب الظروف وما تمليه عليهم مصلحتهم الوقتية، قبل أن يعلنوا استقلالهم بالأمر. كانت القيادة في البداية لآل مطهّر من بني عبد الواد، بسبب تألق نجمهم وتمييزهم عن غيرهم أيام الخليفتين عبد المؤمن ويوسف. تمّ الإجماع سنة 1230/627 على تقديم أحدهم وهوجابر بن يوسف. فعمل على تقوية وتركيز سلطته في وجه الحكم الموحدي، ولكنه لم يتم له كل ما أراد. وحصل نفس الأمر لابنه الحسن ولعمّه. فتقدم للصدارة أبو العزة بن زيان، إلا أن آل مطهر لم يعترفوا بنفوذه. تحارب الفريقان وأثناء إحدى المناوشات قتل أبو العزة سنة 1235/633. فخلفه أخوه يغمراسن. إلى ذلك الحين كانت السيادة الموحدية لا تزال قائمة في المغرب الأوسط، ولم يكن أحد يطعن فيها، إلى أن قرّر يغمراسن نقل ولائه من المؤمنيين إلى الحفصيين، محاولة منه لإظهار رغبته في الاستقلال بالسلطة. عندما قصده الخليفة السعيد لإرغامه على الرجوع إلى الجادة وأخفق إخفاقاً ذريعاً، إذ هزم جيشه ونهبت محلته وقتل وهو محاصر لتلمسان سنة 1248/646، صفا الأمر لبني زيان في غرب المغرب الأوسط.

في نفس الوقت كان بنو مرين يتبعون نفس الخطة في شمال المغرب الأقصى، فوصلوا إلى النتيجة نفسها. كانوا قد كشفوا عن عصبيتهم، وأبانوا عن شوكتهم، سنة 1216/613 عندما ألحقوا هزيمة منكرة بوالي الخليفة على مدينة فاس. فاعتمد الخليفة على بني هلال، وحرضهم على الانتقام منهم وردهم إلى الطاعة. كانت الدولة المؤمنية لا تزال تتمتّع بقدر غير قليل من الهيبة، فراجع بنو مرين نفوسهم، وتظاهروا بالخضوع والانقياد. لكن جماعة منهم خالفت، وتعصبت بزعامة أحد أشياخهم، هو عبد الحق بن محيو. ثم لا زالت تقاوم جنود الخليفة وتنتصر عليهم في كثير من المجابهات. وعندما مات عبد الحق خلفه ابنه أبو بكر، فسار على نفس النهج بكثير من المثابرة

والذكاء، مستغلاً كل فرصة سانحة ليتوغل في أرض الغرب ويفرض سلطته على السكان بعد طرد بني هلال الذين يتكلمون باسم الخليفة، وهكذا استطاع أن يستولي سنة 1238/636 على مدينة مكناس، ذات الموقع الاستراتيجي الممتاز. فعاد في مقدور الأمير المريني أن يقطع، متى شاء، العلاقات بين الشمال والجنوب، بين فاس ومراكش. ثم استغل الأزمة الناتجة عن قرار المأمون بالتخلي عن عقيدة المهدي ليعلن بكيفية غير مباشرة أنه أصبح أحد المرشحين لاستلام إرث الموحدين. اعترف بخلافة أبي زكريا الحفصي. كان الاعتراف يعني من جهة أن بني حفص أصبحوا الورثة الشرعيين للدولة الموحدية، ومن جهة أن المطلوب منهم هو إضفاء الشرعية على سلطة بني مرين. توقف الزحف المريني في نفس الظروف التي توقف فيها الزحف الزياني، أثناء خلافة على السعيد ومحاولته الجريئة لتدارك الأوضاع. وبعد إخفاق المحاولة، أعاد بنو مريـن الكرّة وضموا مجموع شمال المغرب إلى سلطتهم، خاصة بعد أن آلت الدولة الموحدية إلى عمر المرتضى، الذي كان «ينتمي إلى التصوف والزهد والورع وتسمى بثالث العمرين» (الاستقصا، ج II، ص 232)، والذي حكم بالاسم فقط من سنة 1248/646 إلى 1267/665، مغمد السيف مائلاً إلى الهدنة حسب عبارة ابن الخطيب.

ثم ساءت الأحوال وانفصلت منطقة سوس عن مراكش، كما انفصلت سبتة عن سلطة فاس. فرأى المرتضى أن الوقت حان ليتحرك ويظهر شيئاً من الهمّة. فقام بآخر محاولة لإعادة الأمور إلى نصابها. لكن بني مرين كانوا له بالمرصاد، فهزموه شر هزيمة. فعاد يائساً إلى مراكش واعتصم بها. عندئذٍ لم يبق أمام بني مرين مناهض إلا أعراب بني هلال. فتصدى لهم يعقوب بن عبد الحق، الذي كان قد خلف أخاه أبا بكر سنة 1258/656. استولى على بسائط تامسنا، ثم واجه من تبقى من الموحدين وفرسان بني هلال على ضفاف أم الربيع سنة 1262/660، وسحقهم في وقعة أم الرجلين (الاستقصا، ج II، ص 230)، قبل أن يقصد العاصمة مراكش ويحاصرها. بلغ اليأس من المرتضى، الذي وجد نفسه بين نارين، ثورة سوس وحصار بني مرين، إلى حدّ أنه عرض على يعقوب أن يدفع له أتاوة سنوية ان هو رفع الحصار. تم

الاتفاق مبدئياً على هذا الحلّ الذي لم يكن سوى حل مـؤقت. غير أن أحد حفدة عبد المؤمن، المسمى إدريس أبي دبوس، ثار على المرتضى واستغاث بالأمير المريني الذي أجابه لما أراد على شرط أن يتنازل له على نصف ما يمتلك بعد اعتلائه كرسي الخلافة. لم يكن أبداً في نية أبي دبوس الوفاء بوعده، بل سرعان ما تطلع إلى توسيع رقعة سلطانه على حساب حليفه المريني. فعاد يعقوب وحاصر مراكش من جديد. حاول أبو دبوس إلهاءه بتحريض يغمراسن عليه، لكن المحاولة باءت بالفشل واستطاع يعقوب أن يتغلب على الزياني وأن يدخل منتصراً إلى مراكش سنة 1269/668. قتل أبو دبوس الذي كان تلقب بالواثق بالله، وهرب من بقي بمراكش من أشياخ الموحدين، وهرب معهم إسحاق أخ عمر المرتضى، وهـو آخر الخلفـاء المـوحدين، إلى ربـاط تينملل. ألقي القبض عليه وعلى من معـه سنة 1275/674، فسيقوا إلى مراكش وقتلوا عن آخرهم. وبذلك «انقرضت دولة بني عبد المؤمن من الأرض، وذهبت محاسن مراكش يومئذٍ بذهـاب دولتهم» (**الاستقصا**، ج II، ص 234). صفا الأمر لبني مرين ولم يبق لهم إلا أن يختاروا إسماً يدل على تمام الإمارة والاستقلال بالسلطة. ولاختيار الاسم أهمية كبرى في الإسلام لما له من دلالة على العقيدة الرسمية.

طال احتضار الدولة الموحدية، ورافقه من مظاهر الخسّة والدناءة واللؤم ما يلازم عادة نهاية الدول. بيد أن لهذه التطورات المخزية دلالة، وهي أن الضعف كان عاماً. لحق السلطة المركزية ومناوئيها على حدّ سواء. أتى الموحدون، وقبلهم المرابطون، وقبلهم الفاطميون، من خارج الدولة القائمة، بعزائم جديدة وقوى فتية، فأسسوا دولاً مستحدثة بكل معنى الكلمة. أما ما نراه في أواخر حكم بني عبد المؤمن، فهو تنافس بين عنصار الدولة القائمة ذاتها. فغلبة جماعة على أخرى مسألة نسبية، ويجوز القول ان السلطة انفلتت من أيدي الموحدين أكثر مما انتزعت منهم انتزاعاً. وهذه ظاهرة جديدة في تاريخ المغرب، تلقي الضوء على كثير من الحوادث اللاحقة.

ولكي لا نخطىء التقدير يجب أن نتذكر أن التأليف التاريخي الرسمي بدأ في بلاد المغرب أثناء تلك الفترة بالذات. قبل ذلك العهد كانت الأحداث

الجارية في المنطقة تلحق تلقائياً بتواريخ الشرق أو بتواريخ الأندلس، فيروي أخبار المغرب غير أهله. وحتى التاريخ الرسمي الموحدي، فإنه انحلّ بـالتلخيص والتحويـر في التاريـخ الرسمي الجـديـد. هـذه نقـطة تتعلق بالأسطوغرافية نؤكدها كلما سنحت الفرصة (انظر للمؤلف مفهوم التاريخ، ج I، ص 97). عمد الأخباريون وكتاب الدواوين في كل واحدة من الدول التي اقتسمت الأمبراطورية الموحدية (المرينية، الحفصية، الزيانية، النصرية) إلى تضخيم أعمال مؤسسيها الأوائل، وبالتالي أطنبوا في تصوير وقائع تافهة، لقاءات ومناوشات حقيرة،وجعلها أطوار حروب ملحمية. لا بدّ من التمييز بين الأسلوب الفني، العالي في غالب الأحيان، والمادة الموصوفة. كل ما يرويه أولئك الكتاب الموهوبـون مثل ابن عـذاري وابن أبي زرع وابن الخطيب ويحيى بن خلدون وابن أبي دينار، الخ، عن حروب زناتة وبني هلال، وحروب بني مرين وبني عبد الواد وبني حفص، حروب هؤلاء ومتأخري بني عبد المؤمن، تتلخص في تنافس وتسابق على الاقطاعات، أي على الوظائف والمغارم المفروضة على سكان المدن والأرياف. وإذا ما طال التنافس بدون تحقيق أي نصر ساحق لأي من المتنافسين، فلأن الأمر كان يهم فقط الهيئة الحاكمة، كما أوضحنا، وبقي السكان يتفرجون، لا يعنيهم في شيء أن يكون المتولّي للجباية هلالياً أو مرينياً أو زيانياً. إن انقسام الجيش، والمخزن بعامة، لا يدلّ دلالة قطعية على انقسام المجتمع. أو على الأقل لا يدل على نفس الانقسام. لو لم تكن الحالة على ما ذكرنا لما قرأنا عند الناصري، نقلاً عن أخباريين سابقين. ما يلي: «وكان في أيامه (أي المرتضى) رخاءً مفرطاً لم يرَ أهل مراكش مثله». (م. سا. ص 232). يسوق الناصري هذا الخبر بعد أن أفاض في ذكر الفواجع التي لحقت بالخليفة البئيس، المهادن الوديـع. لا يُتصور أن يكون قد غفل عن التناقض بين الخبرين، أهوال الحروب من جهة والرخاء من جهة ثانية. قد يقال إن الرخاء المذكور ارتبط، في صلب الخبر، بورع وزهد المرتضى، وإنه يحتوي على مغزى فلسفي وديني. لكن هذا المغزى لا يتصور تحقيقه إلا في إطار فصل شؤون الجيش عن شؤون السكان.

قلنا إن السلطة الموحدية انحلت من ذاتها: أفلست العقيدة التومرتية وتمزق الجيش إلى فرق متناحرة، في حين أن الوضع الاقتصادي كان غير ملائم والمحيط الخارجي مليئاً بالأخطار.

انهارت الأمبراطورية لأن القلب والمركز، المغرب الأقصى، قد ضعف وتهلهل، زراعياً وتجارياً. لا مسوغ لاستقدام بني هلال واصطناع بني مرين سوى أن بسائط الهبط وتامسنا لم تحافظ على ما وصفها بها الرحالة من عمارة ونشاط وساعة حال. قد يكون الباعث على السياسة المؤمنية إزاء الجماعتين المذكورتين هو تعمير تلك المناطق لإنعاشها وجعلها من جديد قاعدة الدولة. إلا أن هذه كانت في حاجة إلى جنود وإلى عمال منتجين في آنٍ واحد، فمال جميع المستقدمين إلى العسكرة، وتركوا الزراعة والتجارة تنحطّ أكثر فأكثر. أشرنا سابقاً إلى الدور الثانوي الذي لعبه الجنوب في تاريخ الموحدين، عكس ما كانت عليه الحال عند قيام دولة المرابطين، واستخلصنا أن التجارة الصحراوية، ذات المنافع الكثيرة والمتنوعة، ربما تناقصت في ذلك العهد إلى حدّ النضوب، أو ربما تحولت إلى جهة أخرى غير المغرب.

وإذا كان هذا هو وضع المركز، فمن الواضح أن الحرب في الأطراف، الأندلس وإفريقيا، كانت من منظور الدولة، ضرورة ملحة. لا يمكن الاعراض عنها أو التهاون في شأنها، إذ بدون ما يصاحبها من مغانم وفيء يستحيل تمويل الخزينة، وبالتالي تجهيز الجيش والبحرية، وإسكات أشياخ الموحدين، واصطناع الحاشية. تحسنت أحوال المركز باستغلال الأطراف، فبمجرد ما أحدقت الأخطار بالأطراف، وعاد الدفاع عنها مكلفاً، بدأ أمر الموحدين في تراجع أدّى بالتدريج إلى الانقراض.

ارتبطت هيبة الدولة بانتصاراتها على ساحة القتال. لكن الحروب في الأندلس أصبحت سجالاً. ثم لم يلبث ميزان القوى أن تحول لصالح النصارى. تحسن سلاحهم، وتطورت قواعد تعبئتهم. ثم، فوق هذا وذاك، استطاعت الكنيسة أن توحد كلمتهم على هدف واحد، وهو طرد الإسلام من الجزيرة. هذا في وقت اتسعت رقعة الخلاف بين الموحدين والأندلسيين.

كانت عقيدة ابن تومرت تهدف إلى «التوحيد» بمعنييه: توحيد الخالق وتوحيد الجماعة، فإذا بها تتحول إلى سبب تشتت وافتراق. وكان إخفاق الموحدين في هذا الميدان أصل كل الإخفاقات الأخرى. لم يتقبل الجمهور عقيدة الموحدين عن طواعية وإقناع، بل ما ساعد على نشرها في البداية، الندب إلى التقوى والورع والزهد، انفصل عنها بعد حين ليأخذ اتجاهاً معادياً لأي سلطة (انظر سيرة ابن العربي الحاتمي). مهما يكن فهمنا وتأويلنا لانتشار الحركة التصوفية في أرض المغرب، فلا يسعنا إلا أن نعترف أنها نظمت حياة المجتمع خارج قواعد الدولة الموحدية.

فقدت السلطة على التوالي قوة السلاح (الشوكة) وقوة الإقناع (الشرع)، فعادت تتحرك في فراغ. بدأت تنحلّ مع أن خصومها لم يتسرعوا للإجهاز عليها، إذ لم تكن لهم عقيدة جديدة، جاهزة مهيأة، ولا قوة جديدة. لم تقم دولة بني مرين، أو دولة بني زيان، على دعوة، كالمرابطين أو الموحدين، بل قامت على أنقاض السلطة الموحدية بعد انحلالها وتفتّتها. لا يجب أن ننخدع بلغة المؤرخين، وهم من عصر ما بعد الموحدين. فلئن تكلموا على الدولة اللمتونية والدولة المصمودية (واضعين القبيل موضع العقيدة)، فلأنهم كانوا متأثرين بمنطق العهد المريني/ الزياني، منطق دولة غير مسبوقة بدعوة إلى عقيدة معينة. ولهذا السبب بالضبط حظي بنو مرين وبنو زيان بعطف وولاء الفقهاء. لم يحاولوا فرض اختيارات خاصة بهم في مجال العقيدة أو الفقه، بل تركوا كل ذلك للفقهاء. قرّبوهم وطلبوا منهم المشورة والإرشاد. أمحت بذلك محاولات ابن تومرت وابن ياسين، وعادت الأوضاع إلى أيام مغراوة، في ظروف جديدة. فجاء الكلام، طبيعياً، غريزياً، على عهدين زناتيين.

قيل ان الموحدين أنهكوا قواهم وأهدروا طاقات المغرب، الأقصى بخاصة، في جهادهم فوق أرض الأندلس (انظر كلام هنري تيراس). من يقول هذا يدخل في تاريخ الموحدين ما ليس فيه، ما لا يمكن أن يكون فيه. كان الجهاد وجهاً من وجوه الدعوة. يدل على ذلك الحيز المهم المخصص للجهاد في كتاب المهدي بن تومرت، ولا فرق في هذا الميدان بين الأندلس،

وإفريقيا والمغربين. لم يتصور أحد من خلفاء الموحدين أن له الخيرة، وإن كان له أن يختار الوقت والمكان. ثم على فرض أن التخلص من شؤون الأندلس كان أمراً وارداً آنذاك، قابلاً للتحقيق، ماذا كانت تكون النتائج بالنسبة للمجتمع المغربي وتقدمه الحضاري؟ هل كان يستطيع المغرب، الأقصى بالذات، أن يخرج من قوقعته، وهو الموجود في طرف المعمور في تصور الأقدمين؟ في عبارة أولئك الأقدمين، لولا الأندلس هل كان يذكر المغرب؟ هل كان يكتب له أن يكتسب أنماطاً جديدة من الإدارة والتعبير والتعبّد، كل ما جعله فيما بعد صاحب شخصية متميزة؟.

كُتب تاريخ المغرب على الورق أيام بني مرين، ولكنه كتب على أرض الواقع أيام بني عبد المؤمن.

الفصل التاسع

انهيار الوحدة القسرية

توزيع الإرث الموحدي

بقيت راسخة في أذهان المغاربة ملحمة الموحدين رغم نهايتها المخزية. ولا أدلّ على افتتانهم بها من المحاولات المتوالية لإحياء وحدة الامبراطورية المؤمنية بعد انهيارها. انتهت تلك المحاولات بالإخفاق لانعدام الوسائل ولأن الظروف العامة لم تكن مؤاتية.

تجزأت المنطقة إلى مغارب ثلاثة، تقريباً على الصورة التي نعرفها اليوم. إلا أن كل دولة من الدول الثلاث تضايقت من حدودها، فتجاوزتها مراراً، لتتوسع شيئاً ما على حساب جارتها، وإن عجزت أن تحقق هدفها الأسمى، إحياء الأمبراطورية. دولة واحدة، المرينية، اقتربت من تحقيق الهدف، ولما أخفقت بدورها، قبرت فكرة الوحدة بصفة نهائية.

تحقق أثناء القرن XIII/8 توازن في غرب حوض المتوسط بين الدول الإسلامية من جهة، والدول المسيحية من جهة ثانية. فعرفت المنطقة مستوى من تقارب والتداخل جعل البعض يظن أن اقتسام الحوض بين المسلمين والنصارى على قدم المساواة أمر ممكن على المدى الطويل. وانتظمت بالفعل المبادلات وتنوعت. نشطت الديبلوماسية وكذلك التجارة. بل يمكن اعتبار الارتزاق، ظاهرة عادية في ذلك العصر، كاحدى نتائج التوازن المذكور، إذ المرتزق يتاجر بمهنة يتقن أسرارها، فيضعها رهن إشارة من يؤدي عليها الثمن المطلوب دون أن يلتفت إلى هويته الدينية. دام هذا الوضع إلى

أن انبعث الحماس الصليبي من مرقده، فانقلب ميزان القوى من جديد، لغير صالح دول المغرب.

من شارك في وقائع ذلك العصر؟ من الجانب المسيحي: البورتغال، قشتالة، الأرغون، بيزة، جنوة. ومن الجانب الإسلامي: غرناطة، فاس، تلمسان، تونس. فيما يخص الممالك المغربية عرفت كل من الحفصية في تونس، والمرينية في فاس، فترة ازدهار وتوسع، في حين أن الزيانية، في تلمسان، لم تزدهر وتستقل إلا في حالة ضعف الأولى أو الثانية.

I

بنو حفص، بنو عبد الواد، بنو مرين

نميز فترة واضحة المعالم تمتدّ من سنة 1229/624، التي نبذ فيها المأمون عقيدة ابن تومرت واستغل أمير إفريقيا الحفصي الفرصة لإعلان استقلاله، إلى سنة 1358/759، تاريخ وفاة السلطان المريني فارس المعروف بأبي عنان والملقب بالمتوكل[1]. وداخل الفترة المذكورة نميز حقبة تألق فيها نجم بني حفص، فسيطروا على المنطقة المغربية كلها، وحقبة توازن بين الممالك الثلاث المتواجدة في أرض المغرب، وأخيراً حقبة سيطرة مرينية.

احتلت دولة بني حفص مركز الصدارة بعد انهيار سلطة بني عبد المؤمن لأسباب دينية أكثر منها سياسية أو عسكرية. منذ البداية اعتبر الأمير الحفصي نفسه وارثاً للخلافة الموحدية، ولم يكن دعياً في ذلك. لعب أبو حفص عمر الهنتاتي دوراً لا يقل أهمية عن دور عبد المؤمن الكَومي في نشر الدعوة التومرتية. وبعد قيام الدولة الموحدية اقتسمت الأسرتان بالتساوي المناصب العليا، المدنية والعسكرية، في المغرب وفي الأندلس. لما تخلّى أحد حفدة عبد المؤمن عن العقيدة، التي تأسست من أجل نشرها الدولة، حق لأحد أبناء أبي حفص أن يرث ما تبقى من الدعوة والدولة. هذا هو الواقع التاريخي، وهو واضح، فلا حاجة إذن إلى الرجوع إلى الوراء وذكر اتفاق سرّي بين عبد المؤمن وأبي حفص عقب موت المهدي، إذ يبدو أن كلام الأخباريين في هذا الصدد مجرد صدى وترديد لأقوال سابقة عما جرى بين أبي بكر وعمر. فلا حجة فيه على واقع.

---

(1) عكس ما يفعل الأخباريون، فإني أعطي أسماء الملوك بكيفية منتظمة على الشكل التالي: الاسم (فارس أو علي)، الكنية (أبو عنان أو أبو الحسن) ثم إذا اقتضى الحال اللقب (المنصور أو المتوكل).

ومن المؤشرات على اقتسام السلطة والنفوذ في صدر الدولة بين الأسرتين أن الخليفة الناصر استشار عبد الوهاب الحفصي قبل الجواز إلى الأندلس سنة 1212/609 (الاستقصا، ج II ص 196). لم يأخذ برأيه، ولكنه شعر بوجوب الاستشارة قبل أن يتخذ قراراً كان يعلم أنه في غاية الخطورة.

ورغم كل ما ذكرنا لم يتسرع الحفصيون، بل أظهروافي البداية كثيراًمن الحيطة والاحتراز، وذلك راجع بدون شك إلى نفوذ الأشياخ ومتانة العلاقات التي كانت تربط من كان منهم في إفريقيا ومن بقي في مراكش. أثناء السنوات التي تعارضت فيها دعاوى إدريس المأمون ويحيى بن الناصر خُطب في إفريقيا باسم المهدي وخلفائه الراشدين، إلى غاية 1237/634عندما ظهر يحيى بن عبد الواحد الحفصي (أبو زكريا الأول) وقويت شوكته، فأمر بأن تحول الخطبة وتكون باسمه. ومع هذا لم يرشح نفسه للخلافة صراحة. لكن بما أنه كان، من الوجهة النظرية، أقوى المرشحين، بايعه سكان قواعد الأندلس، وكذلك سبتة ومكناس. استغلّ يحيى هذه التطورات فأحيا إفريقيا الزيرية. إنقاذ له الجنوب بعد وفاة ابن غانية سنة 1233/631، فاتجه نحو الغرب واستولى على قسنطينة، ثم على بجاية، ثم جزائر بني مزغنة. وكان أمير تلمسان يغمراسن بن زيان قد عبّر عن رغبته في القيام بدعوته والتحالف معه ضد صاحب مراكش. فأصبحت تلمسان سنة 3/640 - 1242 بمثابة ولاية حفصية. وهكذا أصبح يحيى الأول أقوى ملك في بلاد المغرب. وكان قد ورث عن الأمراء الزيريين والحماديين الأوفاق التي أبرموها مع رؤساء الموانىء الإيطالية، كالبندقية وجنوه وبيزه، ومع ملك الأرغون. فقام بتجديدها. استفاد ابنه وخلفه، محمد أبو عبد الله، الذي حكم من 1250/648 إلى 1277/675، من هذه الأعمال والانتصارات، فطاقت نفسه إلى الإمارة العامّة، فتلقب بالمستنصر بالله. ثم سقطت بغداد سنة 1258/658 بين أيدي التتار، وانقرضت خلافة بني العباس، فبادر شرفاء مكة بمبايعة الأمير الحفصي بالخلافة سنة 659، وحكام مصر المماليك في السنة التالية. لم يدم هذا الوضع إلا مدة قصيرة جداً، إذ عمد السلطان بيبرس سنة 1261/661 بإحياء الخلافة العباسية بالقاهرة، حيث استمرت، ولو بالاسم فقط، إلى أن دخل السلطان سليم

العثماني القاهرة سنة 1517/923. يبقى أن سليل أسرة بربرية من الأطلس بويع بالخلافة على مجموع الأمة الإسلامية. وهو أمر لم يتسنّ لعبد المؤمن ولا لأحد من بنيه. صحيح أن أبا حفص كان يرفع نسبه إلى عمر بن الخطاب، كما كان يرفع ابن تومرت نسبه إلى علي وفاطمة، وأن الخلافة ذاتها كانت قد فقدت، ومنذ قرون، كل شوكة ونفوذ فعلي، ويوضح ابن خلدون أن المبايعة كانت بسبب فراغ الميدان من أي منافس. إلا أن المستنصر استفاد أيما استفادة من هذه الشهرة المفاجئة على النطاق المحلّي. يقول الناصري: «ولما عزم السلطان يعقوب على منازلة مراكش كتب إلى أبي عبد الله محمد المستنصر بالله يخبره بذلك ويستمدّه حتى كأنه نائب عنه لا غير». (ج III ص 28) ونقرأ عند الزركشي: «وفي سنة 1269/668 قرئت بيعة صاحب المغرب الأقصى ابن يوسف يعقوب على المولى المستنصر». وتقاطرت على الحاضرة الحفصية السفارات من كانم وبورنو سنة 1257/655، ومن النرويج سنة 1212/661. يبدو أن مدينة تونس عرفت في تلك الفترة اتساعاً كبيراً، وازدهاراً مادياً وأدبياً ملحوظاً. وقد يكون هذا هو السبب الذي دفع ملك فرنسا لويس التاسع إلى اختيارها هدفاً لحملته الصليبية سنة 1269/668، لاعتقاده أن انهزام المستنصر، أو تنصيره، يعني اندحار الإسلام كله. كانت الحملة على أتم الاستعداد والتصميم، وأوشك الجيش أن يدخل تونس، لولا الخسارات الجسيمة التي لحقته من جراء وباء الطاعون. فشلت الحملة آخر الأمر، فزاد هذا الفشل، الذي لم يكن يعني انتصاراً حقيقياً للجيش الحفصي، من سمعة المستنصر. وانتهت المواجهة بحلّ توفيقي قبل بموجبه المستنصر أن يضاعف ما كان يؤديه سنوياً لحكام صقلية، حلفاء الفرنسيين، ما يسميه الأخباريون المسلمون غرامة ويعتبره النصارى أتاوة تدل على نوع من التبعية. وقبل الأمير الحفصي لذلك أن يجدد الضمانات التقليدية التي كان يتمتع بها تجار صقليا وفرنسا والنافار. عندما توفي المستنصر سنة 1277/675، وخلفه ولده يحيى الملقب بالواثق، كانت الأوضاع قد تغيرت رأساً على عقب. ويرمز إلى ذلك قرار السلطان يعقوب المريني بقطع الدعوة إلى الحفصيين لأول أمره كما يقول الأخباريون. دخلت مملكة بني حفص عهد تمزق وانحطاط، مما رجّح كفة

بني مرين وأظهرهم بمظهر أصحاب السلطة العليا في مجمـوع المغرب الإسلامي.

واجه بنو مرين مدة نصف قرن، أي إلى غاية 1269/668، عدة منافسين. حاربوا في نفس الوقت، أو على التوالي، زناتة بني زيان وعرب ريـاح المستقرين ناحية الغرب، ثم جنود الموحدين المعززين بمرتزقة النصارى. وبالطبع تحالف يغمراسن مع الموحدين محاولاً بذلك تثبيت استقلاله. ساعد الخليفة علي السيعد ومكّنه، سنة 1244/642، من الدخول إلى مكناس قاعدة بني مرين، ثم شجع وساعد بشتى الـوسائـل أبا دبـوس. وهذا الـوضع العسكري، المقعد والمهـزوز، يفسّر إلى حـدّ ما طـول احتضار الـدولة الموحدية، وانشغال المغاربة عما كان يجري آنذاك في الأندلس، حيث كانت تتوالى انتصارات القشتاليين وغيرهم من النصارى. في محرم 668/ سبتمبر 1268 قتل أبو دبوس ودخل يعقوب المريني مراكش. وبعد أن صفا له أمر المغرب، بادر بقطع الدعـوة الحفصية، بـل بدأ يستعـد للمطالبـة بإرث الموحدين، السياسي لا الديني. لذا تنكب عن ادعاء الخلافة أو الإمامة واكتفى بإمارة المسلمين، كما لو كان ينتقم من الموحدين للمرابطين بإيعاز ومساعدة فقهاء المالكية. توجه إلى سجلماسة سنة 1274/673، وأخضع لسلطته عرب معقل، الذين كانوا منذ ما يقرب من قرن يبسطون تدريجياً سيطرتهم على المناطق الصحراوية ويدعون لامراء تلمسان. بعد عمله هذا، الذي تمت به وحدة المغرب الأقصى، شعر كما شعر من سبقه إلى حكم هذه الرقعة من الغرب الإسلامي بضـرورة الاختيار: هـل يتجه إلى الشـرق، كما فعـل عبد المؤمن، أم إلى الشمال، كما فعل يوسف بن تاشفين؟ وبالطبع اختار وجهة الشمال للأسباب نفسها التي تحكمت في نفس الأمير اللمتوني. من بين تلك الأسباب انحيازه للمذهب المالكي أولاً، وثانياً كونه ورث السلطة بالشوكة لا بالدعوة، فكان عليه أن يبرهن للجميع أن وصوله إلى كرسي الإمارة لا يعني بحال إضعافاً لكلمة الإسلام، خاصة في الظروف الحرجة التي كانت تمر بها بلاد الأندلس، حيث كانت غرناطة معرضة لهجومات متوالية ومنسقة بين القشتاليين والأرغونيين. سارع يعقوب إلى عقد هدنة مع يغمراسن، وعبر

بجيوشه إلى برّ الأندلس أولاً وثانياً وثالثاً ورابعاً، مما يكشف عن صدق نيته في الجهاد، وعن سوء حال الوضع في الجزيرة. ولولا جهود الأمير المريني لما استطاعت مملكة غرناطة أن تحافظ على أراضيها وعلى استقلالها. ومما يزيد من تقدير الأخباريين لجهوده أن الظروف كانت أسوأ بكثير مما كانت عليه أيام الموحدين. صحيح أن هؤلاء حاربوا دائماً على واجهتين، كما أوضحنا ذلك سابقاً، ضد النصارى في الأندلس وضد بني غانية في إفريقيا، إلا أن يعقوب ومن جاء بعده من بني مرين حاربوا ضد القشتاليين وضد الزيانيين، أي في رقعة ضيقة جدّاً. مرت الأيام وانكشفت النوايا، فبدا واضحاً أن الاعتبارات السياسية، والأطماع السلطانية، كانت هي المتغلبة على القلوب. إلا أن يعقوب بجهاده الصادق والمستميت على أرض الأندلس، اكتسب ما كان يصبو إليه، أي عطف الفقهاء وثناءهم على جهوده، مما أضفى صبغة شرعية على حكمه.

أحرز سنة 1275/674، بالقرب من إستيجة، على نصر باهر اعتبره الأخباريون ثأراً للمسلمين على هزيمة العقاب، وفي هذه المقارنة دلالة واضحة على علو شأن الدولة الجديدة. وعزز هذا النصرَ البري نصرٌ آخر سنة 1279/678، بحري هذه المرة، أبرز تفوق البحرية المرينية وضمن استمرار خط الاتصال بين العدوتين. بعد هذين العملين الجليلين بلغ يعقوب من السطوة والنفوذ ما جعله يتدخل في شؤون قشتالة، سنة 1282/681، عندما استغاث به ملكها ألفونصو العاشر على ولده، وارتهن عنده تاج أسلافه ورمز سلطته.

ثم بعد أن حقق نصراً آخر، سنة 1285/684، في مواجهة بحرية، قرّر يوسف عقد اتفاق مع القشتاليين لا يعطي لبني مرين أي امتياز، ولكنه يضمن استقلال دولة بني الأحمر في غرناطة. يحلو للبعض، ولهنري تيراس بخاصة، التقليل من شأن هذه الانجازات، باعتبار ما آل إليه في النهاية أمر الإسلام في الجزيرة. لكن هذا الموقف هو بالضبط ما على المؤرخ أن يتحاشاه باستمرار، إذ لا أحد، غير الأنبياء والأولياء، يطلع على الغيب، ولأن البطولة، بالنسبة للبشر، لا تعدو أن تكون في الغالب «تأخير المحتوم». كانت بطولات الجند المريني حقيقية، واستحق بها يعقوب المنصور المريني «الذكر الجميل والفخر

الجزيل»، في تعبير الأخباريين، لأنه كان وحده، بين سائر أمراء الغرب الإسلامي، يستطيع أن يقف في وجه النصارى.

كان من نتائج انشغال بني مرين بشؤون الأندلس أن تحقق توازن فعلي بين الدول الثلاث التي اقتسمت إرث الموحدين في أرض المغرب. استفاد يغمراسن من هذا الوضع، فأرسى قواعد دولته، وأسس تقاليد إدارية مكّنت مملكة بني زيان من الصمود وتجاوز كثير من المحن والمآسي. استطاع بعلو همّته وبعد نظره أن يجعل من تلمسان قاعدة المغرب الأوسط، التجارية والفكرية، كما يدل على ذلك ما في كتاب **البستان** لابن مريم من تراجم حافلة. لكنه أدرك في نفس الوقت أن إنجازات بني مرين لا بدّ وأن تؤثر على ميزان القوى. فأشار، حسب ما يروى، علي ولي عهده عثمان، الذي تولّى الحكم من سنة 1282/681 إلى سنة 1303/703، أن يوجه أنظاره إلى إفريقيا. اتبع عثمان أبو سعيد نصيحة أبيه وقصد سنة 1285/685 بجاية، محاولاً الاستفادة من حالة التمزق التي سادت المملكة الحفصية. لم يتحقق شيء ممّا أمّل لأن اتجاه السياسة المرينية كان قد تغير في ذلك التاريخ بالذات. بعد كل ما حصل ليعقوب مع أمراء الأندلس، بعد أن تعقدت الأوضاع إلى حدّ أن أمير غرناطة تحالف مع ملك قشتالة لمحاصرة طريف سنة 1291/690، وأوعز لسكان سبتة أن يثوروا ضد السلطة المرينية.. بعد كل هذه التجارب المرّة، قرر يوسف الناصر، الذي تولى الحكم من 1286/685 إلى 1307/706، أن يعرض عن شؤون الأندلس وأن يستريح من أعبائها. فوجه أنظاره طبعاً إلى الشرق. حاصر تلمسان مدة ثماني سنوات ابتداءاً من 1299/698، شيّد مدينة جديدة بالقرب منها، سمّاها المنصورة، ومنها انطلق لإخطاع مجموع المغرب الأوسط إلى مشارف جزائر بني مزغنة، في انتظار أن تفتح له تلمسان أبوابها. كان الأمير الزياني الجديد، محمد الأول أبوزيان (1303/703 - 1308/707)، على وشك الاستسلام حين وصله خبر اغتيال السلطان المريني في سابع ذي القعدة 706. فوقع الطرفان في الحين الهدنة. وهكذا فشلت المحاولة المرينية الأولى لتوحيد المغربين، محاولة لم تلبث أن تبعتها أخرى.

أثناء تلك الفترة كانت الفوضى ضاربة أطنابها في طول وعرض المملكة

الحفصية. (ضد الصراع بين أمراء الأمصار: تونس، طرابلس، بجاية، قسنطينة، كل واحد يدعي الاستقلال بالأمر. أول من شق عصا الطاعة على يحيى الواثق (1277/675 - 1279/678) هو عمّه إبراهيم أبو إسحاق، وما أن وصل إلى مبتغاه، وتربع على كرسي الملك، حتى ثار في طرابلس رجل مغامر يسمّى أبو عمارة ادعى أنه ابن الواثق. نتج عن هذه الثورات المتوالية إن انقسمت المملكة سنة 1284/683 إلى مملكتين مستقلتين: إحداهما في يد عمر المستنصر، أخ إبراهيم السالف الذكر، المستقر في تونس، والثانية يحكمها يحيى ابن إبراهيم وقاعدتها بجاية. وهذا الانقسام، وإن لم يقره أحد بصفة شرعية، دام إلى غاية 1309/708. وحتى بعد أن توحدت المملكة من جديد في السنة المذكورة بقيت أسباب الخلاف والتمزق قائمة.

مرت المملكة المرينية بدورها بعد سنة 1307/706 وإلى غاية سنة 1331/731 بفترة ضعف ملحوظ، أرغمها على الاهتمام بشؤونها الداخلية والعزوف عما يجري وراء حدودها. اشتغل كل من عامر أبي ثابت وسليمان أبي الربيع بقضية سبتة التي كان قد تغلب عليها أبو سعيد ابن الأحمر سنة 703. ومنذ ذلك الحين وهي ثائرة على الحكم المريني إلى أن استرجعت سنة 1309/708. ثم اشتغل عثمان أبو سعيد الأول بأمر ولده، عمر أبي علي، الذي كان قد استقلّ بالحكم وبدأ ينافس أباه.

أثناء هذه الفترة، حيث كان أمراء بني حفص وبني مرين منشغلين بقضايا داخلية، استطاع بنو زيان أن ينظموا مملكتهم بإعانة كتاب وفقهاء من الأندلس. بل لم يلبثوا أن تطلعوا إلى التوسع. يروي ابن خلدون أن موسى أبا حمو الأول (1308/707 - 1318/718) أدخل المراسم الملوكية وأعطى لحكمه رونق الحضارة والأبهة، وأن ابنه عبد الرحمن أبا تاشفين الأول، لما رأى ما آلت إليه أمور المملكة الحفصية حيث كان أبو بكر الثاني المتوكل (1317/708 - 1346/747) يحاول يائساً الدفاع عن سلطته ضد كل أعضاء أسرته المتآمرين عليه، استعد للاستيلاء على بجاية وقسنطينة. فلما تحقق الأمير الحفصي من سوء حاله وتعدد أعدائه لم يرَ مخرجاً إلا في الاستغاثة بالسلطان المريني. ولتمتين عرى التحالف زوج ابنته فاطمة بعلي ولي عهد السلطان

المريني. وكان هذا الأخير في طريقه لاستقبال الأميرة الحفصية لما وافته منيته في ذي القعدة سنة 731/ سبتمبر 1331.

- نتج عن هذه التطورات، على الساحة المغربية، تفوق واضح لدولة بني مرين من 1331/732 إلى 1357/758، وهي مدة حكم السلطانين علي أبي الحسن المنصور وفارس أبي عنان المتوكل.

كان السلطان المنصور أبو الحسن في مستوى كبار الملوك المغاربة، بعلمه وهمته وأخلاقه وورعه وعدله. وليست هذه الأوصاف من تخيل الفقهاء والأخباريين، بل حقيقية يستنتجها الباحث اليوم من سياق أخباره ومن سلوكه مع أبيه ومع ولده. وليس من الصدفة أن لا يزال يعرف في المخيلة الشعبية «بالسلطان الأكحل» (الناصري، **الاستقصا**، ج III ص 118). أحيا مشاريع عبد المؤمن ويعقوب الموحدي. بدأ ببسط سلطة كاملة وتامة على المغرب الأقصى بإخضاع سجلماسة وسوس، ثم اتجه إلى تلمسان، فاستولى عليها سنة 1337/738 وقضى على عبد الرحمن أبي تاشفين وأحلامه الطائشة. وفي نفس الوقت لم يهمل شؤون الأندلس. استرجع الجزيرة الخضراء سنة 1333/733، وفي سنة 1340/740 أحرز على نصر كبير في الزقاق بمساعدة فرق بحرية بعث له بها صهره أبو بكر المتوكل الحفصي. ثم ضرب الحصار على مدينة طريف وكاد أن يدخلها عنوة لولا العون الذي تلقته حاميتها من بحارة جنوة. وتأكّد هذا التراجع المغربي بسقوط جبل طارق، اثر حصار ضربته على الحامية المرينية المحصنة، برّاً وبحراً، جنود جاءت من قشتالة وإيطاليا وفرنسا وإنجلترا. بسقوط هذا الموقع الاستراتيجي الهام قلّت طرق الاتصال السهل والمباشر بين العدوتين، فانتهى عهد التدخل المغربي الرسمي المنظم في شؤون الأندلس، وأصبح الجهاد وقفاً على المتطوعة من بني مرين والمغاربة عامّة.

توفي أبو بكر الحفصي بتونس سنة 1347/746. فكتب حاجبه ابن تافراجين إلى السلطان أبي الحسن طالباً منه التدخل سريعاً مخافة انتشار الفوضى. توجه السلطان شرقاً ودخل بكل سهولة مدينة قسنطينة والعاصمة تونس. فظن

الجميع أنه يسير على آثار عبد المؤمن، وأنه لا محالة واصل إلى ما انتهى إليه جيش الموحدين. وربما اعتقد أبو الحسن ذلك وتمثله هو أيضاً، عندما جمع في تونس علماء وفقهاء وأدباء إفريقيا. إلا أن نشوة الانتصار لم تطل. كانت أحوال إفريقيا غير ما كانت عليه في عهد بني زيري، أي أن السلطة الحقيقية فيها، خارج الحواضر، كانت بيد سليم من عرب بني هلال. تجرد أبو الحسن لمواجهتهم، كما فعل قبله عبد المؤمن. إلا أن عسكر بني مرين كان غير عسكر الموحدين، إذ كان: «مشحوناً يومئذٍ بأعدائه من بني عبد الواد المغلوبين على ملكهم ومغراوة وبني توجين وغيرهم، فدسّوا إلى العرب أثناء هذه المناوشة بأن يناجزوا السلطان غداً حتى يتحيزوا إليهم ويجروا عليه الهزيمة فأجابوهم إلى ذلك». (الاستقصا، ج III، ص 160). انهزم جيش أبي الحسن شرّ هزيمة قرب القيروان سنة 1348/749. فانهار في الحين كل ما شيد من قبل. سمع الخبر ابنه فارس أبو عنان، فظن أن السلطان قد قتل في المعركة. فتقدم للبيعة وتربع على كرسي الملك. وانتهز الفرصة عثمان أبي سعيد الثاني. فعاد إلى قاعدة ملكة تلمسان، ودخل الأمراء الحفصيون تونس وبونة وقسنطينة، كل واحد منهم يحارب الآخرين ويعمل على الاستقلال بالحكم. أما السلطان المريني البئيس، فإنه حاول بدون جدوى أن يسترجع ملكه، ومات موتة بؤس وشقاء في جبال الأطلس في شهر ربيع الأول سنة 1351/752. كان حرياً بأن ينجح حيث نجح عبد المؤمن، لكن الظروف لم تساعده، بعد أن تغير ميزان القوى في بلاد المغرب وفي حوض المتوسط. لم يدرك السلطان الجديد، فارس أبو عنان، هذا التحول الذي حكم بالإخفاق على مشاريع أبيه، بل بعد أن حارب أباه مراراً، وأذاقه الأمرين حتى ألجأه إلى اليأس والقنوط، راجع نفسه، وقرّر، ربما ليكفر عما صدر عنه من أعمال مشينة، أن يتمّ ما بدأه والده، على الأقل فيما يخص إفريقيا، إذ لم يعد أحد ينوي المغامرة في الأندلس. استعاد تلمسان سنة 1352/753، وقبض على أميرها، عثمان أبي سعيد الثاني، فقتله بعد أن استفتى فيه العلماء. ثم قصد بجاية، فدخلها وبسط هكذا من جديد سيادة بني مرين على مجموع المغرب الأوسط. ثم، بعد أربع سنوات، بدأ يستعد لفتح إفريقيا والانتقام لأبيه. دخل

قسنطينة، وجاءته بيعة كل المناطق الجنوبية. عندئذٍ فرّ الأمير الحفصي، إبراهيم بن أبي بكر الثاني، من قاعدة ملكه. فدخل الجيش المريني تونس في انتظار وصول أبي عنان. لم يكتب لهذا الأخير أن يدخل العاصمة الإفريقية فاتحاً منصوراً. توقفت الحملة فجأة، لا بانكسار عسكر بني مرين أمام عرب سليم كما حصل لأبي الحسن، ولكن بانكشافهم عن أميرهم وإرغامه على مغادرة البلاد المفتوحة. عاد أبو عنان إلى المغرب الأقصى مكرهاً، حانقاً على من أقعده عن تحقيق أحلامه وأحلام أبيه. فانتقم منهم جميعاً، واستعدّ للتوجه مرة ثانية إلى إفريقيا. عيّن والياً عنه على ناحية قسنطينة، فيما قصد مدينة تلمسان ودخلها. لكنه لم يستطع أن يتجاوزها، إذ أكره مرة أخرى على الرجوع إلى المغرب الأقصى. وما أن وصل إلى فاس حتى مات خنقاً على يد أحد وزرائه في آواخر سنة 1359/759. وبموته انحلت الامبراطورية المرينية. عاد موسى أبو حمّو الثاني إلى عاصمة ملكه، تلمسان، كما عاد إبراهيم الثاني الحفصي إلى بجاية، ومنها إلى تونس، تحت وصاية الحاجب ابن تافراجين، ذلك الرجل الذي كان سبب كل هذه التطورات عندما استدعى السلطان أبي الحسن إلى إفريقيا، والذي استطاع بدهائه ودسائسه أن يبقى على رأس إدارة الدولة الحفصية إلى غاية سنة 1364/766.

يشكل منتصف القرن الثامن الهجري (الرابع عشر الميلادي) نقطة تحول في تاريخ الغرب الإسلامي، لا بمعنى تغير مفاجىء، بل بالعكس بمعنى استقرار نسبي كرس تلك العناصر الاقتصادية، الاجتماعية، الفكرية، الإدارية، التي تحكمت في سير البلاد أثناء القرون اللاحقة. فحافظت المنطقة على نفس النظام إلى مطلع العهد الحديث. نجد نفس المؤثرات، نفس الأدوار، وأحياناً نفس الوقائع في نفس المواقع، كل ذلك في مجال يتّسم بالانحصار الملحوظ والمتزايد. لا شك أن أمراء تلك الحقبة كانوا يتطلّعون إلى إحياء عصر الموحدين وما امتاز به من قوة ومجد. فحاول كل من يوسف أبي يعقوب وعلى أبي الحسن المرينيين ترجمة الحنين إلى واقع. غير أن الدافع النفساني، أي الحنين، كان يرتكز على سبب مادي واقتصادي، سبق أن أشرنا إليه. وكان هذا الدافع الثاني هو الذي منع بني عبد المؤمن من التخلي عن

الأندلس أو افريقيا، مع ما كان يكلفهم الدفاع عن هاتين المنطقتين المهدّدتين باستمرار من الداخل ومن الخارج. واجه عبد المؤمن إمارات صغيرة، منهكة في حروب دائمة فيما بينها. أما أبو الحسن المريني، فإنه واجه مملكتين، موحدتين نسبياً، لا تختلفان كثيراً عن مملكته. فلم يحقق ما حققه الخليفة الموحدي لأن أوضاع بلاد المغرب أصبحت كلها متشابهة. فلم يكن لأي أمير امتياز على آخر. وهذا الأمر يعني بالضبط أن ما أنجزه عبد المؤمن على طريق التوحيد لربما كان السبب الرئيسي في إخفاق المحاولات التوحيدية اللاحقة. تكررت الجهود من هذا الجانب أو من ذاك، ومن بني مرين في غالب الأحيان، بدون إحراز على نتائج حاسمة. ومع ذلك لم تتوقف المحاولات، لأن أسباب التفتت كانت هي نفسها تدفع إلى معاكستها والعودة إلى الوحدة، باعتبار أنها نابعة من تماثل التنظيمات السياسية وتساوي الأوضاع الاقتصادية.

كانت كل مملكة مغربية تتجه تلقائياً نحو الانقسام: الحفصية إلى إمارات قسنطينة وبجاية وطرابلس، الزيانية إلى إمارتي تلمسان ووهران، المرينية إلى إمارات سبتة، حيث استبدّ بالأمر بنو العزفي وأقاموا الشورى فيها على تعبير الناصري (ج III، ص 114)، وسوس وتافلالت. في كل إمارة طائفية كانت السلطة تعتمد: **أولاً**، على موارد المكوس المفروضة على التجارة، الداخلية والخارجية؛ **ثانياً**، على المخزن، أي على جماعة الولاة واتباعهم؛ **ثالثاً**، على جند مرتزق مكون في غالبه من بدو بني هلال المنتشرين في كل بقاع المغرب. لا فرق إذن بين مقومات السلطة في قاعدة الملك وفي الأقاليم النائية. كلما عين السلطان نائباً عنه في منطقة ما، شعر النائب، بعد مدة تطول أو تقصر، أن لا ميزة لسلطانه عليه. فيقلده في كل شيء، ثم لا يلبث أن يتطلع إلى الاستقلال بالأمر، فيقطع كل مظاهر التبعية والولاء. أوفد عثمان أبو سعيد الثاني المريني أعز أبنائه عليه، وهو الأمير عمر أبو علي، والياً على سجلماسة سنة 1315/715، فاصطنع هذا الأخير عرب معقل، وجندهم، واستولى بمساعدتهم على منطقة التوات وغرارة، ثم ضرب السكة وفي سنة 1322/722 دخل مراكش واستقر بها كأمير مستقل بشؤونه إلى غاية 1333/734. وحصل نفس الشيء في إفريقيا التي كانت قد توحدت على

يد خالد أبي البقاء الأول (1309/709 - 1311/711)، بعد تجزئة دامت عشرين سنة. عين أخاه أبا بكر والياً على قسنطينة، فلم يستقر في مأموريته حتى أعلن استقلاله عن تونس. هناك علاقة وطيدة بين تماثل التنظيمات والهياكل، والانقسام إلى ممالك طائفية. هاتان نتيجتان لسبب واحد كامن في القاعدة التي كان يعيش عليها المجتمع المغربي.

ونلفت النظر بالمناسبة إلى أن هذه الوضعية تشبه إلى حدّ كبير تلك التي سادت في بلاد المغرب أثناء القرن X/3. وهذا التشابه الموضوعي هو الذي أوحي إلى ابن خلدون فكرة عصرين زناتيين منفصلين. كان يعرف على وجه التدقيق حروب بني مرين وبني عبد الواد الزيانيين، وعلاقات هؤلاء وأولئك مع الحفصيين. فقرأ أخبار القرون السابقة على ضوء ما كان يعلم ويتقن. فأقواله بمثابة نظرية استنبطها بقوة حدسه من تجاربه. الوقائع هي أصل النظرية، ولا يمكن أن تكون النظرية إنشائية، تحرك الأفراد وتحدث الوقائع. ليست الحوادث من إبداع زناتة، بل ظهور زناتة على غيرهم من عشائر المغرب ناتج عن أعمال سابقة تولدت عن تحولات القاعدة. فوجب النظر في هذه القاعدة، مهما كان اسمها ونعتها.

II

نظم الدولة في بلاد المغرب

قلنا إن الأضواع كانت متشابهة في مجموع بلاد المغرب أثناء القرنين XIII/7 و XIV/8. ويظهر هذا التشابه بكل وضوح في التنظيم السياسي وفي الإنتاج الأدبي والفني.

نلاحظ، في ما يتعلق بالوضع القانوني لكل واحدة من الممالك المغربية الثلاث، بعضَ الاختلاف في التسمية والتحلية. اكتفى أمير تلمسان، في معظم الأحيان، بمجرد الإمارة، أي السلطة الفعلية والمستقلة على ما بيده[1]، في حين أن صاحب فاس من بني مرين تلقب بأمير المسلمين وهو لقب وسط بين الإمارة المجردة والخلافة، أقره منذ أواسط القرن الخامس الهجري فقهاء السنّة، وعللوه بضرورة القيام بفرض الجهاد (انظر ما جاء في هذا الباب عند الماوردي). لا شك أن أبا الحسن المريني كان يود أن يلقب بأمير المؤمنين، فمنعه من ذلك ورعه وتشبثه بأهذاب السنّة. لكن ابنه، أبا عنان، طاوع نفسه، وتلقب بإمارة المؤمنين. فورث اللقب عنه خلفاؤه من بني مرين، حتى الذين عاصروا انحطاط دولتهم ولم يكونوا يستحقونه بأي وجه من الوجوه. أما الحفصيون، فإنهم حافظوا منذ أوائل أمرهم على كل ما ابتدعه الموحدون من مراسم وألقاب وتشريفات. هذه اعتبارات شكلية بالطبع، لها دلالة دينية أكثر منها سياسية. أفرغت الأسماء من مسمياتها بعد أن ساءت

(1) باستثناء محاولة عبد الرحمن أبي تاشفين الأول الفاشلة. عندما دخل تونس وطرد منها أبا بكر الثاني المتوكل الحفصي، أمر بضرب دينار وتلقب بأمير المؤمنين (فان برشم).

الأحوال العامة، وتوالت القلاقل، وعمت الفوضى. فأصبحت السلطة، في كل مكان، مرتبطة بالشوكة والسطوة، لا بالاسم واللقب.

عكف كل أمير على تدعيم سلطته بسنّ تقاليد قارة تكون رمز استمرار الدولة. وكانت من تلك التقاليد ولاية العهد. أصبحت العادة الجارية أن يأخذ الأمير البيعة لأحد أبنائه، ويشركه في تصريف الأمور، أو أن يعينه نائباً عنه في بعض الأقاليم بعد أن يختار له وزيراً وكاتباً وحرساً. إلا أن هذه الجهود لم تكلل بالنجاح في أية جهة من جهات الغرب الإسلامي، بسبب توالي الفواجع وانخفاض الإنتاج بصفة عامّة، وفوق هذا وذاك، بسبب التنافس بين الملوك وما رافق ذلك التنافس من دسائس ومكائد. كانت عادة سلاطين ذلك الوقت أن يبعث أحدهم بابنه ليعيش في *كفالة* سلطان آخر يكون قد تحالف معه، وذلك لتمتين عرى الصداقة وإظهار صفاء الطوية. لكن غالباً ما يصبح الأمير الضيف رهينة في يد السلطان المضيف، ورقة ضغط يستغلها ضد حليفه متى أملت عليه ذلك مصلحته. والأمثلة على هذا الأمر لا تكاد تحصى. نكتفي بذكر حالتين كانت لهما عواقب وخيمة. في سنة 1324/724 حرض الأمير الزياني، عبد الرحمن أبو تاشفين الأول، الأمير الحفصي، إبراهيم بن أبي بكر الأول، ضداً على أبي بكر الثاني الحاكم آنذاك في إفريقيا. فأدّى ذلك إلى تمزيق المملكة الحفصية لسنين عديدة. وفي سنة 1353/754 اثار يوسف أبو الحجاج بن الأحمر، أمير غرناطة، حليف ملك قشتالة، أبا الفضل المريني ضد أخيه فارس أبي عنان. فكانت تلك الثورة أول خطوة نحو تقويض الدولة المرينية (الاستقصا، ج III، ص 189 - 190، نقلاً عن أبي الخطيب). وبسبب تشابك المصالح وتعقيد الأوضاع العامة، كلما مات أمير، وإن بلغ ما بلغ من القوة والنفوذ أثناء حياته، وإن اجتهد ما اجتهد لتدعيم ولاية عهده قبل مماته، فإن دولته تمر لا محالة بفترة عصيبة وتوشك في الغالب أن تتمزق وتندثر.

رغم كل هذه الجهود لم تتوحد ولم ترتكز السلطة. إلا أن المحاولات، في حدّ ذاتها، تشير إشارة واضحة إلى أن المسؤولين شعروا بالخطر المحدق بهم، وهذا الشعور يشير بدوره إلى أن فكرة الدولة، بمفهومها العصري،

بدأت تتضح في الأذهان، أذهان القائمين بإدارة الشؤون العامة. رغم الحروب والنزاعات على الحدود والتنافس على الخلافة، تكونت في تلك الفترة أجهزة ثابتة متماسكة تمثل ما نسميه إلى يومنا هذا **المخزن** (م. س. ، VI، ص 5 - 131). كانت الكلمة تطلق، في مجموع أرض المغرب، على هيئة إدارية وتراتيب اجتماعية، وعلى سلوك ومراسم (م. س. ، VI، ص - 504 5)، أو بعبارة جامعة، كان المخزن سيفاً وقلماً. نما وتطور في كل دولة وإمارة، حتى في الدولة الزيانية التي كانت أقل اتساعاً وغنًى. ونملك وصفاً دقيقاً لتلك النظم الملوكية في ممالك المغرب، عند ابن فضل الله العمري، المتوفي سنة 1348/748، في كتابه **مسالك الأبصار**، وكذلك عند القلقشندي، المتوفي سنة 1418/821، في **صبح الأعشى**، زيادة على ما يمكن أن نقطتفه عند اخباريـي تلك الحقبة، وهم كثيرون.

كان المخزن يتكون، بصفة عامة، من ثلاث جماعات كانت تختلف في حجمها وقوة نفوذها.

كانت الجماعة الأولى ضيقة جداً. تنحصر أحياناً في شخصين أو ثلاثة أشخاص. يحمل كل شخص اسم وزير أو حاجب، ويسير فعلاً سياسة الدولة، داخلياً وخارجياً. من كان مرشحاً لمثل هذه المرتبة العالية؟ من كان يتمتع بنفوذ داخل منطقة معينة من البلاد، أو من كان وفياً مخلصاً للأمير مثل الوصفان والموالي أو الافاقيين، أو من كان يتقن إحدى الصناعات ولا يمثل أي خطر على السلطة.

وكانت الجماعة الثانية هي التي تعرب عن السياسة المرسومة وتذيعها بين صفوف الناس، وذلك بترجمتها إلى لغة رسمية مضبوطة. كان يقوم بهذا العمل الكتاب الموزعون على عدة دواوين، كل ديوان متخصص في تحرير نوع معين من الرسائل (حسب الموضوع أو المرسل إليه)، أو قسم من الرسالة الواحدة (الإنشاء، العلامة، السلام، العنوان، الأمر، الانتهاء) (انظر م. س. ، III، ص 2 - 341، وكذلك عطا الله دهينة، 1984، ص 76 - 160).

أما الجماعة الثالثة، فهي التي كانت مكلّفة بتنفيذ الأوامر، وإعداد

الوسائل المـالية والعسكرية اللازمة لذلك. وكانت مكونة أساساً من أصحاب **الأعمال**، أو **الأشغال**. كانت المسؤولية هنا مزدوجة، جبائية وعسكرية لأن الخدمة العسكرية كانت تعني في المقام الأول اقتضاء الجباية والمغارم. غالباً ما كانت تؤخذ العشور عيناً وتذخر في مخزن (ومن هنا اشتقت كلمة **المخزن** على ما يبدو) لتموين الجيش أثناء حركاته.

لن يجد القارىء هذا التقسيم الثلاثي في كتب النُظُم، لأنه اجتماعي أكثر منه قانوني. تختلف النعوت من مملكة إلى أخرى، ويكون مع ذلك الوظيف واحداً. إن السلطة في كل الأحوال لا تمارس إلا بتواجد ثلاث وظائف: **الوزارة** التي تخطط، **الكتابة** التي تبين وتعلن، **والأشغال** التي تنفّذ. هذه الوظائف هي مضمون المخزن من وراء تنوع الأشكال والمظاهر. مع مرور الأيام زاد الملك رونقاً وبهـاءاً، كما يقـول الناصـري (ج III، ص 88)، وتحول إلى «شارات وأحـوال تقتضيها الأبهـة». (ابن خلدون، **المقدمة**، ص456). فلم يلبث أن انفصل المخزن عن المجتمع، واختص بمجموعات معينة أهمها: الوصفان والموالي، ثم الأعراب الهلاليون، وأخيراً المهاجرون الأندلسيين. فأصبحت حياة الدولة تتلخص في نوعية العلاقات التي كانت تربط هذه المجموعات فيما بينها. فيها كانت تنعكس المعضلات التي برزت، ثم تفاقمت، وجرّت الدول إلى الانحـلال والانتثار. ونعني معضلات الجباية والجيش والإدارة.

كانت الخزينة تعتمد، نظرياً، على المداخيل التالية: **العشور**، وهي ضرائب على المزارع والأغراس والمواشي؛ **المكوس**، وهي الرسوم على المعاملات التجارية، وكانت تحمل أسماء أخرى **كالقبالات**، اتقاء معارضة الفقهاء لما جاء في الحديث من تحريمها؛ **فوائد الاحتكارات**، إذ كل تفرّد بصناعة وتجارة يعني كفّ مزاحمة الغير، وهذا لا يتأتى إلا بقوة السلطـان، فلزم أداء ثمن هذه الحماية. أما المداخيل الشرعية كالجزيـة، والفيء، والزكوات، فقد قلّت فائدتها بالنسبة للخزينة. كانت العشور بيد الجنود، والحقوق الأخرى بيد الكتاب والقضاة. إذا كان الأمير قوياً مهاباً، جرت الجبايات على العادة وامتلأت الخزينة. فيستطيع الأمير أن «يزيح العلل»

كما يقول الأخباريون، أي أن يصل، أن يخلع، أن يحمل، أن يفرض في العطاء. هذه عبارات بيانية تقليدية تشير إلى سعة الحال واستقامة الأمر. أما إذا كان العكس، إذا تضاءلت الموارد، وقلت الصلاة أو تأخرت، فإن الجباة كانوا يتثاقلون ويتقاعدون على ما بأيديهم، أو بعبارة اليوم، يقتطعون أجورهم من المنبع. عندئذٍ تنضب الخزينة أكثر فأكثر وتزداد الدولة ضعفاً وتفككاً. في مثل هذه الحال يكون المدخول الوحيد المضمون، من وجهة نظر السلطان، هو ضريبة الموانىء. لهذا اهتم أمراء ذلك العهد بالتجارة الخارجية، بل شاركوا فيها. قربوا التجار الأجانب، وكان أغلبهم من النصارى، ثم جددوا وأكدوا الضمانات والتسهيلات المخولة لهم، رغم أن هذه الامتيازات كانت تثير نقمة التجار المسلمين وحلفائهم من الفقهاء. هكذا كان يطرح مشكل الجباية في ذلك العهد. واضح أنه مرتبط ارتباطاً عضوياً بمشكل الجيش.

رأينا فيما سبق كيف لجأ الأمراء المغاربة، انطلاقاً من أواسط القرن XI/5، إلى بني هلال ليتكلفوا بالحماية والجباية. وكان يوجد إطار قانوني لهذا الغرض، منذ أن أقطع الخليفة الفاطمي سنة 1049/441 أرض إفريقيا لرؤساء القبائل. كان الإقطاع يعني، لغة وعرفاً، تفويض السلطة لشخص أو لجماعة على رقعة محددة. فأصبح، مع مر الأيام، يطلق على أمور مختلفة: على جباية الأعشار، على استغلال أرض فلاحية، على استخلاص فوائد الرعي، على قبض رسوم تؤدي على الأبواب أو الممرات أو القناطر أو الأسواق، الخ. مقابل هذه الامتيازات كان المستفيد من الاقطاع يتحمل مسؤوليتين: الأولى، دفاعية ردعية، يحارب بموجبها كل من عادى السلطان، داخل أو خارج الحدود؛ والثانية، جبائية، يرغم بموجبها السكان على دفع ما بذمتهم للخزينة العامة. لقد أوضحنا، بما فيه الكفاية، أن وضعية بني هلال كانت تتأثر بالظروف. كلما كانت الأحوال هادئة، عادية، قارة، استمروا في دورهم الطبيعي، أي قاموا بواجب «العسكرة والجباية». أما إذا انحل سلك الدولة وفشا فيها التنازع، فإنهم كانوا يتفرقون بالاستتباع إلى جماعات متنازعة، كل واحدة تخدم أحد الأمراء المتنافسين. ومن جنود،

يتحولون تدريجياً إلى جنود - رعاة، ثم إلى مجرد رعاة. وعند ذاك لم تعد لهم رغبة في الخدمة العسكرية، فيتحاشوها ويتهربون منها. لذلك نرى كل أمير يتطلع إلى الإمارة، في حال انهيار السلطة وعموم الفوضى، يحاول استدراجهم إلى مساندته بكثرة الوعود. وعندما يتحالفون مع هذا المرشح أو ذاك، ويدخلون حلبة الصراع، فلا مفر من أن يتسببوا في أضرار، لكن بصفتهم جنوداً محاربين، لا بصفتهم بدواً رعاة. الواقع هو أنهم كانوا ينتظرون من الجندية، من خدمة السلطان، أن تكفل لهم حياة أفضل من تلك التي أرغموا عليها. لا يمكن أن نفهم الدور العسكري والسياسي الذي لعبه بنو هلال في تلك الفترة إذا لم نتذكر أن معضلة الجيش، معضلة تكوين جهاز يضمن الأمن في الداخل ويحمي الحدود ضد أطماع الأعداء، لم تلق حلاً مرضياً في أية دولة من دول الغرب الإسلامي. كانت هذه الدول تعتمد اعتماداً متزايداً على الخيالة، أي على البدو، وعلى الهلاليين بخاصة، في وقت بدأت الدول النصرانية المجاورة تعطي الأسبقية للرجالة، أي بدأت تعتمد من جديد على جيش مكون أساساً من الفلاحين. وكان لهذا الاختلاف في التنظيم العسكري نتائج في غاية الخطورة، مست كل المستويات[1].

اعتمد بنو زيان اعتماداً كلياً على أعراب بني هلال، سليم في عهد الأمير يغمراسن، والدواودة في عهد موسى أبي حمو الثاني، إلى حدّ أن التاجر المتجول عبد البسيط بن خليل المصري كتب سنة 1468/868: «من كان معه أمير العربان راج أمره ومن كان عليه كان في ادبار وتخوف» (ص 42). بخلاف الحفصيين الذين استطاعوا في بداية دولتهم، بمساعدة جندهم المكون من مقاتلة الموحدين، أن يرغموا الأعراب على الطاعة والانقياد، أثناء حكم محمد المستنصر الأول. لكن، بعد انقطاع الإمدادات من أقصى المغرب في نهاية القرن XIII/7، واحتدام الصراع بين

---

(1) لا بدّ لنا من أن نشير في هذا الصدد إلى أننا لا زلنا نفتقد دراسات دقيقة حول المسائل العسكرية والحربية، الخاصة بهذه الفترة وبغيرها من فترات تاريخ المغرب والأندلس، على الأقل من الوجهة الإسلامية.

برشلونة
بلنسية
دانية
قرطبة
إشبيلية
غرناطة
مالقة
المرية
الجزيرة
جبل طارق
سبتة
طنجة
العرائس
سلا
أزمور
فاس
المزمة
مليلية
هنين
تلمسان
وهران
مستغانم
جزائر
ملوية
دولة بني مرين
دولة بني عبد الواد
دولة بني حفص
الامبراطورية الموحدية وورثتها

المرشحين للخلافة، خف ضغط الدولة على أولئك الأعراب، بل استرجعوا قوتهم ونفوذهم أيام عمر المستنصر الثاني، الـذي اضطر إلى فتح باب الإقطاعات من جديد سنة 1284/683. ثم جاء التدخل المريني، فانحاز بنو هلال إلى جانب الأميرين الحفصيين، عمر أبي حفص الثـاني وإبراهيم الثاني، وساعدوهما على العودة إلى الملك. فاكتسبوا بذلك دالة عليهما، ونما بعد ذلك نفوذهم داخل الدولة الإفريقية باستمرار. أما بنو مرين، فإنهم كانوا آخر من جرفهم هذا التيار المشؤوم، إذ كانوا أنفسهم بـدواً جندوا لخدمة الموحدين. فاستطاعوا أن يبسطوا سلطتهم على المناطق التي سكنها بنو هلال في الغرب وتامسنا. إلا أن الأوضاع قد تغيرت في أواخر القرن الثامن الهجري، عندما وصل إلى أراضي المغرب الأقصى قبائل معقل وهي أيضـاً من بني هلال. انتشـرت في منـطقـة سجلمـاسـة، ذات الأهميـة الاستراتيجية بسبب وجودها على حدود المملكتين الزيانية والمرينية. ولهذا السبب اضطر السلطان علي أبو الحسن أن يعامل قبائل معقل بغير ما عامل به أسلافه إخوانهم في الشمال. عندما دخل سجلماسة سنة 1334/734، أنعم عليهم بإقطاعات مهمّة. صار لبني هلال نفوذ في كل دولة من دول بلاد المغرب، إذ كانوا يمثلون قوة لا يستطيع أي أمير أن يستغني عنها. تساعده في الداخل على إرهاب السكان، ولا تنفعه كثيراً في مواجهة خصومه في الخارج، خاصة في المعارك البحرية. فكان هذا لبّ مشكلة الجند في الفترة المذكورة.

الحالـة الثقافيـة

ولئن تخصص بنو هلال في شؤون السيف، فإن الأندلسيين استقلوا بأمور القلم. هاجروا بكثرة من قواعد الجزيرة المتساقطة بأيدي النصارى إلى برّ العدوة. فملأوا قصور تونس، وبجاية، وتلمسان، وفاس، كما تقاطروا على مدن أقل أهمية مثل قسنطينة ومراكش، وحيثما حلّوا أدخلوا النظام والأبهة، التراتيب والمراسم والآداب، كل مظاهر «الهيبة التي تحفظ نظام الملك» (ابن الطقطقا). كان تأثير الأندلسيين أوضح في دولة بني زيان بسبب

انعدام التقاليد الملوكية فيها، بعكس حال الدولة المرينية التي ورثت مخزن بني عبد المؤمن، والدولة الحفصية التي حافظت على النظام الحزبي الموحدي. كان الكتاب الأندلسيون يمثلون جماعة متخصصة. يتنقلون من خدمة أمير إلى آخر حسب الظروف. يحتلون الوظائف في دواوين الإنشاء، أو في إدارة الأشغال، وأحياناً يرتقون إلى مرتبة الوزارة، وبما أنهم كانوا وافدين على مجتمع لا عصبية لهم فيه، حسب التعبير الخلدوني، فإن نفوذهم، وحتى أمنهم، كان متوقفاً من جهة على حاجة الأمير إلى ثقافتهم وكفاءتهم، ومن جهة أخرى على نوعية العلاقة التي كانت تربطهم بالجماعة المنافسة لهم في تسيير البلاد، أي رؤوساء الجيش من بني هلال. لا ننسى ان هذه الحالة وجدت من قبل في الأندلس، ومنذ قرون. جاء الكتاب الأندلسيون إلى بلاد المغرب ومعهم تقاليد عريقة في حقل العمل السياسي، إن صح هذا التعبير العصري.. قواعد جدّ معقدة في الخدمة السلطانية، لا يتقنها إلا صاحب الخبرة الطويلة والفكر الثاقب. بل ذهبوا أبعد من ذلك، وجعلوا من السياسة شأناً مستقلاً، لا يخضع بالضرورة للأعراف والأخلاق. استقلّت الدولة عن الدعوة بصفة واضحة بينة، وهو أمر لم يسبق أن كان بهذا الوضوح أيام الفاطميين والمرابطين والموحدين. بل إن ما كشف الغطاء عن ممارسة هؤلاء جميعاً هو بالضبط عمل أولئك الكتاب. ومن أراد أن يتحقق من صحة ما نقول، فما عليه إلا أن يعود إلى الصفحات التي يقول فيها ابن خلدون، ويؤكد، أن «الدعوة الدينية بدون عصبية لا تتمّ..» و«إنها في بداية الدولة تزيدها قوة».. يتضح في هذه الصفحات، وفي غيرها من كتاب العبر ومن التعريف، ان منطق الشوكة والسلطان، المتفرع عن منطق العصبية التي هي قوة طبيعية حيوانية، يختلف حتماً عن منطق الشريعة. وما حرّره ابن خلدون، كعالم ناقد، مارسه ابن الخطيب في حياته العامّة والخاصة. وضع السياسة في جانب والحب الإلهي في جانب آخر. مكر ودسّ واحتال، دفاعاً عن نفسه وخدمة لأميره وسيده، وفي نفس الوقت نزع إلى التقشف والتجريد. لا شك أن الاتجاه العام في تلك الفترة كان نحو علمنة السياسة، في حركة تشبه إلى حدّ كبير ما حصل في غرب أوروبا، وانتهى

بما سمّي بعهد النهضة. كانت الأسباب والدوافع واحدة، شمالَ وجنوبَ الحوض المتوسط. لكن النتائج كانت مختلفة، لأن الأوضاع لم تكن متكافئة على الضفتين: توسع وتفتح في جانب، انحطاط وانغلاق في جانب وقد يذهب البعض إلى القول ان التطورين كانا متلازمين: تحررت الدولة هناك، فتقوت وتطورت، لأن الدولة ضعفت هنا وتمزقت، والعكس صحيح كذلك[1].

في ظل اقتصاد متدهور وسلطة مهلهلة موزعة، تنازع الأمراء، والقواد الهلاليون والكتاب الأندلسيون. كانت كل جماعة تدافع وتستميت في الدفاع عن مصالحها الظرفية العابرة، فتتحالف حسب مصلحتها الآنية مع هذه الجماعة ضد تلك أو العكس: وتتجزأ الجماعات إلى فئات، تتحالف فيما بينها بدون اعتبار للقرابة أو لوحدة الأصل. فيكثر عدد المشاركين في اللعبة. فتزيد هذه تعقيداً، ولم يعد يتحكم فيها أحد. كل هذا يجري في نطاق، منفصل، متعالٍ عن المجتمع عاد القهقرى إلى تنظيماته التقليدية أو ابتدع أخرى غير خاضعة للدولة. فاتخذت المنطقة كلها طريقها نحو الانهيار التدريجي. هذه هي القاعدة التي اعتمد عليها ابن خلدون ليستلهم منها، ويبرر بها، نظريته. ولئن كان من واجب الدارس الناقد أن يتساءل باستمرار: أين ثقف هذا الكاتب أو ذاك الفيلسوف؟ من أي منظار يرى الأمور؟ لا شك أن الدارس لا يسعه إلا أن يعترف أن ابن خلدون يرى حوادث زمانه من منظار فئة الأندلسيين وهي تنافس الجماعة الهلالية. اعتبر نفسه منها أولاً وقبل كل شيء. لذلك نراه يفسر كثيراً من الظواهر الاجتماعية «بكثرة العوائد البدوية بالمغرب وانقطاع العوائد الأندلسية» (المقدمة، ص 454). هذا هو الأصل والأساس، ومنه ارتفع ابن خلدون، بواسع اطلاعه وثاقب ذهنه وتمرسه على استنباط الأحكام من القواعد الفقهية، إلى مستوى التاريخ العالمي. إن علّة أوضاع وحوادث مغرب ابن خلدون لا توجد في النظرية

(1) كتبت مؤلفات في السياسة الشرعية (الشاطبي، ابن رضوان، ابن الأزرق، الخ)، لأن الواقع كان يناقضها باستمرار. ولئن درست تلك المؤلفات من الوجهة الفقهية، فإنها لم تدرس من الوجهة التاريخية. يجب أن تقرأ كمرآة تعاكس الواقع، ولا تعكسه بأمانة.

الخلدونية بقدر ما توجد في العوامل الكامنة في المجتمع، تلك العوامل التي نحاول الكشف عنها الآن.

ولئن صحّ أن الممارسة السياسية، التي عمّت شيئاً فشيئاً منطقة المغرب، كانت مستعارة من بلاد الأندلس وهي في طريقها إلى الانهيار، فإنها كانت أيضاً متجاوبة في العمق مع الواقع المغربي. كانت عبارة نظرية عن انحطاط فعلي ملموس. قد يشك البعض فيما حاولنا تقريره في الصفحات السابقة، من أن المغرب ارتفع، فترة بعد أخرى، من مستوى المدينة/ الشورى في القرنين VII/2 و VIII/3، إلى مستوى المملكة المنظمة المنسجمة أثناء القرن XIV/8، لكن ما لا يمكن إنكاره هو أن الدولة، مهما كان حجمها ونظامها، كانت إلى ذلك الحين تمثل المجتمع، ترتبط به ارتباطاً عضوياً، بمعنى أن نفس الدوافع والكوابح تعمل في المجتمع وفي الدولة؛ إلى أن شهدت الفترة التي نحن بصدد تحليلها وتعريفها، ولأول مرّة، انفصالاً عميقاً ومتزايداً، بحيث لم تعد الدولة ترمز إلى المجتمع. لم يعد السلطان (صاحب السلطة) يشخص الوحدة المجتمعية، المحققة أو المرتقبة، الواقعية أو الشرعية (انظر للمؤلف **مفهوم الدولة**). وأصبح هذا الانفصام أمراً يطبع كل مظاهر الحياة في ذلك العصر. تدل على ذلك تحليلات خلدونية كثيرة حول الملك، والحضارة، والمعاش، والتجارة، والتعبد، واللغة، الخ.

يجمع الدارسون على أن العهد المريني ـ الحفصي ـ الزياني يمثل ذروة الثقافة العربية الإسلامية في بلاد المغرب، لأنها لم تعد كما كانت من قبل محصورة في منطقة معرّبة دون سواها، بل شاركت كل المناطق بنصيبها في حفظها ونشرها.

بعد قرون من الخلافات، ومحاولة هذا الفريق أو ذاك فرض اختياراته على غيره، مما أدّى إلى شقاق كان السبب في انهيار عدة دول وإمارات، غلب في النهاية الاتجاه الداعي إلى نبذ التعصب (الانتصار لمقالة يرفضها الجمهور)، والتقيد بأقوال السلف التي تمّ أو قد يتمّ حولها وبها الإجماع.

أصبح هذا الاتجاه هو مفهوم السنّة. فهذه لا تعني مقالة بعينها، مهذّبة متجانسة، بقدر ما تعني منهاجاً وخط تفكير. فلا يضرها قدر من عدم التناسق، إذ العقيدة مسألة تسليم وموافقة، لا قضية منطق ومناظرة كما هو الحال في علم الكلام. وهذه الطريقة في التفكير والاعتقاد، هذه السنّة، هي التي تكلّف بنشرها علماء وفقهاء داخل المدرسات التي شيدها ورعاها الأمراء من جميع الأسر الحاكمة في المغرب (انظر م. س.، ج V ص 1124 وما بعد). أوضحنا في صفحات سابقة أن المدرسة، بصفتها مؤسسة تثقيفية تلقينية، تولدت عن الدعوة، الفاطمية بخاصة، ثم استعارها أنصار الخلافة العباسية أيام السلاجقة، وأنها استغلت كإحدى وسائل الحركة المرابطية في المغرب، ثم عاد الموحدون فوظفوها لنشر دعوتهم، واستردها منهم المرينيون، جاعلين منها إحدى دعامتي سياسيتهم، بجانب الجهاد في الأندلس، فكسبوا بذلك ولاء الفقهاء. لا عجب إذا كانت معظم المدرسات التي نفخر بها إلى اليوم، ويتمتع برونقها السواح الأجانب في فاس وتلمسان وتونس، تعود إلى ذلك العهد. نشرت علماً كان فيما بعد لبّ التراث الثقافي المغربي ورمز الانتماء الوطني ـ القومي. الديني. في رحابها برُزت، في تونس وتلمسان ثم في فاس، مدرسة سنّية مالكية جديدة (انظر ابن عرفة المتوفي سنة 1401/803) حافظت بالطبع على مكاسب الماضي، على منهجية أبي عمران الفاسي والقاضي عياض وغيرهما من فقهاء العهد اللمتوني، لكنها حاولت في نفس الوقت أن تجيب على المشكلات، النظرية والعملية، التي طرحها أنصار الفرق الأخرى من شيعة وموحدين وظاهريين، بله من مجتهدين تبحروا في علوم الكلام والحكمة والتصوف. وكانت لهذا النشاط الثقافي نتيجتان في غاية الأهيمة: **الأولى** تمس التعريب الذي تمّ في إفريقيا بصفة نهائية، وقطع أشواطاً بعيدة في المغرب الأوسط، وتقدم تقدماً ملموساً في بسائط المغرب الأقصى. ويظهر مدى هذا التعريب في تركيب هيئة القضاة الذين أصبحوا في معظمهم من أصل محلي. وكانت النتيجة **الثانية** ظهور تاريخيات (أسطوغرافية) مغربية. كانت أخبار المغرب تدون في الفترات السابقة بقلم مؤرخين من المشرق أو من الأندلس.

صحيح أن المرابطين والموحدين كلفوا بعض كتابهم بجمع أخبار من سبقهم من ملوك المغرب، إلا أن القسم الأكبر مما كتب كان يهم الأندلس. أما في العهد الذي نتكلم عنه، فإن المغرب أصبح القطب والمركز. تعددت الممالك والإمارات، فتعدد المؤرخون والتواريخ. ووصل بعض تلك المؤلفات الغاية في الدقة والبيان. لا يجب أن ننبهر بابن خلدون وننسى جل معاصريه، وإن فاقهم عمقاً ودراية. إن الوعي بخصوصية تاريخ المغرب هو من أهم إنجازات العهد المريني - الحفصي - الزياني، وربما كان العمل الأساسي في تكريس الشخصية المغربية.

وكما ازدهرت العلوم الدينية والأدبية، تطورت وتنوعت الفنون. يشهد على ذلك التقدم الفني ما نشاهده اليوم من مآثر في مدن فاس وتلمسان وتونس. لو سايرنا أقوال الأدباء لقلنا إن المسيرة الفنية المغربية، التي كثيراً ما تعثرت في العهود السابقة، قد عرفت أثناء العهد المريني نمواً مطرداً، رغم انهيار الوحدة السياسة وضعف السلطة المركزية.

لكن هل يحق لنا أن نغفل حقيقة واضحة، وهي أن ذلك الفن إنما كان يسطع ببهاء مستعار؟ لا أحد ينازع في أن الإنجازات المرينية تبهرنا بالرونق والزينة، ولكنها قلما تكشف عن عظمة وبهاء المآثر الموحدية. ألا يكون السبب هو أنها استوحت فنون الأندلس بعد أن أخذت هذه طريقها إلى الضياع؟ كتب الأمير الزياني، موسى أبو حمّو الثاني، كتابه **واسطة السلوك في سياسة الملوك**، وهو عمل ذو قيمة أدبية وفكرية لا تنكر، لولا أن كاتبه تربّى في الجزيرة، فعبّر عن أفكار فقهائها وأدبائها. عاش ابن الخطيب سنوات عدة في المغرب الأقصى، ورغم أنه كان مشاركاً في كل العلوم، فإنه لم يخلّف وراءه مدرسة أدبية تنسب إليه. أولا يكون السبب هو أن فكره كان في العمق خاتمة عهد قديم، لا فاتحة عهد جديد؟ تبدو لنا ثقافة القرن XIV/8 في بلاد المغرب غنية متنوعة، فننسى أنها لا تعبر عن تجربة المغرب التاريخية، بل تمثل، شكلاً ومحتوى، آخر بريق سطعت به الأندلس قبل أن تغيب من الأفق وإن بقيت ماثلة في الوجدان. قد يرى القارىء في هذا الحكم كثيراً من التطرف والغلو، فأطلب منه فقط أن

يعدو إلى ما كتبه في هذا الصدد ابن الخطيب وابن خلدون والمقري، ويتمعن فيه، ويطرح على نفسه الأسئلة التي طرحتها هنا، فإنا على يقين أنه سيجد نفس الفكرة مغلقة في أبْيات الشعراء وسجع المترسلين.

بيد أن ما يميز الثقافة في مغرب بني مرين، فوق كل ما ذكرنا، هو ازدواجيتها، حيث كانت تعكس ثنائية الدولة القائمة آنذاك. ونعني بهذه الكلمة أن الثقافة المغربية كانت ذات وجهين. كانت المدرسة، في مفهومها الاصطلاحي (البوعنانية مثلاً) تنشر عقيدة «سنّية»، أي هادفة إلى جمع الشمل حول السلطان، الذي أصبح يدعو إلى ما يدعو إليه الفقهاء، بل فوض لهم أمر الدعوة تفويضاً تاماً. لكن تلك العقيدة كانت بالضرورة متأثرة بمنطق تقاليد الفئة الأندلسية. وهذا أمر طبيعي، لا مفر منه، إذ لم يكن في الإمكان جلب هيئة التدريس من غير الأندلسيين وتلاميذهم. صحيح أن العقيدة تهم العموم بالتعريف، تخاطب الجميع ولا تميز فريقاً عن آخر، إلا أنها قد تنفتح وقد تنغلق حسب الظروف. تنفتح على الحقائق البشرية العامة، إذا عمّ النقاش الهادف إلى كشف الأوهام والتنبيه على الأخطاء. وتنغلق إذا قل أو انعدم ذلك النقاش، فيكثر الغلط وتعم الغفلة. لا شك أن المناظرة المتعصبة تقود إلى التباعد والفرقة، كما حصل للخوارج، لكن الإجماع القسري أو المفترض لا يخلو أيضاً من خطر، إذ يتجمد الفكر بقلة الوعي. وهذا ما آلت إليه، بعد عقود قليلة، أحوال المدارس الرسمية السنّية. ونلاحظ نفس الثنائية في عملية التعريب التي تمت على نمطين: الأول حضري، واكب نشر العقيدة السنّية، والثاني بدوي، رافق نمو نفوذ بني هلال. هذا التباين في النطق والكلام، الذي لا يزال يطبع المجتمع المغربي إلى يومنا هذا، سجله ابن خلدون في المقدمة، واطنب في شأنه لأهميته التاريخية (ص 1124 وما بعد). وبسبب هذه الظاهرة الثنائية يحق القول ان توحيد المغرب، عقيدةً ولغة، تعثر، وربما انتكس في بعض المناطق، بعد أن أشرف على الاكتمال.

دولة متعالية، وثقافة مزدوجة. أولا يدل هذا الواقع السياسي الثقافي على أن جهاز التسيير في مغرب ذلك الهد، قد أصبح عاجزاً عن تحقيق

وحدة المجتمع، وربما حتى عن تصورها واستيعابهـا؟ عادت انقسـامات الجهاز الفوقي لا تعكس تمايزات المجتمع التحتي، فراح هذا الأخير يبحث عن بديل تتجسد فيه الوحدة المطلوبة، رمزاً وواقعاً. فوجد آخر الأمر مبتغاه في نطاق التصوف الشعبي وعبر ثقافة **الملحون**، في ظل الزاوية التي كانت مدرسة، وأحياناً، مخزن البوادي (انظر للمؤلف **أصول الوطنية المغربية**، ص 131 إلى 154).

III

الاقتصـاد والتجـارة

كل ما قلناه في حق الدولة والثقافة والمجتمع لا يستقيم إلا بافتراض قاعدة اقتصادية ضعيفة مهلهلة. كان علينا أن نبدأ بـوصف الأصل قبـل التعرض للنتائج المترتبة عليه، إلا أننا فضلنا تقديم ما نعرف بالوثائق المبينة على ما نخمّن فقط، انطلاقاً من إشارات مبهمة.

أول قضية تواجهنا في هذا الباب تتعلق بالتسكان، فلا تساعدنا كثيراً كتابات الأخباريين والرحّالة. لكننا، رغم ندرة الإشـارات وغموضهـا في الغالب، نرجح أن يكون عدد المغاربة ظل يتناقص أثناء القرنين XIII/7 و XIV/8 . يقول الناصري: «والتأتت الأمور بالأندلس والمغرب أجمع. أما الأندلس فبتكالب العدو عليها وفناء حماتها، وأما المغرب فبخلاء كثير من قراه وأمصاره من وقعة العقاب». (ج II ص 202). يخص المؤلف بالذكر هزيمة العقاب كسبب مباشر لفراغ المغرب من الرجال، لكن المعارك لم تتوقف بل استمرت في المغرب وفي الأندلس، ولم ينقطع مدد بني مرين لدولة بني الأحمر حتى بعد تخليهم عن التدخل المباشر. لكي نلمس حاجة الأندلس إلى رجال المغرب، والأقصى بالدرجة الأولى، يجب أن نتذكر ما قلناه سابقاً، وهو أن الممالك النصرانية (قشتالة، الأرغون، البورتغال) لم تكن تهاجم بفرسانها فقط، بل بفرسان مجموع أوروبا الغربية التي كانت تعرف آنذاك نهضة ديموغرافية هائلة. وعندما يقع وباء عام تختلف نتائجه شمال وجنوب المتوسط. كانت الأندلس تطلب الرجال، وهؤلاء كانوا يأتون من المغرب. هل يتصور أحد أن معارك الزلاقة والأرك والعقاب وغيرها

كانت بدون ثمن؟ الثمن هو بالطبع انخفاض التسكان وفراغ البلاد. لنا إشارة أخرى على هذا الواقع هي صغر حجم الجيوش المتحاربة في تلك الفترة. لم يصل أي واحد منها، حفصياً كان أو زيانياً أو مرينياً، حتى أيام محمد المستنصر الأول أو على أبي الحسن المريني، مستوى جيش عبد المؤمن أو يعقوب المنصور الموحدي. نسجل، علاوة على هذا التناقص العام، ان المناطق المعروفة بكثافة سكانها (الريف، سوس، أحواز بجاية) كانت قد انغلقت على نفسها واستقلت بشؤونها. فضاقت بذلك قاعدة السلطة المركزية. نلمس انخفاض التسكان في كونه كان هاجس الأخباريين. تلكموا كلهم على الأوبئة والموتان المتعاظم في أخريات الدول (**المقدمة**، ص 9 - 538؛ **الاستقصا**، ج III، ص 164).

وكما نجهل دقائق الوضع الديموغرافي نجهل أحوال القاعدة الزراعية. إن هنري تيراس ومن يسايره من الدارسين يبسطون الأمور تبسيطاً مخلاً عندما يؤكدون أن الزراعة تدهورت بسبب انتشار الأعراب في البسائط وبتحويلهم كل مزرعة إلى مرعى. فيكون هكذا ترحيل البدو إلى المغرب الأقصى هو رأس الخيط وبداية الطامّة. ولمَ لا يكون العكس؟ لمَ لا يكون التسلسل على الشكل التالي: تدهور الإنتاج الزراعي بسبب قلّة المزارعين، وفرغت البلاد، وعندها استقدم الحكام الأعراب لملأ الفراغ، فتعاطى هؤلاء للرعي بسبب قلة اليد العاملة. هذا مجرد افتراض، مقابل افتراض آخر، رواه البعض وتناقله البعض بدون تمحيص. لا ميزة ذاتية لأحدهما على الآخر، في انتظار الكشف عن «الوثيقة الفاصلة». نقرأ أن الأمراء أقطعوا مناطق شاسعة لشيوخ القبائل، لكن ماذا تعني بالضبط كلمة أقطع؟ تختلف النتائج الاقتصادية والاجتماعية اختلافاً كبيراً حسب مضمون الإقطاع: محاصل زراعية؟ غلل أشجار؟ أرض للرعي؟ ويزيد الالتباس عندما نقرأ في النصوص: «وأقطع جبايته». (انظر **صبح الأعشى**، ج V، ص 140، عن إقطاعات شيوخ الموحدين في إفريقيا الحفصية). ولا يفيد أن نلفت النظر إلى ما آلت إليه الأمور في منطقة الغرب شمال المغرب الأقصى، حيث عمّت المراعي أرضاً زراعية، لأننا لا نعرف بداية المسلسل.

هل الإقطاع كان على أرض فارغة أم على سكان مزارعين؟ في حدود فهمنا لنصوص الأخباريين والرحالة، ندرك أن حالة البدو كانت غير مستقرة، عندما يتعاطون إلى نوع من الاستغلال مبني على الكسب في العرف المغربي. البدوي مستعد دائماً لكي يستقرّ ويزاول الزراعة، بالمعنى التقليدي المعروف، إذا كانت الدولة قوية، قادرة على أن تضمن له الأمن. لا يتمادى في البداوة إلا إذا تفتت السلطة، وضعفت الدولة، وقل السكان، وبالتالي ندرت القوة الإنتاجية. مما يجب الانتباه إليه هو أن ضرر الحروب والثورات والفتن يلحق الشجر المثمر والحيوان أكثر مما يلحق المحاصيل الزراعية، والمغرب كما هو معلوم أرض غرس وغلة وكسب. يقول المؤرخ الفرنسي مارسل أمري: «إن الجغرافيين عندما يتكلمون على ضرر البدو ينسون أن الفلاح يدفن الحبوب في المطامير، ولكنه لا يستطيع أن يخفي الأشجار والماشية، فالكساب هو الذي يتضرر من غارات البدو لا المزارع». (**أنّال** (حوليات)، 1968/5، ص 1171). بمعنى آخر، إن لبدو هم أول من يتضرر من أعمال البدو. هذه ملاحظة مهمة. لا نعـرف بالضبط مستوى إنتاج الحبوب، وميل تطوره العام. المعلوم هو أنه يختلف من سنة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى، فتتوالى عند الأخباريين سنوات القحط (**المسغبة**) وسنوات الرخاء (**الصابة**)، بدون أن تتأثر بسير الحوادث السياسية. إلا أننا نستطيع أن نؤكد أن المساحة المكسوة بالأشجار قد تقلصت، وأن الثروة الغبوية قد تناقصت. نلمس ذلك في أوصاف رحالة العهد المذكور بالمقارنة مع رحالة العهود السابقة.

وبالمقابل، تحسنت أحوال التجارة ونمت أرباحها. تدل كل القرائن على أن مجيء عرب معقل إلى غرب الصحراء ساعد على إحياء الطريق التجاري الغربي، الذي قلنا انه كان راكداً طوال العهد الموحدي. انتعش دون أن يضر بنشاط الطريق الشرقي. والدليل على ما نقول عودة الأخباريين والرحالة إلى الكلام على سجلماسة، التي عادت وكونت قاعدة دولة مستقلة على يد الأمير أبي علي ابن السلطان عثمان أبي سعيد المريني. ويدل كذلك على انتعاش التجارة الصحراوية تجديد العلاقات بين ممالك

السودان، كانم وبورنو، وممالك المغرب أيام المستنصر الحفصي وعلي أبي الحسن المريني. وللأخباريين في وصف تلك العلاقات إسهاب وإطناب. استفادت تلمسان أكثر من غيرها من هذا الوضع، بسبب العلاقات الطيبة التي كانت تربط أمراءها بعرب معقل. فعرفت العاصمة الزيانية ازدهاراً حضارياً ملحوظاً، واتسعت حركة مينائها، هنين، وربما كان هذا الازدهار هو السبب الرئيسي وراء تصميم المرينيين على غزوها وإلحاقها بمملكتهم.

بيد أن تجارة الصحراء كانت من روافد تجارة موانىء المتوسط، التي كانت قد نمت نمواً مطرداً ونظمت تنظيماً محكماً. كان الحفصيون هم الذين حازوا قصب سبق في هذا الميدان، نظراً لموقع إفريقيا وانفتاحها على المشرق والمغرب. كانت الاتفاقيات التي أبرمها يحيى أبو زكريا الأول مع موانىء إيطاليا (دهينه، ص 372 وما بعد) تتجدد بانتظام بعد انتهاء أمدها. وكان التجار الأجانب يعيشون في فنادق مخصصة لهم، تحت نظر قناصلهم، يتعاطون بكل حرية وفي اطمئنان تام على أرواحهم وأموالهم للبيع والشراء، للوسق والإفراغ، ويؤدون لديوان البحر رسوماً مقررة لا تعدو أبدا (10%) من قيمة كل مادة. وفي سنة 1353/753 انتهز تجار بيزة ضعف الأمير الحفصي، إبراهيم الثاني، الذي يقول عنه الزركشي: «إن أعظم جبايته كانت من سفن البحر». (ص 92)، فأرغموه على التخلّي عن مبدأ المسؤولية الجماعية. فأصبح كل تاجر مسؤولاً على ما في ذمته فقط، دون ما في ذمة زملائه أو مواطنيه كما كان الحال من قبل. في هذه الظروف المواتية نما عدد التجار في كل من بونة، وبجاية، وصفاقس، وقابس، وجزيرة جربة. أما موادّ التجارة، فلم يطرأ عليها تغيير ملموس منذ العهدين الزيري والموحدي (ديفورك، ص 8 - 544؛ دهينه، ص 932 وما بعد).

كان الوضع في الجناح الغربي من بلاد المغرب لا يختلف عما كان عليه في الجناح الشرقي. احتكر تجار جنوة تجارة سبتة، وكثيراً ما كانوا يتجسّسون لصالح الأرغونيين والقشتاليين. أما تجار البندقية، فإنهم كانوا يقصدون، مرة في كل سنتين، مرفأ باديس، الذي كان يعتبر ميناء فاس. تحسنت العلاقات بين المغرب المريني والأرغون، فأبرمت اتفاقية صداقة،

مدتها عشر سنوات، بين المملكتين سنة 1357/757، أيام السلطان فارس أبي عنان. كان المغرب الأقصى يصدر الرقيق والجلود، بكل أنواعها، والزرابي (البسط) والحبوب، في سنوات الصابة، والسكر والمرجان. في حين أنه كان يستورد، شأنه شأن إفريقيا الحفصية، الزيوت والخمور والنسيج والمصنوعات المعدنية. كان الحمل، وسقاً وإفراغاً، بيد النصارى، نتيجة التفوق الواضح الذي أحرزته البحرية الأوروبية، التجارية والحربية، في حوض المتوسط. ومما يدل على هذا التفوق احتكار النصارى نقل الحجاج المغاربة، ذهاباً وإياباً (اظنر رحلة ابن جبير). وبسبب هذا الوضع وكذلك بسبب عدم وفاء التجار النصارى بوعودهم، لجأ المسلمون إلى الجهاد البحري، أو القرصنة في عرف الغربيين. فكانوا يعترضون المراكب التجارية، الإيطالية والاسبانية بخاصة، ويستولون على ما فيها. كانت العملية مشروعة آنذاك في نظر الجميع، ولا يتورع أحد من الحث عليها والاستفادة منها. وكان لميناء بجاية تفوق واضح في هذا الميدان. يحلو للدارسين الغربيين أن يقولوا ان التجارة البحرية (تجارة الموانىء) تساعد دائماً على نمو وتطور المجتمع. الواقع هو أنها، في ظروف تلك الفترة، كانت لا تفيد إلا الأمير وبطانته. سبق لنا أن أوضحنا الاختلاف بين تجارة الشواني (السفن) وتجارة القوافل، وكيف أن الأولى توحد في حين أن الثانية تمزق المجتمع، إذا كان في حالة ضعف وانحطاط.

إن التجارة البحرية تستلزم بطبعها تنظيماً محكماً، فكان أصحابها دائماً على استعداد ليؤدوا على تأمين ذلك التنظيم ثمناً عالياً. كانوا إذن في حاجة إلى عطف وصداقة صاحب الأمر والسلطان، أياً كان. فكانوا يتقربون إليه ويخدمونه بشتى الوسائل، لأن مصلحتهم مرتبطة بمصلحته. وبعد قليل أصبحوا يمثلون عاملاً فعالاً في الحياة المحلية. بل تمكن بعضهم من الاستيلاء على السلطة. حصل ذلك في طرابلس سنة 1375/755. حكمها تجار جنوة مدة أربعة أشهر، ولم يغادروها إلا بعد أن نقلوا كل ما فيها إلى وطنهم. وفي حالة نزاع كان التجار الأجانب ينحازون إلى جانب أضعف الطرفين، ويساندونه بالمال والسلاح لكي يستقل بالحكم أو يستمر فيه،

مقابل تنازله لهم عن بعض حقوقه. في هذه الظروف، التي لم تكن نادرة استثنائية، تعمقت الهوة بين المخزن والمجتمع. قد يقال إن الدولة لا تكون وسيلة تنظيم وترشيد إلا إذا استقلت وضمنت لنفسها موارد قارة، غير خاضعة لتقلبات رأي هذه الفئة أو تلك من السكان. تحالفت الدولة في أوروبا الغربية مع التجار، وشجّعتهم على المغامرات في أسواق الشرق الأدنى أثناء الحروب الصليبية، وفي أسواق العالم الجديد والشرق الأقصى في عهد الاستعمار، فنمت وتطورت، ثم عادت لتنظم المجتمع الأوروبي على أسس جديدة. إلا أن ما كان ممكناً بالنسبة للدولة النصرانية، هو بالذات ما كان ممتنعاً على الدولة المغربية، بسبب احتكار الأولى لتلك التجارة، وسيطرتها التامة على حوض المتوسط. إن نفس التجارة، التي ضمنت استقلال الدولة في أوروبا الغربية، وبالتالي تقدم وتطور تلك الدولة، عملت أيضاً على تركيز استقلال الدولة في بلاد المغرب، لكن هذه المرة على حساب علاقتها العضوية بالمجتمع. ضعفت الدولة المغربية وتفتت، فأصبحت قشرة جوفاء، حلبة فارغة يتصارع في نطاقها أصحاب المصالح من «قواد» «وكتاب».

وصفنا هنا بداية مسلسل نعلم مآله، لأنه حدث وتحقق. لكن لا أحد يستطيع أن يبرهن على حتمية وقوعه، وعلى أنه لم يكن في مقدور أي أحد أن يتّقي نتائجه.

لا يسعنا في ختام هذا الفصل إلا أن نقرر واقع أواسط القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي في بلاد المغرب. ويتميز ذلك الواقع بالتوازن والاستقرار النسبي، داخلياً وخارجياً، إلا أنه استقرار من نوع خاص، سلبي أكثر منه إيجابي. تحقق توازن بين الدول الإسلامية والنصرانية في غرب حوض المتوسط، في حدود العالم القديم، قبل اكتشاف أمريكا. وتحقق كذلك توازن بين دول ودويلات المغرب، نتجت عنه ظاهرة في غاية الأهمية، وهي فصل الدولة عن المجتمع، ظاهرة استمرت إلى غاية القرن الماضي، فغذّت بمحض استمرارها كل أسباب الركود والانحطاط.

وأكبر شاهد على ما قلنا في الصفحات السابقة نجده في حياة وأعمال ابن خلدون.

IV

النظرية الخلدونية

عاش عبد الرحمن ابن خلدون من سنة 1332/732 إلى 1406/808. فعاصر فشل آخر محاولة جدية استهدفت توحيد المنطقة. ناظر العلماء والفقهاء، نادم الأمراء، كاتب الوزراء والأدباء، رافق شيوخ القبائل، عاشر المتصوفة والمنقطعين. فعل كل ذلك بعد أن اطلع على جميع أنواع المعارف المتداولة في عصره، من عقلية ونقلية، من إنشائية وبرهانية. تخصص في الفقه القضائي بعد أن تقف مسائل الكلام والحكمة وتذوق أحوال العارفين. كانت إذن تجربته الذهنية والسلوكية أوسع ما تكون التجربة، بمقياس زمانه وحتى بمقياس زماننا. إذا وصف فعن مشاهدة ومعاينة، وإذا حكم فبعد تفكير وروية. كل هذا صحيح في حق ابن خلدون، لكن هناك فرق لا بدّ من التشديد عليه، بين ما قاله ابن خلدون فعلاً وما أوّله اللاحقون، من عرب وعجم، ونسبوه إليه.

أرخ ابن خلدون لحوادث زمانه ولم يكتف بالوصف والتسجيل، بل أراد أن يكشف عن علّة وحكمة ما شاهد من وقائع. فأبدع علماً مبتكراً أسماه علم العمران، ونسميه اليوم علم الاجتماع أو السوسيولوجيا. ثم لم يقنع بالتعليل، فرام إصدار حكم على الفترة ورجالها. كان في ذلك حكيماً، وككل الحكماء مال إلى التشاؤم. كان إذن في نفس الوقت أخبارياً، وأصولياً، وحكيماً. لم يميز ابن خلدون بين هذه المستويات الثلاثة، لكن يجب علينا، نحن القراء، أن نقوم بالتمييز المذكور، وأن لا ننسى أبداً أن وراء ابن خلدون المنظّر يوجد ابن خلدون المشاهد. وما شاهد كان يدعو حقاً إلى اليأس والتخاذل. رأى وطنه، الغرب الإسلامي، في طريقه إلى الانحلال، فوصف مراحل ومظاهر ذلك الانحلال بدقة وصدق وأسى، بعبارات بليغة في إيجازها إلى حدّ أن لا أحد منا يستطيع اليوم أن يقرأ ما كتب وينفلت من الجو القاتم السوداوي

الذي أحاط به، جو «الدخول في عالم الخمول والانقباض» (المقدمة، ص 53).

ما هو لبّ تحليلات ابن خلدون؟ يقول إن علّة العلل لمسار التاريخ المغربي، بل مسار التاريخ البشري، هي أن السلطة السياسية (الغلبة) دائماً مفصولة عن المجتمع المدني، وأن العلاقة بينهما، وهي دائماً علاقة مواجهة ومضادة، تتلخص وتتجسد في علاقة البدو بالحضر. البداوة هي المبدأ، كما تدل على ذلك اللغة، وهي أيضاً وفي العمق الأصل، بالمعنى المنطقي، الملازم للتاريخ عبر كل مراحله. فالحضارة إذن تابعة، متولدة، اصطناعية، ولا يمكن بحال أن تكون هي الدافع والمحرك. ما يبعث الحركة في المجتمع، هو النزوع إلى الغلبة والقهر، هو التطلع إلى الانفراد بالسلطة، هو إذن قوة دافعة. وهذه لا توجد عند البشر إلا في العصبية القبلية. القبيلة ملتحمة حول شيوخها بإرادة التفوق والقهر. وكل التحام في الطبيعة، كان مادياً أو غير مادّي، يخلق قوة. فالقبيلة تكسب بمجرد عصبيتها قوة دفع وتحريك. ومن هنا يأتي الدور المناط بالبدو في التاريخ. إلا أن العصبية، بصفتها قوة طبيعية، لا تحفظ نفسها، بل تهدر وتستهلك بالممارسة. فتتناقص مع الأيام بالضرورة. وهنا، في هذه النقطة بالذات، ينقلب الوصف المعلل عند ابن خلدون إلى حكم وتقييم. إن الحضارة، بمعناها الخلقي/ الأدبي/ الثقافي، تتوقف على رفاهية الأمصار، التي تحتاج دائماً إلى رعاية وحماية عصبية قائمة. لكن هذه العصبية، كما قلنا، سائرة حتماً إلى الضعف والانحلال. فالحضارة أيضاً سائرة، بالاستتباع، إلى الانفساخ بعد مرحلة، تطول أو تقصر، من النمو والاستقرار. تتوالى الدول، وتتابع، داخل كل دولة، الأطوار، على نسق معلوم، لا يتغير أبداً لأنه ناموس الكون وسنّة الخالق في خلقه. لا يعني التجديد، في المنظور الخلدوني، ولا يمكن أن يعني، سوى الانعطاف والعودة إلى البدء. فلا سبيل إذن إلى الإصلاح، إلى استئناف السير من حيث كان الوقوف. الحضارة، مهما وصلت من اتساع وتألق وتفنن، لا بدّ أن تنحط من ذروة إلى حضيض، من اكتمال واستقرار إلى اختلال واحتضار التاريخ ظهور وبطون.

نسجل ملاحظة تمهيدية، وهي أن النظرية الخلدونية لا تزيد على كونها هذبت ونظمت الأخبار في إطار معقول، واضح المعالم محدد الفواصل، والأخبار هنا هي المرويات على الدول المغربية الكبرى، المرابطية والموحدية والمرينية. لا تنصب النظرية على العهد السابق (قبل القرن XI/5)، ما عدا الإشارة إلى وجود عهد زناتي أول يمثله حكم مغراوة وبني يفرن، ولا تنفتح على المستقبل، إذ لا يربط ابن خلدون دائماً بين عصبية القبيل، أي عصب التسلط والنفوذ، وبين الحياة البدوية الرعوية. لا يقول ان بني هلال يستطيعون أن يؤسسوا دولة تخلف دولة البربر، بل يعتقد، بالعكس، أنه لم تعد توجد أية عصبية بالمغرب كله، وأنه (أي المغرب)، لهذا السبب، مقبل على الخراب التام، بخلاف الشرق حيث يوجد عامل تجديد وهو عنصر الأتراك.

إن ابن خلدون يعرض علينا نوعاً من التاريخ المهذب، تاريخ فقيه أصولي تدرب على ربط الأعمال والأفعال بالدوافع. نشأت النظرية الخلدونية عن تلخيص وتحرير، عن تحجيم وتأطير، أخبار حقبة محددة. فهي نفسها من نتائج تلك الفترة. هذا ما أشرنا إليه مراراً. لا يمكن إذن أن تكون هي الدافع والمحرك. يعرف الأصوليون أن العلّة ليست دائماً وأبداً هي الدافع الفعلي. التعليل عملية فكرية تهدف إلى تهذيب المعلومات وتأطيرها. قد يوافق التعليل التفسير، أي الكشف عن الدافع والواعز، وقد لا يوافقه. (انظر في هذه النقطة للمؤلف، **مفهوم التاريخ**، 1992، ص 294).

الأفضل إذن أن نبقى داخل الإطار الذي يدور فيه فكر ابن خلدون، ونتعامل مع نظريته كما يتعامل الإطاليون مع أطروحات ماكيافللي. يأخذونها على أساس آنها إشارة إلى أزمة، إلى مشكل الدولة في إيطاليا أثناء القرن الخامس عشر الميلادي. فلا يفسرون أبداً ما حدث بما يقوله أو يدعو إليه ماكيافللي، إذ فكره جزء من الوضع الإيطالي (انظر للمؤلف، **ثقافتنا في منظور التاريخ**، 1983، ص 55 إلى 75). فنظرية ابن خلدون، كذلك، جزء من الوضعية المغربية في أواخر القرن الثامن الهجري. يجب أن نفسر النظرية والوضعية المحيطة بها، في نفس السياق، بالعودة إلى المحركات الفعلية العاملة في الحقل المجتمعي آنذاك، آخذين المفاهيم الخلدونية (الغلبة،

العصبية، البداوة، الحضارة، الخ) كعبارات، قوالب وأشكال، مهذبة، مختزلة، لتلك القوى الموضوعية التي يجب أن نكشف عنها، أو نرمي إلى استكشافها حتى ولو كانت حظوظ توفيقنا جد محدودة.

وبالطبع لم يسر مؤولو ابن خلدون في هذا الاتجاه. ماذا قالوا عنه؟ ماذا قوّلوه؟ نبدأ بكتّاب عهد الاستعمار، وهم كثيرون. لم يهتموا إلا بظاهرة واحدة، هي دور البدو في إتلاف مكاسب الحضارة في أرض المغرب. استغلوا الاشتراك اللغوي الموجود في العربية بين كلمات عرب وأعراب أو عربان، مع أن ابن خلدون وعى الخطر وحاول أن يتلافاه باستعمال كلمة مضر للإشارة إلى عرب الفتح. إن لغة ابن خلدون ليست دائماً واضحة دقيقة، وهذا أمر غير مستبعد عند كاتب ابتكر علماً جديداً يحتاج إلى كثير من المصطلحات الخاصة به. لا يعود الخطأ إليه بقدر ما يعود إلى قرائه المغرضين. وهكذا نرى غوتيه يجهز على كتابات ابن خلدون في الترجمة الفرنسية، المتفاوتة الدقة، ويبسطها تبسيطاً مجحفاً، ضارباً عرض الحائط بكل الاحترازات والتحفظات الواردة في مثل هذا المقام. فيجعل من تاريخ المغرب حلبة صراع دائم متواصل بين البدو والحضر، بين العرب والعجم، بين الشرق والغرب. ويرى أن سكان البلاد الأصليين، يعني بهم البربر، قاموا بثلاث محاولات متتابعة لبناء دولة ثابتة قارة، ولما أخفقوا في المحاولة الثالثة والأخيرة، تجمد المغرب في حالة فوضى لم يكن يستطيع أن يتخطاها بمحض قوته الذاتية. قام بالمحاولة الأولى الأغالبة والأدارسة، إذ كانوا يمثلون مصالح السكان الذين حضّرتهم روما وخلفاؤها. ثار ضدهم الخوارج الذين كانوا يمثلون البربر المتشبثين بالنمط البدوي في الحياة. استطاعت الدولتان أن تحافظا، كل واحدة في رقعتها الضيقة، على بعض مظاهر الحضارة الرومانية، وإن كان ذلك في ثوب عربي إسلامي، إلا أن النتائج لم تكن حاسمة. فكانت المحاولة الثانية، التي قام بها قسم آخر من البربر المتحضرين، وهم كتامة المغرب الأوسط، تحت غطاء الدعوة الفاطمية. وكان غرضهم الحقيقي هو إخضاع بدو زناتة. تحارب الفريقان، وتفوق الحضر على البدو، كتامة على زناتة، وكاد أن يكون النصر ساحقاً ونهائياً، لولا أن زناتة تلقوا العون في آخر

لحظة من إخوانهم في البداوة، أي عرب بني هلال، الوافدين على إفريقيا من المشرق. أمام هذا التحالف البدوي الضخم، تراجع مدّ الحضارة. إلى أن كانت المحاولة الثالثة والأخيرة على يد آخر فريق قوي من البربر المتحضرين، أي مصامدة الأطلس الكبير، الذين استغلوا هذه المرة الدعوة الموحدية. واجه المصامدة في معارك طاحنة التحالف الهلالي ـ الزناتي، وألحقوا به هزائم منكرة كانت قمينة بأن تبعد نهائياً عن أرض المغرب خطر البداوة، لولا الخطأ الفادح الذي ارتكبه عبد المؤمن أولاً ويعقوب المنصور ثانياً، عندما قررا ترحيل بني هلال إلى بسائط المغرب الأقصى. عندئذٍ تغلغل البدو في كل بلاد المغرب، وأصبحوا هم أسياد الموقف في كل مكان. عمت بهم الفوضى وكثر الشغب. فلم يعد هناك أي أمل في إصلاح الأوضاع واستئناف مسيرة الحضارة والاستقرار.

يدعي غوتيه أنه لم يزد على تهذيب وتوضيح ما جاء عند ابن خلدون. هل هذا صحيح؟ لا شك أنه يوجد تشابه بين النظريتين، لكن التشابه سطحي مظهري فقط. يرى ابن خلدون في العصبية شرطاً لممارسة السلطة، كيفما وأينما كانت، ولم يحصرها أبداً في البداوة. يقول ان عصبية البدو أقوى، لكنه لا ينفي أن تكون عصبية عند غير البدو. تأتي البداوة في سياق الكلام على السلطة كسلطة، كصورة اجتماعية للهمة والطموح، للغلبة والتسلط.. أما غوتيه، الجغرافي التكوين، فإنه لم يعد يرى في البداوة سوى معاداة النظام وغريزة الفساد، كما لو كان البدوي طفلاً سفيهاً يكسر كل تحفة يضع يده عليها. والدليل على الاستغلال المغرض، هو أن غوتيه يتغافل عن كل ما لم يساير قولته. فلا يلتفت مثلاً إلى إنجازات المرابطين مع أنهم صنهاجة، مثل كتامة، لكنهم بدو، بل أعرق في البداوة من زناتة أنفسهم. كما يهمل مساهمة بني مرين، وهم أيضاً بدو، في ترسيخ الحضارة بالمغرب. نوجز الكلام فنقول ان غوتيه حاول أن يوضح ما بدا له غامضاً عند ابن خلدون (العهد السابق على المرابطين)، فلم يفعل سوى سحب الغموض على ما كان يبدو واضحاً للجميع (العهد الامبراطوري). ومع كل هذه الثغرات في نظرية غوتيه، فإننا نجدها في شكل أكثر تبسيطاً تحت قلم هنري تيراس، وفي كتاب شارل ـ

أندريه جوليان (الطبعة الثانية تحت إشراف روجه لوتورنو). فيعود البدو أصل كل البلاء، وسبب النقائص والسلبيات التي يلح هؤلاء الكتاب على اكتشافها في كل واحدة من الدول المتعاقبة على الغرب الإسلامي.

وماذا يقول الكتاب العرب المعاصرون؟ يغلب على موقفهم الحيرة والتذبذب. يعلمون أن ابن خلدون يشكل قمة التأليف التاريخي باللغة العربية، وأنه وحده ندّ لتو قديد أو تاقيت، لكنهم في نفس الوقت لا يطمئنون إلى صفاء لغته ولا إلى سلامة عقيدته. يتوسمون فيه آثار الشعوبية، وربما شيئاً من النصب. لا يجرؤون على قبول كل أقواله، ولا يستطيعون رفضها بالمرة، فيستعملونه استعمالاً انتهازياً. وبعملهم هذا يتركون المجال لغوتيه وتلامذته. صعب على الدارسين العرب، المشارقة بخاصة، وأغلبهم من المتخصصين في الفلسفة والكلاميات، أن يميزوا تمييزاً كافياً بين الوقائع من جهة، والنظرية الخلدونية من جهة ثانية، والخلدونية المستنبطة التي تولّتها المدرسة الاستعمارية من جهة ثالثة. حان الوقت أن نضع المسألة برّمتها خارج الإطار الخلدوني، أن نحاول أن نحتكم إلى الوقائع نفسها، كما نستقيها عند غير ابن خلدون، وإن كانت المحاولة محفوفة بالمخاطر، وغير مضمونة النتائج.

لا مجال للشك في حقيقة قطيعة أواسط القرن XIV/8. لكي ندرسها بموضوعية، لا بدّ لنا من التمييز بين الأسباب الكمينة في البنية المجتمعية، والتي يمكن لذلك استكشافها، والأسباب الخارجية، الطارئة عليها، والتي لا تعرف إلا بالاستقراء. هذا التمييز ضروري في كل بحث يتوخى الموضوعية والتجرد، لكنه ممتنع في إطار النظرية الخلدونية لأن صاحبها كان من جهة يجهل دقائق تاريخ الإفرنج، ومن جهة ثانية لم يحدد تحديداً واضحاً دور البدو في سير الحضارة، وهو دور مزدوج. قد يكون، حسب الظروف، ذاتياً وطارئاً، وقد يكون طارئاً ثم يصبح ذاتياً. إذا كنا نبحث عن محركات ودوافع ذاتية، فإننا لن نجدها في خصومات البدو والحضر، في النزاعات بين دولة مستجدة وأخرى مستقرة حسب عبارة ابن خلدون. هذه نتائج وتوابع كما أوضحنا. أما الدوافع الذاتية، فإنها تنحصر في ثلاثة: التسكان، الزراعة، التجارة الصحراوية. إذا حاولنا الكشف عنها، واستعصت عنا رغم

الجهود المبذولة، فالأجدر بنا أن نعترف بالعجز، عوض أن نتصرف كما لو كانت النتائج أسباباً واللواحق سوابق.

لا شيء يمنعنا بالطبع أن نفترض نظرياً حالة انحطاط، وأن نهمل مؤقتاً الأسباب والدوافع. عندئذٍ نستطيع أن نوظف تحليلات ابن خلدون كإشارات دالة على معضلات لازمت المجتمع المغربي دون أن يجد لها حلولاً مرضية.

تهم المعضلة **الأولى** شرعية الحكم، أي ما يجنيه الحاكم من هيبة ونفوذ بانقياد العامة له طوعاً والتفاف الخاصة حوله اختياراً. فشلت التجربة الفاطمية، ثم المرابطية، ثم الموحدية، وانتصرت العقيدة السنّية في ثوب المذهب المالكي. إلا أن ذلك الانتصار تمّ بعد أن انفصلت الدولة عن الدعوة، ولم تعد تعتبر أنها تجسد مقالة خاصة تضمن وحدها النجاة لكل مؤمن. رضي الفقهاء بهذا الوضع، بل وجدوا له مبررات. فتساكن خليفة ـ إمام، لا يملك سلطة فعلية، وأمير ـ سلطان يمارس فعلياً السلطة ويقوم بواجب الجهاد (انظر تعليقات جيب على نظرية ابن خلدون السياسية، 1948). لكن هذا الحلّ الواقعي التوفيقي، الذي رضي به الفقهاء، كان حلاً صورياً فقط، ترك المعضلة الجوهرية قائمة. ما كان يضمن استمرار الخلافة هو بالذات ما كان يهدّد، باستمرار، شرعية السلطنة. قال الفقهاء: إذا ظهرت الشوكة لزمت الطاعة، مما يعني أنه كلما ضعفت الشوكة انتفت الشرعية. والشوكة ليست تحت تصرف السلطان، بل تتوقف على أسباب خارجة عن إرادته. وهكذا أصبحت الدولة السلطانية قائمة على القوة وحدها، قوة طبيعية، اجتماعية ونفسانية، تعمل داخل المجتمع. هذا هو الواقع الذي عايشه وعاينه ابن خلدون. فسحبه على الحقب السابقة. نظر إلى كل دعوة على أنها سبب، وسيلة، ناموس،[1] لتأسيس دولة مستجدة والاستيلاء على السلطة. لم يكتفِ بالقول ان الدعوة لا تتمّ بدون عصبية، بل قال صراحة ان الملك، وهو هدف طبيعي ملازم للعصبية، لا يتمّ إلا بالدعوة. وهنا لبّ مسألة الشرعية: ان

---

(1) يستعمل ابن خلدون كلمة ناموس بالمعنى القدحي الذي تضمنه اليوم كلمة أيديولوجيا (أدلوجة).

العصبية لا تتحوّل وتكون تلك القوة الطبيعية المستهدفة للملك وله وحده إلا في حالة واحدة، في حالة انتفاء الشرعية، خلاء المجال المجتمعي من أي وازع يشجع على الانقياد والتسليم. أما إذا وُجد ذلك الوازع (وهذا هو معنى معجزة الرسالة عند ابن خلدون) أمكن ضبط القوة الغريزية وردع الإرادة. عندئذٍ تحدّ كل عصبية من طموحها وتتخذ القناعة والتضحية قانوناً لها. عوض أن تتدافع العصبيات وتتمانع، فإنها تتآلف وتتظاهر على أعمال البرّ والإحسان. بوجود الوازع تنحلّ العصبيات، فتتقوى الدولة، وبغيابه تتعدد الأولى فتنهار الثانية. رأى ابن خلدون وضعاً قائماً في زمانه، فرآه قائماً في كل زمان (باستثناء فترة الوحي)، وبالتالي قائماً بالضرورة واللزوم.

تتعلق المضلة الثانية بالعجز عن نظيم قوة رادعة، تحفظ الأمن في الداخل وتحمي التخوم من الخطر الخارجي. تتعلق كذلك بما ترتب على العجز المذكور أولاً، من لجوء إلى جيش مرتزق يختلف عن المغاربة جنساً وديناً ولغة وعاداتٍ، ثانياً، من بروز وظهور لبني هلال على المستوين العسكري ثم السايسي، ثالثاً، من ركود في مجال فنون الحرب، إذ لم يلعب الجيش دوره المعهود في تعبئة المجتمع وتقدم العلوم التجريبية، كما فعل في مناطق أخرى من المعمور وفي فترات لاحقة من تاريخ المغرب نفسه (انظر للمؤلف أصول الوطنية المغربية، بالفرنسية، 1977، ص 272 إلى 284) لهذا العجز علاقة واضحة بلا شرعية الحكم وبالانحسار السكاني، لكن لا شيء يمنعنا منهجياً من أن نتعرض إلى مشكل الجيش في نطاقه الخاص، بصرف النظر عن المؤثرات الأخرى. وهنا تبرز دلالة التجربة الموحدية. كان جيش المهدي وعبد المؤمن، في بداية عهده، يحتوي على نواة جيش قومي بالمعنى العصري. لماذا فقد سريعاً هذه الصبغة؟ لماذا تفتّت وانحلّ؟ تساؤلات جوهرية تعيدنا إلى صلب الموضوع. لا بدّ هنا من تجاوز الوصف والتقرير إلى التحليل والمقارنة.

لا ندّعي بحال أن هذين المفهومين (الشرعية والجيش القومي) كافيان لحل كل الألغاز. الواقع هو إننا لا نستطيع أن نفهمهما على الوجه الصحيح إلا إذا وضعنا مشكلات الغرب الإسلامي في إطار أوسع، هو حوض

المتوسط، وربطنا كل حدث مغربي بما يوافقه على المستوى المتوسطي. لذا وجب تجاوز الإشكالية الخلدونية، بل كل التاريخيات المكتوبة بالعربية.

تميزت الفترة الفاصلة بين القرنين الخامس والثامن الهجريين (الحادي والرابع عشر الميلاديين) بانحطاط الجزء الشرقي، البيزنطي والإسلامي، من حوض المتوسط، وبتقدم مطرد في الجزء الغربي، وفي غرب أوروبا بصورة خاصة. كان هذا التطور، أول الأمر، في صالح بلاد المغرب، إذ انغمس الغرب المسيحي في الحروب الصليبية. لا شك إننا نجد هنا أحد أسباب نهوض المغرب الأقصى وتفوقه النسبي الذي أدّى إلى توحيد سياسي وازدهار ثقافي. لكن سرعان ما تغيرت الأوضاع، بعد أن توالت الهزائم على الصليبيين في الشرق واضطروا اضطراراً إلى التوجه إلى الغرب الإسلامي. تحالفت حينئذٍ كل الدول المسيحية ضد المغاربة. وأمام هذا التحالف الضخم لم يجد المغاربة سنداً كبيراً في الصحراء وما وراءها. كانوا مطوقين فعلاً في «جزيرة المغرب». ومن هنا جاءت المفارقة في إنجاز الموحدين: عظمة وسطوة وعزة من جهة، ومن جهة أخرى ضعف وهشاشة. نتساءل باستمرار عن السر في انهيار الامبراطوريات المغربية. تبدو لنا قوية شامخة، تخيف وترهب، ثم فجأة تنهد وتنهار كبيت من ورق. يستغرب الراوي وهو يسوق الأخبار، ونستغرب معه، فنلجأ إلى تحليلات ابن خلدون، ونشعر في البداية اننا وجدنا ضالتنا، واننا قاب قوسين أو أدنى من حل اللغز، ثم نفرغ من القراءة، فيلح علينا السؤال نفسه، ولو في شكل آخر. تنهار الدولة بضعف العصبية، وتضعف العصبية بتوسع الدولة واستبحارها لأن تلك هي سنّة الخالق في خلقه. أو لا تكون الأسباب والدوافع في حيز، في مستوى، غير الذي أشار إليه ابن خلدون؟ أو لا تكون «الأسباب التي دعت إلى..» هي الهزائم العسكرية نفسها، التي لا ترتبط دائماً وأبداً بقوة العصبية وبها وحدها، الهزائم التي قد تنشأ عن تغيير حاصل في ميزان القوى، عما نسميه اليوم فتحاً تقنولوجياً؟ أو لا تكون الأسباب عائدة إلى احتكار السلاح، إلى الاستئثار بفوائد التجارة، حتى الصحراوية منها، إلى زيادة السكان غرب المتوسط وتناقصهم جنوبه، إلى تشريع الحكم وإنشاء جيش محترف من الفرسان

هناك، والاحتماء بجيش مرتزق هنا؟ . . هذه إشكالية بعيدة عن، بل غريبة على، فكر ابن خلدون، لكن لا يليق بنا، كمؤرخين باحثين عن «عيون الوقائع»، أن يؤدي بنا إعجابنا بالعبقرية الخلدونية إلى إهمال تلك الإشكالية والاستخفاف بها، لأننا، في هذه الحال، لن نبرح أبداً عالم «الظل والخيال».

لا أحد يستطيع أن ينكر أن تقدم الغرب المسيحي أصبح، بعد القرن الثامن الهجري موازياً لانحلال الغرب الإسلامي، وكأن هذا صورة معكوسة لذاك. كلما تكاثرت وتظافرت عوامل التوسع والتقدم والتوحيد هناك، تنوعت وتظاهرت بواعث الانكماش والتقهقر والتمزق هنا. وهذا العامل، الخارجي والخارج عن إرادة وقدرة المغاربة، هو الذي أنعش جراثم الفرقة والانقسام في الجسم المغربي. ليس من محض الصدفة أن يحصل اتفاق ضمني بين بني هلال والنورمان في إفريقيا، وبين بني مرين والقشتاليين ضد الخلافة الموحدية.

إلى غاية القرن الثامن الهجري، ورغم السلبيات التي ذكرناها، تحقق توازن فعلي أدّى إلى نتائج كانت في الجملة إيجابية بالنسبة للمغرب. ثم اختلّ التوازن لصالح دول شمال المتوسط وبصورة نهائية، فثوى الانحطاط ببلاد المغرب وأصبح يغذي نفسه بنفسه، ويخلق ظروف استدامته واستشرائه حسب طرق ونواميس وصفت مراراً. تحكّم البدو في الجيش ثم في الدولة، تناقص الجبايات، التنازع على السلطة، انكماش الإنتاج، تعطيل المواصلات، خراب الأمصار، ضعف الثقافة، ضمور الصنائع، الخ، الخ. . هذه مظاهر مختلفة لنفس الوضع، نتائج عديدة ومتنوعة لنفس العامل، أي الانحطاط الحضاري والتراجع نحو نقطة البدء. انحلت الدولة وتفتّت المجتمع، فاستقلت كل فئة اجتماعية عن الأخرى. وفقدت بالتالي غطاءها الشرعي. وفي مثل هذه الحالة من تفكك المجتمع، حيث تبدو مكوناته عارية منكشفة منفصلة، ينفتح للملاحظ النبيه مجالاً فسيحاً زاخراً بشتى إمكانات الربط والتأصيل. تكثر الإشارات والانعكاسات والتولدات، فتسهل عملية المقارنة والمقابلة والتعليل. وهذا بالضبط ما قام به ابن خلدون في المقدمة. إذ ربط، بكل الأوجه الممكنة، مظاهر اجتماعية كالبداوة والعصبية

والسلطة والدولة والمعاش والعلوم والصناعات والفنون والآداب، الخ. فوضع بذلك قواعد علم العمران، الذي هو بمثابة علم العلوم.

لكن يجب أن لا ننسى أنه بقدر ما كانت الفترة التي نتكلم عليها هنا حبلى بإشكالية ابن خلدون، بقدر ما يصح القول إن تلك الإشكالية لا تعبر تعبيراً وفياً إلا عن تلك الحقبة بالذات أو ما شابهها من تاريخ الشعوب، أي فترة انتقال من البداوة إلى الحضارة، أو بالعكس، فترة انتكاس من الحضارة إلى البداوة. نوجز ونقول ان كلام ابن خلدون ينطبق على حالة ركود لا على حالة تطور وحركة، أو بعبارة أخرى أن ابن خلدون اهتدى إلى تحليل آلية نظام قائم، بل مستقر في الحضيض، لا إلى سبر أسباب تكوينه ووسائل إصلاحه. إذا غفلنا عن هذه الحقيقة ظلمنا ابن خلدون وشوهنا فكره، وظلمنا في نفس الوقت المغرب واستشكلنا تاريخه.

الأسر الحاكمة

بنو الأغلب (رقادة)	سنة البيعة
1 **إبراهيم** I ابن الأغلب	800/184
2 **عبد الله** I أبو العباس	812/197
3 **زيادة الله** I (أخ السابق)	817/201
4 **الأغلب** أبو عقال (أخ السابق)	838/223
5 **محمد** I أبو العباس	840/226
6 **أحمد** أبو إبراهيم (ابن أخ السابق)	856/242
7 **زيادة الله** II (أخ السابق)	864/249
8 **محمد** II أبو الغرانق (ابن أحمد)	864/250
9 **إبراهيم** II (أخ السابق)	875/261
10 **عبد الله** II أبو العباس	902/289
11 **زيادة الله** III	909/296 - 903/290

الأدارسة (فاس)	
1 **إدريس** I بن عبد الله	789/172
2 **إدريس** II بن إدريس	803/188 - 791/175
3 **محمد**	828/213
4 **علي** حيدرة	836/221
5 **يحيى** I (أخ السابق)	849/234

6 **يحيى** II	863/249
7 **علي** بن عمر بن إدريس II	(?) 866/252
8 **يحيى** III العدام بن القاسم بن إدريس II	توفي -904/292
9 **يحيى** IV بن إدريس بن عمر بن إدريس II	904/292 خلع 94/309)
10 حسن الحجام بن محمد بن القاسم بن إدريس II	925/313
11 **القاسم** جنون (أخ السابق)	937/326
12 **أحمد** أبو العيش	948/337
13 **الحسن** (أخ السابق)	974/363 - 954/343 و 985/375

مغراوة بنو خزر (فاس)

1 **زيرى** بن عطية بن عبد الله بن خزر	987/377 ف 1001/391
2 **المعز**	1001/391
3 **حمامة** بن المعز بن عطية	1032/424 - 1026/417 1039/431 - 1037/429
4 **دوناس**	ف 1060/452
5 **فتوح**	1062/454 - 1060/452
6 **عجيسة** (أخ السابق)	ف 1063/455
7 **معنصر** بن حماد بن معنصر بن المعز	1063/455
8 **تميم**	1069/462 - 1067/460

الفاطميون (المهدية ثم صبرا منصورية)

1 **المهدي** أبو عبيد	910/297
2 **محمد** القائم أبو القاسم	934/322
3 **إسماعيل** المنصور أبو الطاهر	946/334
4 **معد** المعز أبو تميم	973/361 - 953/341

بنو زيري (القيروان المهدية)

1 يوسف أبو الفتوح بلكين بن زيري بن مناد	973/361
2 المنصور أبو الفتح	984/373
3 باديس	966/386
4 المعز	1016/406
5 تميم	1062/454
6 يحيى	1108/501
7 علي	1116/509
8 الحسن	1148/543 - 1121/515
	توفي 1171/566

بنو حماد (القلعة ثم بجاية)

1 حماد بن بلكين بن زيري بن مناد	100/398
	استقل 1015/405
2 القائد	1028/419
3 محسن	1054/446
4 بلكين بن محمد بن حمّاد	1055/447
5 الناصر بن علناس بن حماد	1062/454
6 المنصور	1089/481
7 باديس	1105/498
8 العزيز (أخ السابق)	1105/498
9 يحيى	1121/515
	أو 1152/547 - 1124/518

المرابطون (مراكش)

1 **يوسف** بن تاشفين	1073/465
2 **علي** أبو الحسن	1106/500
3 **تاشفين** أبو المعز	1142/537
4 **إبراهيم** أبو إسحاق	1146/541
5 **إسحاق** ابن علي	1147/541

الموحدون (مراكش)

1 **عبد المؤمن** بن علي	1130/524
2 **يوسف** I أبو يعقوب	1163/558
3 **يعقوب** المنصور أبو يوسف	1184/580
4 **محمد** الناصر أبو عبد الله	1199/595
5 **يوسف** II المنتصر أبو يعقوب	1213/610
6 **عبد الواحد** أبو مالك بن يوسف I	1223/620
7 **عبد الله** العادل أبو محمد بن المنصور	1224/620
8 **إدريس** I المأمون أبو العلا بن المنصور	1227/624
9 **يحيى** المعتصم أبو زكريا بن الناصر	1227/624
10 **عبد الواحد** الرشيد أبو محمد بن المأمون	1232/630
11 **علي** السعيد أبو الحسن بن المأمون	1242/640
12 **عمر** المرتضى ابن إسحق بن يوسف I	1248/646
13 **إدريس** II الواثق أبو العلا بن محمد بن عمر بن عبد المؤمن	1266/665
14 **إسحاق** أخ المرتضى	توفي 1276/674

1 عبد الواحد بن أبي حفص 1207/603
2 عبد الرحمان 1221/618
3 عبد الله (أخ السابق) 1224/621
4 **يحيى** I أبو زكريا بن عبدالرحمان بن عبد الواحد 1228/625
5 **محمد** I المستنصر 1249/647
6 **يحيى** II الواثق 1277/675
7 **إبراهيم** I أبو إسحاق 1279/678
8 **عمر** II المستنصر (أخ السابق) 1284/683
9 **محمد** II أبو عصيدة بن يحيى II 1295/694
10 **أبو بكر** I الشهيد بن عبد الرحمان بن أبي بكر بن يحيى I
11 **خالد** I أبو البقاء بن يحيى بن إبراهيم I 1309/709
12 **زكريا** I أبو يحيى اللحياني بن أحمد بن محمد بن عبد الواحد 1311/711
13 **محمد** III 1317/717
14 **أبو بكر** II المتوكل (أخ خالد I) 1318/718
توفي -1346/747
15 **عمر** II أبو حفص بن أبي بكر II 1346/747
16 **أحمد** I أبو العباس بن أبي بكر II 1350/751
17 **الفضل** أبو العباس بن أبي بكر II 1350/751
18 **إبراهيم** II بن أبي بكر II 1350/751

بنو زيان (تلمسان) إلى غاية 1359/760

1 **يغمراسن** أبو يحيى 1236/633

2 **عثمان** I أبو سعيد	1282/681
3 **محمد** I أبو زيان	1303/703
4 **موسى**I أبو حمّو	1308/707
5 **عبد الرحمان** I أبو تاشفين	1318/718 - 1337/737
حكم بني مرين	
6 **عثمان** II أبو سعيد ابن عبد الرحمان بن يحيى بن يغمراسن	1348/749
7 **يوسف** أبو ثابت (ابن أخ السابق)	1348/749
حكم بني مرين	
8 **موسى** II أبو حمّو (ابن أخ السابق)	1359/760

بنو مرين (فاس) **إلى غاية** 1359/760

1 **يعقوب** المنصور أبو يوسف	1258/656
2 **يوسف** الناصر أبو يعقوب	1286/685
3 **عامر** أبو ثابت ابن عبد الله بن يوسف	1307/706
4 **سليمان** أبو الربيع (أخ السابق)	1308/708
5 **عثمان** أبو السعيد I ابن يعقوب المنصور	1310/710
6 **علي** أبو الحسن	1331/731
7 **فارس** أبو عنان	1348/749
8 **محمد** أبو زيان I	1358/759
9 **أبو بكر** السعيد I (أخ السابق)	1358/759
10 **إبراهيم** أبو سالم ابن علي	1359/760 - 1361/762

مراجع الفصل الخامس

الأغالبة: زيادة على التواريخ العامة: ابن حيان، ابن عذاري، ابن خلدون، النويري وابن الأثير، نذكر الرقيق القيرواني: **تاريخ إفريقيا والمغرب** (تونس 1968) الخشني: **طبقات علماء إفريقيا** (الجزائر 1914)؛ أبو العرب تميم: **طبقات علماء إفريقيا وتونس** (تونس 1968)؛ المالكي: **رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقيا** (بيروت 1984).

الدراسة الأساسية هي بقلم محمد الطالبي، **إمارة الأغالبة**. التاريخ السياسي (بالفرنسية، باريس 1966، ترجمت إلى العربية). انظر كذلك مادة **أغلبيون في الموسوعة الإسلامية**، ط 2، بالفرنسية ج I ص 255 إلى 258.

وفي ميدان الآثار يجب الرجوع إلى دراسة ألكسندر ليزين: **المعمار في إفريقيا**، بحوث في معالم العهد الأغلبي (باريس 1968).

الأدارسة: زيادة على التواريخ العامة المذكورة سابقاً: ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب** (الرباط 1973)؛ الجزنائي: **زهرة الآمن** (الجزائر 1923)؛ الناصري: **الاستقصا** (الدار البيضاء 1958).

مادة أدارسة في **الموسوعة الإسلامية** ج III، ص 1061 إلى 1063.

كتاب سعدون عباس نصر الله: **دولة الأدارسة** (بيروت 1987) لا يحمل أي جديد وكذلك كتاب العربي إسماعيل: **دولة الأدارسة ملوك تلمسان وفاس وقرطبة** (بيروت 1983). المرجع الأساسي هو كتاب أوستاش: **الجامع في الدراهم الإدريسية والمعاصرة لها** (بالفرنسية، الرباط 1 - 1970) ترجم

إلى العربية؛ يغني عن كل دراسة سابقة.

الخوارج: زيادة على التواريخ العامة المذكورة: ابن الصغير المالكي: **في تاريخ الدولة الرستمية** (باريس 1908)؛ أبو زكريا: **كتاب السيرة وأخبار الأئمة** (تونس 1985)؛ الدرجيني: **طبقات المشائخ بالمغرب** (الجزائر 1974).

مادة أباضية في **الموسوعة الإسلامية**، III، ص 669 إلى 682؛ برغواطة (ت. م. ، I، ص 6 - 1075. كتاب محمد إسماعيل عبد الرازق: **الخوارج في بلاد المغرب** (البيضاء 1976) فيه كثير من الادعات والتأويلات البعيدة وفيه نقص منهجي واضح. بعكس كتاب الحبيب الجنحاني: **المغرب الإسلامي** (تونس 1978).

مقالات: محدم الطالبي: البرغواطة، هرطقة مشاقفة وشعوبية (**أعمال مؤتمر الدراسات المتوسطية** مالطة 1973، ص 223)؛ الشيخ بكري: الخوارج، بعض مظاهر المملكة الرستمية في **حوليات كلية الآداب** (الجزائر 1957، ص 55 إلى 109)؛ تاديوس ليفتسكي: دولة تاهرت وعلاقاتها بغرب السودان في القرن الثامن والتاسع م، مجلة **الدراسات الإفريقية**، باريس III ، 1962، ص 513 إلى 535.

أحوال المغرب العامة في القرن IX/3.

المصادر: اليعقوبي: **كتاب البلدان** (ليدن 1892)؛ ابن حوقل **صورة الأرض** (ليدن 1938 وبيروت 1962)؛ حاج - صدوق: **وصف المغرب في القرن التاسع**،مقتطفات من ابن خرداذبه، ابن الفقيه وابن رسته.

الدراسات: هشام جعيط: إفريقيا العربية في القرن VIII م في مجلة أنال (الحوليات) عدد 3 سنة 1973، ص 601 إلى 621 وهو مقال جامع؛ كلودت فاناكر: جغرافيا شمال إفريقيا الاقتصادية حسب المصادر العربية من القرن IX إلى أواسط XII م، مجلة أنّال عدد 3 سنة 1973 ص 659 إلى 680؛ جان دوفيس: **تدغاوست I و II** ، بحوث عن أودغوس 1970. دنييل ماككول: **الروايات التاريخية عن تأسيس سجلماسة وغانة** (تعريب محمد الحمداوي الدار البيضاء 1975).

مراجع الفصل السادس:

الفـاطميون: زيـادة على التواريـخ العامـة: ابن عـذاري، ابن خلدون، المقريزي، نذكر القاضي النعمان: **كتاب افتتاح الدعوة** (تونس، 1975)؛ الداعي إدريس عماد الدين: **عيون الأخبـار**، القسم الخاص بخلفـاء الفاطميين بالمغرب (بيروت، 1985)؛ سيرة الأستاذ جـوذر (القاهـرة، 1959).

الدراسة الأساسية في الموضوع هي بقلم فـرحات دشـراوي: **الخلافة الفاطمية بالمغرب** 296 **إلى** 362 (بالفرنسية، تونس، 1981). انظر كذلك **الموسوعة الإسلامية** مواد: الفاطميون (ج II، ص 870 إلى 873)؛ المهدي عبيد الله (ج V، ص 1233 إلى 1234)؛ المنصور بالله (ج II، ص 870 إلى 873)؛ المعز لدين الله (ج VII، ص 485 إلى 488).

إفريقيا الصنهاجية والمغرب الأقصى: نفس التواريخ العامة. توجد دراستان أساسيتان بالفرنسية: روجه الهادي إدريس: **إفريقيـا تحت حكم بني زيري**، جزآن (باريس، 1962)، لوسين غولفن: **المغرب الأوسط أيام الزيريين** (باريس، 1957)؛ ثم بويحيـى: **الحياة الأدبية في إفريقيا أيام بني زيري** (تونس، 1972). وفي **الموسوعة الإسلامية** المواد: بنوحماد (ج III، ص 139 إلى 141)؛ المنصور الحمادي (ج VI، ص 412)؛ المعز بن باديس (ج VII، ص 481 إلى 483)؛ بنو هلال (ج III، ص 398 إلى 399)؛ بنو يفرن (ج III، ص 1065 إلى 1070)؛ مغراوة (ج V، ص 1163 إلى 1173).

حول العلاقات المغرينة الأندلسية قبيل مجيء المرابطيـن لا بدّ من الرجوع إلى **كتاب التبيان** للأمير عبد الله بن بلقين بن زيري (القاهرة، 1955).

مراجع الفصل السابع:

المرابطون: زيادة على تواريخ ابن خلدون والناصري، نذكر بصفة خاصة ابن عذاري الجزء الرابع (1917)، **والحلل الموشية** (1979). نشرت بعض الوثائق الديوانية المرابطية عند حسين مؤنس (1954) و (1955) وكذلك حسين مؤنس ومحمود علي مكّي (61 - 1959). يجب كذلك الاستئناس ببعض المؤلفات المعاصرة للمرابطين مثل ابن العربي، **العواصم من القواصم** (1974)؛ أبو بكر الطرطوشي، **سراج الملوك** (1289 هـ)؛ أبو بكر الحضرمي، **كتاب السياسة** (1981)؛ عبد الله بن بلقين بن زيري، **كتاب التبيان** القاهرة، 1955).

الدراسات: كتاب حسن أحمد محمود، **قيام دولة المرابطين** (1957) متجاوز كلياً. يجب استعمال كتب هنري تيراس، شارل ـ أندره جوليان وخاثنيتو بوش ـ بيلا، **المرابطون** (1956) بعقلية نقدية.

أهم ما يقرأ في الموضوع مكتوب في المجلات: دنيز وسرج روبر بمساهمة جان دفيس تكداوست I، بحوث عن أودغوست (باريس 1970)؛ بول سمونن: الحركة المرابطية في غرب الصحراء، نقد المراجع، ضمن **أعمال الجمعية التاريخية بجمهورية غانة**، مجلد 7 (1964)، ص 43 إلى 54؛ باولو دي موآريس ـ فارياس: المرابطون، تساؤلات حول مميزات الحركة ابان ارتباطها بغرب السودان، **مجلة إيفان** (معهد البحوث في شؤون إفريقيا السوداء) داكار عدد 3 و 4 (1967)، ص 794 إلى 878؛ ليفي ـ بروفانصال، تأملات حول امبراطورية المرابطين، مقال حرّر سنة 1932 وأعيد نشره ضمن **الإسلام الغربي** (1948)، ص 241 إلى 256. وبالعربية مجموعة مقالات في الموضوع: عصمت عبد اللطيف دندش: **أضواء جديدة على المرابطين** (1991).

مراجع الفصل الثامن:

زيادة على المراجع المذكورة سابقاً: **المعجب**، **البيان المغرب**، **الحلل الموشية**، **أعلام الأعلام**، **العبر**، **الكامل**، **نهاية الارب**، **الاستقصا**، نلفت النظر إلى أهمية أعمال المعاصرين للدولة الموحدية: أبو بكر الصنهاجي المكني بالبيذق: **المقتبس من كتاب الأنساب** (الرباط، دار المنصور، 1971)؛ **اخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين** (باريس1928، الرباط1971)؛ ابن القطّان: **نظم الجمان** (الرباط 1964)؛ عبد الملك صاحب الصلاة: **كتاب المنّ بالإمامة** (بيروت 1964 ثم 1987)؛ **الاستبصار في عجائب الأمصار** (البيضاء 1985)؛ ابن الزيّات: **التشوف إلى رجال التصوف** (الرباط 1984)؛ ابن عبد الملك: **الذيل والتكملة**، جزآن (الرباط 1984).

يوجد كتاب شامل حول **تاريخ الامبراطورية الموحدية السياسي** في جزأين بالإسبانية لأمبروزيو هويتي ـ ميراندا (تطوان 1956 و1957)؛ عبد المجيد النجار: **المهدي بن تومرت** (بيروت 1983)؛ عبد الله علي علام: **الدعوة الموحدية بالمغرب** (القاهرة 1964)؛ جوهن هوبكينز: **الدولة الإسلامية في بلاد المغرب إلى غاية القرن السادس هـ.**، بالانجليزية (لندن 1958)؛ محمد ولد داده: **مفهوم الملك في المغرب من انتصاف القرن الأول إلى انتصاف القرن السابع** (بيروت 1977)؛ عز الدين عمر موسى: **الموحدون في الغرب الإسلامي** (بيروت 1991)؛ محمد المنوني: **العلوم والأداب والفنون على عهد الموحدين** (تطوان 1950 والرباط 1977).

الموسوعة الإسلامية، ط 2، بالفرنسية، مادة ابن تومرت (III، ص 4 - 983)؛ عبد المؤمن بن علي (I، ص 2 - 80) ابن القطّان (ملحق 5/6، ص 389).

لا مناص من قراءة كتاب ابن تومرت المعروف **بأعز ما يطلب** (الجزائر 1903 و1985) وملاحظات روبر برنشفيغ حول عقيدة المهدي في مجلة **أرابيكا**، باريس العدد II، 1955، ص 135 إلى 149.

مصادر الفصل التاسع

المرجع الأساسي هنا هو تاريخ ابن خلدون الذي لم يعد ناقلاً وملخصاً ومؤولاً للأخبار بل مشاهداً وشاهداً. ويمكن مقارنة أقواله وأحكامه بأقوال وأحكام معاصريه. نذكر بين المصادر المعروفة: **الذخيرة السنّية في تاريخ الدولة المرينية العبد حقية** (الرباط، 1972)؛ ابن الأحمر: **روضة النسرين في دولة بني مرين** (الرباط، 1962)؛ ابن مرزوق: **المسند الصحيح الحسن في مآثر مولانا الحسن** (الجزائر، 1981)؛ يحيى ابن خلدون: **بغية الرواد.** (الجزائر، 1904) الزركشي: **تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية** (تونس، 1966)؛ ابن قنفذ القسنطيني: **الفارسية في مبادىء الدولة الحفصية** (تونس، 1968).

فيما يتعلق بالتراجم: الغبريني: **عنوان الدراية** (الجزائر، 1911)؛ البادسي: **القصد الشريف في التعريف بصلحاء الريف** (الرباط، 1982). العزفي: **دعامة اليقين في زعامة المتقين** (الرباط، 1989).

انظر في النظرية السياسية: ابن الأزرق: **بدائع السلك في طبائع الملك**، جزءان (بغداد، 1977)؛ ابن رضوان: **الشهب اللامعة في السياسة النافعة** (البيضاء، 1984). وفي الرحلات: العبدري: **الرحلة** (الرباط، 1968)؛ عبد البسيط بن خليل: **الروض البسيم** (الجزائر، 1936)؛ التجاني: **الرحلة** (تونس، 1958). كذلك القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج V (القاهرة، 1913)؛ ابن فضل الله العمري: **مسالك الأبصار** (القاهرة، 1924 وتونس، 1931).

انظر محمد الحبيب الهيلة: **رسائل ديوانية من سبتة في العهد العزفي** (الرباط، 1979).

ملخص الوقائع في **الموسوعة الإسلامية**: بنو عبد الواد (ج I ص 95 إلى 97)؛ بنو حفص (ج III، ص 68 إلى 72)؛ بنو مرين (ج VI، ص 556 إلى 559).

توجد عدة دراسات مهمة في هذا الموضوع، بسبب وفرة المصادر والوثائق. نذكر من جملتها محمد المنوني: **ورقات في الحضارة المغربية في عصر بني مرين** (الرباط، د. ت.). وبالفرنسية: راحل أريه: **إسبانيا الإسلامية أيام بني نصر** (باريس، 1973)؛ روبر برتشفيغ، **إفريقيا الحفصية**، جزآن (باريس، 1940 و1947)؛ عبد الله دهينه (؟) **دول الغرب الإسلامي في القرون XIII، XIV وXIV** م (الجزائر، 1984)؛ شارل ديفورك: **إسبانيا القطلانية والمغرب في القرنين XIII وXIV** م (باريس، 1966)؛ محمد بن شقرون: **الحياة الفكرية في المغرب أيام بني مرين وبني وطاس** (الرباط، 1974)؛ محمد القبلي: **المجتمع، السلطة والدين في المغرب آواخر العهد الوسيط** (باريس، 1986)؛ أحمد الخنبوبي: سلاطين بني مرين الأوّل (باريس، 1987)؛ مايا شاتزملّر: **أسطوغرافية بني مرين. ابن خلدون ومعاصروه** (ليدن، 1982).

مقالات مهمة: روبر برنشفيغ: دراسة أولية لتاريخ النقود أيام الموحدين والحفصيين في **منوعات مهداة إلى وليم مارسه** (باريس، 1950)؛ **جاك برك**: ثوبة بني هلال أو الجزائر الفلاحية أثناء القرن XV م، **أنال** (حوليات) باريس، عدد 5 (1970)، ص 1325 إلى 1353؛ جورج مارسه: **مخزن بني** عبد الواد، **منوعات في تاريخ وارخيولوجيا الغرب الإسلامي** (الجزائر، 1957)؛ ماكس فان برشم: الألقاب الخليفية في الغرب الإسلامي حسب نقود مرينية وزيانية، في **الجريدة الأسوية**، عدد 10، مجلد X (1907)، ص 245 إلى 335.

•

- ABDESSELEM Ahmed, **Ibn Khaldun et ses lecteurs** (Paris 1983).
- ABUN NASR Jamil, **A History of the Maghrib** (Cambridge U.P. 1971).
- ARIE Rachel, **L'Espagne musulmane au temps des Nasrides** 1232 - 1492 (Paris 1973).
- Benchekroun Mohammed, **La vie intellectuelle Marocaine sous les Mérinides et les Wattassides** (Rabat 1974).
- BOSH VILA Jacinto, **Los Almoravides** (Tetouan 1956).
- BOSWORTH C.E., **The Islamic Dynasties** (Edinburgh 1967).
- BOUYAHIA Ch., **La vie littéraire en Ifrikiya sous les Zirides** (Tunis 1972).
- BRICE William (ed.), **An Historical Atlas of Islam** (Leiden 1981).
- BRUNSHVIG Robert, **La Berbèrie orientale sous les Hafsides** 2 vol. (Paris 1940 - 7).
- DACHRAOUI Farhat, **Le califat fatimide au Maghreb** (Tunis 1981).
- DEVERDUN George, **Marrakech des origines à 1912,** 2 vol. (Rabat 1956 - 66).
- DEVISSE et als,**Tedgaoust I.** Recherches sur Aoudaghost (Paris 1970).
- DHINA Atallah,**Les Etats de l'Occident musulman aux XIII, XIV et Vè siécles** (Alger 1984).
- DUFOURCQ Charles E., **L'Espagne catalane et le Maghreb aux XIII et XIVè siécles** 1212 - 1331 (Paris 1966).
- EUSTACHE Daniel, **Corpus des dirhams idrisites et contemporains** (Rabat 1970 - 1).
- Gautier E. - F., **Le passé de l'Afrique nord** (Paris 1937).

- GOITEIN Sh. - D., **Mediterraniean Society I** (U. of Cal. P. 1968).
- GOLVIN Lucien, **Le Maghreb central à l'époque des Zirides** (Paris 1957).
- HAZARD Harry W., **The Numismatic History of Late Medieval North Africa** (New-York 1952).
- HOPKINS J.F.P., **Medieval Muslim Government in Barbary until the 6 th. cent. H.** (London 1958).
- HUICI MIRANDA A., **Historia politica del Imperio almohad,** 2 vol. (Tetouan 1956 - 7).
- IDRIS Roger - Hadi, **La Berbèrie orientale sous les Zirides,** 2 vol. (Paris 1962).
- JULIEN Charles - André, **Histoire de l'Afrique de nord.** De la conquete arabe a 1830, 2ème édition revue par Roger Le Tourneau (Paris 1951).
- KABLY Mohammed, **Société, pouvoir et religion au Maroc à la fin du Moyen Age** (Paris 1986).
- KHANEBOUBI Ahmed, **Les premiers sultans mérinides** 1269 - 1331 (Paris 1987).
- LAGARDERE Vincent, **Les Almorarides** (Paris 1989).
- LEZINE Alexandre, **Recherches sur les monuments aghlabides** (Paris 1968).
- ----------- **Mehdia.** Recherches d'archéologie islamique (Paris 1965).
- LOMBARD Maurice, **L'Islam dans sa première grandeur** (Paris 1971).
- MARCAIS Georges, **La Berbèrie musulmane et l'Orient au Moyen Age** (Paris 1946).
- PLANHOL Xavier de, **Les fondements géographiques de l'histoire de l'Islam** (Paris 1968).
- SHATZMILLER Maya, **L'historiographie mérinide.** Ibn Khaldun et ses contemporains (Leiden 1982).
- TALBI Mohammed, **L'émirat aghlabide** (Paris 1966).
- ----------- **Etudes d'histoire ifriqyienne** (Tunis 1982).
- TERRASSE Henri, **Histoire du Maroc,** 2 vol. (Casablanca 1949 - 50).

Périodiques

- BERQUE JACQUES,Les Hilaliens repentis ou l'Algérie rurale au XVè siécle. **Annales E.S.C.,** sept. - oct. 1970, 1325 - 53.
- BRAUDEL Fernand, Monnaies et civilisations. De l'or du Soudan à l'argent d'Amérique. **Annales,** 1946, pp 9 - 22.
- BRUNSHVIG Rovert, Esquisse d'histoire monétaire almohadohafside. **Mélanges William Marcais** (Paris 1950), pp 63 - 94.
- ----------Sur la doctrine du Mahdi Ibn Tumart. **Arabica** II, 1955, pp 135 - 49.
- CHIKH Bekri, Le Kharijisme berbère. Quelques aspects du royaume rostémide. **Annales de l'Institut d'études orientales de la faculté de lettres d'Alger** (AIEO), XV, 1957, pp 55 - 109.
- DJAIT Hichem, L'Afrique arabe au VIIIè siécle 86 - 184H. **Annales,** Mai - Juin 1973, pp 601 - 21.
- ENCYLOPEDIE DE l'ISLAM, 2ème édit. ABDAL - WADIDES, I, 95 - 97; Aglabides, I, pp 255 - 58; Fès, II, 847 - 40; Fatimides, II, 870 - 73; Hafsides, III, 66 - 72; Hammadides, III, 139 - 41; Hilaliens, III, 389 - 400; Idrisides, III, 1061 - 3; B. Ifren, III, 1065 - 70; Qal'at B. Hammad, IV, 499 - 502; Magrawa, V, 1163 - 73; Al-Mahdi Ubayd Allah, V, 1233 - 4; B. Mandil, VI, 388 - 9; Al-Mansur bil-Lah, VI, 419 - 20;
  Al-Mansur al-Hammadi, VI, 412; Marinides, VI, 556 - 9.
- Farrugia de Candia. **Revue de Tunisie:** Monnaies aghlabides, 1935, 271 - 87; 1936, 179 - 85; Monnaies fatimides, 1936, 334 - 72; 1937, 89 - 136; 1948, 105 - 30; Monnaies hafsides, 1938, 231 - 88.
- GSELL Stéphane, Vieilles exploitations minières dans l'Afrique du nord. **Hesperis,** VIII, 1928, 1 - 22.
- IDRIS Roger-Hadi, De la réalité de la catastrophe hilalienne. **Annales,** II, 1968, 390 - 4.
- KRUEGAR Hilmar C., Genoese Trade with the North West Africa in the XIIth cent. **Speculum,** VIII, 1933, 377 - 95.
- LEVI - PROVENCAL Evariste, La fondation de Fès in **Islam d'Occident** (Paris 1948), 3 - 41.
- ----------, Reflexions sur l'Empire almoravide, **ID.,** 241 - 56.

- LEWICKI Taddeus, L'Etat nord - africain de Tahirt et ses relations avec le Soudan occidental à la fin du 8è s. et au 9è s. **Cahiers d'études africaines,** Paris, VIII, 1962, 513 - 35.
- MARCAIS Georges, La Berbèrie au IXè siécle d'après al-Yaqubi **Revue africaine,** 1941, 40 - 61.
- MARCAIS Georges, Le Makhzen des B. Abd al-Wad in **Mélanges d'histoire et d'archéologie de l'Occident musulman** (Alger 1957).
- MERAD Ali, Abd al-Mumin a la conquete de l'Afrique de nord. **AIEO** de la fac. d'Alger, XV, 1957, 110 - 63. Contribution à l'histoire de la dynastie muminide. **ID.,** XX, 1962, 402 - 79.
- MORAES FARIAS P. - F. de, The Almoravids: Some Questions concerning the Character of the Movement During its Period of Closest Relations with the Western Sudan **Bulletin de l'IFAN,** Dakar, Série B, XXIX, 1967, 794 - 878.
- SEMONIN Paul, The Almoravid Movement in the Western Sudan. A Review of the Evidence. **Transactions of the Historical Society of Ghana,** vol VII, 1964, 43 - 59.
- TALBI Mohammed, Hérésie, acculturation et nationalisme des Berbères Barghwata. **Actes du 1er congrès d'ètudes des cultures mèditerranéennes,** Malte. (Alger 1973).
- VANACKER Claudette, Géographie économique de l'Afrique de nord selon les auteurs arabes du IXè au milieu du XIIè **Annales;** Mai - Juin 1973, 659 - 80.
- VAN BERCHEM Max. Titres califiens d'Occident a propos de quelques monnaies mérinides et zayyanides. **Journal asiatique,** 10, 1907, 245 - 335.

فهـرس المحتويـات

مجمل
تاريخ المغرب 2

إن التأليف التاريخي، في القديم والحديث، يصور لنا ماضي المنطقة من خلال تعاقب الحركات الدينية، فيغمس تاريخ المجتمع في تاريخ العقيدة، ويرتبط مصير كل دولة بنجاح أو فشل الدعوة. هل نأخذ بهذه الطريقة ونقول إن كل حركة سياسية في المغرب دينية في صلبها وجوهرها؟ هذا ما يدّعيه المستعربون ومن ينحو نحوهم من المغاربة.

ساذج، في هذا المنظور، من يرى في النشاط السياسي، في الصراع على السلطة والنفوذ، واجهة الدعوة فقط. يجب أن نرى في كل حركة البعدَيْن معاً: الديني والسياسي. يجب أن نفسرها على أنها دليل وعي مزدوج، رمز التطلع إلى الاستقلال في العقيدة وفي السياسة. أن التشبث بمقالة فرقة في بدايتها، شيعية كانت أو مالكية أو ظاهرية الخ، يشير إلى إرادة وتصميم على المغايرة والتميز، والمغايرة تكون في البداية عقدية وقطرية (دينية وسياسية).





المركز الثقافي العربي

ص.ب ١١٣/٥١٥٨ بيروت - لبنان

ص.ب 4006 - الدار البيضاء - المغرب